
الطبعة 2
د. عبد الله النفيسي
دَورُ الشِيعة
في تطور العراق السياسي الحديث
مكتبة آفاق
TURKEY
SYRIA
IRAN
SAUDI ARABIA
KUWAIT
DAHŪK
ARBĪL
NĪNAWĀ
AT TA'MĪM
AS SULAYMANĪYAH
WĀSIṬ
BĀBIL
KARBALĀ'
MAYSĀN
AL QĀDISYAH
DHĪ QĀR
AN NAJAF
AL BAṢRAH
AL MUTHANNĀ
No-fly zone north of 36th parallel
No-fly zone south of 33rd parallel
No-drive zone south of 32nd parallel



دورُ الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث

هذا الكتاب

د. عبد الله النفيسي

هذا المؤلَّف يقع في ثلاثة أجزاء يُعنى الجزء الأول منها بتحليل السكان من الشيعة القاطنين منهم المدن أو الضاربين في مناطق القبائل. ويعني الجزء الثاني بالنشاط السياسي الذي قامت به الشيعة في العراق في الفترة الواقعة بين عامي 1914 و 1921.

ويشتمل هذا الجزء على البحث في المقاومة المسلحة التي أبدتها الشيعة ضد الحملة البريطانية في جنوب العراق بدءاً بنزول القوات البريطانية في الفاو في السادس من شهر تشرين الثاني سنة 1914 حتى احتلال بغداد في الحادي عشر من آذار سنة 1917.

كذلك يشتمل هذا الجزء على وصف لحصار النجف الذي فرضته القوات البريطانية في أعقاب اغتيال الضابط مارشال في النجف على يد اللجنة الثورية الإسلامية يوم التاسع عشر من شهر آذار سنة 1918. ثم شمل هذا القسم أيضاً الحديث عن دور الشيعة القيادي أثناء اضطرابات سنة 1920 تلك الاضطرابات التي كلفت الخزينة البريطانية أربعين مليون جنيه وهو مبلغ ضخم كان سبب مداولات ومشادات في مجلس العموم البريطاني.

وآخر فصل في هذا الجزء من البحث يتناول مؤتمر القاهرة الذي عقد سنة 1921 والذي رأسه السير ونستون تشرشل. في هذا المؤتمر تم وضع مشروع للسياسة البريطانية في العراق والتي من شأنها أن تقلل من النفقات، وذلك بإقامة حكومة تكون واجهتها عربية. كما أن هذا الفصل يتناول أيضاً المخاوف التي أبدتها الأوساط الشيعية تجاه هذا الحكم المصطنع. أما الجزء الثالث والأخير فمحاولة لتقييم النتائج والاستنتاجات التي توصل لها المؤلف، والتي تتعلق بالسياسة البريطانية المتبعة في العراق مع نقد موضوعي لتلك السياسة.



Tel.: +965 - 22256141 Fax: +965 - 22256142
P.O.Box: 20585 Safat Postal Code: 13066 Kuwait
Info@aafaq.com.kw www.aafaq.com.kw



دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث

دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث

عبد الله فهد النفيسي

مكتبة آفاق

مكتبة آفـاق 2013م

فهرسة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

956.7 النفيسي، عبد الله فهد.

دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث/د. عبد الله فهد النفيسي.ـ ط1 .ـ الكويت: آفاق للنشر والتوزيع، 2011.

288 ص؛ 14 X 21 سم

ردمك : 1 - 31 - 51 - 99966 - 978

1. العراق ـ تاريخ ـ العصر الحديث 2. الشيعة في العراق أ. العنوان

رقم الإيداع : 533 / 2011

ردمك : 1 - 31 - 51 - 99966 - 978

الطبعة الأولى 1433 هـ / مارس 2012 م

الطبعة الثانية 1434 هـ / فبراير 2013 م

مكتبة آفـاق

Tel.: +965 22256141 - Fax : +965 22256142

P.O.Box: 20585 Safat - Postal Code: 13066 Kuwait

info@aafaq.com.kw

www.aafaq.com.kw

مقدمة(*)

الدور الذي لعبته الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث صفحة مهمة جدًا في التاريخ السياسي للعراق لأن أهميته جاء مواكبًا للفترة التكوينية الأولى لنشأة الدولة العراقية الحديثة 1921. لقد قمت بالبحث الميداني الخاص بالموضوع صيف 1968 وحظيت بمقابلة السيد محسن الحكيم المجتهد والمرجع في النجف وقد تلطّف فأوعز إلى أعوانه أن يقدموا لي كل عون في وسعهم كي أحصل على ما أبتغيه في بحثي هذا وكان أبناءه مهدي وعبد العزيز ومحمد باقر من أبرز من عاونوني في مهمة البحث. ومن أبرز من قابلتهم في تلك الفترة د. فاضل الجمالي رئيس الوزراء العراقي السابق وقد كان وقتها (1968) في ضيافة الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة وهمفري تريفليان Humphrey Trevelyan سفير بريطانيا في بغداد ود. مهدي البصير المُلقّب بشاعر الثورة العراقية 1920 والسيد رايح العطية زعيم قبيلة الحميدات في منطقة الشامية وأحد المندوبين الذين قابلوا ويلسون (حاكم العراق آنذاك) في الثاني من حزيران 1920. أمّا في إنجلترا فقد قابلت السير هاول (E.B. Howell) وكان سابقًا حاكمًا للبصرة وحاكمًا لبغداد. كذلك قابلت اللواء لونجريج S. H. Longrig وحصلت على معلومات بالمراسلة من السيد إدموند Edmonds الضابط السياسي المساعد في شمال العراق خاصة في كركوك والسليمانية.

(*) نُشرت الأطروحة بالعربية بعد أن ترجمها د. أنيس فريحة من الأصل الإنجليزي 1972 ولقد نشرت أول طبعة دار النهار في بيروت وتبعتها طبعات عديدة. إنها خلاصة دراسة للأرشيف البريطاني في لندن في وزارة الخارجية ومكتبة السّجل العام Public Record Office وخلاصة بحث ميداني في العراق صيف 1968 ما بين النجف والجبايش.

هذا المؤلف يقع في ثلاثة أجزاء: الأول يُعني بتحليل السكان من الشيعة القاطنين منهم في المُدن والضاربين في مناطق العشائر. الجزء الثاني يُعني بالنشاط السياسي الذي قامت به الشيعة في العراق. أما الجزء الثالث والأخير فمحاولة لتقييم النتائج والاستنتاجات التي توصّلت إليها في هذا البحث حول دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث.

ع. ن

ديسمبر 2011

تقديم

إن الدور الذي لعبته الشيعة في تطوُّر العراق الحديث السياسي صفحة مهمة جدًا في التاريخ السياسي لهذا القطر. ووجه أهميته أنه اتخذ شكله النهائي في أثناء الفترة التكوينية الأولى في نشأة الدولة العراقية الحديثة. ولأن الشيعة كانت أكثرية مغلوبة على أمرها في العراق فإن أدباء الشيعة وعلماءَها في العراق لم يُعنَوا بدراسة هذه الناحية، فلم تظهر لهم مؤلفات في هذا الحقل. غير إن بعضهم عالجوا نواحي هذه القضية بطريقة خفيّة خشية أن يُتّهموا بالميول الطائفية. ونذكر على سبيل المثال في معالجة هذا الموضوع ما كتبه السيد جعفر باقر المحبوبة في مؤلّفه الموسوم بـ«ماضي النجف وحاضرها» (النجف، 1958) والسيد عبد الرازق الوهاب في مؤلّفه «كربلاء في التاريخ» (النجف، 1935) والسيد عباس علي في «زعماء الثورة العراقية» (بغداد 1950) وهو كتاب يتناول سيرة السيد محمد حسن الصدر مبعوث المجتهد الأكبر إلى لواء الدليم في أثناء اضطرابات سنة 1920. ونذكر أخيرًا دراسة السيد عبد الرزاق الحلي الموسومة بـ«الشاعر محمد باقر الشبيبي» الذي عُرف بشاعر الثورة، وذلك لقصائده الحماسية، ولدوره الرئيسي في اضطرابات 1920. وهذه الدراسات التي جئنا على ذكرها تُعالج نواحي مختلفة للدور الذي لعبته الشيعة في التطوُّر السياسي في العراق الحديث، ولكن واحدًا منهم لم يعالج القضية من جميع جوانبها في صورة شاملة. ولذا أعتبر نفسي سعيدًا أن يتاح لي المجال لأن أكرّس بحثي هذا لمعالجة هذه القضية. وإنه من الضروري لا بل من الممتع أن يتصدّى مؤلفٌ لمعالجة هذا الموضوع.

لقد قمت بالبحث الأوّلي الذي يقتضيه الموضوع في العراق ذاته، وذلك في أثناء صيف 1968. فقد حظي المؤلف بمقابلة المغفور له السيد محسن الحكيم، المجتهد الأكبر، في النجف الأشرف. وقد تلطّف فأوعز إلى أعوانه أن يقدّموا لي كل عون في وُسعهم كي أحصل على ما أبتغيه في بحثي هذا. ومن جملة من قابلتهم وحصلت منهم على معلومات معيّنة أذكر الدكتور فاضل الجمالي رئيس وزارة عراقية سابقًا، والدكتور مهدي البصير، وهو مؤلّف له مصنّفات عديدة تُعنى بشؤون الفترة التي نحن في صددها وأحد شعراء العراق، والسيد رايح عطية، وهو زعيم قبيلة الحميدات في منطقة الشامية وأحد المندوبين الذين قابلوا ويلسون في الثاني من شهر حزيران سنة 1920. أما في إنكلترا فإني قابلت السير هويل (Howell E.B) (وكان سابقًا حاكم البصرة من سنة 1917 – 1918، وحاكم بغداد سنة 1918. والأمين العام للواردات في بغداد من سنة 1918 – 1921). كذلك قابلت قائد اللواء لونغرغ (Longrigg S.H.) وكان في حكومة العراق من سنة 1918 – 1931. والأمين العام للواردات من سنة 1927 – 1931. والذي عمل أيضًا في شركة النفط العراقية من سنة 1931 – 1951. وحصلت على معلومات بالمراسلة من السيد ادمونز الضابط السياسي المساعد في العراق سنة 1915، والذي كان المستشار والمفتش الإداري في كركوك والسليمانية في الحكومة العراقية سنة 1922. والضابط السياسي في فرق الجيش في منطقة كردستان سنة 1924. كذلك قابلت السير وينغايت (Wingate R.E.) الذي عمل في العراق من سنة 1917 – 1919، والسير بولارد (Boullard R.W.) القنصل البريطاني في البصرة سنة 1914، والمستشار المدني للحاكم العسكري في البصرة سنة 1914، والمستشار المدني للحاكم العسكري في البصرة سنة 1914، ونائب الأمين العام للواردات في بغداد سنة 1919.

والحاكم العسكري في بغداد سنة 1920. كما إنه عمل في دائرة الشرق الأوسط التابعة لوزارة المستعمرات سنة 1921. وكانت زيارتي للمدارس الدينية في النجف الأشرف ذات فائدة عظيمة. هذا إلى جانب كونها زيارة ممتعة فتحت أمامي آفاقًا لفهم الشيعة والتعرف إلى دواخلها. كذلك قمت بزيارة للكوفة حيث شنقت السلطات العسكرية الإنكليزية في شهر نيسان من العام 1918 أحد عشر زعيمًا شيعيًا من النجف الأشرف. وقابلت فيها اثنين من علماء الكوفة الدينيين. وفي «مدينة العلم» – وهي كلية شيعية في الكاظمين – وعلى رأسها الشيخ الخالصي. وفي مكتبتها الخاصة. استطعت أن أتقصى أعيان الشيعة كي أجري معهم اتصالات ذات فائدة لبحثي هذا. وقد انتفعت كثيرًا بالدراسات التي قمت بها في مختلف المكتبات العامة والخاصة أخص منها بالذكر مكتبة مديرية الآثار. ومكتبة الوثائق. ومكتبة المجمع العلمي العراقي في بغداد، ومكتبة الحكيم الخاصة في النجف الأشرف. ورأيت لزامًا علي أن أقوم بزيارة لمناطق القبائل الشيعية الضاربة في الفرات الأوسط والأسفل كي أطّلع على شؤونها عن كثب. وقد اصطحبني الشيخ صالح زعيم قبيلة الجميلة الضاربة في منطقة الفلّوجة في زيارة قمت بها لخان ضاري حيث اغتيل الكولونيل ليشمان (Leachman G.E.) في 12 آب من العام 1920 بيد ضاري المحمود، زعيم قبيلة الزوبع. وقد تكرّم أيضًا فاصطحبني في زيارة قمت بها لزعماء قبائل لواء الدليم حيث وجدت أن عددًا منهم لا يزالون يذكرون ليشمان وما قام به من أعمال ضدهم.

وحيث أنَّ معظم الشيعة يقطنون جميع المناطق جنوب بغداد حتى الفاو، عند مصب شطّ العرب، فإني قصرت زياراتي لمضارب هذه القبائل. وعلى ضّفتي دجلة من الفاو إلى القرنة، حيث يلتقي دجلة الفرات، تقطن قبائل شيعية عربية متحضرة في قرى يقيمون بها إما على سبيل الإيجار، وإما لأنهم

يملكون الأرض. فهم من هذه الناحية قد اعتادوا العيش في ظل الإدارة والقانون، وملّاكو الأرض في معظمهم من زعماء القبائل المحليين. وهذا القول يصحّ على السكان القاطنين على ضّفتي الفرات بين القرنة وسوق الشيوخ. أما سكان مناطق المستنقعات في المثلّث الواقع بين سوق الشيوخ والقرنة وكرمة علي فهم أقوام بدائيون قلّما يهتمون بالدين كقانون أخلاقي سلوكي. غير أنهم يحترمون السلطة الدينية. كذلك لا تربطهم روابط سياسية، فهم من هذه الناحية على نقيض القبائل التي تقطن ضفتي دجلة وروافده من القرنة حتى العزيزية. إنهم بدو عرب نصف متحضرين. وهم في معظمهم من الشيعة يعيشون الآن في طور انتقال من الحياة البدوية الرعائية إلى الحياة الزراعية المستقرة. أما في حياتهم الاقتصادية والاجتماعية فهم يمرّون الآن بطور انتقال من القبلية والعشائرية إلى حياة زراعية، إما على سبيل الإيجار وإما على سبيل الملكية. وهنالك مناطق متفرقة على ضفتي دجلة، شرقًا وغربًا، وعلى ضفتي شط الغرّاف، تقطنها قبائل بدوية رُحّلية تعيش على الانتجاع.

أما سكان المنطقة التي تضم المسيب ومدينة كربلاء وقصر رحيّم وتل معجة وأمّ ذوكان وخور العفَج فهم من السكان الذين يقطنون قرى ومدنًا. وهم شديدو التعلّق بالمدينتين المقدّستين كربلاء والنجف. أما سكان هاتين المدينتين فمزيج بشري من عرب وفُرس وهنود وجميعهم ينتمون إلى الجناح الشيعي المحافظ، كما إن المدينتين تعتبران مركزين للشعور الديني المتشدّد. وأما سكان الأرياف المحيطة بهما فإنهم يتأثرون كثيرًا بالمجتمع الديني في هاتين المدينتين. والعامل الرئيسي الأول الذي يؤثر في كل نوع من التطوّر في هذه المنطقة هو طبيعة الحياة الشيعية السائدة في هاتين المدينتين. ولكي يدرك القارئ هذه الحقيقة ينبغي له أن يعود بالذاكرة، ولو قليلًا، إلى الحقب التاريخية التي مرّت بها المنطقة. فإن الكوفة وكربلاء كانتا مركزين لخلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، كما أنهما كانتا

الحصن المنيع الذي تركزت فيه قضية العلويين بعد وفاة عليّ المفجعة. بعد ذلك أصبح جنوب العراق مركز ثورة دائمة ومسرحًا لحوادث الاضطهاد المتكرّرة في كلا العهدين الأموي والعباسي. كذلك أصبحت هذه المنطقة محجًا لجميع الحجاج من الشيعة الذين يؤمون المزارات المقدسة حيث دُفن فيها جماعة من الأئمة. وبعد غيبة الإمام الثاني عشر، وبعد أن شاع في أوساط الشيعة أمر رجعته أصبحت الشيعة في جنوب العراق جماعة ثورية ترفضُ الاعتراف بأي سلطة قائمة. غير أنه لم يكن لديهم سياسة واضحة المعالم، إذْ أن الإمام الغائب لم يكن ليظهر إلا عند قيام الساعة. ولم يكن للحركة العربية التي بدأت في أثناء سنوات الحرب الأولى أثر عميق في نفوس سكان هذه المنطقة، ولم يكن للشريف حسين أي أتباع بينهم. وفي الفترة الأولى من الحرب العالمية الأولى سعى الأتراك، على الرغم من أنهم من السُنّة، لإثارة الشيعة وكسب عطفها على أساس أنهم كانوا يحاربون الكفار الذين كانوا يعملون على تدنيس مدنهم المقدّسة.

إن شيعة العراق تؤلف جماعة بشرية أكثر انسجامًا وقرابة عرقية من أهل السنة، وذلك بفضل زيارة الأماكن المقدسة في النجف وكربلاء سنة بعد أخرى.

إن أهل المدن يتثاقلون عند مغادرة مدنهم أما أهل القبائل فيقبلون على زيارة هذه الأماكن المقدسة، وأحيانًا أكثر من مرة واحدة في السنة، مما يعرضهم إلى العوامل غير القبلية. أما السُنة في العراق فإنهم يختلفون عنهم كثيرًا. فإن الرجل السُني العراقي يُبدي ولاء علمانيًا وروحيًا لسلطة الدولة. إذْ ليس هناك قادة دينيون على ما في المسيحية من اكليروس. فإن الدولة تعين الموظّف الديني، وتدفع له مرتبًا، وهذا الموظف يُعتبر القيّم على الأوقاف الدينية. ولذا فإن الفروقات السياسية بين السني والشيعي عميقة الجذور، وتنسحب على جميع نواحي الحياة اليومية. فنشأت بينهما فروقات وراثية

في نظرتهم الفلسفية إلى الحياة. وهو أمر على جانب من الخطورة لا يمكن تغافله. وقد كان معظم موظفي الحكومة في العهد التركي من جماعة السنّة، فكانت تغصّ بهم المدارس والمحاكم، وكان منهم المدرّسون والقضاة. فقد كان الشيعيّ يُحذَّر من قبل شيخه أنه مُحرَّم عليه أن يتوظّف في حكومة غريبة عنه، كما إنه كان يُلقّن أن الحكومات العلمانية، سواء أكانت حكومات انتداب أجنبي أم حكومات وطنية، تفتقر إلى السلطة الدينية. لذا نشأ الرجل الشيعي يجانب السلطة ويحاذر الانخراط فيها، حتى إنه في حكومة الملك فيصل الأولى لم يدخلها شيعي مرموق يحتل مركزًا عاليًا سوى رجل واحد فقط، بينما كان سائر الوزراء من السنّيين، وكان وزير المال يهوديًا. وحيث إن الشيعة كانت بطبيعتها تشك في السلطة الزمنية، أي في سلطة الدولة العراقية، فإنها كانت دومًا عرضة لتأثيرات التيارات الفكرية المتضاربة، كما إنها كانت دومًا تربة خصبة تنمو فيها الأفكار الثورية.

بما إن الشيعي من سكان المدن يختلف عن الشيعي العشائري كان لزامًا عليّ أن أدرس العقائد السياسية الدينية التي يتمسك بها المدني بصورة تقليدية أكثر مما يتمسك بها العشائري. بينما نجد أن الشيعة العشائرية تتمسك بالسواني، أي بالقانون الجزائي والمدني الذي له علاقة بالخصومات العشائرية. ولكن على الرغم من هذا الاختلاف الأساسي نجد أن كلا الفريقين من الشيعة الذين يقطنون المدن ومن أهل القبائل يعتبران الطاعة والولاء المخلص للسلطة الدينية، أي للمجتهد الأكبر ممثل الإمام في زمانه – والذي يقيم بالنجف الأشرف – أمر مفروض على كل شيعي. وهذا التعلق الشديد من قبل الشيعة بالنجف الأشرف وبمقامها الديني، والانفصال عن بغداد أمران بارزان يتميز بهما الفرات الأوسط والأسفل. إن هذه القبائل الشيعية الضاربة في هذه المنطقة تختلف عن القبائل السنية الضاربة في لواء الدليم في أنها لا

تدين بشيء من الولاء لبغداد، بل إنها تولي ولاءها للنجف الأشرف. وعندما قدم المعتمد البريطاني كوكس (Cox) في شهر تشرين الأول سنة 1920 ليهّدئ البلاد حاملًا معه برنامجًا للتسوية لم يفلح في مهمته فورًا بل تأخرت المفاوضات مدة من الزمن لأن شيعة الفرات أبت إلقاء السلاح إلى أن تُرفَع أسس المفاوضات إلى المجتهد الأكبر أولًا لينظر فيها، لأنهم كانوا يعتبرونه زعيمهم وممثلهم الأوحد. فإن شيعة المدن في العراق أشد تعلقًا بالعقيدة الشيعية من تعلقهم بالعمل السياسي الذي تقتضيه هذه العقيدة. أما التنظيم الشيعي، من حيث الأشخاص، فيعتمد العناصر الشيعية المثقفة المتعلمة التي تقطن المدن. أما أهداف هذا التنظيم الشيعي - وهو التنظيم الذي منه يستمد المجتهد الأكبر العون على ضبط أمور الشيعة روحيًا وسياسيًا - فموضوع نبحث فيه بتفصيل في الفصل المعنون بـ«أمور السياسة لدى الشيعة في العراق». وينبغي لي أن أشير إلى الفصل المعنون بـ«القانون العرفي الذي يُرجع إليه في فض الخصومات العشائرية عند الشيعة في جنوب العراق» فانه في الدرجة الأولى نتيجة أبحاثي التي قمت بها، ونتيجة الاستشارات والمقابلات التي أجريتها شخصيًا. ذلك بأن الكتب والمؤلفات التي تعنى بهذه الناحية من حياة الشيعة نادرة جدًا.

إن هذا المؤلّف يقع في ثلاثة أجزاء يُعني الجزء الأول منها بتحليل السكان من الشيعة القاطنين منهم المدن أو الضاربين في مناطق القبائل. ويُعنى الجزء الثاني بالنشاط السياسي الذي قامت به الشيعة في العراق في الفترة الواقعة بين 1914 و1921. ويشتمل هذا الجزء على البحث في المقاومة المسلحة التي أبدتها الشيعة ضد الحملة البريطانية في جنوب العراق بدءًا بنزول القوات البريطانية في الفاو في السادس من شهر تشرين الثاني سنة 1914 حتى احتلال بغداد في الحادي عشر من آذار سنة 1917. كذلك يشتمل هذا

الجزء على وصف لحصار النجف الذي فرضته القوات البريطانية في أعقاب اغتيال الضابط مارشال في النجف على يد اللجنة الثورية الإسلامية يوم التاسع عشر من شهر آذار سنة 1918. ثم يشمل هذا القسم أيضًا الحديث عن دور الشيعة القيادي أثناء اضطرابات سنة 1920، تلك الاضطرابات التي كلفت الخزينة البريطانية أربعين مليون جنيه وهو مبلغ ضخم كان سبب مداولات ومشادات في مجلس العموم البريطاني. وآخر فصل في هذا الجزء الثاني من البحث يتناول مؤتمر القاهرة الذي عقد سنة 1921 والذي رأسه السير ونستون تشرشل. في هذا المؤتمر تم وضع مشروع للسياسة البريطانية في العراق والتي من شأنها أن تقلل من النفقات، وذلك بإقامة حكومة تكون واجهتها عربية. كما إن هذا الفصل يتناول أيضًا المخاوف التي أبدتها الأوساط الشيعية تجاه هذا الحكم المصطنع. أما الجزء الثالث والأخير فمحاولة لتقييم النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها المؤلف، والتي تتعلق بالسياسة البريطانية المتّبعه في العراق مع نقد موضوعي لتلك السياسة.

عبدالله فهد النفيسي

اعتراف بالفضل

ينبغي لي أن أعترف بالفضل والعرفان لأستاذي الكريم سارجنت (R. B. Sergeant) لتفضُله بقراءة المخطوطة وإبداء الملاحظات والاقتراحات القيّمة. كما ينبغي لي أيضًا أن أعترف بالجميل وبالشكر للدكتور بِدوَل R. L. Bidwell لتفضُله بقراءة بعض الفصول ولإبداء ملاحظاته الثمينة.

عبدالله فهد النفيسي

عقائد الشِيعَة السِيَاسِيَّة الدُينية

إن الغرض الذي نبتغيه من هذا الفصل درس النواحي العقائدية التي تأخذ بها الشيعة الإثنى عشرية. وهي دراسة أقرب إلى الدراسة الوصفية الموضوعية منها إلى الدراسة التحليلية التقابليّة. وقد أوليت عنايتي تلك العقائد التي لها أهميتها السياسية، أي تلك العقائد التي كان لها أثر عميق في السلوك السياسي لدى الشيعة كمجموعة بشرية. ولكي أكون موضوعيًا في بحثي، بقدر ما يسعني أن أكون موضوعيًا، فإني اعتمدت المصادر الشيعية ذاتها قبل أن أعزو أي شيء إلى العقائد الإثنى عشرية ذاتها. وفي ظني أن أي عالم يتصدَّى لدراسة هذا الموضوع لا بُد له من أن يشير إلى الكتب الأربعة المعترف بها لدى الشيعة، وهي الكتب التي تعرف بـ«كتب الرجال» وهي:

«الكافي في علم الدين» لمصنفه الكليني

«الاستبصار» لمصنفه الطوسي

«من لا يحضره الفقيه» لابن بابويه

«تهذيب الأحكام» للطوسي

إن هذه الكتب الأربعة تعتبرها الشيعة، بصورة عامة. والإمامية بصورة خاصة، كتبًا صنّفها ثقات، وهي حَريّة بان يوثق بها جاء فيها. أما سائر الشروح والتعاليق التي صنّفها رجال من السنّة أو من المستشرقين فهي كتب يُرجع إليها وإنما لا تعتبر الكتب المراجع الأساسية في دراسة الموضوع.

والعقيدة الشيعية الأولى هي الإمامية. وهي عندهم. وعند علمائهم

الدينيين، ركن من أركان الإيمان[1]. والواقع أن من لا يؤمن بإمامة أهل البيت لا يُعتبر عندهم رجلًا مؤمنًا[2]، حتى وإن كان المسلم يقوم بجميع الفروض والشعائر الدينية، فإنه يظل غير مؤمن إلى أن يؤمن بالإمام ويطيع أوامره. وقد حدّد فقهاء الأمامية هذا المصطلح - الإمامية - بكل دقة ووضوح. فإنّ العلامة الحليّ في معالجته الفقه الشيعي[3] يحدّد الإمامة ويعرفها بأنها رئاسة عالمية عامة في الأمور الدينية والدنيوية تلقى على عاتق شخص نيابة عن النبيّ. فمن هذه الناحية يعتبرون الإمامة فرعاً من النبوة لأنها تستمد سلطتها من النبي. إن هذا التعريف ينفي، مبدئيًا، مشاركة الأمة في تعيين الإمام. ونقطة أخرى على جانب من الأهمية ما جاء في التعريف من أنها « تخص شخصًا» وهذا يسترعي انتباهنا إلى امرين: أولًا: إن من هو أهل للإمامة رجل يعينه الله سبحانه بواسطة نبيه، وليس أي رجل كان... ثانيًا: لا يمكن أن يكون هنالك أكثر من شخص آخر في فترة معينة من الزمن يستحق هذا المنصب الرفيع.

إن وظيفة الإمام «أن يثأر للمظلوم من ظالمه، وأن يردع الظالم عن ظلمه، عند ذلك يرجع إلى الصلاح وينصرف عن الفساد»[4]. ومن المبتذل أن نقول أن كل امرئ نظر في المبادئ السياسية ودرس أحوال المجتمع يدرك جيدًا أنه ينبغي أن يقوم في المجتمع زعيم أو قائد تدين له الجماعة بالولاء والطاعة. فإنه هو الذي يقف في وجه الظالم ويثأر للمظلوم، وهو الذي يقودهم إلى

(1) ابن بابويه: رسالات الاعتقادات، ص64. الكليني: الكافي، الجزء الثاني، ص 21، 28.

(2) الكليني: الكافي، الجزء الثاني، ص28

(3) هو الحسن بن يوسف بن علي بن مطهر الحلي، الباب الحادي عشر، ترجمه إلى العربية و.م ملر (miller) ونشرته «الجمعية الملكية الأسيوية» سنة 1928، 120. والمؤلف يعلم أن ترجمة ملر ليست ترجمة دقيقة، ولكن نظرًا إلى صعوبة الحصول على النص العربي الأصلي للحلي فقد اعتمدنا الترجمة.

(4) المصدر ذاته ص 62.

سواء السبيل، ويردهم عن الفساد الذي يقوّض النظام في أمورهم الدنيوية، كما إنه الرجل الذي يجنّبهم الأضرار الناجمة عن الإثم والفساد ويضمن لهم سعادة الآخرة فيخشى المرء عاقبة الحساب. وهذا مما يقرّبهم من حالة السلام والنظام ويبعدهم عن الفوضى والخصام.

ولكن بسبب ما أُريق من دماء في الحروب التي نشأت حول الخلافة أخذ فقهاء المسلمين من ذوي الفكر الرزين يتساءلون عن ضرورة الإمامة. والواقع أن بعضهم أعلن أنه ليس من الضروري بمكان أن يكون على المسلمين إمام[1]. وقالت الأشعرية أنه بحسب السُنّة ينبغي أن يكون هنالك إمام، وقالت المعتزلة أنه بحسب العقل ينبغي أن يكون هناك قائد للأمة.

أما الإمامية الإثني عشرية – وهي موضوع دراستنا هذه – فلها وجهة نظر خاصة تدافع عنها بحججها الخاصة، ومنها:

لطف الله

واللطف من صفات الله، ومن أسمائه الحسنى «اللطيف»[2]. ومعنى لطف الله أنه يقرِّب خلائقه إلى الطاعة ويبعدهم عن العصيان، وهذا يتم على يد الإمام. لأنه من المعروف أنه إذا قام بين الجماعة زعيم وقائد يردعهم بواسطة العقاب، فإنها تقترب من النظام والسلام، وتبتعد عن الفوضى والخصام. هذا هو معنى اللطف. ولذا فإن الله سبحانه لكونه لطيفًا فإنه ينص على تعيين إمام ليقوم بهذه الوظيفة التي ذكرناها آنفًا.

---

(1) المصدر ذاته ص 62.

(2) المجلسي، محمد باقر: حياة القلوب، الجزء الثالث، ص1 – 23.

الوصي على الشرائع

وتقول الشيعة هناك حاجة ماسة مستمرة إلى قيام وصي على الشرع ليقيه من التحريف والتغيير وسوء الفهم والإضافة إليه أو الحذف منه. فإن آيات القرآن الكريم تتضمن جوهر الشريعة ومُعظم الأوامر والنواهي ليست واضحة المعنى[1]. لذا وجب أن يقوم مفسّر من عند الله فيعطي الاستدلالات الشرعية والتفسيرات بناء على نصّ القرآن الكريم. وليس من يستطيع أن يقوم بهذا الأمر الجلل سوى إمام الزمان، لأن من ألقابه «العلم المحيط» أي أنه يدرك فورًا الأمور التي يريد معرفتها[2]. وبدون هذا الوصي لا يستطيع مسلم معرفة عبادة الله[3]. وبدون إمام لا يستطيع الناس أن يميزوا بين الصواب والخطأ لأن القرآن الكريم لا يكفي وحده أن يكون الهادي إلى سواء السبيل[4].

النبوة والإمامة

إن كل ما يدل على أن النبوة ضرورية يدل على أن الإمامة ضرورية أيضًا. لأن الإمامة خلافة النبوة، وتقوم مقامها في ما عدا تلقي الوحي من دون وسيط. وكما أن على الله سبحانه وتعالى فلسفيًا أن يقيم النبّوة، عليه أيضًا أن يقيم الإمامة.

---

(1) يجدر بنا أن نشير هنا إلى أن الشيعة يختلفون عن السنة في نظرتهم إلى تفسير القرآن الكريم. فان أكثر الآيات عندهم تفسر أنها إشارات إلى أهل البيت. ويطلب إلى القارئ الكريم أن يعود إلى الفصل الثاني من مصنف المجلسي الذي سبقت الإشارة إليه.

(2) الكليني: الكافي، الجزء الأول، ص 258.

(3) المجلسي: حياة القلوب، الجزء الثالث.

(4) الكليني: الكافي، الجزء الأول، ص 178. يشير الكليني إلى قضية الاعتماد على الإمام في معرفة الصواب والخطأ إلى أنها تتعارض مع رأي عمر بن الخطاب لأنه كما تزعم الشيعة – عندما أشرف النبي على الوفاة طلب قلمًا وحبرًا كي يكتب بلاغًا يبلغه الأمة لئلا تضل سواء السبيل رفض عمر الانصياع إلى طاعته قائلا «أن الرجل يهذي، يكفينا كتاب الله».

اتقاء الأذى

على المسلمين أن يقوا أنفسهم من الأذى والشرّ ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: 195]. وفي القرآن الكريم آيات لا حصر لها تأمر المؤمن بأن يحيا حياة صالحة طاهرة متقشفة. ولأن المسلمين يعيشون في مجتمعات منظمة – شأنهم في ذلك شأن سائر الناس – فينبغي لهم أن يدينوا بالولاء للإمام أو السلطان لكي يدافع عنهم ويحافظ على ممتلكاتهم ولكي يصرف عنهم السوء. بكلام آخر تفرض طبيعة الاجتماع على المسلمين أن يكون لهم إمام. ولكن تجدر الإشارة إلى أن تعيين الإمام هذا ليس من الجماعة، لأن الأفراد في الجماعة يختلفون في الرأي فيقع الخصام بينهم مما يؤدي بهم إلى التهلكة بَيْدَ أن القصد هو دفع الأذى عن الناس.

وبعد إثبات الحجة على ضرورة قيام الإمام ينتقل فقهاء الشيعة إلى ذكر الصفات التي ينبغي أن تتوافر في الإمام، تلك الصفات الضرورية التي تؤهله للقيام بوظيفة الإمامة.

العصمة

العصمة من الخطأ هي الصفة الأولى للإمامة. فمن هذه الناحية يكون الأئمة في مستوى الأنبياء والرسل وملائكة الله. يقول ابن بابويه – وهو الملقب عند الشيعة بالشيخ الصدوق[1] – ما معناه: أن عقيدتنا بالأنبياء والرسل والأئمة أنهم معصومون مُطهرون من كل دنس، لا يقترفون إثمًا سواء أكان من الكبائر أم الصغائر. ولا يعصون الله في أوامره ويتصرفون بحسب وصاياه. وكل من ينكر عصمتهم هو جاهل وكافر. إننا لعلى يقين من عصمتهم. أنهم يتحلّون بالكمال والتمام والمعرفة من بدء رسالتهم حتى نهاية عمرهم. لا يمكن أن يعزى اليهم نقص ولا عصيان ولا جهل في جميع الأحوال.

---

(1) ابن بابويه: رسالات الاعتقادات، ص 99.

والحجج المنطقية التي يوردها فقهاء الشيعة إثباتا لصحة عصمة الإمام ترد في معظم كتبهم وفي كل دقة ووضوح. ويعدِّد الحلي (في الباب الحادي عشر) الأسباب في إصرار فقهاء الشيعة على إيمانهم الراسخ في عصمة الإمام من الخطأ فيقول:

1. إن أولى وظائف الإمام ردع الناس عن اقتراف الإثم. فإذا كان هو نفسه غير معصوم وجب أن يكون هنالك إمام آخر لردعه عن الخطأ، فينتج عن ذلك قيام عدد لا حصر له من الأئمة يكون الواحد منهم رادعًا الآخر، وهذا مُحال.

2. إذا أخطأ الإمام يترتب على الجماعة إما أن تستنكر وقوعه في الخطأ أو أن تتغاضى عنه. فإذا استنكرت الجماعة خطأ إمامها فإنه لا شك يفقد الثقة التي أولته إياها الجماعة، وبعد أن يكون هو الرادع يصبح عرضة للردع من قبل الآخرين. وفي هذه الحالة ينتفي شرط تعيينه إمامًا ينبغي للناس أن يطيعوه ويقتدوا بسلوكه.

3. والعصمة من الخطأ صفة تلازم الإمام لأنه الوصيّ على الشرع. ويعلم كل واحد منا أن مصادر الشرع هي القرآن الكريم، والحديث المتواتر، والإجماع، والقياس. ولكن - يقول فقهاء الشيعة - إن ليس واحدٌ من هذه المصادر بمفرده يصلح لأن يكون الحارس الأمين على سلامة الشرع وليس القرآن الكريم وحده ولا الحديث الشريف يتضمّنان جميع أحكام الله. كذلك الاجماع لا يفي بالغرض لأن الناس آثمة وقد يجمعون على الخطأ. وتؤكد الشيعة صحة الحديث الشريف: «بعض هذه الأمة من بعدي ستسلك بموجب الكتاب وبعضهم بموجب الحديث وبعضهم الآخر بموجب القياس ولكنهم يضلون أنفسهم ويضلون الآخرين ولا يبقى من قيّم على الشرع سوى الإمام».

4. إن من لا يكون معصومًا من الخطأ فهو ظالم، ولا يليق بالإمام أن يكون ظالمًا. لذا لا يصلح أن يكون إمامًا من ليس بمعصوم من الخطأ.

وقد كثر الكلام عن العصمة لدى الأئمة. غير أن الأسباب التي تحمل الشيعة على الإيمان بعصمة الإمام لا تعدو الأسباب الأربعة التي جئنا على ذكرها آنفًا.

وقد أفلح فقهاء الشيعة في الربط بين عصمة الإمام وشرط التعيين بواسطة النبيّ. والتعيين هو الصفة الثانية التي تلازم الإمام.

التعيين بالنص

العصمة من الخطأ أمر يخفى على الناس. ولا يعلمه سوى الله سبحانه. ولكن كيف يُعرف الإمام، وكيف يُعيّن؟ وقد أجاب العلامة الحلي في مُصنفه عن فقه الشيعة[1] عن هذا السؤال بقوله: ينبغي أن يكون الإمام منصوصًا على إمامته لأن العصمة من الخطأ أمر من القلب والنفس ولا يعلم خفايا النفس سوى الله سبحانه.

وعليه ينبغي أن يكون التعيين من الله الذي يعلم أن الإمام معصوم من الخطأ. أو لا فينبغي على الإمام أن يقوم بمعجزة للتدليل على صدق دعواه. ولنا أن نستنتج من كلام العلامة الحلي أن تعيين الإمام يتم بإحدى طريقتين، وذلك إما بإظهار أمره إلى من هو نفسه معصوم من الخطأ، أي إلى النبي الذي يُعلن أمر عصمته وتعيينه إلى الجماعة، أو بقيام الإمام بمعجزة تظهر أهليته لمنصب الإمامة[2].

(1) المصدر ذاته، ص 63.

(2) للقارئ أن يعود إلى كتاب يعني بمعجزات الأئمة لمصنفه الراوندي وعنوانه «خرائج الجرائح».

غير أن الإمامية تشدّد على ضرورة النص على الإمامة. ينبغي أن يكون هنالك نص. فقد أوحى الله سبحانه إلى نبيه محمد الذي عين عليًا خليفة له في خطبة الوداع عند غدير خمّ.

الأفضل

والصفة الثالثة التي تلازم الإمام هي الأفضلية، أي أن الإمام أهل لأن يتبعه الناس. ومعنى هذا أن الإمام ينبغي له أن يتحلى بالصفات التي تجعل منه قدوة وزعيماً وأميرًا.

يقول الحليّ:

«ينبغي أن يكون الإمام أفضل الناس إطلاقًا» وهذه صفة ملازمة للامامة لا يستغني عنها بغيرها، لأنه من غير المعقول ومن غير المعروف بالتقليد أن يكون «المفضول» أعلى مقامًا ومنصبًا من «الأفضل». وإثباتًا لهذا الرأي يستشهد العلامة الحليّ بالقرآن الكريم:

﴿ ... أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [يونس: 34] لذا فإنه واجب أن تتوافر في الإمام صفة الكمال والأفضلية، كما إنه واجب أن يكون أرفع الناس مقامًا في زمانه.

وهكذا فإن الإمام يبقى أفضل الناس في أحواله، فلا يعاشر أهل السوء والسوقة من الناس وهو رجل تأبى عليه أخلاقه المكر والجهل والحسد والخشونة والفظاظة والطمع والجبن. وهو في طبيعته يكون خاليًا من كل نقص وعيب كالجنون والخرس والخمول العقلي أو أي عاهة جسدية أخرى تفقده إعجاب الناس به وحبهم إياه وبعد أن تتوافر فيه هذه الخلال وهذه السجايا يُصبح أهلًا لأن يُتبع.

العلم المحيط

ولكون الإمام الوصي على الشرع، والمرجع الثقة في تفسير القرآن الذي منه يستمد فتاويه واستنتاجاته، ينبغي له أن يكون ذكي الفؤاد ليدرك معاني القرآن الكريم إدراكًا عميقًا. وهذا ما تسميه الشيعة بالعلم المحيط. ويورد أهل الحديث من الشيعة ومن جملتهم الكليني زعيمهم في رواية الحديث، في مصنفه الكافي حديثًا مؤداه أن الأئمة يدركون فورًا المعنى الذي يريدونه[1].

وتعيين الإمام على هذه الصفة، وعلى هذه السجايا والمواهب، موضع اختلاف بين الشيعة الإمامية وسائر المذاهب الإسلامية الأخرى. فعند السنّة إذا اقتنعت الجماعة أو الأمة باستعداد أحدهم لهذا المنصب الرفيع فإنهم يعترفون به زعيمًا دينيًا عن طريق البيعة ويصبح الإمام عندهم. غير أن الشيعة الإمامية تتحفظ بصدد الدور الذي تلعبه الجماعة أو الأمة في تعيين الإمام. يقول المجلسي أن الإمامة سلطة من الله ورسوله، وليست أمرًا يتم بالاتفاق بين الجماعة أو باختيارهم. كما إنه ينبغي على كل إمام أن يُعيّن خلفه.

ويورد العلامة الحلي. والمجلسي أيضًا، البراهين والأدلة على أن تعيين الإمام هو من الله سبحانه وتعالى وبواسطة نبيه:

أولا: إن الإمامة «خلافة» من الله ورسوله، ولا يمكن أن يحصل التعيين إلا بنص من كليهما. يقول المجلسي ما مؤداه أنه من غير المعقول الاعتقاد أن الجماعة تستطيع اختيار إمامها. وهذا لا يختلف عن القول غير المعقول أن الناس يستطيعون أن يختاروا نبيهم أو أن يعينوه. إن هذا محال.

ثانيًا: إذا حصل تعيين الإمام بمجرد الاعتراف بشخص ما لأنه يتحلى

(1) الكليني: المرجع ذاته، الجزء الثاني، ص 21.

بالصفات التي يتحلى بها الزعيم أو القائد فإن ذلك يؤدي حتماً إلى قيام الفتنة في الأمة إذْ إنهم يختلفون في الرأي فتعيّن فئة منهم إمامًا، وتعين الأخرى إمامًا آخر، في الوقت الذي تكون فيه مهمة الإمام الأولى الحفاظ على النظام والاستقرار.

ثالثًا: إذا تُرك أمر تعيين الإمام إلى الأمة فلا شك في أن ذلك يكون سببًا لنشوء الخصومات والمنازعات وقيام حالة من الفساد كما يبدو في الحجة الثانية أعلاه. والخصومة والمنازعة والفساد أمور بغيضة مكروهة تتعارض مع مشيئة الله وإرادته. فينبغي للخالق سبحانه – وهو الرحيم الذي يمقت الشر والفساد – أن يحسم الأمر وذلك بتعيينه شخصًا أهلا للمنصب الرفيع، منصب الإمامة، فيرعى الشرع ويوفر الخير للأمة.

رابعًا: إن الله سبحانه تعالى قد عـلّـم المسلمين بواسطة نبيه ورسوله دقائق أمور عيشهم اليومي، كقص شعر الذقن والشارب، وأمور أخرى تتعلق بالنظافة وبالحياة الزوجية، وذلك في وضوح تام. إذًا لا شك في أن تعيين خليفة يقوم مقام نبيه أمر تفوق خطورته تعليمهم أمورًا وقضايا ثانوية كالتي ذكرناها. ولأن الله سبحانه لا ينسى عباده ولأنه لا يُهمل أمورهم فكيف لنا أن نتصور أنه يغفل أمر تعيين إمام يحتاج إليه الناس في أمور إيمانهم ودينهم؟

خامسًا: كان من عادة النبي ﷺ إنه عندما كان يغادر المدينة لفترة قصيرة كان يعين من يقوم بالسلطة مكانه. وقد قام النبي بهذا الأمر مرة عندما ذهب إلى مكة التي لا تبعد كثيرًا عن المدينة. ولم يترك أمر تعيينه لأتباعه. إذًا في مثل هذه الحالة هل يمكننا أن نتصور أن الرسول أغفل أمر تعيين خلف له، أو أنه ترك الأمر للجماعة يتدبرونه في ما بينهم كيفما يشاؤون؟

سادسًا: بما أن جميع الناس عرضة للوقوع في الخطأ فإنه من المحتمل جدًا أن يقعوا في خطأ اختيار إمام لهم فيعيّنون من ليس بأهل للمنصب. ونحن نعلم أن من وظائف الخليفة رَدْع الظالم وحماية المظلوم. وبما أن الناس قد اختاروا خطأً فان الإمام المختار من قبل الناس لا يمكن أن يقوم بوظيفته على الشكل الأتم. وكذلك لأن الإمام ينبغي أن يكون شخصًا بدون خطيئة، وبما أن العصمة أمر خفي لا يعلمه إلا الله، فقد وجب، إذًا أن يكون التعيين من الله سبحانه وتعالى لأنه وحده يعلم من هو المعصوم.

إن تعيين الإمام من قبل الله بواسطة رسوله عقيدة أساسية يأخذ بها كل شيعي والواقع أن المجلسي يبعد إلى أبعد من هذا فيقول أن الإسلام ذاته تتقوّض أركانه ويزول بدون إمام منصوص عليه. يقول بدون إمام تبقى أحوال المسلمين في كل مكان معَّرضه للأخطار. وعليه فإن الله سبحانه لو لم يعيّن إمامًا، ولو أنه لم يفرض الإمامة، يكن بعمله هذا قد أزال أثر نبيه من الوجود، وفي هذه الحالة يكون الإيمان بالله وبرحمته ناقصًا غير مُكمل. ومن يقل بهذا فإنه يكذِّب القرآن وينكر رسالة النبي، وتكذيب القرآن وإنكار رسالة النبي هما الكفر عينه[1].

حق عليّ في الإمامة

تتجسد جميع الصفات التي تنبغي أن تتوفر في الإمام في شخص علي بن أبي طالب. ولذا - تزعم الشيعة - كان النبي يولي أمر تعليمه وتدريبه اهتمامًا خاصًا. ويروي ابن بابويه خبرًا يسنده إلى سُليَم ابن قيس الهلالي يقول فيه علي عن نفسه[2] إنه كان يزور النبي كلٍّ ليلة وكل نهار في خلوة

(1) Majlisi. Op. Cit. in Donaldson. The Shi'ite Religion 3 r 9.

(2) ابن بابويه: رسالات الاعتقادات، ص122.

خاصة لا يعلم أحدٌ بها. «وكان يجيبني عما كنت أسأله. كما أني كنت أتبعه أنّى ذهب. وكان الصحابة يعلمون أن النبي لم يتصرف مع أحد من الناس كما كان يتصرَّف معي. وكانت هذه الأحاديث الخاصة تتم في بيتي. وكنت كلما قصدت زيارته في الأماكن التي كان يقيم بها كان يحاول أن اخلو معه، فكان يسأل زوجاته أن يغادرن المكان فلا يبقى في المنزل سوانا نحن الاثنين. كذلك كان النبي عندما يزورني يطلب إلى كل أحد أن يغادر المكان، باستثناء فاطمة، وأحد ابني. كي نكون وحدنا. وكنت إذا سألته عن أمر أجابني. وكنت إذا فرغت من طرح الأسئلة عليه كان يبدأ هو بطرح الأسئلة علي حتى لم يبق شيء من الوحي الذي أوحى به إليه. أو من التعليم الذي علمه إياه الله سبحانه، أو من آيات القرآن، وكل ما له علاقة بالحلال والحرام والأوامر والنواهي والأمور السالفة والعتيدة، لم يُعلن لي. وكان يعلمني ويطلب الي أن اقرأها. وكان يُملي علي هذه الأمور فأدونها أنا بنفسي. وكان يفسر لي تأويلها وظاهرها وباطنها وكنت أستظهرها.فلا يفوتني حرف منها».

وينتهي الخبر إلى أن الرسول سمّى الأئمة الأحد عشر الذين سيخلفون عليًا في الإمامة. ويؤكد فقهاء الشيعة – ومن جملتهم ابن بابويه – صحة هذا الخبر، ويشيرون إلى لقاء جرى بين سُليم ابن قيس الهلالي وبين الحسن والحسين، ابنّي عليّ، في عهد معاوية. فقص سليم الخبر عليهما فقالا له إنك صادق في قولك. كما أن فقهاء الشيعة يعددون الأدلة والبراهين على صحة إمامة علي في جميع مُصنفاتهم. والواقع أن بعض هذه المُصنفات قد خص هذا الموضوع ذاته بمصنفات لا تبحث سوى سرد هذه الأدلة والبراهين. وقد كان ابن مطهّر الحلي أحد أولئك الفقهاء. فإنه ألف كتابًا عالج به هذا الموضوع وحده. وعنوان مصنفه هذا «كتاب الألفين» أي ألفا دليل وبرهان على صحة إمامة علي. وسأحاول أن أُلخص في صورة عامة مقتضبة هذه الأدلة.

أولًا: يُورد فقهاء الشيعة عددًا من الأحاديث النبوية حول حق علي في الإمامة، منها «سلّموا عليه بإمرة المؤمنين» ومنها «إنك خليفة بعدي» ويستنتجون من هذه الأحاديث انها إشارات واضحة إلى أن عليًا هو الإمام بعد النبي.

ثانيًا: كان علي أفضل الناس في زمانه. وهو أفضلهم لأسباب عديدة أهمها سببان:

(أ) يورد فقهاء الشيعة أحاديث عن النبي يقول فيها أن عليًا كان مساويًا له. ومن المعلوم أن النبي كان أفضل الناس، إذًا وجب أن يكون المساوي له أفضل الناس، وإلّا – وهذا واضح بيّن – لما كان مساويًا له.

(ب) وكان علي أفضل الناس لأنه كان الشخص الوحيد من جماعة الصحابة الذي احتيج إليه في قضية المباهلة. ومن كان يفتقد أفضل من الذي لا يُفتقد إليه. كما أنه احتيج إلى عليّ عندما جرى الحوار مع نصارى نجران الذي دار حول صحة نبوّة محمد.

ثالثًا: لم يكن أحد من بين الذين طالبوا بالخلافة من كان معصومًا عن الخطأ سوى عليّ. وعليه فإنه كان الرجل الوحيد المؤهل لهذا المنصب الرفيع. وتتفق الشيعة على أن أبا بكر والعباس – وهما من أكابر الذين طالبوا بالخلافة بعد وفاة النبي – لم يكونا معصومَيّن عن الخطأ. ولم تثبت سوى عصمة علي فكانت الإمامة من حقه.

رابعًا: كان علي أعلم أهل زمانه بعد رسول الله. ويذهب فقهاء الشيعة إلى إيراد الإثباتات والأدلة على صحة هذا القول، فيقولون: (أ) كان شديد الحرص على العلم، كما أنه كان قوي الحدس ذكي الفؤاد. وعندما تتوافر هذه الصفات والسجايا في شخص واحد ينبغي للمسلمين أن يعتبروه أعلم الناس قاطبةً. (ب) ويبدو جليًا لعلماء الشيعة من مطالعتهم كتب التاريخ والسير أن الصحابة، ومن بعدهم التابعين، كانوا يستشيرون عليًا في

المشكلات الدينية والقضائية التي كانوا يجابهونها. وكانوا في غالب الأحيان يرجعون إليه لإسداء الرأي، وكانوا يتفقون في ما بينهم مسبقًا على أن يقبلوا بحكمه حتى وان جاء حكمه مخالفًا لرأيهم. وهذا القول في أن عليًا كان مرجعًا يرجع إليه في المسائل الدينية والقضائية يأتي موافقًا لما كانت تقول به المعتزلة والأشعرية والإمامية، فإنها كانت أيضًا هي تحترم علمه واقتداره وكانت المعتزلة تُجل عليًا لعلمه وتُكبر فيه حكمته، لأنها كانت عادةً ترجع في أمورها إلى أبي علي الجبّائي، وهذا كان في أمور العلم يرجع إلى أبي هاشم بن محمد ابن الحنفية الذي كان يرجع إلى أبيه عليّ. أما الأشعرية فلأنها كانت ترجع إلى أبي الحسن الأشعري الذي كان تلميذًا لأبي علي الجُبّائي. وأما سبب رجوع الإمامية إلى علي فظاهر، ذلك بأنهم أتباعه. (ج) وقد قال النبي مرة عن عليّ: «أنه أفضلكم قاضيًا» وبما أن القضاء يتطلب معرفة علوم مختلفة فإن عليًا، كما تقول الشيعة، كان سيّد القوم في أمور القضاء.

خامسًا: إن ما كان عليه على من خلق كريم وزهد في الحياة - وقد برهن على ذلك بالفعلِ لا بالكلام فقط - حتى أنه «طلق الدنيا ثلاثًا»[1] يكفي ليجعل منه رجلًا مؤهلًا لمنصب الإمامة.

إن الأدلة على إثبات إمامة علي أكثر مما يستطيع أحد أن يحصيها في مثل هذا المقام. وكان فقهاء الشيعة يفسّرون آيات قرآنية عديدة ويؤوّلونها بطريقة تثبت صحة دعواهم. وخطبة الوداع عند غدير خمّ إثبات وبرهان قاطع يأخذون به[2]. ومن الأدلة على امامته المعجزات التي عملها بيده. ومنها

(1) الحلبي، ابن مطهّر في المرجع ذاته ص70 ويكثر فقهاء الشيعة من ذكر خبر يقول أن الدنيا جاءت إليه بصورة فتاة جميلة فطلقها ثلاثًا فلم تعد تصلح أن تكون له زوجة شرعية.

(2) أما في ما يتعلق بغدير خم فإن الشيعة يؤكدون أن ابن حنبل، وهو صاحب المذهب الحنبلي السني، جاء مرارًا على ذكر الحادثة في مسنده كما هو مذكور في كتبهم ولا سيما في الكتب الأربعة المشهورة.

معجزة إزالة البوابة الضخمه في حصن خيبر. والتحدُّث مع الحيوانات الضارية من على منبر الكوفة، ورفعه حجرًا ثقيلًا عن فم بئر لم يستطع الجيش أن يرفعه، وإرجاع الشمس القهقري ثم إعادتها إلى مجراها الطبيعي[1].

وبعد إثبات حق علي في الإمامة يأخذ فقهاء الشيعة بإثبات حق أبنائه فيها من بعده. ويوردون إثباتًا لذلك أحاديث لا يرقى إلى صحتها شك جاء فيها ذكر الأئمة الأحد عشر الذين سيتعاقبون عليها من بعد الإمام علي[2]. ويقولون إن في سيرة النبي محمد التي كتبها علماؤهم حديثًا عن النبي أنه قال للحسين بن علي ما مؤدّاه أن هذا هو ابني حسين، إمام وابن إمام وأخو إمام ووالد لتسعة أئمة والتاسع منهم هو القائم وهو أفضلهم. ومن الأدلة التي يوردونها لاثبات حق أبناء علي في الإمامة الخبر الذي يرويه علماء الشيعة في كتب تفسير القرآن - أي في مصنفاتهم من كتب التفسير - عن جابر بن عبدالله الأنصاري بمناسبة تفسير الآية الشريفة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ ...﴾[النساء: 59] إذْ قال جابر للنبي: يا رسول الله إننا نعرف الله ونطيعه ونعرفك أنت ونطيعك، ولكن من هم أولو الأمر منا الذين يأمرنا الله بطاعتهم؟ ويزعمون أن الرسول أجاب قائلًا: يا جابر هم خلفائي وأصحاب الرياسة من بعدي، وأولهم علي، ومن بعده ابنه الحسن...ثم...ثم... إلى أن جاء النبي على ذكر أسماء الأئمة الإثني عشر وآخرهم سيملأ الأرض قسطًا وعدلًا بعد أن ملئت جورًا وظلمًا[3].

---

(1) الراوندي: خرائج الجرائح.

(2) الحلي، المرجع ذاته، ص 78.

(3) الحلي، المرجع ذاته / ص 79.

الخلاص بشفاعة الأئمة

إن نظرة الشيعة إلى مصادر الشريعة الإسلامية تختلف اختلافًا كليًا عن نظرة السنّة إليها. فالسنة تعتبر المصدر الأول للشرع القرآن الكريم ثم الحديث الشريف (السُنة) والإجماع والقياس ولكن الشيعة، في صورة عامة، يتطلعون إلى إمام بالتعيين من قبل الله رسوله بواسطة يستطيع وحده تفسير القرآن ويدرك معناه الباطني[1].

وبسبب هذا الخلاف الجوهري في النظرة إلى الإسلام، فإن الشيعة تنظر إلى قضية خلاص الإنسان من زاوية تختلف عن نظرة السنة. فإن الخلاص البشري، في نظر الشيعة، لا يتم، كما ترى السنة، بواسطة اتباع أحكام القرآن، أي أن تكون حياة المسلم منسجمة مع أوامر الله ونواهيه كما نصَّها الوحي، وإنما بواسطة إمام الزمان. ولذا فإنه مفروض على الشيعي أن يعرف إمام زمانه، وأن يتبعه كقائد مثالي. وهذا الإمام المتبع يشفع له يوم الحساب كي تُغفر له زلاته، لأن الشفاعة لدى الله هي وقف على الأنبياء والأئمة. لهم وحدهم حق الشفاعة. إذا كان الإمام في الغيبة يقوم مقامه لدى الشيعة المجتهد الأكبر الذي يمثله، والذي يجب أن يُتبع وأن يُطاع. وعليه وجب على كل إنسان يبغي الخلاص أن يُقيم بينه وبين الإمام أو ممثله علاقات روحية، مباشرة أو غير مباشرة، لكي يضمن لنفسه الشفاعة. والعبادات التي يقوم بها العبد وما تنطوي عليه من عناء ومن تكريس للذات لا تغني عن الإيمان بإمام الزمان. والرجل الذي لا يعرف إمامه، يقول الإمام باقر، يشبه حملًا أضاع راعيه، وأضاع قطيعه فسار يومه تائهًا. وينتهي مثل الخروف الضال بأن يلقاه ذئب يفترسه. ثم يلي ذلك تحذير خطير يُعزى إلى الإمام باقر يقول

(1) «تحفة الزائرين»، ص 363.

فيه: هكذا تكون حال الإنسان الذي يستيقظ يومًا ليجد نفسه بدون إمام فيسير في الحياة تائهًا إلى أن يوافيه أجله فيموت موت الكافرين. وعليه فإنه من المستحيل على الإنسان معرفة الله وعبادته العبادة الصحيحة ما لم يكن هذا الإنسان على معرفة إمامه. ويظهر من هذا القول إن الإنسان لا يستطيع أن يحصل على معرفة الله إلا بواسطة معرفته الإمام[1].

ولدى الشيعة كتب ومصنفات مليئة بالأحاديث والشروح التي تتناول هذه القضية، والتي تثبت أن خلاص النفس البشرية لا يتم إلا بشفاعة الأئمة. يروي ابن بابويه – ويُعرف بالشيخ الصدوق – أن الإمام باقر قال أن رسول الله قال لعلي ما مؤدّاه أن هناك ثلاث حقائق ثابتة، وهي أولًا أنك وأبناءك من بعدك ستكونون شفعاء للناس، إذ إنهم لن يعرفوا الله إلا بواسطتكم. والحقيقة الثانية أنك ستشفع في حضرة الله لأولئك الذين سيدخلون الجنة، أي أولئك الذين اعترفوا بك واعترفت أنت بهم. والحقيقة الثالثة أنك الشفيع الأول المطلق لأن الذين مأواهم جهنم هم أولئك الذين لم يعترفوا بك إمامًا ولا اعترفت أنت بهم أتباعًا. ويقول المجلسي[2] في كتابه «حياة القلوب» نقلًا عن الإمام باقر [3]، أن الرسول قال ذات مرة لعلي ما مؤداه: يا علي أنك ستجلس معي يوم القيامة ومع جبريل عند الصراط ولن يستطيع أحد أن يعبر الصراط إلى الجنة ما لم يُرخص له بالدخول، وما لم يكن من مريديك الأوفياء. ويسمّي ابن بابويه الأئمة بقوله أنهم أبواب الله، والسبيل

(1) راجع الكليني، الجزء الثاني / ص 21، 28، 180.

(2) المجلسي، نقلا عن دونالدسون، ص 345.

(3) نذكر القارئ بنظرة الشيعة إلى صحة الحديث أو عدم صحته. فإذا كان الحديث يسند إلى أحد الأئمة فهو حديث صحيح، وليس من الضروري أن يعود الاسناد إلى النبي، لأن الإمام معصوم من الخطأ.

إليه والأدلاء إليه، ومفسرو وحيه ومستودع علمه [1]. والايمان لدى الشيعة محبة الأئمة، والكفر كرههم. وكلما زادت محبة الفرد للأئمة ارتفع مقامه بين جماعة المؤمنين. ويُسرف المجلسي في نظرته عندما يحاول تقرير شروط دخول الجنة والجحيم، فيؤكد أن ذلك يتوقف على إيمان الفرد بالإمام أو رفضه له. ويعتقد معظم علماء الدين لدى الشيعة أن الذين يرفضون الإيمان بالإمامة، باستثناء الحمقى والمغفلين منهم، سيدخلون النار شأنهم في ذلك شأن سائر الكفار. ثم إنه يحدّد معنى الحمقى والمغفّلين بقوله أنهم الذين، بسبب ضعف في عقولهم، لا يستطيعون أن يميزوا بين الخير والشر. ومثال على الأحمق المُغفل هو ذلك التاعس الحظ الذي وُلِد وترعرع في حريم ملك سُني.

والصلوات التي تؤديها جموع الشيعة في زياراتهم لأضرحة الأئمة في النجف وكربلاء والكاظمين وسامُراء، أو في المدينة تحتوي على أدعية وتضّرُعات تعكس عقيدتهم الثابتة، والتي تؤكدها هذه الصلوات، من أن هؤلاء الأئمة هم شفعاء يشفعون لهم. ويورد المجلسي في كتابه «تحفة الزائرين» – وهو أشبه بدليل للزائر للأمكنة المقدسة عندهم – عشر صلوات طويلة تصلُح لأن تُتلى في أثناء زيارة النجف الأشرف ومعظم هذه الصلوات تعزى إلى أئمة مختلفين، وقد تداولها مئات الألوف من الحجاج على مدى قرون عند زيارتهم مزار علي في النجف الأشرف [2]. ومن ينظر جيدًا في الألقاب التي يغدقونها على الأئمة لا يتمالك عن القول إن السبيل الوحيد الذي يؤدي إلى الله، بحسب

(1) ابن بابويه، المرجع ذاته، ص96.

(2) بعض ما يرددونه في هذا المقام: السلام عليك يا حبيب الله، السلام عليك يا حجة الله، السلام عليك يا خليفة الله، السلام عليك يا حارس الجنة والنار. أشهد أنك كلمة التقوى، وباب الهداية والأساس المتين والطود الراسخ والصراط المستقيم. وأشهد أنك حجة الله لخلقه، والشاهد لعباده، والوصي على علمه، ومستودع أسراره، وموضع حكمته، وأخو رسول الله .... إلخ من العبارات المشابهه لهذه الأقوال.

هذه الصلوات، هو عبر تكريم الأئمة ومحبتهم وتقديس ذكرهم. ولا يمكن لمسلم أن يكون رجلًا تقيًا ورعًا إذا كان لا يعرف «كلمة التقوى» - وهذا من ألقاب الإمام - ولا يمكن له أن يهتدي ما لم يمر بـ «باب الهداية» وهو الإمام. ومن يدرس الألقاب التي يلقبون بها الأئمة يدرك، كما أدركنا نحن، أن السبيل الوحيد إلى الله لا يكون إلا عبر الإمام.

عقائد ثانوية

إن الرجل الذي يؤمن بضرورة الإمامة، وبالصفات التي يتحلى بها الإمام وبالألقاب التي يُعرف بها، وأن الإمام مُعيّن بالنص، وبحق علي في الإمامة، نقول إن الرجل الذي يؤمن بهذا كله يُصبح مسلمًا شيعيًا تقيًا ورعًا. هذه الأركان الأربعة للعقيدة الأمامية تشكل المبادئ العظمى الأساسية في مذهب الإثنى عشرية. غير أن لدى الإثنى عشرية أركانًا أخرى ثانوية منها:

1 - المسألة

تعتقد الشيعة أن هناك موتَيْن مختلفين، الموت في هذه الدنيا، والموت في اللحد. ويروي لنا ابن بابويه في كتابه «رسالات الاعتقادات» خبر دفن فاطمة بنت أسد أم علي[1]. بعد أن قبضها الله حملها النبي بذراعيه ووضعها في اللحد. ثم انحنى فوق جثمانها وأخذ يتمتم بصوت منخفض مدة طويلة من الوقت مرددًا قوله : «ابنك، ابنك». وعندما خرج من القبر سألته الصحابة أن يقول لهم ما الذي كان يردده. فقال لهم إنه عندما كان في القبر راح ملكان يسألانها عن مولاها، فقالت : الله مولاي. ثم سألاها عن نبيها فقالت : محمد. ثم سألاها من هو إمامها ووليها، فرددت وتلعثمت برهة.

(1) ابن بابويه: رسالات الاعتقادات، ص 60.

فذكرها النبي قائلًا لها : «ابنك، ابنك» بعد ذلك غادر الملكان القبر قائلين أن لا سلطة لنا عليها. ثم، يقول ابن بابويه، إنها ماتت ميتتها الثانية، والشاهد على هذا قوله عز وجل : ﴿ قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ فَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ مِنْ سَبِيلٍ ﴾[غافر: 11][1].

2 - **الحوض**

في الجنة حوض يُعرف بالكوثر، والساقي يوم القيامة سيكون الإمام عليًا بن أبي طالب. وسيسقي أصحابه وأتباعه ويمنع أعداءه من الاقتراب إليه. وتعتقد الشيعة أن من يشرب منه مرة لا يعطش ثانية. ويزعمون أن النبي قال مرّة عن الحوض أن جماعة من أصحابي سيجرون أمامي وأنا واقف عند الحوض ويُرمّون في النار فأصيح هم أصحابي، هم أصحابي يا الله! فيجيبني سبحانه أنك لا تعلم ماذا فعلوا بعدك[2].

3 - **الأعراف**

والأعراف سور بين الجنّة والنار: ﴿ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ... ﴾ [الأعراف: 46] وتعتقد الشيعة أن أولئك الرجال الوارد ذكرهم في الآية هم النبي وأوصياؤه، أي أئمة الإثني عشرية. ولا يدخل أحدٌ الجنة إذا لم يكن يستطيع أن يعرف الأئمة أو إذا كان الأئمة لا يعرفونه. ولا يدخل النار سوى من ينكر حقّهم في الإمامة، أو من تنكره الأئمة. وهكذا نرى أن دخول الجنة أو النار أمر يتعلق بالنبي والأئمة، أي أنهم هم الذين يقررونه. كما أنه ظاهر، بحسب هذا المعتقد. إن الشيعة هم الوحيدون الذين سينعمون بنعيم الجنة لأنهم هم الذين يعترفون بحق الأئمة.

---

(1) المصدر ذاته، ص 54.

(2) المصدر ذاته، ص 67.

4 - الصراط

وهو جسر يمتد فوق جهنم. وهو المكان الذي على البشرية أن تمر عليه. وقد ورد ذكره في القرآن الكريم: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴾ [مريم: 70]. وتزعم الشيعة أن النبي قال ذات يوم لعلي: يا علي إني سأجلس يوم القيامة عند الجسر معك ومع جبريل ولن يمر أحد ما لم يبرز سجلًا بالمغفرة بفضل ولائه لك[1]. وتعترض الجسر عقبات ولكل عقبة منها اسم تُعرّف به. فهناك عقبة الفرض والأمر والنهي، وتضيف إليها الشيعة عقبة الولاية وهي محبة الأئمة. وعند كل عقبة يمرُّ الإنسان الذي بُعث من قبره ويستوقف لكي يفي ما عليه من دَيْن لله سبحانه. حتى وإن اجتاز المسلم جميع العقبات تظل أمامه العقبة الرئيسية الخطيرة، عقبة الولاية للأئمة. جميع البشر سيُستوقفون عند هذه العقبة ليُسألوا عن حُبهم وتعلقهم بأمير المؤمنين علي، وبالأيمة من بعده. ومن كان لديه الجواب الصحيح نجا وسُمَح له بعبور الجسر[2]. والرجل السيئ الطالع هو من لا يستطيع أن يعطي جوابًا فيقذف به إلى نار جهنم. ولكن يستطيع الإمام علي والأئمة أن يشفعوا له، والله غفور رحيم فيخرجه من النار بشفاعتهم كما يقول الإمام علي[3].

5 - الظالمون

إن معنى الظلم الحرفي وضع الشيء في غير موضعه، ومثال على ذلك من يدعي الإمامة وهو ليس بإمام. فإن أبا بكر وعمر وعثمان أمثلة على ذلك. فإن الشيعة تعتبرهم الغاصبين الثلاثة، وليس أسهل على الشيعي من أن يفهم معنى الظلم كفهمه هذه القضية، أي اغتصاب حق علي في الإمامة على يد

(1) ابن بابويه، المصدر ذاته، ص72.
(2) ابن بابويه، المصدر ذاته، ص73.
(3) ابن بابويه، المصدر ذاته، ص 54.

هؤلاء الثلاثة. وتقول الشيعة أن الظالم لا يتردد في اختلاق الفريّة على الله سبحانه وتعالى. ويستشهدون بالآيتين الشريفتين: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ۚ أُولَٰئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَٰؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿١٨﴾ الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾ [هود: 18 - 19]. وتفسر الشيعة عبارة «سبيل الله» على أنها تعني عليًا بن أبي طالب والأئمة من بعده. وليس الظالم من يدعي الإمامة وهو ليس أهلًا لها، بل الظالم أيضًا من ينسب الإمامة إلى من هو ليس أهلًا لها[1]. والظلم عند الشيعة يؤدي بصاحبه إلى الكفر. ولذا تعتبر الشيعة كل من حارب عليًا كافرًا[2]. ويوجز ابن بابويه قضية الظلم بقوله إن من كان إيمانه يخالف إيماننا (أي الإيمان بعلي وبالأيمة من بعده) ليست له أي صلة بدين الله. ومعنى قوله هذا أن من لم يكن شيعيًا فهو ليس بمسلم.

6 - التقية

ومعنى التقية تحليل أو إعفاء من متطلبات الدين، أوامره ونواهيه، تحت الضغط، أو التهديد، لدفع الأذى[3]. ويعرّف الأستاذ برون بالتقية أنها نوع من التخفي الذي يفرضه التعقيل[4] في ظروف خاصة. وأفضل شاهد على معنى التقية ما ذكره ابن بابويه عن الإمام جعفر الذي قال لقد أسمعُ الرجل يسبني في المسجد فأختبئ وراء عمود كي لا يراني. وقال عاشروا الناس ظاهريًا وخاصموهم باطنيًا طالما أن الأمارة رأي شخصي.

فالتقية إذًا فرض على كل شيعي ينتمي إلى الإثني عشرية[5]. وهي وسيلة

---

(1) ابن بابويه، المصدر ذاته، ص 107.

(2) ابن بابويه، المصدر ذاته، ص 108.

(3) ابن بابويه، المصدر ذاته، ص 110.

(4) E.G.B ROWNE:Persian Literature IV P. i7.

(5) ابن بابويه، المصدر ذاته، ص 112.

ينتفع بها في علاقاته مع المرائين والكفار، أي المسلمين من غير الشيعيين، ومن المشركين، وتجعله حذرًا لبقًا في تصرفه معهم. ويزعمون أن الإمام جعفر قال: «إن الرياء مع المؤمن شرك ومع المنافق من أهل الرجل وبيته عبادة»[1]. والتقية واجبة إلى أن يظهر الإمام القائم.

ويشدد ابن بابويه على هذه النقطة ذاتها فيقول إن من يتخلى عن ممارسة التقية قبل ظهور قائم الزمان يكون خارجًا عن دين الله ويكون قد عصى الله ورسوله وإمامه[2].

نلاحظ من هذا أن الشيعة في عقائدها الأساسية الأولى تركز على أهمية «إمرة» أهل البيت. أما في عقائدهم الثانوية فإنهم يركزون على نقطتين: (أ) على حتمية شفاعة الأئمة لأهل الشيعة. (ب) وعلى أنهم، من بين البشر، الفرقة الناجية التي تدخل الجنة بدون حساب وعقاب.

إن أثر هاتين العقيدتين: إمرة أهل البيت وشفاعة الأئمة لهم يوم الحساب، يبدو جليًا في تصرفهم السياسي في جميع الأقطار ولا سيما في إيران والعراق. والعقيدة الأولى (إمرة أهل البيت) تفرض على كل شيعي أن يبدي الطاعة التامة والولاء الخالص لممثل الإمام (القائم). والعقيدة الثانية (شفاعة الأئمة لهم) تجعل من الشيعي رجلًا متصلبًا عنيدًا في مواقفه السياسية. إذْ أيّ بأس عليه إذا وقف مثل هذه المواقف في الحياة الدنيا ما دام الإمام سيشفع له حتمًا يوم الحساب ويضمن له الجنة؟ وقبل أن نحاول تفسير التصرف أو السلوك السياسي لدى الشيعة ينبغي لنا أن نتفهم عقائدهم الأساسية والثانوية تفهمًا عميقًا، لأن خلفية العقلية الشيعية لا تفرق إطلاقًا بين السياسة والدين.

---

(1) نعمان ق. كتاب الأشربة.

(2) ابن بابويه، المصدر ذاته، ص 111.

القانون العُرفي الذي به تحسَمُ الخصُومات بَينَ العشَائِر الشيعْية في جَنوبي العِراق

إن القوانين غير المدوَّنة المتعلّقة بالخصومات الجرائمية الجزائية وبالخصومات المدنية بين العشائر الشيعية تُعرَف بـ«السواني» وهي لفظة عامية مشتقة من «السنّة». وهذه القوانين تنظم العلاقات العشائرية بحسب العُرف الموروث. ففي كل عشيرة عدد قليل من رجال القبائل الذين يعرفون السواني معرفة جيدة ويُعرفون لديهم بـ«العوارف» أي الذين يجيدون معرفة القانون الموروث. وهؤلاء العوارف هم في الواقع قضاة العشيرة الذين تُقبل الأحكام التي يلفظونها على أنها أحكام عادلة غير منحازة، لا بل تقبل على أنها أحكام مبرمة لها مسحة من التقديس. ولقد كانت الخصومات التي تقع بين أفراد العشيرة، أو بين عشيرة وأخرى، تُحسم بحسب قوانين السواني منذ أقدم الأزمنة. ولكن عندما احتل الإنكليز العراق دوَّنوا هذه القوانين وجعلوا منها شريعة مكتوبة للعشائر. غير أن الإنكليز حاولوا عمدًا أن يحوروا قوانين السواني ببراعة كي تكون في أيدي شيوخ العشائر أداة بها يحافظون على الأمن والنظام بين القبائل[1]. وقد اعترفت الحكومة العراقية المؤقتة التي تشكلت سنة 1921 بالسواني على أنها قوانين صالحة لتنظيم المجتمع القبلي في العراق. والعشائر تعتبر الإسلام مصدرًا ثانويًا للقانون، إذ إن السواني تعتبر القانون العُرفي المعترف به بينهم. وفي بعض الحالات إذا وقع تصادُم أو تناقض بين السواني والشريعة الإسلامية فإن القبائل تؤثر أن تأخذ بالسواني كما سيبدو

---

(1) في منطقة سوق الشيوخ في لواء المنتفق تعيش إحدى وعشرون قبيلة غير أن الإدارة الإنكليزية المدنية في العراق لم تعترف إلا بسلطة شيخ واحد هو سالم الخيون.

ذلك للقارئ في سياق الحديث. والواقع أن العشائر تعتبر السواني أفضل ضمانة لخيرهم ولسلامتهم واستقرارهم ووحدتهم القبلية[1].

نشأت السواني مع نشأة القبائل في التاريخ السحيق. فإذا مثلًا، أصدر العوارف حكمهم في قضية أو أكثر فإن الحكم هذا يصبح سابقة يلجأ إليه العوارف من بعدهم عند نظرهم في قضايا مشابهة. كما إنه يصبح قانونًا معترفًا به، أي يتبعون القياس في أحكام كهذه. ولكن إذا وقعت جريمة جديدة غير مألوفة ولا يعلمون كيف يصدرون الاحكام في حق المجرم فإن شيخ القبيلة يدعو العوارف إلى اجتماع يدرسون فيه القضية درسًا وافيًا عميقًا قبل إصدار الحكم. وكثيرًا ما يطول تداولهم الأمر إلى أيام قليلة. ثم يصدرون الحكم النهائي ويعطونه إلى رسول ينقله إلى القبائل الأخرى ليأخذوا به إذا احتاجوا إليه. وعندهم تقليد يُعرف بـ«النهوة» وهو عُرف يمنع زواج بنات الاعمام من شخص لا ينتمي إلى العائلة (ويسمونه أجنبيًا). لأن الأفضلية في مثل هذا الزواج من حق أبناء أعمام البنت، ولهم أن يقتلوا منافسهم الأجنبي إذا وقع مثل هذا الزواج. وهذا التقليد يتعارض مع الشريعة الإسلامية، ولكنه تقليد لا يزالون يعملون بموجبه بين العشائر إلى يومنا هذا. فان الدين عندهم هو نوع من التصرف والسلوك الذي يُفرض عليهم من الخارج، بينما يعتبرون السواني قانونًا وعرفًا نشأ معهم. ويتعاطف مع شعورهم وتقاليدهم الموروثة. غير أنه حري بنا أن نذكر أن العشائر قل أن ترفض فتوى أصدرها علماء النجف وذلك لما للنجف عندهم من حرمة ومقام لأنها لا تأتمر في مثل هذه الأمور بأمر الحكومة المركزية في بغداد.

فالسواني، إذًا. تضع حدودًا للمجتمع القبلي وتضبط تصرفه وسلوكه

---

(1) الفرعون: القضاء العشائري، ص 34.

الاجتماعي فإذا تجرأ أحدهم على أن يتجاوز هذه الحدود يعتبر خارجًا يستحق العقاب، وقل من ينجو من عقاب كهذا. وقد نشأ قانون جزائي غير مكتوب لمعالجة أمر الاعتداءات والجنح والجرائم التي من شأنها أن تعرض سلامة القبيلة وخيرها ووحدتها. ومن أهم بنود هذا القانون - السواني - نذكر العصبية وحق القَصير، والدخالة، والوجه. أما العصبية فعهد يأخذه الفرد في القبيلة على نفسه أن يهبَّ إلى السلاح للذود عن قبيلته أو للهجوم على قبيلة أخرى. فسلامة القبيلة وضمان وحدة العصبة أمر يعود الفضل فيه إلى هذه الخلّة: العصبية. والعصبية، إذًا، هي مسؤولية فردية وجماعية نحو القبيلة[1]. و«السودا» هي أي نوع من الجرائم أو الجنح التي تمس المرأة بسوء. والمرأة موضع شرف القبيلة. وأي شيء، وأي شخص يصيب امرأة بإهانة أو ضرّ فإن شرف القبيلة كلها يكون قد تعرض للإهانة. كذلك جميع جرائم الجنس تدخل ضمن «السودا» و«السودا» مشتقة من السواد، والسواد علامة الغضب والاستياء اللذين تبديها القبيلة نحو المجرم. واحترام المرأة في القبيلة هو في الواقع احترام شرف القبيلة والحفاظ على سلامتها وأمنها[2]. واحترام المرأة دليل آخر على احترام العائلة وقدسيتها بين العشائر. ولذا تُصر القبائل على إنزال الموت عقابًا لمن يزني بإحدى نساء القبيلة. وينتظر من كل فرد أن يهب إلى نجدة أفراد القبيلة في أي خصومة تنشأ فيها باستثناء الفرد الذي يقترف الجريمة السوداء. وللقبيلة أن تخرج الزاني من عدادها وتجبره على هجر القبيلة ومضاربها. وعلى كل فرد من أفراد القبيلة أن يهب إلى نجدة المرأة التي «تصيح» أي تستصرخ طالبة المعونة والحماية. وإذا، لسبب ما،

(1) إن محاكم العراق تبدل عقوبة الموت إذا كان المتهم قد قام بجريمة القتل خارج نطاق العشيرة، أو العصبية القبيلية.

(2) الفرعون، المصدر ذاته، ص55.

غادر فرد قبيلته وأرضَه فإنه يطلب الحماية والحق في اللجوء إلى قبيلة أخرى آملًا أن يتقبلوه كقصير: ولفظة قصير مرادفة للفظة حليف. وإذا مُنح هذا الحق فانه يُعامل في القبيلة كعضو منها، وإن كان لا يزال يُعتبر غريبًا لاجئًا إليها. ومع هذا فإنه قد يعطى أرضا له ولمواشيه ليقوم بأود عيشه. ولكن لا يجوز للقصير أن يحمل سلاحًا، ولا يُطلب إليه أن يحارب ذودًا عن العشيرة، لأن شرف الدفاع عن القبيلة وقف على أبنائها. كذلك إذا اعتدي عليه أو هوجم فان شيخ القبيلة يعتبر هذا التعدي مُوجهًا ضد القبيلة المضيفة، وعليه ينبغي للعشيرة كلها أن تثأر له من المعتدين. وقد وقعت حروب قبلية عديدة بين قبائل العراق سببها حوداث تعد فردية على القصير. فإن القصير يعتبر كضيف. غير أن الضيف يكرّم ويحامى عنه في مدة معينة مقدارها ثلاثة أيام، بينما القصير هو ضيف القبيلة إلى مدة طويلة غير محددة. وكل من لا يحترم ضيفه، وكل من لا يحامي عن قصيره لا يستحق كرم الله وفضله. لذا يقال عن الضيف أنه «ضيف الله» وتعلم القبيلة أن قبول انضمام القصير إلى صفوفها يعني مزيدًا من المسؤولية، وهذا ما يفسر لنا سبب تردد القبائل المستضعفة في قبول القصير لاجئًا إليها. وإذا تعدى رجل من القبيلة على ضيفه أو على القصير فإن شيخ القبيلة قد يأمر بإحراق منزله.

أما القانونان المهمان الباقيان من قوانين العشائر العُرفية فهما الدخالة والوجه. عندما يكون هناك رجل عشائري مستضعف ينتمي إلى قبيلة مستضعفة لا تستطيع توفير الحماية له، وإذا كان مثل هذا الرجل يخشى على نفسه من التعدي فإنه يلجأ إلى قبيلة شديدة الشكيمة حيث يُقبل على أنه دخيل. والدخالة قديمة العهود في القبائل قدم الضيافة والكرم للضيف وللقصير. ولكن وضع الدخيل يكون لمدة معينة تنقضي بانقضاء خطر التعدي الذي يتعرض له الدخيل. ولجوء الدخيل إلى قبيلة ما معناه اعتراف بقوة القبيلة

ومكانتها، لذا تحرص القبيلة على الحفاظ على هذه السمعة الطيبة. والبدوي العراقي يعتز كثيرًا بجبروته وكبريائه، فقد يسرق، وقد يقتل، وقد يكذب ما شاءت له السرقة والقتل والكذب طالما هذه الموبقات تبرهن على طبيعته الهجومية والحربية. ولكن البدوي العراقي لا يُسيء معاملة دخيل أو ضيف أو قصير، لأن مثل هذا التصرف يعتبر في السواني خيانة عظمى وجريمة لا تقل فظاعة عن جريمة الزنى بين العشائر. وإذا قتل رجل من العشائر رجلًا آخر - ولا سيما في منطقة الفرات الأوسط - فقد تقبل قبيلة القتيل دية بشكل ماشية أو حبوب أو بنادق. ولكن إذا كانت الجريمة المقترفة زنى فلا بد من أن يكون عقاب المجرم الموت المحتم. وتعتبر العشائر جريمتي الزنى والخيانة العظمى أخس الجرائم واشدهما فظاعة.

إن مدة الدخالة تختلف بين قبيلة وأخرى، وذلك بحسب ما تتمتع به القبيلة من قوة ومنعة[1]. ولكن عندما تعجز القبيلة عن توفير الحماية للدخيل فله، عندها، أن يسأل القبيلة أن توصله إلى قبيله أخرى يظن أنه يلقى لديها ما يتوخاه من حماية ورعاية وإذا ما قبلته القبيلة دخيلا فإنه يُجرد فورًا من سلاحه. ولكنهم يعتنون بجواده، ويقدم له شيخ القبيلة ضمانات على حياته وسلامته. وقد استُغل قانون الدخالة العشائري عندما كانت الحكومة التركية تلاحق مجرمًا. فكانت القبيلة التي يلجأ إليها الدخيل تفعل وُسعها في إخفائه خشية أن تفقد احترام القبائل لها[2].

أما «الوجه» فهو عرف أو تقليد عشائري ويعني تعهدًا أو اتفاقًا مسبقًا بين عشيرة وأخرى بموجبه يُسمح للقبيلة النازحة عن مضاربها إلى مواطن أخرى

(1) الحسني: الحالة الاجتماعية عند العشائر، في مجلة لغة العرب، المجلد السابع، ص860.

(2) إن مدة الدخالة لدى قبيلة حرب، وهي قبيلة عزيزة الجانب، شهران وعشرة أيام، بينما لدى القبائل الأخرى المدة بين شهر وثلاثة أيام.

أن تمر مع مواشيها بأراض للعدو، أو عندما تخشى قبيلة نازحة المخاطر التي قد تتعرض لها في أثناء مرورها بأرض ليست لها. ويتم ذلك عبر لقاء مع شيخ القبيلة التي يريدون المرور بأرضه في حضور شهود، الذي يضمن لهم سلامة المرور حتى يبلغوا الأرض التي يريدونها. فيقولون، في لغتهم، أنهم حصلوا على «وجه الشيخ» أي موافقته على مرورهم بأرضه. فيعلنون على الملأ أن القبيلة الفلانية ستمر بأراضي القبيلة الفلانية في حماية « وجه» الشيخ الفلاني. وإذا، على الرغم من الحصول على « الوجه» أو التسيار (أي الاذن بالمرور) تعرضت القبيلة في أثناء مرورها لغزو أو تعد فإن مسؤولية الأخذ بالثأر من المعتدي تقع على الشيخ الذي يمنحهم الوجه. فإنه يثأر لهم ويعوض عليهم خسارتهم. وهذا معناه أن شيخ القبيلة الذي يمنح " الوجه" لقبيلة أخرى يجب أن يكون غنيًا وقويًا لكي يستطيع القيام بما تتطلبه موجبات تعهده. ويعرف «الوجه» بين القبائل الضاربة حول كربلاء بالتسيار (مصدر نائي من السير) لأن الشيخ الذي يمنح الوجه يبعث بأحد أعوانه ليرافق القبيلة في أثناء مرورها بأرضه حماية لها من الهجوم عليها.

تُصنف الجرائم، بحسب قوانين العُرف المعروفة بالسواني، إلى أربعة أنواع:

أولًا: القتل أو الجريمة التي تشكل اعتداء على النفس.

ثانيًا : الزنى أو جرائم الجنس ويسمونها «السودا» أو «العيبة».

ثالثًا: الجرائم التي تشكل اعتداء على الاعتبار الاجتماعي.

رابعًا: الجرائم التي سببها الاعتداء على المال والملك. هذه الأنواع الأربعة من الجرائم تمس الفرد، ولكن ليس هناك جرائم أخرى من النوع الذي يمس القبيلة ككل وتتعلق بسياستها العامة ككل، ذلك بأن العصبية تشد أفراد

القبيلة بعضهم إلى بعض، وإن الولاء لا يكون إلا للقبيلة، فلا يمكن، والحالة هذه، أن تكون هناك جرائم يقترفها الفرد ضد القبيلة.

أما النوع الأول من الجرائم ـ القتل ـ فيقسم إلى أربعة أقسام: (أ) القتل، (ب) إحداث عاهة مستديمة. (ج) إحداث جرح. (د) إحداث إجهاض. ولكل نوع من هذه الجرائم عقاب معين. أما عقاب القتل فيختلف من قبيلة إلى أخرى، كما هي الحال بين القبائل نصف المتحضرة والقبائل المتبدية، أي الساكنة في البادية. أما القبائل نصف المتحضرة فإنها قد تقبل دية عن القتل إما بشكل مال أو ماشية. وأحيانًا يصرون على «الحشّم» أي إعطائهم نساء من قبيلة القاتل، وذلك بغية إذلال القاتل وإهانته في عرضه. ولا تقبل قبيلة دية عن قتيل كالفدية التي وصفناها إلا إذا كانت القبيلة قوية الشكيمة غنية لا تُقاس قوتها بقوة القبيلة التي ينتمي إليها القاتل. وبعض القبائل ترضى بديلًا من المرأة (الحشم) مهرها ولا سيما إذا كان مهرها مبلغًا محترمًا من المال. أما قبائل البادية المتوغلة في البداوة فتصر على قتل القاتل، أو على قتل أحد أنسبائه الأقربين حتى الجيل الخامس من الجد الأعلى للقاتل. ولكن في هذه الأيام، ونسبة إلى حاجتهم الماسة إلى المال، فإنهم قد أخذوا يقبلون الدية بشكل مال أو إبل (50 جملًا في مقابل جريمة قتل واحدة) مشترطين أن يُنفى القاتل مدة سنتين على الأقل[1]. وإلا فإن القبيلة المتضررة تُعلن الحرب على قبيلة القاتل. وعلى الرغم من أن دور المرأة في الحياة العشائرية دور محدود الأثر لا يُقاس بدور الرجل في القبيلة، فإن الفدية، إذا كانت مالًا أو ماشية، واحدة سواء أكان القتيل رجلًا أم امرأة. أما عقاب جريمة إحداث عاهة (ويسمونها سقاط) فيتوقف على عضو من أعضاء الجسد أصابته العاهة، أو أحدثت فيه ضررًا، وعلى مدى أهمية العضو المتضرر في حياة الرجل اليومية.

(1) لا يطبق النفي على النساء.

ومن عادتهم، في هذا النوع من الجرائم، أن يقبلوا تعويضًا ماليًا. أما إذا سببت الجريمة فقدان البصر، أو العقم فقد تُعتبر هذه الجريمة بمثابة جريمة القتل ذاتها. وعقاب الجريمة التي تسبب ضررًا جسديًا تراوح بين الجَلْد وبين فدية في شكل مال. والذي يقوم بالجلد شيخ القبيلة المُعتدى عليها. أما قبيلة البوحمد، من لواء العمارة، فإنها تصر على أن يذهب القاتل أو المجرم مشيًا على قدمية إلى بيت المغدور به ويطلب العفو من زوجته، أو من ابنه الأكبر، ويقدم للعائلة «زبونًا» (أي ثوبًا) جديدًا هدية للعائلة. وإذا كان الضرر الجسدي مسببًا عن سلاح أو آلة حديد فإن الفدية تتضاعف وطلب العفو من الزوجة ينبغي أن يتم بأقصى ما يكون من الاستعجال والتنفيذ[1]. ولكن إذا كان الضرر الجسدي مسببًا عن طلقة بندقية تُصبح البندقية فورًا ملك المغدور به إلى جانب مبلغ من المال يعينه العوارف أو (الفَرضة). وإذا توفي الرجل في ما بعد بسبب الضرر الجسدي الذي لحق به فإن لزوجة الرجل القتيل أن تطلب دية كاملة. وكان إذا أجبر رجل من العشائر على حلق لحيته أو شاربية فإن ذلك يعتبر ضررًا جسديًا (إلى جانب الإهانة التي تلحق به). والتعويض من هذا الضرر دفع خمسة مائة قرش بالعملة التركية عن كل شعرة من شعر لحيته وألف قرش عن كل شعرة من شعر شاربية[2]. أما إذا سبب الضرر الجسدي إجهاضًا للمرأة فإن العقاب يتوقف على جنس الجنين إذا كان ذكرًا أم أنثى. فإذا كان الجنين ذكرًا فإنهم يطلبون الدية كاملة، وإذا كان أنثى فنصف الدية. وفي حال وفاة المرأة فإن الدية تدفع لوالدي المرأة لا لزوجها.

أما الجنح والجرائم التي سببها الجنس فتقسم إلى خمسة أقسام (أ) الزنى (ب) الخطف (ج) الاغتصاب (ويسمونه صيحة) (د) النهوة (هـ) اللواط.

---

(1) الفرعون، المصدر ذاته، ص 67 – 68.

(2) الراوي: البادية، ص 292.

والزنى، بحسب الشرع الإسلامي جماع بين رجل وامرأة ليست زوجته. لكن الزنى بحسب العرف العشائري يفترض أن المرأة المزنى بها هي امرأة متزوجة غير أنها وافقت على الجماع. وإلاّ فإن هذه الجريمة تعتبر اغتصابًا. ومهما يكن من أمر فإن عقاب الزنى يختلف بين القبائل نصف المتحضرة وبين قبائل البادية. فبحسب عرف قبائل البادية إذا اغتصبت المرأة وهي تحتطب أو تستقي ماء ـ وهما وظيفتان تقوم بهما المرأة البدوية ـ وعادت إلى مخيم وهي تصيح وتولول «وثوبها قدايد وخرزها بدايد» ـ كما يقولون في لغتهم العامية ـ أي وثوبها قد قدّ وخرز عقدها قد بُدِّد، مما يدل على أنها قاومت المغتصب، فإن لقبيلتها الحق في أن تقتل الفاعل أو أحد أنسبائه في فخذه من القبيلة حتى الجد الخامس. كما أن للقبيلة الحق في أن تغزو القبيلة المعتدية وتخرب ممتلكاتها لمدة ثلاثة أيام وربع اليوم الرابع. وبعد ذلك يلاحقون الفاعل. وما لا شك فيه أن العوارف يصدرون، في هذه الحال حكمًا على القبيلة بدفع تعويض للمرأة المعتدى عليها في شكل ماشية بيضاء اللون أو قماش أبيض أو فضة. وإصرارهم على اللون الأبيض في الحكم له مغزاة في هذه الحال، لأن المعتدي قد «سَوَّدَ» سمعة المرأة ولوّث شرفها، فعليه إذا أن يبيض اسمها وسمعتها. ولكن إذا وقع فعل الزنى بعد الغروب. وبعد أن تكون الماشية قد عادت إلى مرابع القبيلة فإن المرأة تعتبر فريقًا ثانيًا في الجريمة، حتى وإن ادعت أنها اغتصبت. ومثل هذه المرأة تعرف في مصطلحهم بـ«عاقبة السرح» أي المرأة التي تعود إلى بيتها بعد غروب الشمس. وفي هذه الحال، فإن الرجل المعتدي بحسب قوانين السواني، لا يعتبر قانونيًا مسؤولًا عن فعلته إلى أن تقتل القبيلة المرأة الزانية، عندها يحق للقبيلة أن تلاحق المعتدي. ولا يتردد رجال قبيلة بدوية في قتل امرأة من نسائهم متهمة بالزنى لأنهم إذا لم يتخذوا مثل هذا الإجراء الصارم فإنهم يفقدون ما لهم من احترام لدى الغير، كما أن مثل هذه الفعلة الشنيعة تعرض سلامة القبيلة وأمنها، تلك السلامة التي حرصوا على الحفاظ عليها مدى العصور والأجيال. بعد أن يكونوا قد قتلوا

المرأة الفاعلة يرفعون الدعوى ضد الفاعل فتأمر العوارف قبيلة الرجل أن تقتل الفاعل أو أن تنفيه أو أن تطرده من عداد القبيلة. وفي هذه الحال يحق لرجال القبيلة المعتدى عليها أن تتعقب الرجل وتقتله أنَّى وجدته[1]. ولكن يختلف عقاب الزنى لدى قبائل نصف المتحضرة الضاربة في الأرياف. لدى هذه القبائل يحق للرجل إما أن يطلق زوجته وأن يطالب أهلها بتعويض مالي مقداره ما قد أنفقه عليها من يوم زواجها حتى يوم ارتكابها جريمة الزنى، أو أن يطالب المعتدي بالحشم، أي إرسال امرأتين له من أقرب أنسباء الفاعل. ولكن لا مفر للمرأة الزانية من القتل ذلك بأن أهلها وأقاربها قد يقتلونها حتى وإن كان الزوج قد صفح لها زلتها. أما في منطقة الأهوار في جنوب الفرات الأسفل، ولا سيما في شبايش فإذا زنى أحد عرض نفسه للقتل من قبل المُعتدى عليه وليس على القاتل في هذه الحال أن يدفع دية القتيل.

قد تخطف المرأة في مضارب القبائل لأسباب عدة. ولكن مهما تكن الأسباب فإن العقاب يكون قتل الخاطف أو إعطاء «الحشم» أو التعويض. بعد أن تكون المرأة قد خطفت تقفل القبيلة بيوت الضيافة وترفض قبول الضيف، وتمتنع عن كل أمور التجارة ورعاية الماشية ويتنادى أفراد القبيلة جميعًا للتفتيش عن المرأة المخطوفة وقتلها فورًا دون تردد. أما الخاطف والمخطوفة فمن المعتاد أن يلجأا إلى قبيلة أخرى ويطلبا اعتبارهما قصيرين (بحسب حق القصير) من دون أن يعطيا الأسباب التي دفعتهما إلى طلب اللجوء هذا لأن حق القصير لا يُشَرِّف الرجل الذي يطلبه - إذْ يمكن أن يكونا في نظر القبيلة التي لجأا إليها من الشرفاء الذين ينتمون إلى قبيلة عزيزة الجانب قوية الشكيمة، وواجب على القبيلة أن تقبلهما كلاجئين. وإذا نجحت قبيلة المرأة في اكتشاف مكان لجوئها فإن أنسباء المرأة يتصلون فورًا بشيخ القبيلة التي قبلتهما كقصيرين ويدلون بتفاصيل القضية، وبعد ذلك يسلم الشيخ الخاطف

(1) الراوي، المصدر ذاته، ص 289.

والمخطوفة اليهم. فيقتلونهما. وإذا هرب الخاطف فعلى القبيلة أن تجند جميع رجالها للتفتيش عن مكانه، وإذا وجدوه قتلوه. وأحيانًا يلجأ الخاطف إلى وساطة شيخ قبيلة معروفة عله يفلح في إقناع رجال قبيلة المرأة للعفو عن حياته. فإذا قبلوا شفاعة الشيخ فإن الخاطف يُعطي إحدى أخواته أو نسيباته إلى أكبر إخوة المرأة المخطوفة ـ ومفروض أن تكون هذه المرأة عذراء. وفي كل الظروف والأحوال لا يسمح للخاطف أن يدخل بيوت الضيافة في قبيلته، ولا يعود له احترام حتى عند القصير والدخيل في القبيلة. أما إذا أصر على العيش بين قومه وعشيرته بقطع النظر عن المعاملة التي سيلقاها لديهم، فينبغي له أن يسلم سلاحه ويبقى طوال حياته أعزل من السلاح، وهذا أمر على غاية من الإهانة والإذلال للرجل عند القبائل. ويجوز، إذا كانت للخاطف علاقات طيبة تربطه بقبيلة عزيزة الجانب كقبيلة بني حجيم في المنتفق، فإنه قد يلجأ إليها كدخيل ويتزوج بالمرأة المخطوفة وإن كانت متزوجة وهو أمر يتعارض مع الشرع الإسلامي. وكثيرًا ما أصدرت محاكم بغداد، عند النظر في حالات مشابهة، أحكامًا بفسخ هذا الزواج واعتباره زواجًا غير قانوني. ولكن في نظر القبائل هو زواج قانوني بحسب عرفهم وتقاليدهم.

ويُعرف اغتصاب المرأة بين القبائل بـ«الصيحة». ولا يعني الاغتصاب أن يكون بالضرورة جماعًا وقع بين الرجل والمرأة على طريقة الاغتصاب ـ أي بالقوة والعُنف. فقد يكون محاولة الرجل أن يأخذ بثوب المرأة، أو قد يكون محاولة لإغراء المرأة وإغوائها لتلين إلى رغباته الجنسية. ففي نظرهم يعتبر مثل هذا التحرش بالمرأة اغتصابًا لها[1]. وتُعرّف عندهم بالصيحة لأنه حالما تتعرض المرأة لمثل هذا التحرش ينبغي عليها أن تصيح طالبة العون والنجدة. كما ينتظر منها أن تمزق ثوب مهاجمها فتأخذ منه قدَّة تثبت بها أنها قد هُوجمت فتصحّ دعواها لدى أهلها. وعقاب الاغتصاب، بحسب

(1) الفرعون: المصدر ذاته، ص 97.

السواني، يكون إما بإنزال عقوبة الموت أو بفرض الحَشَم عليه. أما إذا كان أنسباء المرأة المخطوفة يقيمون بمكان قريب فإنهم يقتلون الخاطف فورًا إذا وجدوه. ولا يقبلون الحشم إلا بعد أن يكون قد انقضى عدد من الأسابيع لم يكن قد قتل في أثنائها الفاعل بعدُ. ولكن في جميع الأحوال والظروف إذا قُبل الحشم تسوية للحادث فينبغي أن يُسلم إلى قبيلة المرأة المخطوفة. وكلما أسرعت قبيلة المعتدي في إرساله كان ذلك أفضل وأحسن. وكلما تباطأت في التنفيذ كان ذلك سببًا للضرر وإلحاق الأذى من قبل المعتدى عليهم.

إن البنات في القبيلة يُزوَّجن مرغمات جميعًا على الزواج بأبناء العمومة من فخذهن في القبيلة. هذا إذا رغب أبناء العمومة في ذلك. فإذا تزوج غريب بإحداهن من دون أن يحصل على موافقة ابن عمها فإن له ـ ويسمونه الناهي ومنها النهوة ـ الحق في قتل هذا الغريب من دون الرجوع إلى والدي الفتاة. ولكن من ناحية أخرى إذا أرادت الفتاة أن تتزوج بـ «الأجنبي» (كما يسمونه) فإنه ينبغي لها أن تحظى أولًا بموافقة ابن عمها على هذا الزواج. والواقع أن الفتاة لا تقدم على الزواج بأجنبي قبل أن تتأكد من أن ابن عمها الأولى بالزواج بها لن يلجأ إلى استعمال العنف. وإذا توفي والد الفتاة قبل أن تتزوج فإن طالب يدها يجب أن يحظى أولًا بموافقة ابن عمها. ثم أن الفتاة تلجأ إلى أساليب الإقناع التي تُعرف عندهم بـ«الرضوة» أو «المشية» التي تتألف من مبلغ من المال أو من قطيع من الماشية بـ«الشاوي». وإذا أبى ابن عمها قبول الرضّوة فإن الفتاة تذهب خطيفة مع الأجنبي ويلجآان إلى قبيلة ما ويطلبان حق الدخيل فيها، ومن ثم يتزوجان[1]. ويحاول شيخ القبيلة التي يلجآان إليها أن يقنع ابن عم الفتاة بأن لا بأس على العريس فإنه رجل طيب شريف النسب وينتمي إلى قبيلة عزيزة الجانب، وأنه خير للقبيلة أن تتحاشى كل ما من شأنه أن يعكر صفو

(1) الفرعون: المصدر ذاته، ص 75 - 76.

القبيلة فتقبل بهذا الزواج. ويطبقون «النهوة»[1] عادة قبل الخطبة أو قبل اتخاذ أي خطوة جدية في سبيل الزواج. وإذا كان الطالب الأجنبي ينتمي إلى قبيلة قوية عزيزة الجانب فإن ابن عم الفتاة رغبة منه في تجنب أي صدام مع قبيلة الطالب. يهجر مخيم قبيلته وينزل في مكان آخر. وللزواج أن يتم في أثناء غيبته، غير أن المسؤولية في طلب رجوعه والتفتيش عنه تقع على عاتق الفتاة وعلى أهلها كي يقنعوه بقبول الرضوة أو الحشم. وأما أبناء العمومة الذين تتغافل القبيلة أمرهم فقد يثورون غضبًا ويشكلون خطرًا مستمرًا على سلامة القبيلة وأمنها. ولكن إذا استطاع أحد من أبناء العمومة والغاضبين أن يجند عددًا كافيًا من أنصاره ليضغط على عائلة الفتاة فقد تقبل بإصدار بيان يوقع عليه شيخ القبيلة ويعلنون فيه أن زواج ابنتهم المزمع عقده هو لاغ ويردون المهر إلى الأجنبي. وظاهر أن هذا العُرف يناقض الشريعة الإسلامية، ولكن على الرغم من هذا فإنه لا يزال عرفًا قائمًا يُعمل به بين العشائر. وقد أفلحت الحكومة العراقية في إقناع عشائر الدليم لكي يُقلعوا عن عادة النهوة، غير أنها عجزت عن أن تحمل سائر القبائل الأخرى المنتشرة في أنحاء العراق لينحوا نحو قبائل الدليم.

أما اللواط فيمكن القول عنه أنه عادة غير معروفة بين قبائل البادية، كما إنه قلَّ أن يمارس بين عشائر الأرياف. أما عقاب اللواط ـ ويعتبر جريمة من نوع «السودا» فدفع حشم إلى ولي الولد المفتعل به[2]. وجريمة اللواط في قبيلة GRAIT بالقرب من سد الهندية تعتبر بمثابة جريمة القتل، وعقابها الموت، لذلك يُصرون على الفاعل أن يدفع دية رجل. أما قبيلتا الشطرة والازيرق فتصّران على أن ينفى الفاعل من ديارهما بعد أن يكون قد دفع التعويض كاملًا. أما قبيلة العبودة في لواء المنتفق فإنهم يكْوون العضو التناسلي عقابًا له أو أنهم يخصونه.

---

(1) وهي من التناهي.

(2) هذا هو العقاب المعروف لدى عشائر الجنبين الضاربين حول مدينة الحلة.

أما الجرائم التي تُسيء إلى «الاعتبار الاجتماعي» للفرد في القبيلة فانها على اختلاف أنواعها، تعرف بين القبائل بجرائم القذف. وتُعرف أيضًا بـ«وسخ اللسان». والقذف عندهم اتهام شخص ما علنًا أنه اقترف جرمًا أو ارتكب جنحة بغية القدح والتشهير به وتشويه سمعته. وإطلاق التهمة علنًا يُصيب، في نظرهم، سائر أفراد الأنسباء والأقرباء الذين يشعرون بأن القذف ـ القدح والتشهير ـ قد أصاب كل فرد منهم. فإذا أتهم القاذف امرأة بأنها زنت فإن التهمة تصيب العائلة كلها وتشعر بأنه اتهام يمس الاعتبار الاجتماعي لتلك العائلة. أما إذا أتهم القاتل رجلًا بأنه قتل، أو قبيلة بأنها غزت، فهذا الاتهام، في نظرهم، لا يعتبر قذفًا لا بل الأمر على نقيض هذا. فقد يكون مثل هذا الاتهام مدحًا لا قدحًا. أي أن القذف يجب أن يكون اتهامًا من النوع الذي يشهر بالمرء «ويسود» سمعته. فأنت ترى أن هذه الاتهامات تكون عادة مرتبطة إما بجرائم «السودا» (جرائم الجنس) أو بالتشهير الذي يمس شرف النسب لدى المقذوف، وشرف النسب لدى القبائل أمر خطير. ومثال على القذف الذي يمس النسب أن يقول المتهم أن الجد الأعلى لفلان كان عبدًا مستعبدًا لفلان. ودور العوارف في مثل هذه القضايا استدعاء القاذف والتحقيق معه حول صحة ما جاء في اتهامه والطلب إليه أن يتقدم بالأدلة الثبوتية. فإذا أفلح في إقناع العوارف بصدق قوله عندها تُتخذ إجراءات عقابية ضد المتهم ويُثاب القاذف على اتهامه هذا. أما إذا اقتنع العوارف بأن القاذف انما يبغي تسويد اسم المتهم (المقذوف) والتشهير بسمعته فتتخذ إجراءات عقابية في حقه وذلك علنًا إمام الناس. عندها يحكم على القاذف أن يعّوض على ولي المرأة بشكل تقديم «حشم» له. ويحدث أحيانًا أن اخوة المرأة المتهمة بالزنى أو أقرب الأنسباء إليها من الذكور قد يقدمون على قتلها «غسلًا للعار» على الرغم من أن زوجها يثق بشرفها وطهارتها. عندها يختار القاذف إحدى نسيباته وامرأة أخرى حشمًا ويسعى لحمل المقذوف (ولي المرأة زوجها أو إخوتها) على أن يقبل المرأة زوجة له وأن يقبل المرأة الحشم تعويضًا. ونفقات

العرس الذي يدوم أحيانا سبع ليال تقع على القاذف[1]. ومهما يكن من أمر فإن جريمة القذف نادرة الوقوع ذلك بأن الرجل في القبيلة يحرص على الحفاظ على سمعة قبيلته فلا يسعى للتشهير بها، كما إنه يسعى جاهدًا، وبحكمة فائقة. لأن يحل أي مشكلة قد تتعرض لها قبيلته فإن رابطة العصبية القبلية. والولاء الذي يكنه البدوي لقبيلته، والفخر الذي يفخر به لانتمائه إليها، جميع هذه تردعه تلقائيًا عن توجيه تهم القذف ضد أحد من أفرادها.

أما الجرائم المتعلقة بالمال والملك فهي لدى العشائر تقسم إلى ثلاثة أنواع من الجرائم: (أ) النهب والتبديد (ب) جدَع الحيوانات الداجنة عمدًا أو بترها (ج) انتهاك ملك الغير. وجريمة النهب هي الاستيلاء على ملك الآخرين عمدًا من دون علمهم بالأمر وخفية عنهم. وتكاد هذه الجريمة أن تكون نادرة الوقوع بين قبائل البادية. إنما تقع بين القبائل نصف المتحضرة الضاربة في الأرياف. حتى أن وقوعها بينهم يكاد أيضًا أن يكون نادرًا. ويعرف اللص في لغتهم العامية بالبواق (ويلفظون القاف جيمًا مصرية) أو الحوَّاف[2]. ويعرف بين قبائل المنتفق بالفاسد أو بالدلاخ. وعندهم أمثال عديدة تعكس مدى احتقارهم للفاسد والفساد. غير أنه ينبغي للمرء أن يفرق بين النهب الذي هو سرقة بمعناها المألوف وبين ما يستولى عليه البدوي في أثناء الغزو. فالنهب يقع في غفلة وفي الخفية وهو جريمة تلوث اسم الفاعل وتحط من قدره وشأنه لدى القبيلة، بينما يعتبر ما يستولى عليه في أثناء الغزو في وضح النهار أمرًا قد يفخر به لجرأته واقدامه. أن ما يؤخذ سرقة يعتبر أمرًا حرامًا، ولكن ما يؤخذ غزوًا يعتبر حلالًا وملكًا خاصًا بالغازي[3]. أما إذا أضاع امرؤ شيئًا يقدره أو وقعت سلعة ذات ثمن ولقيها آخر فإن الرجل الذي أضاع أو فقد شيئًا يركب

---

(1) الفرعون، المصدر ذاته، ص 109.

(2) الأب انستاس الكرملي: قبائل الخزاعل، مجلة المشرق، 1904، ص59.

(3) ونشير إلى أن (غازي) اسم يطلق على أبناء المدن ـ وهو اسم شائع قد يفتخر به حامله.

ناقته ويسير الهويناء وسط المخيم وينادي بأعلى صوته - وبنغم - أنه قد أضاع اليوم كيت وكيت، وانه على استعداد لأن يعطي «حلاوة» (ويعرف أيضًا بالحلوان والحلونية) لمن يجده ويرده إليه (لا تغضب الله يا واجد الغرض)[1]. فمن كان قد وجده يخرج من خيمته ويقول «يا راعي الغرض إلحق»[2]. أما عقاب السرقة بين العشائر فيتوقف على الظروف والأحوال التي وقعت فيها الجريمة. أولًا إذا كان السارق أجيرًا عند المسروق منه، أو إذا كان مفترضًا فيه أن يعتني بملكه ومقتنياته، أو إذا كان جاره. فالعقاب يكون عقابًا مضاعفًا. هذا إلى جانب تقديم الحشم. أي أنه يدفع ضعفي ثمن المسروق غرامة بالإضافة إلى الحشم. ثانيًا إذا كان المسروق ملكًا لشيخ قبيلة فإن الغرامة لا تتضاعف فحسب بل أن عطية الحشم تتضاعف أيضًا. وهناك صنفان من أهل البدو لا يتعرضان للسرقة وهما الأسياد ونسل علي بن أبي طالب، والفقراء المعوزون. وفي حالة سرقة أحد من هؤلاء الناس فلا يكتفى بأن تكون الغرامة ضعفين، بل لشيخ القبيلة أن يسأل السارق أن يجلو عن دياره إلى الأبد لئلا تقع لعنة الله على القبيلة بأسرها. ثالثًا إذا كان المسروق من الأشياء التي تستخدم في الأعمال الزراعية أو في أعمال الغزو كالجياد العربية الأصيلة. فإن للمسروق الحق في أن يطلب تعويضًا كبيرًا. ويعرف السارق الذي يسرق الخيول العربية الأصيلة بالبطاح. وعقابه بأن يوضع على ظهر الجواد ويُربط إليه ربطًا محكمًا فلا يستطيع التحرك ويُترك على ظهر الجواد أيامًا من دون طعام وماء. هذا إلى جانب التعويض المضاعف في الثمن وفي الحشم. ولكن إذا كان أحد رجال القبائل قد شاهد السارق في خيمته في مضرب القبيلة فله أن يقتله رميًا بالرصاص أو أن يجلده. أو أن يضربه حتى الموت، وذلك ليس لأنه سرق بل لإنه تعدى على

---

(1) راجع ما يقوله Dickson حول هذا الموضوع في كتابه: The Arab of the Desert p. 445

(2) راجع ما يقوله أيضًا Dickson في المصدر ذاته، ص 446. كذلك راجع الراوي في المصدر ذاته، ص 300.

حرمة خيمته حيث يكون من الممكن أن يرى نساءه في مباذلهن. وهذا عار يجب غسله بالعنف. ولكي تعبر القبائل عن احتقارها للسرقة والسارق فإنه من الممكن أن تجمع القبيلة الواحدة تبرعات تقدمها للقاتل ليدفع دية الرجل الذي قتله، ولكنهم يأبون أن يقدموا التبرعات ليساعدوا رجلًا سارقًا.

إن الجمال والجياد والبغال والكلاب والجاموس جميعها حيوانات نافعة عند القبائل نصف المتحضرة في مناطق الفرات. وكل جريمة تُقترف وتتناول هذه الحيوانات من شأنها أن تؤثر في مستوى العيش لديهم. وعليه فقد نشأ عندهم قانون جزائي صارم بغية ردع السارق من السرقة. وكثيرًا إذا ما قُتِل كلب عمدًا في القبيلة فإنهم يطلبون تعويضًا عن كلب بتقديم الحشم (النساء). وجرت العادة أن يقدم الحشم غرامه إذا تعرضت القبيلة، أو جزء منها إلى الخطر. ولذا فإن الكلب يعتبر لدى قبائل البادية والقبائل نصف المتحضرة حيوانًا نافعًا إذْ إنه أفضل حارس ينبه القبيلة بنباحه عند الخطر فإذا قتل الكلب تكون سلامة القبيلة قد تعرضت للخطر. وفي قبيلة البو محمد في لواء العمارة يعتبرون حق صاحب الكلب أمرًا مفروغًا منه وله أن يطلب تعويضًا بشكل حشم. والقصد من فرض الحشم تعويضًا وعقابًا أن يكون قصاصًا رادعًا (امرأة بكلب!) لأنه من الإهانة والإذلال بمكان أن يُعطي الرجل أخته أو إحدى نسيباته تعويضًا عن مقتل كلب. ولكن على العوارف أن يتأكدوا قبل إصدار مثل هذه الأحكام القاسية من أن قاتل الكلب قتله عمدًا. ويأتي بعد الكلب في نفعه للقبيلة الجواد الأصيلْ. فقبيلة البوسلطان في لواء الحلة يصرون على أن يكون التعويض حشمًا إذا سبب أحدهم ضررًا جسديًا للجواد[1]. وقتل الكلب أو الحاق الضرر الجسدي بجواد أو فرس من الأصايل يعتبر جريمة لا تقل خطورة عن جريمة السرقة، ولذا فإنهم لا يهرعون إلى عون أحد أفراد قبيلتهم في جمع التبرعات له ليدفع التعويض إذا ما صدرت في حقه أحكام تقتضي دفع التعويض.

(1) وقبيلة البوسلطان من القبائل القليلة التي تعنى بتأصيل الجياد العربية.

أما النوع الثالث المتعلق بالمال والملك فهو «انتهاك ملك الغير» أي التعدي على الممتلكات الخاصة بطرق شتّى غير السرقة أو استعمال طرق العنف ضد الحيوانات الداجنة كالكلب والجواد والناقة التي يملكها الغير. وكل تعد على ملك الغير يعتبر، بحسب قوانين السواني انتهاكا، وهو جريمة تعاقب القبيلة مقترفها بما يستحقه من عقاب. ولكي تطبق قوانين السواني على العوارف أن يدرسوا أولًا الظروف والأحوال التي وقعت فيها جريمة الانتهاك من ناحيتين : أولًا من ناحية الصورة أو الشكل الذي وقع به الانتهاك. ثانيًا من ناحية الملك الذي وقع عليه التعدي. فعلى الرغم، مثلًا، من أن حرق الملك واشعال النار فيه أمر نادر بين العشائر، فإن قوانين السواني تأخذ هذه الجريمة في الاعتبار وتضع لها العقاب المناسب. ونوع آخر من التعدي الذي يقع في باب انتهاك حرمة الملك، تخريب المحاصيل الزراعية بترك السائبة تدخل المزارع فتفسدها، أو تجاوز حدود الأرض التي يمتلكها الغير من دون أخذ إذن بذلك. إن الأرض لدى العشائر أرض مشاع، أي أن ملكيتها تعود إلى القبيلة ككل. ولذا فإن أي تعدٍّ على أرض القبيلة هو تعدّ على القبيلة ككل. وهذا أمر تحرص القبيلة على معاقبة مرتكبه حرصًا منها على حقوقها. أما الأرض لدى القبائل نصف المتحضرة فشأن الأرض فيها وأهميتها لدى قبائل البادية. ذلك بأن عيشهم يتوقف على الأرض وفلاحتها. الأرض مصدر دخلهم الرئيسي. وبما أن الأرض لدى قبائل البادية مشاع، أي ملك القبيلة ككل، فإن البدوي على استعداد لأن يحمل السلاح لمهاجمة المعتدي والذود عن حياضه. ولو أن الملكية لم تكن مشاعًا عند القبيلة. أي لو أن الأرض كانت موزعة على الأفراد في شكل ملكية خاصة لضعفت الرابطة العصبية التي تشد الأفراد في القبيلة بعضهم إلى بعض. ولكانت العصبية القبيلة قد فقدت معناها. ومهما يكن من أمر فإن أكثر المنازعات والخصومات حول الأرض نشأ بسبب انعدام الحدود التي تفرق أرضًا عن أرض أخرى. ويستطيع المرءُ أن يدرك صعوبة تحديد الأرض المشاع بين القبائل البدوية منها ونصف المتحضرة ولا

تزال مشكلة حدود أرض القبائل من المشكلات التي تسبب لحكومة بغداد متاعب مزعجة. كذلك الآبار والينابيع أمور على غاية من الأهمية في البادية وفي الأرياف التي تنزل بها القبائل. وقد رفضت حكومة العراق الاعتراف بحق ملكية الآبار والينابيع من قبل أشخاص وأفراد يدعون ملكيتها. تقول الحكومة إن جميع الآبار والعيون هي ملك الدولة، غير أن الأولوية تعطى لمن ينزل فيها أولاً. وهذه النظرة الحكومية تجاه ملكية المياه خفضت كثيرًا من المتاعب وقللت من إمكانات الخصومات التي كانت لا بد من أن تقع بين القبائل لو أن حسم الأمر ترك لهم[1]. ومن المشكلات التي تقع بين القبائل نصف المتحضرة مسألة الغلال والمحاصيل. إذ معلوم أن البنات والنساء في القبيلة هُن اللواتي يخرجن مع القطعان للرعاية. وهن لا يميزن أحيانًا بين الأرض التي هي للرعاية وبين الأرض المحروثة للزراعة. وهذا يؤدي غالبًا إلى خصام يدور حول الحراثة والزراعة في هذه الحال يحق للزارع أن يلجأ إلى العنف ضد النساء المتعديات. وهذا أمر. في غير هذه المناسبة يُعد أمرًا معيبًا: معاملة النساء بعنف وقسوة. وإذا اغتصب الرجل المزارع المرأة أو الفتاة التي تعدت على أرضه المزروعة فليس لعشيرة المرأة والفتاة حق في اللجوء إلى العنف ضد المغتصب. ونحن، في هذا الصدد. إنما نريد أن نبين أن قوانين السواني نشأت لردع المعتدي على الغلال والمحاصيل. والشكل الأخير من أشكال الانتهاك التعدي على حرمة البيت. فإن البدوي يعتبر بيته حيث تقيم النساء حرمًا، وكل من يدخل الحرم من الراشدين من دون إذن يُعتبر متعديًا انتهك حرمة الحرم، ويكون بذلك قد عرض حياته للخطر الشديد. والسماح للراشد بأن يدخل الحرم أمر حيوي جدًا بالنسبة إلى البدوي. على الداخل أن يحصل على هذا السماح. فإن قبائل لواء ديالى ترغم من يقترف مثل هذه الجريمة على الجلاء عن القبيلة مدة من الزمن.

(1) الراوي، المصدر ذاته، ص 106 - 107.

النجف:
المركز الثقافي السياسي الشيعي في العراق

تأسست النجف على يدي عضد الدولة البويهي سنة 1002 للميلاد. ومقام الإمام علي ومزاره المركز الرئيسي الذي يتوسط المدينة. فتكون النجف، إذاً، نشأت حول مجموعة قرى ودساكر يقطنها اناس ينتمون إلى الإمامية. وكان البويهيون يبتغون من وراء تأسيس النجف خلق عصبية عراقية تحميهم وتكون بمثابة اعتراف باستقلالهم السياسي عن الزيدية. وعملوا جهدهم في تشجيع إقامة الحفلات الدينية التي تقام إحياء لذكرى تاريخهم السياسي كإحياء ذكرى استشهاد الحسين الذي لا يزالون إلى الآن يحتفون به[1]. وإحياء ذكرى استشهاد الحسين تطور في ما بعد في عهد الصفويين حتى بلغ الذروة في شكله الدرامي. وقعت فاجعة موت الحسين في العاشر من شهر محرم سنة 61 هجرية. ومن ملاحظة أهمية الاحتفاء بهذه الذكرى، ومن النظر في ما لها من شأن ومقام لدى الشيعة، يستدل المرء على مبلغ ما للشيعة من قوة سياسية في العراق. وفي خلال العصور التاريخية كان علماء الشيعة فيها يحرصون على توكيد استقلالهم الديني والسياسي، وكانوا يرفضون مشايعة السلطة المركزية في بغداد ـ ما لم يرغموا بالقوة على ذلك. ولأن النجف كانت دومًا تؤكد استقلالها الذاتي فانها أصبحت، مع الأيام، مركزًا سياسيًا مهمًا ناشطًا للشيعة في العراق.

أما في ما يتعلق بتاريخ النجف الحديث فإن استقلالها السياسي توطّد بعد مهاجمة سليم باشا لها سنة 1850 بغية إخماد تمرد[2] شيعي نشب في المدينة. ومما

(1) الشيبي، الدكتور كامل م. : الفكر الشيعي ص44.

(2) الواقع إني أشك في حسن اختيار اللفظة «عصيان» أو تمرد، لأن النجف لم تخضع يومًا ـ ما لم =

يضفي على أهمية النجف السياسية أنها مقر المجتهد الأكبر، وفي النجف يمارس المجتهد الأكبر سلطته الروحية والزمنية على الشيعة، لا في العراق وحده بل في جميع أنحاء العالم حيث توجد الشيعة[1]. والذي يقرأ في صفحات التاريخ العراقي يلحظ أن كل دولة استطاعت الاستيلاء على العراق كانت تعامل النجف معاملة خاصة، كما إنها كانت تحرص على تحاشي اتخاذ أي إجراءات يمكن أن يعتبرها علماء النجف ماسة بحقوقهم. أو تعديًا على منطقة نفوذهم. وهناك عدد من الأمثلة التي تدل على مدى احترام السلطة المحتلة لمقام النجف ومركزها لدى الشيعة. فإن السلطان مراد، وهو التركي السني. دخل النجف. كما تقول الرواية النجفية. حافي القدمين دلالة على احترامه للإمام علي[2].

تقع النجف على مسافة من وادي الفرات حيث لم يكن لهيبة السلطة التركية من أثر فعال، ولم يكن حكم وطيد الأركان. فكان من الطبيعي أن تصبح النجف مركزًا للنقمة والسخط السياسي والديني في تلك المنطقة ضد الحكم التركي. وفي أثناء العهد التركي كله كان أهل النجف يعتبرون الحكومة المركزية في بغداد سلطة غير شرعية ظالمة. وهذا الموقف العدائي الذي كان أهل النجف يقفونه من الحكم التركي كان سبب إحراج للأتراك، ولا سيما في أثناء الحرب عندما خرجت النجف من قبضة يدهم قبل سقوط بغداد. وآخر اصطدام وقع بين علماء النجف والسلطة الرسمية في بغداد كان شهر حزيران من سنة 1915 عندما طرد النجفيون الموظف التركي الحاكم

=ترغم على ذلك ـ لسلطة بغداد المركزية. فإن إمكان قيام ثورة مسلحة في النجف ضد السلطة الرسمية كان إمكانًا قائمًا دومًا.

(1) ونذكر، على سبيل المثال، ما لسلطة المجتهد الأكبر من أثر لدى الشيعة، قضية امتياز التبغ الذي أعطته الحكومة الإيرانية لشركة إنكليزية. فأصدر المجتهد أمرًا يحظر فيه على الشيعة أن يدخنوا تبغًا صادرًا عن شركة إنكليزية محتكرة. فتعاطف أهل الشيعة مع المجتهد وامتنعوا عن التدخين مما حمل الحكومة الإيرانية على استرداد حق الامتياز.

(2) Lorimer. Gazetteer 1186

وتسلم الإدارة من بعده المجتهد الأكبر. عقبت هذا الاصطدام الذي وقع في النجف اصدامات أخرى ـ ولكن على نطاق أضيق مما كان عليه في النجف – في كربلاء والحلة والطويريج وطُرد الموظفون الأتراك[1].

إن من يزور النجف يلاحظ أن التأثير الفارسي العميق، وأن كثيرًا من سكانها هم من الفرس أو من أصل فارسي[2]. ويحسن بنا أن نعود قليلًا إلى التاريخ لنتفهم خلفية هذه الظاهرة في حياة النجف الاجتماعية. إن عددًا من الكتاب والمؤرخين الذين ينزعون في كتابهم إلى الشعور العربي القومي حاولوا أن يفسّروا هذه الظاهرة ـ الأثر الفارسي في حياة النجف ـ على أنها ناجمة عن تحكم دولة أجنبية في شؤون المدينة وعن سيطرتها عليها. وهم يريدون بذلك الدولة الفارسية، أو الإيرانية، لأن سكان إيران شيعة اثني عشرية. ولأن إيران كانت مهد الفكر الشيعي[3]. إننا إذا أمعنا النظر في هذا التعليل للأثر الفارسي في النجف، ذلك التعليل الذي تأخذ به هذه الفئة من المؤرخين نجد أنفسنا مدفوعين إلى اتخاذ موقف من هذا الأمر على نقيض الموقف الذي تتخذه الفئة المذكورة. ذلك بأن كتب التاريخ التي تُعنى بتاريخ بلاد فارس (إيران) تؤكد لنا أن الفرس المسلمين كانوا أصلا ـ وحتى القرن الخامس عشر للميلاد ـ يعرفون بأهل السنة والجماعة، وأنهم أخذوا بالعقيدة الشيعية بعد تأسيس الدولة الصفوية. ولكن هذا لا ينفي القول إنه كان في إيران شيعة قبل تأسيس الدولة الصفوية ولكنهم

(1) Debates H.C. 21 September 1915.

(2) وتجدر بنا الإشارة إلى أن كثيرين من السكان العرب في الأماكن المقدسة، وهم من الشيعة، تجنسوا بالجنسية الإيرانية في أثناء الحرب تجنبًا للخدمة العسكرية.

(3) إن هذا لا يعني أن العلاقات بين العلماء في النجف وبين الحكومة الإيرانية كانت دومًا علاقات ودية. فقد أصدرت الهيئة العلمية العليا في النجف منشورات عديدة كتبها الإمام الخوئي هاجم فيها شاه إيران متهمًا إياه ـ بحسب رأيه ـ بأنه يمالىء اليهود ويتغاضى عن النشاط الذي يقومون به في بلاده.

كانوا جماعة تقطن بعض المدن الإيرانية مثل مدينتي قم ونيسابور، بينما كان معظم سكان المدن الأخرى مثل أصفهان وشيراز وخراسان وتبريز من السنة ـ وفي تلك العهود من التاريخ كان معظم علماء السنة من الفرس الذي اشتهروا بعلمهم حتى أن الرواة يروون لنا حديثًا عن النبي محمد جاء فيه: «لو كان العلم في أكناف السماء لنا له قوم من أهل فارس»[1].

كما أنه يلاحظ أن معظم علماء الشيعة في يومنا هذا هم من أصل فارسي. وقد جهدت الدولة الصفوية ما وسعها الجهد لفرض العقيدة الشيعية على السكان. ومن أجل ذلك استعانوا بعلماء شيعيين من جبل عامل في لبنان، ومن البحرين فأصبحت أصفهان بعد ذلك مركزًا للفكر الشيعي[2]. ولكن بسقوط الدولة الصفوية انتقل المركز الفكري للشيعة إلى كربلاء والنجف.

نستنتج من هذا أنه أن اعتنقت بلاد فارس العقيدة الشيعية الإثني عشرية أصبح لها تأثير بالغ في حياة العراق الاجتماعية. وكان للعلاقات المستمرة بين مراكز الفكر الشيعي في كلا البلدين، إيران والعراق، أثر في ترسيخ الأثر الفارسي في العراق والأثر العراقي في إيران. وقد أسفر هذا التفاعل الشيعي الفكري بين البلدين عن نشوء حالة فكرية دينية في العراق ـ حيث معظم السكان من الشيعة ـ الزعامة فيها للعلماء الإيرانيين، أو من أصل إيراني، فكانوا القادة الدينيين والوعاظ في العراق. وأصبحت لهم الكلمة النافذة فيه. هذا، وأكثر طُلاب العلم في مدارس النجف الدينية هم من الإيرانين. ويؤثر عدد كبير منهم الإقامة في كربلاء والنجف بعد إنهاء دراستهم، وإقامتهم هذه في المدينتين المقدستين، كربلاء والنجف، تعمق الأثر الفارسي في الحياة الاجتماعية. ولذا كانت جميع المشكلات الإيرانية في المجتمع العراقي تنعكس على وجود هذا العدد من الإيرانيين المقيمين في هذين البلدين.

(1) ابن خلدون، المجلد الرابع، ص 1247.

(2) Browne E.. A Literary History of Persia. IV. 360.

وأهمية النجف السياسية وثيقة الصلة بكونها مركزًا شيعيًا هامًا للدراسة الدينية. فهي من هذه الناحية تقاس بأثر الأزهر في القاهرة. وجامعة الزيتونة في تونس. غير أن الأزهر والزيتونة مركزان للدراسة الدينية على المذهب السني، أما النجف فمركز ديني تعليمي للشيعة. وبما أن باب الاجتهاد لا يزال مفتوحًا في الفقه الشيعي، وبما إنه على الشيعي أن يتبع تعاليم المجتهد الأكبر القائم ـ وهذا ما يجعل الرجل الشيعي مقلِّدًا ـ نلاحظ الرغبة الشديدة والشغف العقلي لدى الرجل الشيعي في طلب العلم الديني والنظر النقدي فيه. وهناك مراكز أخرى للتعليم الديني الشيعي كما في الكاظمين وكربلاء وسامراء، ولكن واحدًا منها لا يضاهي المركز النجفي، ولا يقاس به من حيث الأهمية، وكلها تنظر إلى النجف نظرة احترام وخشية. ومن حيث قدسية المدينة فإنها تقع بين المدن المقدسة، الرابعة في المرتبة، وهي مكة والمدينة والقدس. وإذا نشأت مشكلة خطيرة في العالم الشيعي. وليس في النجف وحده، فإن الناس يتطلعون ناحية النجف وينتظرون كلمة المجتهد الأكبر، الحكم الأول في القضايا الخطيرة. الذي يصدر فتوى بعد أن يكون قد تداول القضية مع مستشاريه. وذلك لأن الشيعة تعتبر المجتهد الأكبر نائب الإمام الثاني عشر الذي هو في الغيبة. ويبلغ عدد المدارس الدينية في النجف أربعًا وعشرين مدرسة. وأشهرها مدرسة الصدر والقوام والأحمدية والهندي وآخند وكاشف الغطاء. ويدرس في هذه المدارس طلاب العلم من كل قومية ومن كل بلد من بلدان العالم، غير أن غالبيتهم من إيران، وهناك طلاب من العراق وكشمير وافغانستان ولبنان والهند ومن منطقة الخليج العربي. ولكي نعطي القارئ صورة عن مجموعة الطلاب نشير إلى الاحصاءات التي جرت حول مجموعهم وحول البلدان التي ينتمون إليها في شهر كانون الأول من سنة 1957 [1]:

من إيران	896 طالبًا

(1) فاضل الجمالي في مجلة Moslem World (العالم الإسلامي) سنة 1960.

من العراق	326 طالبًا
من الباكستان	324 طالبًا
من التبت	270 طالبًا
من الهند وكشمير	71 طالبًا
من سوريا ولبنان	47 طالبًا
من الحسا والقطيف والبحرين	20 طالبًا

ومجموعهم 1954 طالبًا. والنظام التعليمي المتبع في هذه المدارس يتميز بطابع خاص يميزها عن غيرها من الأنظمة المتبعة. أولا ليس هناك من مؤهلات ومتطلبات علمية تؤهل صاحبها للالتحاق بهذه المدارس، بل إن كل من يشاء الالتحاق بمدرسة من مدارسها. مهما تكن مؤهلاته العلمية، يستطيع ذلك شرط أن يجد غرفة شاغرة في المدرسة كي يقيم بها. وليس للمدارس مدراء ولا عُمداء ولا أساتذة معيدون ولا رسوم تعليم، كما أنه ليس للمدرسة موازنة، ولا مدة معينة من السنوات للتخرج. أما مساق الدروس فمحدد ويشمل اللغة العربية والمنطق والدين أما الدروس التي يحق للطالب أن يختار منها فتشمل الفلسفة والفلك والرياضيات. ولكن هذه العلوم الحديثة لا تزال تعلم في هذه المدارس كما كانت تدرّس في القرون الوسطى وبالمضمون والمحتوى ذاتهما. وينظم هذا المنهج التعليمي على ثلاث مراحل:

1 - السطوح 2 - الفضلاء 3 - الخارجية

أما المرحلة الأولى فتشمل درس اللغة العربية والبلاغة والمنطق. الكتاب المقرر لدرس العربية هو الأجرومية. أما المتقدمون منهم فيدرسون العربية في «جامع المقدمة» و«ألفية ابن مالك» و«مغني اللبيب» و«المُطول» للتفتزاني و«الحاشية» للمُلا عباس. والمدة المعينة لإنهاء مرحلة الدروس

تكون عادة في حدود سبع سنوات. أما سياق الدرس في المرحلة الثانية. «الفضلاء» فيركز على درس المنهج والفقه. في هذه المرحلة على الطالب أن يدرس مختلف المناهج في التوصل إلى معرفة الأدلة والثبوت. والأصول، والشرائع والفروض سواء أكانت تتعلق بالصلاة أم بالمعاملات بحسب الدين الإسلامي. والكتب المعتمدة في درس مختلف المناهج هي «المعلم» و«القوانين» و«الرسائل» و«الكفاية». أما الكتب المعتمدة في درس الفقة فهي كتاب «التبصرة» و«اللمّع» و«المكاسب» و«العروة الوثقى»[1].

ثم ينتقل الطالب بعد إنهاء هاتين المرحلتين إلى المرحلة الثالثة: الخارجية. وليس في هذه المرحلة كتب خاصة معتمدة إنما يحضر الطلاب دروسًا ومحاضرات عامة يلقيها المجتهدون. ولأن المحاضرات يلقيها المجتهدون فإنها، بطبيعة الحال، تكون على مستوى رفيع ومن النوع التفني المركز في تحليل التعاليم الدينية والنظر فيها. والمجتهدون الذين يحاضرون في هذه الموضوعات العالية رجال لهم شهرتهم الدينية والفكرية في جميع أنحاء العالم الشيعي كالسيد محسن الأمين والسيد حسين الهماني والسيد أبو القاسم الخوئي. وفي مدراس النجف عدد من هؤلاء المجتهدين[2]، غير أن المجتهد الأكبر هو زعيمهم ويكون إلى جانبه مجتهد أكبر آخر. أما المجتهدون الآخرون من دونه فيعرف الواحد منهم بالمحتاط أو المجتهد الاحتياطي والمجتهد المحتاط يحل عادة محل المجتهد الأكبر في حال الوفاة.

فالميزات التي يتميز بها النظام التعليمي الديني في النجف هي انه نظام لا يتقيد بأي سلطة حكومية، والتلاميذ في النجف يتعلمون للعلم ذاته، وحياتهم

(1) المصدر ذاته (فاضل الجمالي).

(2) والمجتهد من بلغ درجة الاجتهاد. والاجتهاد في عرفهم بلوغ مرتبة عالية في العلم الديني بحيث يستطيع المجتهد أن يفسر التعليم الديني ويستنتج المعاني التي قد تخفى على الناس، ويستنبط الاحكام من القرآن والحديث والسنة، ويكون تفسيره واستنتاجه ملائمين لتغيرات الظروف والأزمنة.

حياة تقشف وقناعة. والحوار الحر بينهم يجري في جو من الحرية التامة. والى جانب هذا انه نظام تربوي من شأنه أن يحل مشكلة الفروقات بين طالب وآخر من حيث الاستيعاب، إذ إن الطالب حر في تعلمه فقد يسير في خطوات سريعة وله أن يسير الهوينا في تدرجه، كما أن له أن يختار الموضوعات التي يود أن يدرسها، والكتب التي يعتمدها، والأساتذة الذين يرغب في الاستماع اليهم. وله أن يختار زملاءه من الطلاب. وليس في هذه المدارس امتحانات مقررة تزعجه، ولذا فإنه إذا قرأ كتابًا أو دخل في نقاش حول محاضرة حاضرها لا نجده متسرعًا يريد بلوغ الحقائق والاستنتاجات في أقصر وقت، ولا هو مجبر على الحفظ غيبًا ليعيد في الامتحان ما قيل له وما قرأه. أي أنهم لا يستعجلون الزمن. إن عملية التعليم في النجف تسير سيرًا هادئًا وتتميز بالتروي وبالنقد الحر. وهذا سبب من الأسباب التي تجعل الطلاب يحسنون التحصيل واستيعاب المادة استيعابًا حسنًا. وتجدر الإشارة إلى ظاهرة أخرى مهمة هي أن الطلاب، في أثناء تحصيلهم يقومون بأعمال التدريس، وليس هناك وسيلة أفضل من التعليم، سبيلًا لفهم ما يكون المرء قد تعلمه في المدرسة. إذا لم يتذكر القارئ أن النجف مركز للتعليم الديني الشيعي، ومركز للفكر السياسي. وإذا لم يتذكر أنها مدينة تاريخية مقدسة عند الملايين من الشيعة، فإنه يصعب عليه أن يدرك موقف النجف من حكومة الاحتلال البريطاني في بغداد بعد الحادي عشر من آذار، 1917، وموقفها من إقامة حامية بريطانية في شهر كانون الثاني، 1918، بالكوفة التي تبعد عن النجف مسافة خمسة أميال إلى الشرق وذلك بتوصية رفعها السيد برسي كوكس (Cox) إلى حكومته سنة 1918 [1].

---

(1) راجع Wilson. A.T.A Clash of Loyalties .

تضمن البلاغ الذي صدر في الأول من تشرين الثاني، 1914، تعهدًا بألا تقيم الحكومة البريطانية حاميات عسكرية في المدن المقدسة في حال انتصار بريطانيا على الأتراك في العراق. غير أن ولسن ادعى أن هذا البلاغ أصبح لاغيًا وذلك بسبب تغير ظروف الحرب وحوادثها.

بعد سقوط بغداد توافدت جماهير الناس إلى دار المعتمد البريطاني السياسي للتهنئة ولإبداء الولاء والاحترام. وكان معظم أولئك الوافدين إلى دار السلطة الجديدة يبغون نفعًا ماديًا. ولم يكونوا يمثلون إرادة الشعب العراقي كما كانوا يدعون.

ولم يكن لهم من القوة ما يمكنهم من حفظ النظام والأمن في المناطق التي ادّعوا أنهم يمثلونها، ذلك بأنه كانت تعوزهم القوة والمال. وكان بين الوافدين الأدعياء جماعة من النجف ادّعت أنها تمثل علماء النجف وشيوخها، وقد جاءت إلى دار المعتمد البريطاني السياسي لكي تقدم احترامها وولاءها. ثم أنها عادت من بغداد إلى النجف مدعية أن السلطة المحتلة خولتهم أن يتولوا الإدارة المحلية، مؤقتًا باسم الحكومة البريطانية[1]. وقد أشار اليهم الخاقاني[2] ـ وهو نجفي كان يقيم بالنجف عندما دخلت الجيوش البريطانية بغداد ـ في كتابه قائلًا إن تلك الجماعة كانت تعرف في النجف باسم «علماء الأفيز». وقد ذكر بعض أسمائهم. ويبدو أن الإنكليز، بعد استيلائهم على بغداد بأيام، لم يكونوا على علم بمصدر السلطة الحقيقة في النجف، أي من هم الذين في يدهم الأمر. فقد قال لي عالم نجفي قابلته وسألته عن الحادث أنه كان من الممكن، في ذلك الظرف، أن تنبري فئة من عامة الناس فترتدي لباس الشيوخ وتضع العمائم على رؤوسها مدعية أنها من جماعة العلماء فتزور المعتمد البريطاني في بغداد وتعود إلى النجف مدعية أنها تستطيع الحفاظ على النظام والأمن، وأن المعتمد البريطاني قد خولها ذلك. والواقع أن السلطة الحقيقية في النجف هي في يد المجتهد الأكبر واعوانه. وقد برهنت الحوادث التي تلت هذه الحادثة على صحة هذا الأمر. بدأت متاعب الإنكليز في مدينة النجف في شهر تشرين

(1) Bell. G.L. op. cit.. 35.

(2) راجع كتاب الخاقاني «شعراء الغري» ص 369.

الأول من سنة 1917. ذلك بأن شيخًا من قبيلة عنزة[1] قدم النجف وفي يده رسالة الكولونيل ليشمان Leachman موجهة إلى حميد خان تأمره بمد يد العون لقبيلة عنزة لتحصل على كمية كبيرة من الحبوب، مع العلم أن مدينة النجف كانت تشكو من قلة الطعام بسبب القيود التي كانت الحرب تفرضها على التجارة لأن الإنكليز كانوا لا يزالون يحاربون الأتراك. ويجب أن نذكر أن النجف تعتمد استيراد الحبوب من الأماكن المجاورة لها[2]. وعندما انتشر الخبر بمقدم شيخ من قبيلة عنزة السنية حليفة الإنكليز، كي يشتري ما يستطيع شراءه من الحبوب، ارتفعت الأسعار ارتفاعًا كبيرًا في أسواق النجف. وفي اليوم التالي بعث الشيخ فهد الهذال بقافلة قوامها 1200 جمل لحمل الحبوب إلى قبيلته. ولكن لم يكن في وسع النجف أن توفر له هذه الكمية كما إن سكان المدينة ثاروا سخطًا يدفعهم في ذلك زعماؤهم الزمنيون والدينيون[3]. فقامت تظاهرة في الأول والثاني من شهر تشرين الثاني وسارت إلى المخيم الذي نزلت فيه قافلة عنزة وحاصرتها، فنشب قتالٌ ونهبٌ ولم يكن في مقدور حميد خان أن يعمل شيئًا لإعادة النظام. فقدم النجف ضابط الارتباط السياسي الإنكليزي المقيم بالشامية، الكولونيل بلفور (F.C.C. Balfour) ليتدبر الأمور وليسوي القضية بالتي هي أحسن، ولكن يبدو أنه لم ينجح في مسعاه، لأنه غادر النجف قاصدًا السماوة. وعاد إلى النجف بعد أيام ليجد أن بنود التسوية التي اقترحها لم تطبق. فحاول أن يضغط على حاجي عطية أبو كلل وعلى كاظم الصبّي، وكانا زعيمين من زعماء النجف، طالبًا اليهما أن يقبلا بتنفيذ بنود

---

(1) قبيلة العنزة سنية وشيخها فهد بن هذال حليف مخلص للإنكليز. وكان يدفع له مرتب شهري، منذ احتلال بغداد، وقدره 17 الف سترلينية. (F.O.371/5129 (E.32. 45/2719/44.

(2) راجع أوراق بلفور الخاصة التي استودعها معهد الدراسات الشرقية في درهام: Note on Troubles in Najaf.Box303/3. P.io.

(3) Bell. op.CIT..P.37.

التسوية التي اقترحها. غير أن الثورة عادت فنشبت وارغم بلفور على مغادرة النجف تحت حراسة مشددة[1]. وكان لثورة النجف هذه أثر عميق في نفوس الناس فامتد لهيبها إلى بلدة الكوفة وأبو صخير حيث هاجم الثوار مكاتب الحكومة ونهبوها. فما كان لبلفور إلا أن يلجأ إلى المجتهد الأكبر، محمد كاظم يزدي، طالبًا إليه التدخل لإعادة النظام إلى نصابه. فنصحه المجتهد الأكبر بأن يتخلى عن الزعيمين، وعن مؤازرتهما له. فنزل بلفوز عند طلبه فعادت الأمور في النجف فورًا إلى سابق عهدها. وكانت منطقة الفرات الأوسط ذات أهمية خطيرة بالنسبة إلى الإنكليز. لأنها منطقة غنية بالحبوب، والحاجة إلى الطعام والغذاء ماسة في تلك الفترة.

إن تلك الحادثة التي وقعت بين قبيلة عنزة وأهل النجف أظهرت لهم في وضوح وجلاء أن الإنكليز لا يبالون ولا يهتمون إلا بمصالحهم الخاصة أولًا، وبمصالح حلفائهم ثانيًا. فأدركوا أنه ليس لديهم من وسيلة للخروج من المأزق سوى أن يتحدوا سلطة الإنكليز بغية حملهم على إعطاء النجف نوعًا من الاستقلال والحكم الذاتي لكي يتدبروا أمورهم بأنفسهم. هذه الروح الجديدة التي نفحتها الثورة الموفقة في نفوس النجفيين دفعت المنظمة السرية التي تأسست هناك باسم «جمعية النهضة الإسلامية» إلى العمل الناشط. وكان من قادة تلك المنظمة السيد محمد علي بحر العلوم والشيخ محمد جواد الجزائري وكاظم الصبّي وعباس الرماحي، وكان يمثل الشبان جماعة منهم عبدالرزاق عودة وعباس الخليلي[2]. وقر قرار هذه المنظمة السرية على أن تبقى سرية، وعلى أن تعمل في حذر، إلى أن يتم تسليح أعضائها تسليحًا كاملًا، والى أن تنظم ماليتها ومن ثم تدعو القبائل المجاورة إلى الثورة. أما حاجي

(1) Bell. Op. Cit. 37.

(2) الحسني، المصدر ذاته، ص 36.

عطية فإنه كان قد وعد بتقديم العون للجمعية، ولكنه رفض الانضمام إليها عضوًا. وأثر أن لا يضم إلى بحر العلوم والجزائري اللذين كانا يعملان في حذر وينظمان صفوفهما حسب خطة مدروسة. وكان من جراء هذا الارتباط المترجرج غير المحكم بالجمعية. التي كانت قد أفلحت في استمالة عدد كبير من الزعماء النجفيين إلى جانبها، إضعاف الجمعية وإلحاق الضرر بدعوتها. وبعد أن كان حاجي عطية، وهو رجل شديد التسرع والتهور، قد تأكد من أن النجف تستعد للقيام بثورة، وبعد أن كإن قد أعد الخطط لها بمعاونة عجمي السعدون ومساندته ـ وكان هذا الأخير حليفًا للأتراك قوي الشكيمة ـ أمر رجاله بأن يطلقوا النار على فرقة خيالة من الهنود دخلت الكوفة في الثاني عشر من شهر كانون الثاني، 1918، والتي كانت تقوم بتمرينات عسكرية خارج النجف فقتلوا رجلًا وجرحوا آخر. ثم إن بلفور قام بزيارة للكوفة يوم الرابع عشر وأرسل يستدعي حاجي عطية لمقابلته، غير أنه كان قد فرَّ وذهب إلى عجيمي في الصحراء. وفرض بلفور غرامة على النجف قدرها 50 ألف ليره ذهبية وتسليم خمس مئة بندقية، تُجمع من زعماء النجف وأعيانها الذين قال عنهم ولسن نفسه أنهم كانوا براء من التواطؤ مع أصحاب الثورة. أما النجفيون فإنهم أبدوا سخطهم على فرض هذه الغرامة[1]. وكانت وجهة نظر الجمعية (جمعية النهضة الإسلامية) تتلخص في أن الإنكليز المنوط بهم حفظ النظام والقانون عاجزون عن قمع الفوضى التي أشاعها عطية، وليس لهم أي حق في حكم النجف، أو في فرض غرامة فادحة على سكانها في مقابل موت عسكري هندي هم المسؤولون عن موته. ولكن الجمعية لم تجهر بوجهة نظرها هذه لأن الإجراءات التي كان بلفور قد أخذها كانت تزيد الحالة في النجف

(1) Wilson. Op. cit..73.

تأزمًا، كما أنها كانت إجراءات من شأنها أن تنضج الجو لنشوب ثورة عامة[1]. وقد أدرك بلفور في ما بعد أن فرض الغرامات على النجف لا يجدي نفعًا لأن الشيوخ والزعماء إنما كانوا يجمعون المال قسرًا من أناس فقراء لا ناقة لهم في الثورة ولا جمل[2].

في التاسع من شهر آذار عقدت جمعية النهضة الإسلامية اجتماعًا في أحد بيوت حي الحويش في النجف، أجمعت فيه غالبية الحضور على أن الظرف مؤات لقيام الثورة العامة. واتفقوا في الرأي على أن اغتيال الضابط مارشال (marshall W.M.) سيكون بمثابة إشارة تعطى للقبائل حوالي النجف ليبدأوا مناوشة المكاتب البريطانية الحكومية التي استحدثت في تلك المنطقة. فأصدرت اللجنة التنفيذية إلى جماعة منهم، قوامها حوالي عشرين رجلًا[3]، ليغتالوا مارشال، وليخلقوا حالة من الاضطراب والفوضى في النجف اعتقادًا من اللجنة أن هذا سيعقبه قيام ثورة عامة في الفرات الأوسط. فخرجت الجماعة المنوط بها اغتيال مارشال من حي الحويش واتجهت نحو خان عطية، مقر الإدارة المركزية البريطانية في النجف وكان أفراد الجماعة قد تنكروا في زي الشبانا[4] (البوليس المحلي) وادّعوا أن في يدهم رسالة

(1) وقد اكد لي الخاقاني هذه النقطة في أثناء مقابلة اجريتها معه في بغداد في شهر آب، 1968. والخاقاني كاتب شيعي مرموق في النجف، وكان يقيم بالنجف طوال السنة التي حوصرت فيها المدينة.

(2) Balfour's Private papers. op. cit. Box 303/2 p. II.

(3) وكان الخاقاني يعرف 17 رجلا منهم : الحاج نجم البقال، ومحسن أبو غانم، ومجيد دعيبل، وحميد حبيبان، وعابد حيمة، وعلوان البوضيهم، وعبيد همامشة، وسعد الاميري، واحمد ياسين، والسيد جعفر سيد حسن الصايغ، وحسن جوري، وحبيب خضير، وجايم طيار الهوا. راجع الحسني: العراق تحت الاحتلال والانتداب، الجزء الأول، ص 36.

(4) I.O.. L/PSLto.470. Fortnightly Reports by High commissioner. no.I0.P.41.

مستعجلة مهمة يجب أن يُسلموها إلى مارشال. فدخلوا مقر الإدارة وقتلوا مارشال وضابط العمل الذي كان معه. واستطاعت الجماعة أن تنسحب بعد أن قُتل أحد أفرادها، وهو حسن جوري، وذلك عندما أطلق الحراس البنجابيون النار بغزارة، فجرحوا عددًا من الأبرياء، نساء ورجالا، الذين كانوا يزورون النجف في ذلك الوقت[1].

صُعق الكابتن بلفور لمصرع زميله مارشال فأتى إلى النجف ليطّلع على الحالة، ولكن أطلق عليه الرصاص فلجأ إلى بيت السيد مهدي سلمان. ولكن الجنرال مارشال (وهو غير الكابتن مارشال) أمر بضرب الحصار على النجف وأعلن أن شروط فك الحصار عنها هي التالية[2]:

أولًا: تسليم بعض الأشخاص الذين عُرف عنهم أنهم يتزعمون الثورة من دون قيد أو شرط.

ثانيًا: دفع غرامة بالبنادق قدرها ألف بندقية.

ثالثًا: دفع غرامة مالية قدرها خمسون ألف ليرة انكليزية ذهبية.

رابعًا: نفي ألف رجل إلى الهند كأسرى حرب.

خامسًا: تبقى النجف محاصرة ويُمنع عنها الماء والطعام إلى أن تنفذ الشروط السابقة[3].

لم يبال النجفيون بالحصار في الأيام الأولى ولم يكترثوا بالبلاغ الذي صدر وفيه شروط رفع الحصار. ونشرت الجريدة البغدادية الرسمية «العرب» أخبارًا

---

(1) الحسني، المصدر ذاته، الجزء الأول، ص37.

(2) I.O. L/PS/IO. 470 OP. cit.

(3) Balfour's private Papers. op. cit.. Box 303/2. 19.

مفادها أن وقعت مناوشات بين أهل النجف والجنود البريطانيين المحاصرين لها. وكانت محاولة النجفيين لأولى لفك طوق الحصار على مستوى حربي يوم الحادي والعشرين من شهر آذار عندما حاول عدد منهم أن يخرجوا من المدينة حاملين قربًا مليئة بالنفط قصد إحراق السرايا ولكنهم لم يفلحوا في محاولتهم. كان معظم جنود الحصار قد تمركزوا حول مقام كامل بن زياد، وهو أحد التابعين من ذوي الحرمة لدى الشيعة[1]. في هذه الأثناء كانت تجري مفاوضات بين السيد مهدي، أحد أعيان النجف. وبين بلفور. كان السيد مهدي يُصر في مفاوضاته على طلب رفع الحصار بينما كان بلفور يُصر على تنفيذ الشروط الخمسة التي وردت في البلاغ. وكانت فترة الحصار هذه فترة قصيرة مشحونة بالتوتر لدى الجانبين، الإدارة الإنكليزية المدنية وجمعية النهضة الإسلامية، إذْ كان كل منهما يعتقد أن السلطة في النجف يجب أن تكون له. فكان ولسن يرى أن الحكم في النجف حقٌ من حقوقه ويقع ضمن نطاق سلطانه. فلم يكن يقيم أي اعتبار لما سماه «الادعاءات المتغطرسة التي كان يدعيها زعماء النجف وتجارها الذين أقاموا أنفسهم أوصياء عليها»[2]. وأخيرًا أعلنت الجمعية أن هدفها الأخير هو الاستقلال التام الناجز، وكان على أحدهما أن يتخلى عن موقفه، ولو إلى حين. وظهر في ما بعد أنه كان على الجمعية أن تتراجع.

وقد أحدث خبر حصار النجف ردة فعل عنيفة في جميع أنحاء العراق وفي إيران. وانهالت الرسائل التي لا حصر لها على موظفي الحكومة البريطانية من الزعماء الدينيين لدى الشيعة ومن أعيانها يطالبون فيها بإصدار العفو عن النجف ويعرضون وساطتهم. أما على الصعيد الرسمي فإن الحكومة الإيرانية نقلت إلى السفير البريطاني في طهران مخاوف الحكومة من أن يثير خبر حصار

(1) الخاقاني، المصدر ذاته، ص366.

(2) Wilson. op. cit. 74.

النجف الشعور الديني، وهو أمر لا تُحمد عقباه. كما أن حكومة الهند، ومكتب الهند بعثا ببرقيتين إلى الإدارة البريطانية المدنية تعبران عن قلقهما من احتمال وقوع نتائج وخيمة تسفر عنها الإجراءات الصارمة التي اتخذتها الإدارة في حق النجف[1]. كذلك تلقى الموظفون البريطانيون رسائل مغفلة تهدد بالاغتيال من دون تمييز[2]. وكان العطف العام لدى الجماهير، بطبيعة الحال، يساند النجف ويعضدها في نضالها. ولكن المستغرب أن تقول جرترود بل[3] أن الرأي العام في بغداد وكربلاء والحلة والكاظمين كان موحدًا في تنديده بموقف الثائرين في النجف. أما ولسن فلم يكن شديد المبالاة بالرأي العام بالنسبة إلى موقفه من الحصار. فقد ذكر أن «السنّة في بغداد قد أضافت إلى متاعبنا متاعب أخرى بإعلان ابتهاجها أننا قد وقعنا في ورطة وعلينا أن نقتلع شوكنا بأيدينا»[4]. غير أني اعتقد أن تقييم الخاقاني ـ وهو نجفي عراقي ـ لردة فعل الرأي العام تجاه حصار النجف أقرب إلى الحقيقة من غيره. فقد ذكر أن القبائل المجاورة للنجف التي لها في نفوسهم حرمة دينية عظيمة أخذت تفكر في مستقبل وطنهم وقومهم، وبدأت تستعد لمجابهة عتيدة مع الإنكليز[5].

نشرت جريدة العرب ـ وهي الجريدة البغدادية الرسمية ـ يوم 26 آذار رسالة زعمت أنها من علماء النجف وموجهة إلى ولسن. كما أن الجريدة هذه نشرت الرسالة الجوابية التي بعث بها ولسن. ووجهها إلى المجتهد الأكبر محمد كاظم اليزدي[6]. وكانت لغة الرسالة، كما يقول الخاقاني، شديدة

(1) المصدر ذاته، ص 75.

(2) المصدر ذاته، ص 75.

(3) G.Bell. Review of Civil Administration of Iraq. 39

(4) Wilson. op. cit.. 75

(5) الخاقاني، المصدر ذاته، ص 371.

(6) راجع نص الرسالة في الملحق الرقم 2.

اللهجة تنم أحيانًا عن الإهانة وعن تعمد في الإيذاء. ومضمون الرسالة اتهام صريح للمجتهد الأكبر وأعوانه من علماء النجف بأن لهم ضلعًا في الاضطرابات. وفي الرسالة تهديد صريح، إذ يقول صاحب الرسالة : «وفي استطاعة النجف أن تخرج سالمة من المأزق الحالي الذي وقعت فيه إذا خضعت للشروط التي سبق أن عرضناها... لا بل الأحرى بهم أن يطهروا بلدتهم من مفسديها...»[1] ومن يعرف شيئًا عن الشيعة يدرك فورًا أن المجتهد الأكبر لا يمكن أن يكون قد بعث برسالة إلى السلطة يتوسل إليها العفو والصفح عن النجف. وها هو تاريخ الشيعة يشهد [بأنه لم يقم بينهم مجتهد أكبر سمح لنفسه مرة بأن يتوسل مباشرة إلى سلطة أخرى لحل مشكلة شيعية بهذه الصورة المهينة المذلة. لهذا السبب ذاته أنكر علماء الشيعة ومؤرخوها ممن عالجوا تاريخ الشيعة السياسي المعاصر صحة هذه الرسالة[2]. ومهما يكن من أمر فإن الرسالة والرد عليها وفرا على علماء النجف في صورة عامة، وعلى المجتهد الأكبر في صورة خاصة، الأسباب والأعذار لمقاطعتهم الإدارة المدنية ولقطع جميع الاتصالات والعلاقات الودية معها. وكان من المعروف لدى أهل النجف أن المجتهد الأكبر لم يكن يوافق على قتل أي موظف ـ على الأقل في تلك الفترة ذاتها ـ إنما كان يطالب بالاستقلال التام الناجز ويقف إلى جانب من كان هذا مطلبه. ولكنه، بعد هذه الرسالة، أصبح طليقًا يحتفظ لنفسه بالحق في تبديل رأيه في ما يتعلق بالموقف الودي السليم الذي كان يقفه من الإدارة الإنكليزية المدنية سابقًا. وكان من نتائج نشر هذه الرسالة أن الرأي الشعبي العام أصبح إلى جانب الذين اغتالوا الكابتن مارشال ولا سيما أن أهل النجف كانوا إلى جانب الذين قاموا باغتياله وراحوا يساندونهم. كما إن التهديدات التي وردت في الرسالة، والموقف المتعجرف الذي وقفه

(1) راجع الملحق رقم 2، والخاقاني، المصدر ذاته، ص 372.

(2) المصدر ذاته.

ولسن – كما بدا ذلك في الرسالة أيضًا ـ هذه وغيرها دفعت أهل النجف إلى الوقوف إلى جانب الثوار وعضد موقفهم.

في هذه الأثناء شدد الإنكليز الحصار على النجف، وفي 7 نيسان استطاعت فرقة الجنرال سوندرز (Sanders) أن تحتل مجموعة من التلال (ركامات من التراب حول سور المدينة) المحيطة بالمدينة بحيث أصبحت المواقع الإستراتيجية الضرورية لإحكام طوق الحصار في قبضة الجيش الإنكليزي، الأمر الذي يمكنه من القضاء على كل مقاومة نجفية قد تقوم ضد الجنود البريطانيين. أما لماذا بقيت القبائل المجاورة محافظة على هدوئها وعلى عدم قيامها، عند ذاك، بالثورة، فإني أعتقد أن هناك سببين: أولًا تفوق الإنكليز بالسلاح، ثانيًا التغيير المفاجئ في سياسة الإدارة المدنية الذي اتخذته السلطة تجاه القبائل المجاورة للنجف. إذْ من المعلوم أنه كلما قربت مجاورة القبائل للنجف ذاتها قل تسلحها، وذلك لما كان للنجف من نفوذ ديني وسياسي في إحلال السلام بينها، الأمر الذي يقلل من شأن السلاح في أيدي القبائل. أي أن النجف كانت تحل لهم مشاكلهم فلا حاجة إلى السلاح. أما التغيير في سياسة الإدارة المدنية تجاه القبائل فقد حدث في شكل تقديم سُلف ومعونات زراعية، وفي رفع الضرائب المفروضة على الأرض وعلى محاصيلها، الأمر الذي حمل شيوخ القبائل على التفكير والتروي قبل الإقدام على الثورة والتمرد على السلطة. كما إن الإنكليز أصبحوا يعرفون مواطن الضعف في التنظيم القبلي وسعوا إلى استغلال هذا الضعف والانتفاع به. وقد أفلحت الإدارية المدنية الإنكليزية في استغلالهم والانتفاع بهم في أثناء حصار النجف. إذْ أنهم رفعوا كثيرًا من القيود عن كواهلهم وخففوا من وطأة الإجراءات الحكومية بين القبائل التي كان يُظن أنها أحسن حليف للنجف بغية استمالتهم وكسب عطفهم.

وقد أثمرت هذه السياسة الجديدة التي اتبعتها الإدارة الإنكليزية إذْ وفرت لها أمر تهدئة القبائل[1].

والسبب الرئيسي في ضعف النجفيين وعجزهم كان تفرقهم وعدم توحيد كلمتهم. وأما المجتهد الأكبر فإنه لم يشأ أن يورط نفسه في القضية لأن جمعية النهضة الإسلامية لم تستشره في أمر اغتيال مارشال. وكان وجهاء النجف، من ناحية أخرى، كالسيد مهدي سلمان. يسعون جهدهم لتذليل أصحاب الصعاب التي تعترض سبيل الاعتراف بالانكليز والخضوع لهم. لأن هذه الفئة من التجار فقدت الكثير من المنافع المادية من جراء الحصار. وقد كان لدى بعضهم مقادير عظيمة من تمور البصرة وحنطة الحلة. هؤلاء استفادوا من الربح الذي كانوا يجنونه من سكان النجف الجياع. وكان بعضهم لا يرغب في رفع الحصار طالما كانت لديهم مقادير من الحنطة والأطعمة التي يستطيعون بيعها من السكان. أما الثوار فكان هدفهم متابعة النضال حتى النهاية ولكنهم كانوا قليلي العدد، وكان جُلهم من الفقراء. أضف إلى هذا أنه كانت تعوزهم مساندة المجتهد الأكبر روحيًا ومعنويًا. وكان من حسن طالع الإنكليز أنه لم تُقم في النجف فئة تستطيع أن توفق بين هذه التيارات المختلفة في صفوف النجفيين. إذْ أن النجف كانت مسرحًا تلتقي فيها مختلف الفئات البشرية: الثوار، والمحتكرون، والانهزاميون، والفئات الفقيرة المعدمة، والمساكين الضعفاء، والجياع[2]. كان لدى النجفيين جميع امكانات المقاومة، إنما كان يعوزهم التعاون والتعاطف في ما بينهم. وهذا كان سببا من أسباب رضوخهم آخر الأمر واستسلامهم للسلطة[3].

(1) هناك مثل عامي يقول: شيّم البدوي وخذ عباته.

(2) لم يكن من غير المألوف أن يرى المرء هرة ـ في أثناء الحصار ـ تأكل صغارها، وكلبًا يلتهم التمر.

(3) ومن الأمور المستغربة ني لم أعثر على ذكر أمر الحصار وأنا أطالع مناقشات مجلس العموم البريطاني لسنة 1918.

بعد احتلال التلال في 7 نيسان بواسطة الجنود الذين كانوا يرابطون خارج السور، راح الجنرال سوندرز يُشدّد الحصار بإحكام طوق ضيّق حول النجف لكي يمنع النجفيين من القيام بأي مناورة. ثم أنهم احتلوا سور المدينة وجميع البيوت الملاصقة له وعددها قرابة خمسمئة بيت. كما أن الإنكليز احتلوا محلة عطية خارج السور وهي محلة عدد بيوتها أيضًا قرابة خمسة مائة بيت. وهكذا، وفي خلال يومين، في الثامن والتاسع من شهر نيسان، أخلت السلطات العسكرية البريطانية قرابة ألف بيت من سكانها وطردتهم منها، فلجأوا مشردين إلى داخل النجف، حيث نزلوا في المساجد وفي المزارات المقدسة. وكان لدى بعضهم مال يشترون به أطعمة وأما الآخرون فقد هلكوا جوعًا. في تلك الأثناء، عندما كان النجفيون يجابهون مشكلات الطعام والسكن، راح السيد مهدي سلمان وأتباعه يعملون على إرغام الثوار على الاستسلام. ثم جرى بعد ذلك تعقب الثوار من بيت إلى آخر، ومن بئر إلى أخرى لمدة أيام عدة،وفي الأول من أيار تمكنت السلطة من إلقاء القبض على 150 رجلًا. وفي أحد تقارير المفوض السامي البريطاني نصف الشهرية ذكر أنه عُثر في حوزة ضابط الارتباط السياسي الألماني في عانة على وثائق ثبوتية تشير إلى أن اضطرابات النجف كانت تعد في الخارج. ويقول المفوض السامي أن تلك الوثائق تشير إلى دور عجيمي السعدون الذي كان يتسلم شهريًا 1500 ليرة ذهبية عثمانية من بروسن (Preussen) على أنه لولب الثورة. وتثبت الوثائق أيضًا وجود لجنة تعرف باللجنة الإسلامية الثورية التي كان هدفها أن تجعل من النجف مركزًا للاضطرابات الدينية بين القبائل. والأشخاص الرئيسيون الذين وردت أسماؤهم في وثائق بروسن – كما يقول التقرير الآنف الذكر – هم بحر العلوم، وأبناء المرحوم السيد علي الداماد الذي كان خطيبًا ناشطًا يدعو إلى الجهاد إلى أن سقطت بغداد، وصدي

(سعدي) الإسلام وكيل شيخ الشريعة. أما إبراهيم بهبهاني فقد كان على اتصال مستمر ببروسن (Preussen)[1] شكلت في الكومة محكمة عسكرية لمحاكمة الثوار. وتألفت المحكمة من الزعيم ليشمان (Leachman) رئيسًا لها، ومن الرائد إيدي (Eadie) ومن الرائد روث (ROUTH) عضوين. وكان المدعي العام الكابتن بلفور. وقضت المحكمة بإعدام 13 رجلًا. أما بحر العلوم وبهبهاني فقد استُبدل حكم الإعدام بالنفي وذلك بعد أن كان المجتهد الأكبر قد توسط (المجتهد الأكبر يزدي) لدى السلطات للتخفيف من الحكم الذي صدر في حق بحر العلوم. وحكم على خمسة أشخاص بالنفي مدى الحياة. كما أنه حكم على أحدهم بالنفي مدة 10 سنوات، وآخر مدة أربع سنوات. وبالإضافة إلى الأشخاص الذين قدموا إلى المحاكمة فإن السلطة الإنكليزية نفت أكثر من مئة شخص إلى الهند كأسرى حرب لاشتراكهم، في شكل أو آخر، في الثورة المسلحة. وقد نُفذ حكم الإعدام صباح 30 أيار سنة 1918 [2]. وقد استطاع عباس الخليلي وبعض رفاقه الفرار من السجن وأفلحوا في الوصول إلى إيران. وبعد هذا الانتصار الذي أحرزه الإنكليز ظنوا أنهم تغلبوا على أخطر ما جابهم من ظروف حرجة بعد الاحتلال وأن الأمر قد انتهى. ولكن أقل ما يقال عن هذا الحادث أنه كان مجرد بدء لعهد من العلاقات المتوترة بين الشيعة والسلطة البريطانية. عهد تميز بالشك والحذر والتأهب لمجابهة عتيدة.

ينبغي للمرء أن ينعم النظر جيدًا في الحوادث التي أدت إلى حصار النجف، لا على أنها حوادث تدل على الخروج على الأنظمة والقوانين، كما

(1) I.O.L/PS/IO..470. Fortnightly Reports by High Commissioner. no. II.P.49. See list of deportees in appendix 3.

(2) I.O.L/PS/IO.470;OP.cit. no I4.P.63.

كان يعتبرها كل من ولسن وجرترود بل، بل على أنها حوادث تعكس لنا عقيدة الشيعة الراسخة في الاستقلال الذاتي في العراق، وهي عقيدة يجاهرون بها عندما تسنح لهم الظروف بذلك حتى وقتنا الحاضر[1]. وقد درس حادثة حصار النجف هذه ثلاثة أدباء من النجف على أنها تعبير عن الشعور ضد الأجنبي الغازي. هؤلاء الثلاثة هم يوسف رجيب الذي كتب مقالًا في المجلة النجفية «الاعتدال» شهر آذار 1939، والسيد محمد علي كمال الدين في كتابه الموسوم «النجف في ربع قرن» وجعفر باقر المحبوبة في كتابه «ماضي النجف وحاضرها». وقد جاء كل منهم على ذكر الحوادث التي أدت إلى الحصار، والأشخاص الذين لعبوا دورًا أساسيًا فيها، ثم الحصار وما عقبه من حوادث مفجعة. ولكن واحدًا منهم لم يدرس العوامل الحقيقية الخفية وعلاقتها بالمعتقد الشيعي في الاستقلال الذاتي. إن حصار النجف خلّف آثارًا عميقة ليس في أهل النجف وحدهم، وليس في شيعة العراق فحسب، بل في الشيعة في جميع أنحاء العالم الذين ينظرون إلى النجف نظرة احترام وتقديس لأنها مقر المجتهد الأكبر نائب الإمام الذي هو في الغيبة، والذي سيعود يومًا» ليملأ الأرض قسطًا وعدلًا بعد أن مُلئت جورًا وظلمًا». وفي استطاعة المؤرخ أن يربط بين حصار النجف وبين الدور الأساسي الذي لعبه النجفيون في ثورة 1920.

هل كان في استطاعة الإنكليز أن يتفادوا حادثة حصار النجف؟ وهل عرفوا إلى أين سيجرهم هذا الحصار؟ ومن كان الأشخاص الذين كانوا يسدون لهم المشورة والنصح في معاملتهم مع أهل النجف؟ ومن الذي جنى نفع الانتصار الإنكليزي؟ وماذا كان للحصار من أثر، في المدى الطويل، في التصرف السياسي الشيعي في العراق؟ وهل عزز الانتصار الإنكليزي سلطة

(1) راجع «البلاغ الشيعي» في Chatham House Version بقلم ايلي خدوري، ص 283.

المجتهد الأكبر ام أضعفها وقوض أسسها؟ وهل وحد صفوف الشيعة أم جزَّأها إلى أحزاب وشَيع؟

لكي يستطيع المرء تقييم التشكيل السياسي الذي عقب حوادث النجف وحصارها يجب عليه أولاً أن يدرس هذه الأسئلة التي طرحناها وأن يحاول الإجابة عنها في عناية ودقة فائقتين. وتجدر بنا الإشارة إلى أن الفرات الأوسط يعتبر أغنى بقعة من بقاع العراق. كما أنه تجدر الإشارة أيضًا إلى أن منطقة الفرات الأوسط منطقة تقطنها الشيعة.

وهذا هو أحد الأسباب التي حدت السلطة في بغداد، في أثناء عهودها المختلفة، إلى إقامة أحسن العلاقات الودية مع النجف، مركز النفوذ السياسي الشيعي في الفرات الأوسط. ذلك بأن العلاقات الحسنة مع هذه المنطقة الشيعية كانت تتوقف على نوعية العلاقات القائمة بين الحكومة المركزية في بغداد وبين النجف.

ونحن نعتقد أنه كان في إمكان السلطة البريطانية أن تتفادى حصار النجف المُفجع لو أنه قيّض لها أن تتصل بمستشارين يعرفون العقلية الشيعية، وأنهم كانوا حسني الاطلاع على النجف وطبيعة أهلها. ولكن كان مستشارهم وناصحهم السيد مهدي سلمان والسيد محمد المحيسين، وهما من زعماء تجار الاحتكار، ولم يكن رفع الحصار أو تشديده يعنيان شيئًا بالنسبة إليهما إلا بقدر ما كانا يدران لهما من ربح في بيع تمور البصرة أو حنطة الحلة التي كانت تتكدس في عنابرهما. فإنه عندما فرغت عنابر السيد مهدي سلمان مما تكدس فيها من طعام أظهر ميلًا إلى الاستسلام إلى الإنكليز ورفع الحصار. لأنه أدرك أنه إذا استمر الحصار فإن تجارته لا بد وأن تتأثر به. كذلك السيد محمد المحيسين فإنه أقنع ليشمان بأنه إذا عضدته الحكومة البريطانية بالمال فإنه يستطيع أن يدخل النجف على رأس جماعة من أعوانه بدعوى أنه قادم إليها لمعاضدة النجفيين ومساندتهم في مقاومتهم، ولكن الغرض الحقيقي من خديعته هذه

هو تنظيم حركة مقاومة مناوئة للحركة النجفية[1]. وعندما اتصل ليشمان بلفور ونقل إليه اقتراح محمد المحيسين ارتاح إلى الفكرة ووافق عليها. فإنه إذا وُضع هذا الاقتراح موضع التنفيذ لكانت وقعت داخل النجف حرب اهليه دامية، وإذا اضطر الإنكليز إلى قمعها فإنه يتوجب عليهم أن يتشددوا في إجراءاتهم الحربية وفي أحكام الحصار، مما يعود على المحيسين بالأرباح الطائلة نسبة إلى ما كان عنده من الطعام المحتكر. في كلام آخر، كان الناس الذين يقدمون النصح للإنكليز يقدمون أولًا مصالحهم الخاصة على مصالح الإنكليز التي كانت تهدف إلى اشاعة السلام والاستقرار في المنطقة. ولو أن الإنكليز تقربوا أولًا من المجتهد الأكبر الذي لم يكن ينظر إلى جمعية النهضة الإسلامية بعين الرضى عندما بدأ الحصار وما أسفر عنه من مآس. نقول، لو أن الإنكليز في بادئ الأمر أظهروا رغبة في التعاون مع المجتهد الأكبر لكانوا تفادوا كثيرًا من الفواجع والمآسي التي وقعت للطرفين.

كما إنه ينبغي على طالب التاريخ أن ينظر أيضًا في حادثة قبيلة عنزة التي وقعت في شهر تشرين الأول سنة 1917، والتي بدورها أدت إلى ضرب الحصار على النجف. أن مجموعة القبائل التي تشكل قبيلة عنزة الكبرى هي في غالبيتها قبائل سنية،ومنذ اليوم الأول من احتلال الإنكليز أبدوا رغبة في التعاون وفي التحالف معهم.

إن قبيلة عنزة تتألف من ثلاث مجموعات قبلية: العمارات وعلى رأسها فهد بيك بن الهذال الذي يدّعي الانتساب إلى جد أعلى أسطوري اسمه بشر. وتقطن قبيلة العمارات الزاوية الجنوبية الشرقية من صحراء سوريا غير أنها تقضي صيفها

---

(1) راجع رسالة بعث بها الضابط البريطاني السياسي المقيم بالشامية إلى الضابط البريطاني السياسي في بغداد، ومؤرخه 30 آذار، 1918.
.Balfour›s Private Papers. op. cit.. Box 303/2

على مقربة من الفرات. والمجموعة الثانية قبيلة الرواله وعلى رأسها نوري بن الشعلان، ومضاربها تقع إلى الجانب المقابل من قبيلة جيرانهم العمارات. فالعمارات تتجه ناحية كربلاء والنجف عند الاستبضاع وشراء الحاجات، بينما تتجه الرواله ناحية دمشق للغرض ذاته. أما المجموعة الثالثة فتتألف من اتحاد قبيلتي فدعان وسبأ، وكلتا القبيلتين كقبيلة العمارات تنتسبان إلى الجد الاعلى بشر، ولذا فإنهما تُعرفان بقبيلة بشر. وابن هذال هو أقوى زعيم قبلي على الحدود الغربية للعراق. وذات يوم كان والده موظفًا عند الأتراك برتبة قائم مقام. وكانت قائمقاميته الصحراء الممتدة من واحة شثاثة إلى كربلاء. وعلى الرغم من أن ابن هذال يدعي أنه زعيم عنزة غير المنازع فإنه، في الواقع، لا سلطة له إطلاقًا على قبيلة الرواله، كما إن شيوخ قبائل العمارات وبشر يأتمرون أحيانًا بأمره إذا كان الأمر لمصلحتهم وإلا فإنهم لا يكترثون ولا يبالون بسلطته. وكانت سلطات الإنكليز قد وقّعت على اتفاق مع ابن هذال بعد الاحتلال بشهرين أو أكثر. ثم إن الإنكليز دفعوا له معونة مالية. وبموجب الاتفاق يتعهد ابن هذال بحفظ الأمن على الحدود، ويمنع مرور البضائع في الصحراء[1]. ولكن هل وضع ابن هذال رجاله وامكاناته وما لديه من قوة من أجل تنفيذ التعهد الذي ارتبط به؟ جاء في برقية أرسلت من سلطة الاحتلال في العراق إلى رئيس الأركان الامبراطوري يوم الرابع والعشرين من حزيران، 1917 أن فهد بن هذال على استعداد للتعهدات والوعود، وعلى قبول المساعدات المالية، ولكن ليس على استعداد لأن ينفذ شيئًا مما يَعدّ به[2]. ومن ينظر في التاريخ مستكشفًا خفاياه يجد أن دور ابن هذال كان سلبيًا لا إيجابيًا بالنسبة إلى الإنكليز. فقد تناسى هو وقومه أن الإنكليز قد عهدوا إليه في القيام بدور العدو المناوئ لعدوهم،

(1) Bell. op. cit.. 41.
(2) Cab. 21/41.

أي الأتراك[1]. ففي شتاء 1917 - 1918 هددت المجاعة العراق، ومن الذي استفاد من بؤس المجاعة غير قبيلة عنزة التي استغلت العلاقات الودية القائمة بينها وبين السلطة البريطانية؟ في تلك الأثناء، عندما خيم شبح المجاعة، قدمت قافلة قوامها 1200 جمل من عنزة إلى النجف ومعها رسالة من الكولونيل ليشمان فيها تعليمات إلى حميد خان في النجف ليسلم حنطة وحبوبًا طعامًا لها. وكانت النجف وعلماؤها ينظرون دومًا إلى ابن هذال وقبيلته على أنه رجل انتهازي نهّاب لا يهمه أمر سوى تحصيل المال والطعام. فكان النجفيون يرون أن من حقهم أن يقاوموا مثل هذا الإجراء ـ عدم تسليم الحنطة ـ الذي أمر به ليشمان، ولا سيما أن المجاعة كانت تهدد العزاق بأسره. كذلك التسوية التي فرضها بلفور، ضابط الارتباط السياسي في الشامية لم تُقنع أهل النجف بأن لابن هذال الحق في أن يتسلم الحنطة التي طلبها من تجار النجف. ولهذا السبب عندما عاد بلفور إلى النجف بعد يومين وجد أن الشروط التي كان قد فرضها لم تُنفذ. وعندما راح يمارس ضغطه على حاجي عطية وعلى كاظم الصبّي، وهما من زعماء النجف المقدمين، اتضح لأهل النجف بما لا يقبل الشك أن ابن هذال بالنسبة إلى البريطانيين هو أهم وأرفع مكانه من جميع النجفيين معًا. أما عطية والصبّي فإنهما أثارا الاضطرابات وقاما بأعمال الشغب حول مضرب عنزة في النجف. فأشار المجتهد الأكبر على بلفور أن يغادر النجف وان يترك عطية والصبي وشأنهما. ونزل بلفور عند رغبة المجتهد الأكبر. وكان تصرف بلفور في هذه الحادثة يوحي بأنه كان رجلًا لا يفهم العراق وعقلية أهله. حتى إنه وإن كان بلفور قد نجح في فرض تسوية وأعطى ابن هذال ما طلبه من طعام وحنطة فإن تأثير ذلك، على طول المدى، كان سيؤثر في العلاقات بين البريطانيين والشيعة. إن كل مؤرخ أو أديب عراقي يدرك جيدًا أن حسن العلاقات بين بريطانيا والشيعة

---

(1) Bell. op. cit.. 41.

أهم بكثير من إقامة علاقات حسنة مع قبيلة عنزة. ذلك بأنه لم يكن لابن هذال كلمة مسموعة لدى بعض القبائل التي تشكل قبيلة عنزة، كقبيلة العمارات مثلًا، ولكن للمجتهد الأكبر في النجف، ولعلماء النجف وأعيانها سلطة ونفوذ لدى أكثر من نصف أهل العراق جميعًا. هؤلاء هم الناس الذين في يدهم حفظ الأمن واشاعة الاستقرار. ولكن الموظفين البريطانيين في الفرات الأوسط، في تلك الفترة، أظهروا أنهم دومًا على استعداد لتكدير العلاقات الودية مع النجف ولاستفزازها في الوقت الذي كانت فيه النجف مركزًا للنفوذ السياسي والديني في المنطقة بأسرها. وكل ما فعله ابن هذال هو أنه أمر رجاله بمغادرة النجف وتُرك الأمر للبريطانيين كي يتدبروا أمر الحادث الخطير الذي نشأ من ذلك الوضع. أما حاجي عطية، كما ذكرنا آنفًا، فإنه كان قد دبر خططه مع عجيمي السعدون، حليف الأتراك القوي في لواء المنتفق، وازداد جرأة وإقدامًا بسبب النتائج التي أسفرت عنها الاضطرابات، وبسبب عجز بلفور عن فرض تسوية. فأمر رجاله بأن يطلقوا النار على الخيالة الهنود في الكوفة الذين كانوا يقومون بمناورة في ضواحي النجف، فقتلوا هنديًا وجرحوا آخر[1]. بعد ذلك فر حاجي عطية، بعد أن كان قد أثار القلاقل والاضطرابات، إلى صديقه عجيمي في الصحراء، فأسرع بلفور إلى فرض غرامة على النجف مقدراها خمسمئة بندقية وخمسون ألف ليرة ذهبية إنكليزية. هذا إلى جانب وجوب تسليم زعماء الثورة. أن هذا التدبير الذي اتخذه بلفور في حق النجف - وأقل ما يقال فيه أنه إجراء صارم لم يكن لمصلحة الإدارة البريطانية الجديدة ـ أثار سخطًا شديدًا لدى النجفيين الذين قال عنهم ولسن أنهم كانوا براء من التواطؤ في إثارة الشغب والقلاقل. إن السلطة البريطانية لم تدرك أن حاجي عطية إنما كان يحاول جمع صفوف النجفيين إلى جانب الأتراك وذلك بدفع الإنكليز وبحملهم على اتخاذ

(1) Bell. op. cit.. 38.

إجراءات صارمة ضد النجف. ولم يستطع الإنكليز أن يحصروا نطاق الثورة التي أثارها عطية، الأمر الذي أسفر عن نتائج لم تكن في مصلحتهم. كان الأمر على نقيض هذا فإن قتل جندي هندي خارج أسوار النجف دفع بالإنكليز إلى اتخاذ إجراءات صارمة في حق عامة الشعب. وفي حق أعيانها، أي أنهم عملوا تمامًا ما عجز عطية عن أن يعمله هو نفسه.

إن الإجراءات الصارمة التي اتُخذت في حق النجفيين لقتلهم جنديًا هنديًا خلقت لجمعية النهضة الإسلامية تربة صالحة لبذر دعوتها ولحشد المناصرين لها كما إن الهجمات التي قام بها الأتراك ضد كربلاء والنجف في سنتي 1915 و1916، كذلك استباحتهم مدينة الحلة في شهر تشرين الثاني سنة 1916 زادت في حدة عداء النجف والشيعة التقليدي للأتراك. وأعادت البغضاء القديمة إلى نفوسهم. لكن السياسة البريطانية التي اتبعت في العراق إزاء الشيعة لم تكن سياسة ذات مرونة وليونة بحيث كان من الممكن أن تجعل من الشيعة حليفًا لها، أو على الأقل حليفًا ممكنًا.

إن نظرة الشعية العقائدية الدينية، كما هو معلوم، تؤكد أن الزعامة عندهم تتركز في المنصب الرفيع الذي يتبوأه المجتهد الأكبر. الممثل الحي للإمام المنتظر الذي هو في الغيبة، وإن هذه الزعامة يجب أن لا تخضع لأي زعامة أخرى على وجه الأرض. إن حصار النجف، والرسالة التي نشرتها جريدة العرب، وجواب المفوَّض السامي الشديد اللهجة، جميع هذه الأمور عززت سلطة المجتهد الأكبر الروحية والسياسية، لأن السلطة السياسية عند الشيعة تصدر عن السلطة الروحية. ولم يكن محمد كاظم يزدي، المجتهد الأكبر آنذاك، معنيًا بأحداث ثورة لتغيير الوضع قبل ضرب الحصار على النجف، بل، كما سنرى، إنه في السنوات التي تلت أصبح الزعيم الروحي والقائد لثورة مسلّحة ضد البريطانيين. وكان السبب الرئيسي في ذلك أن السياسة البريطانية دأبت على تحدي هذه السلطة التي يتمتع بها.

السياسة عَند الشيعَة في العِرَاق

إن القبائل السُنّية التي نزحت إلى العراق من مواطنها في البادية الجنوبية في أثناء الحكم العثماني كانت، بعد توطنها، تعتنق المذهب الشيعي[1]. وقد جاء الحيدري في مُصنّفه على ذكر معظم القبائل المعروفة التي اعتنقت المذهب الشيعي (ويستعمل لفظة ترفّضت، من الرافضة) في العراق، ومنها الخزاعل (منذ 150 سنة) وتميم (منذ 60) وزبيد (منذ 60 سنة) وكعب (منذ 100سنة) وربيعة (منذ 70 سنة). أما القبائل الأخرى المعروفة كقبيلة البومحمد، وبنو عمير، والخزرج، وشمّر طوجا والدفافعة وبنو لام وآل اقرع والبدير وعفق والجبور والشليحات فإنها اعتنقت المذهب الشيعي أيضًا، ولكن لا يُعرف على وجه التدقيق التاريخ الذي فيه تم اعتناقهم هذا المذهب. وقد عزا المؤرخون العراقيون في القرن التاسع عشر هذه الظاهرة - اعتناق القبائل النازحة المذهب الشيعي - إلى نشاط الدعاة والوعاظ الشيعيين الذين كانوا يغادرون الأماكن المقدسة مثل النجف وكربلاء وسامراء للعمل التبشيري بينها. وعلى الرغم من أن الحلة لا تعتبر من الأماكن المقدسة لدى الشيعة فانها كانت ولا تزال مركزًا للنشاط التبشيري بين القبائل. يقول ابن سند البصري، عند كلامه عن قبيلة زبيد أنها كانت أصلًا قبيلة سنية غير أنها أصبحت شيعية بفضل نشاط الدعاة الذين عملوا بين ظهرانيهم، مع العلم أن الدعاة الشيعيين يتدربون على هذا العمل ويمارسونه بجد وكفاءة[2]. ويقول إنه بعث بالتماس إلى الباب العالي يطلب فيه وضع حد لهذا النشاط

(1) الحيدري : عنوان المجد، ص 3.

(2) البصري، ابن سند: مطالع السعود، ص 196.

التبشيري، وذلك بإيفاد علماء من السنة إلى القبائل والأرياف العراقية حيث لم يبلغ النشاط الشيعي بعد ذروته كي يتعهدوها بالتعليم الديني السني.

ولكي يستطيع المرء فهم حرص الشيعة على استمالة القبائل العراقية وتعهد شؤونها الدينية ينبغي له أن يُلم بتاريخ الشيعة في العراق. كثيرون من المؤرخين يسلمون جدلًا بأن إيران هي مهد الشيعة، وبأن قبائل العراق وقعت تحت تأثير الدعاة الإيرانيين قبل اعتناقها المذهب الشيعي. ولكن يجدر بالمرء أن يتذكر أن إيران كانت في الأساس بلادًا سنية المذهب وأن علماء سنيين عديدين كانوا من الإيرانيين[1] حتى القرن العاشر الهجري عندما أعلن الصفويون أن دين الدولة الرسمي هو المذهب الشيعي، وذلك لأغراض سياسية محضة. ثم أنهم أخذوا على عاتقهم حمل الناس على اعتناق المذهب الجديد بحزم وقوة. الواقع أن الكوفة كانت مهد الشيعة، وكانت القبائل العربية الضاربة في هذه المنطقة أولى القبائل الشيعية. ثم انتشر نطاق الشيعة رويدًا رويدًا حتى شمل تقريبًا نصف القطر العراقي من بغداد إلى الفاو جنوبًا. ولم تكن الشيعة، في طورها التكويني الأول، تختلف عن غيرها من المذاهب الإسلامية إلا في مضمونها السياسي الذي كان في الأساس ثوريًا يساند العلويين ضد الأمويين. ولكن عندما قامت الدولة العباسية على أنقاض الدولة الأموية، اعتبر انتصارها هذا انتصارًا للشيعة وعدّها كبار المؤرخين انها دولة شيعية المذهب[2]. ولكن ساءت العلاقات الودية في ما بعد بين العباسيين والعلويين وانقطع حبل الود بينهما الأمر الذي أدى إلى انشقاق خطير في الأمة وانقسمت إلى شطرين، وآثر العباسيون أن يعرفوا لدى عامة الشعب على أنهم من أهل السنة والجماعة، بينما آثرت الشيعة أن تظل على ولائها، وأن تعرف لدى العامة بشيعة علي. وذريتهم

(1) ابن خلدون، المقدمة، ص 543.

(2) ابن خلدون : كتاب العبر،، الجزء الثالث، ص369.

هي التي تُعرف في عهدنا هذا في العراق بالشيعة. ومهما تكن الأسباب التي أدت إلى هذا الانشقاق الخطير، فإن طالب التاريخ لا يمكنه إنكار ما كان له من أثر عميق في السياسة العراقية في القرن العشرين. وفي الأصل لم يكن الفرق بين الشيعة والسنة إلا فرقًا في ولائهم وانتسابهم السياسي ولكن على مر العصور أصبح الفرق بينهما يتخذ أشكالًا أخرى في الدين وفي العلوم التي تدور حول الدين.

إن العامل الرئيسي الذي عمق شقة الخلاف بين علماء السنة وعلماء الشيعة في العراق الأمر الذي كان له أثر فعال في وجهتي النظر السياسية لدى الطرفين، هو مصدر الدخل لدى كل طائفة منهما. فإن العالم الديني السني في العراق يعتمد في دخله على ما تقدمه له السلطة العراقية. أي أنه كان يعتبر موظفًا حكوميًا يتقاضى مرتبًا. بينما كان العالم الديني الشيعي يعتبر مال الحكومة مالًا يشك في أنه مال حلال. فكان يرفض كل عون مالي حكومي. وله في ذلك تعليل فلسفي يرضى عنه، فإنه، بصفته رجلًا يؤمن بإمامة آل البيت، وبصفته رجلًا يعتقد أنه لم تقم بعد حكومة على هذا الأساس ـ حق آل علي في الخلافة ـ يؤمن بأن جميع الحكومات التي قامت وتقوم هي حكومات غير شرعية، فيتوجب عليه إذًا، أن يعمل على إسقاطها إذا استطاع إلى ذلك سبيلًا، أو أنه يلجأ إلى إجراءات سلمية أخرى لمعارضتها. ومن الملاحظ أن العالم الديني السني يعتبر الحكومة القائمة وسلطتها حكومة شرعية. أما العالم الديني الشيعي فإنه يعتبرها غير شرعية فينظر إليها نظرة شك وريبة ويسرف في انتقادها. أما العلاقات القائمة بين علماء الشيعة ومجتهديهم من جهة، وبين الحكومة والسلطة من جهة أخرى فتقوم على مبدأ التقية الذي تأخذ به الشيعة. إن السلطة أو الخليفة المثالي هو عليٌّ بن أبي طالب، وكل من يحيد عن المثل الذي ضربه في حياته وحكمه لا يستحق أن يتبوأ منصب الخلافة الرفيع. وهكذا

نستطيع القول أن زعماء الشيعة الدينيين قد تحرروا كليًا من سلطة الحكومة عليهم، ليقعوا فريسة السلطة التي يفرضها الشارع، لأنهم يعتمدون كليًا على الزكاة والأوقاف في مجتمعاتهم الخاصة. واعتماد علماء الدين ومجتهديهم من الشيعة على المعونة الاقتصادية من لدن الشعب له منافعه وله مضاره. ذلك بأن عامة الشعب، واكثرهم من الفقراء، لا تستطيع أن تقدم عونًا ماليًا إلى عدد كبير من العلماء، لذلك فإنهم يخصون عالمهم الكبير بما يستطيعونه من تقدمات، فيُسفر الأمر عن كون أفضلهم علمًا واوسعهم معرفة في أمور الدين والعلوم الإسلامية ينال القسط الأوفر من هذه الهبات. وليس من شك في أن هذا حافز طيب يعود بالخير على العلم والدين. ولكن مضار هذا التقليد تسترعي الانتباه. من المعلوم أن الشيعة ورثت عن المعتزلة أخذهم بالعقل والمنطق. ولذا فإن الفقه الشيعي تطور تطورًا متشابك الجوانب في شتى حقول العلوم الإسلامية، ولا سيما أن باب الاجتهاد لا يزال مفتوحًا لديهم. ولكن بما أن العامة لا تزال تميل إلى الأخذ بقسط من التقاليد والخرافات في ما يتعلق بشؤون دينهم، وبما أنهم يقيمون فروضًا وشعائر إشباعًا لرغائبهم وسدًا لحاجاتهم الدينية فقد نشأت على مر الزمن هوة شاسعة بين العامة وبين علمائها. وكان من جراء هذا أن العلماء قصروا مباحثهم الدينية ودراساتهم التحليلية النقدية للعقيدة الشيعية على الذين يحضرون حلقاتهم التدريسية كما إنهم كانوا يميلون إلى تكييف سلوكهم وتطورهم لإشباع نزوات الشعب وأهوائه. وقد كتب عالم شيعي بارز أصبح في ما بعد وزيرًا للتربية الوطنية في العراق ـ وهو الشهرستاني ـ مقالًا في النجفية، مجلة العلم، لفت فيها أنظار الزعماء الدينيين لدى الشيعة إلى المشكلة التي إذا لم يُوجد لها حل فإنها تؤدي آخر الأمر إلى القضاء على الدين[1].

---

(1) راجع أيضًا علي الوردي: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ص 232.

يحتفظ الزعماء الدينيون من الشيعة بسلطتهم الروحية على جماهير الناس في مجتمعاتهم بتوليهم الشؤون الدينية الشيعية وبرعايتهم لأعيادهم الدينية والمهرجانات التي تتسم بصبغة دينية والتي تقام في مزاراتهم ومقاماتهم. إذْ إنه لا بد من أن يكون في كل لواء تكون غالبية السكان فيه من الشيعة عدد من المزارات المقدسة، ومقامات تضم قبور الأئمة. وعلى مدار السنة تقوم الجماهير بزيارة هذه الأمكنة المقدسة، على الرغم من أن هناك أسابيع من السنة تفضل غيرها للقيام بهذه الزيارات. وهذه المقامات المقدسة المنتشرة في منطقة الفرات الأوسط والأسفل تربط جموع الشيعة في كل لواء بالنجف على أنها المركز الديني الذي يقيم به المجتهد الأكبر. وقباب بعض هذه المقامات مطلية بالذهب الخالص، وهي قباب لا تزال تستهوي الزائرين لما هي عليه من جمال الصنع ورفيع الفن في البناء. وقد ينظر إلى هذه المقامات على أنها مجرد مراكز دينية ذات نفوذ واسع، ولكن المرء لا يستطيع أن يتغاضى عن كونها إلى جانب هذا، ذات نفوذ سياسي واسع النطاق بصفتها ملاذًا يلجأ إليه الزعماء السياسيون في أوقات الضيق عندما تنشأ أزمة حادة بينهم وبين السلطة العلمانية. ولهذه المقامات المقدسة أيضًا حرمتها القضائية، إذْ أن القاضي الشرعي لا يقبل القسَمَ - إذا كان حلّ الدعوى يتطلب القسم - إلا أن يكون داخل الحرم .

والوسيلة الثانية المهمة التي يتذرع بها المجتهد الأكبر لتعزيز الروابط التي تربطه بعامة الشيعة في المجالس الحسينية والتي تُعرف أيضًا بالتعزية وهي مآتم حاشدة تقام احياء لذكرى استشهاد الحسين بن علي بن أبي طالب. ففي الأيام العشرة الأولى من شهر محرم تنظم الشيعة مسيرات شعبية حاشدة في عدد من المدن الرئيسية في العراق يرددون فيها أشعارًا شجية على أنغام موسيقى حزينة وعلى وجوههم إمارات الحزن العميق،

وينادون ياعلي، يا حسين. وتتخذ هذ المسيرات في اليوم العاشر من محرم شكلًا أكثر عنفًا وتهيجًا فترى بعضهم يحملون السيوف والجنازير الحديدية يضربون بها أجسادهم ويلطمون على صدورهم المعراة وذلك إحياء لذكرى مقتل الحسين في مثل ذلك اليوم، وذلك لأن الشيعة آنذاك خذلته. ويرى بعضهم في مسيرات العاشر من محرم تعبيرًا عن عقدة الذنب الذي تشعر به الشيعة اليوم. وليس من العسير على المرء أن يدرك ما لهذه المواكب العنيفة ـ وتُعرف عندهم بمواكب التطبير ـ من أثر في نفوس الشبيبة المتحمسة. أما التعازي التي تقام فهي مجالس هادئة لا تتسم بالعنف الذي تتسم به مواكب التطبير. فيها تتلى المراثي على الحسين وفيها الكثير من الرزانة والعمق. يقيم وجهاء الشيعة تعازي إما في شهر محرّم أو صفر، ويدعى إليها شاعر ـ ويُعرف بالروزخون أي قارئ كتاب الروضة ـ يتلو على الجمهور ما يناسب المقام من سيرة الحسين واستشهاده وبعض المراثي التي نظمت فيه وقد يدعون خطيبًا يعلو المنبر فيلقي خطبة بليغة حول سيرة الحسين وخلقه وشدة بأسه وموته المفجع. وقد يمثلون حوادث اليوم الذي قُتل فيه الحسين. ويرى المرء في هذه المجالس الحسينية (التعازي) أناسًا من الشيوخ يذرفون الدمع. هذه المجالس تستأنف إلى مشاعر العامة لا إلى عقول المثقفين، ولذا تجد اللغة المستعملة في الأشعار والخطب أقرب إلى العامية منها إلى الفصحى كي تفهمها العامة. وهكذا يمكن القول أن المجالس الحسينية، ومواكب التطبير وزيارة المراقد هي من الوسائل التي تساعد الزعماء الدينيين لدى الشيعة على الاحتفاظ بسيطرتهم ونفوذهم في المجتمع الشيعي.

عندما يبدأ دعاة الشيعة نشاطهم التبشيري التعليمي بين القبائل النازحة إلى العراق يركزون اهتمامهم على نقطتين مهمتين يستطيع البدوي فهمهما ويقتنع بصحتهما. أولًا: التركيز على مناقب أهل البيت، ثانيًا: على المظالم التي

لقيها أبناء علي على يد أعدائهم. وقد أفلح الشعراء الشيعيون والخطباء منهم في خلق أدب غزير يدور حول هاتين الحقيقتين ـ حق آل البيت في الإمامة والمظالم التي نزلت بهم ـ وتقصوا كل شاردة وواردة تتعلق بالفاجعة. فإن لدينا الآن الألوف من القصائد والخطب التي تدور حول مناقب علي بن أبي طالب وما كان عليه من شجاعة وفصاحة وعدالة وزهد، هذه المناقبية هي بعض الدلائل التي تشير إلى الكمال والعصمة. كما أن لدينا أدبًا غزيرًا من المراثي وفيها وصف مفجع لما لقيه الإمام علي طوال حياته حتى يوم اغتياله. وهذا ينطبق أيضًا على سيرة الأئمة الأحد عشر. فإنه قد نشأ حول سيرتهم ومناقبيتهم والفواجع التي نزلت بهم أدب غزير جدًا. والغاية من ذلك عرض قضية الشيعة لا لرفعها إلى مجالس القضاء بل لطرحها يومًا بعد يوم أمام عامة الشعب فتستأنف طريقها إلى مشاعرهم وأحاسيسهم الدينية. وهذا النوع من عرض قضية الشيعة الأساسية يستأنف طريقه إلى قلب الرجل القبلي وروحه. فإنه يوفر له أدبًا قصصيًا مفصلًا يدور حول الحضارة البدوية وما تتسم به من فروسية، كما إنها تضع أمام عينيه أمثلة لرجال عظام حقيقيين لا وهميين أمثال علي والحسن والحسين والأئمة الآخرين الذين كانوا يتحلون بمناقبية تلك الحضارة، وعلى الرغم من هذا فإن حياتهم كانت سلسلة من المظالم والفواجع. وعندما يسمع أهل القبائل هذه الأشعار وهذه الخطب التي يتلوها عليهم دعاة الشيعة يشعرون وكأن مُثُلهم القبلية في المناقبية هي واحده مع مناقبية الأئمة. فإن البدوي، سواء أكان من الرحل ام من الفلاحين نصف المتحضرين يهوى عبادة الأبطال فيرى في الأئمة الذين تتلى عليه سيرتهم بهذه الصورة المؤثرة قدوة حَريٍّ به أن يقتدي بها. ولكن تجدر الإشارة إلى أن الرجل القبلي العادي قد لا يلين لأوامر الدين ونواهيه ولا يتعاطف مع ما يمليه عليه الدين كما يتعاطف ويتجاوب شعوريًا عندما

يجلس مصغيًا إلى القصائد والخطب التي تهز مشاعره. ونقائص أهل القبائل أمر لا يخفى على فطنة الزعماء الدينيين ولكن على الرغم من هذا فإن تمسك القبائل بالعقيدة الشيعية وانضمامها إلى صفوف الشيعة يمكنان الزعماء من فرض سيطرتهم السياسية على هذه القبائل.

إن الفضيلة الأولى التي يتحلى بها البدوي الوافد من الصحراء العربية هي الصدق في الأقوال والأفعال. ولذا فإن القَسم أمر نادر بينهم. فإذا اُتّهم البدوي باقترافه جرمًا يُسأل عن صحة الاتهام فإما أن يعترف بالجرم وإما أن ينكره وينتهي الأمر عند هذا الحد والناس يصدقونه. ولا حاجة بالعوارف إلى بذل جهد كبير لحمل البدوي على الاقرار بذنبه. ولكن إذا أرغم على أخذ القسم فإنه يرفع عن الأرض عودًا ويقول" وحق هذا العود والرب المعبود[1]» ولكنه لن يقسم الا إذا كانت الحاجة إلى ذلك حاجة قصوى يتطلبها الأمر. ولكن الملاحظ أن البدو عند مقدمهم إلى العراق يفقدون كثيرًا من فضائل الصحراء. وقد يكون السبب في ذلك أنهم في مواطنهم الجديدة يتعرضون لضروب من الأحوال والظروف التي في نظرهم، تتطلب شيئًا من الإثم دفاعًا عن النفس. فإنهم إذا تعرضوا لمظالم الجباة والمرابين فإن القسم - ويُعرف عندهم «بأيمان الخادم»[2] - يصبح أمرًا لامناص منه، أي أنهم عندما يحتكون باهل المدن، وعندما تنشأ علاقات جديدة تربطهم بهم يشعرون وكأنهم مرغمون على اتباع سلوك وتصرُّف مزدوج الوجهين، أو المستويين. ولهذا فإنهم يرغمون على أخذ القسم كرادع لسوء التصرف. وأصبحت المراقد (قبور الأئمة والأولياء) مراكز يُقسم بحرمتها في جميع أنحاء الفرات الأوسط والأسفل. أما إذا كان القسم يتعلق بعقود تجارية أو باتفاقات قبلية فإنه يؤخذ عادة داخل أحد

---

(1) الراوي، المصدر ذاته، ص 234.

(2) وهو أيمان يأخذ به على نفسه في حرم العباس الذي له في نفوسهم حرمة عظيمة.

المراقد. وبما أن هذه المراقد تختلف من حيث الأهمية الدينية والحرمة فأصبح من المألوف أن يختار أكثرها مناسبة للوضع إذا اقتضى الأمر أخذ القسم، وكلما كانت القضية على جانب من الخطورة فإنهم كانوا يختارون المرقد الأهم مكانًا للقسم. وأهم المراقد حرمة مرقد العباس بن علي في كربلاء. والعباس عندهم رجل شديد الغيرة يقولون عنه بلغتهم «رأسه حار» ويريدون بذلك أنه لا يتغاضى عن إثم رجل يستعمل اسمه في قسم كاذب، بل إنه يعاقبه أشد عقاب. وعلى سقف مقام العباس صورة رأس رجل. تقول الرواية الكربلائية إنه رأس رجل أقسم بحرمة العباس كذبًا. ويشددون في القول أن من يقسم أيمانًا كاذبًا يقطع رأسه ويُشهر به. كذلك يقولون في كلامهم «نسي العباس» يريدون بذلك أنه رجلٌ غير ورع فارقته التقوى. وبعد أن عاد الشيخ سالم الخيون، زعيم قبيلة بني أسد، من الهند حيث قام هناك ردحًا من الزمن، قال رجال القبيلة عنه أنه «نسي العباس» لأنه لم يكن يتردد في أن يقسم بحرمته كذبًا، حتى أنه لم يُحجم عن القسم بحرمة النبي نفسه كذبًا. لكن الناس لا يقسمون كذبًا بحرمة العباس. والسبب في ذلك، كما تقول الرواية العامية هو أن النبي والأئمة من بعده قوم معصومون رحماء لا يؤذون بشرًا على وجه الأرض. أما العباس فليس إمامًا، إذًا هو ليس معصومًا. والمعروف عنه كان محاربًا حاد الطبع لا يُحجم عن معاقبة الكذاب بل يضربه «بشارته» فيصرعه. وفي الواقع أن قبائل الفرات الأوسط والأسفل تنجذب ناحية العباس أكثر مما تنجذب ناحية النبي أو سائر الأئمة، لأن العباس يمثل القيم الحضارية البدوية بما في ذلك الشجاعة والفروسية. وتنتشر بين القبائل أخبار وقصص عديدة تدور حول سيرة العباس منها أن الإمام عليًا بعث بكتاب إلى أخيه عقيل يطلب إليه أن يختار له زوجة لأن عقيل كان اعرف الناس بأنساب العرب. فاقترح عقيل على أخيه علي أن يتزوج بفاطمة بنت حزام الكلابية

لأن أباها وأخوتها اشتهروا بالشجاعة والفروسية. وهكذا كان، فإن عليًا تزوج بفاطمة هذه التي أنجبت له العباس. والعباس اشتهر بين الشيعة بأنه كان «ساقي عطاش كربلاء» لأنه كان الفارس الوحيد الذي أفلت من الطوق الذي ضربه أتباع يزيد حول مخيم الحسين وورد الماء وملأ قربته من دون أن يشرب هو، وعاد إلى صحبه فسقى النساء والأطفال إلى أن ارتووا. كما إن العباس كان من أشد انصار الحسين حتى النهاية. وكان الحسين قد طلب إليه بإلحاح أن يفرَّ من المعركة وينجو بنفسه فكان العباس يقول: «لا نتخلى عنك ولا نبقى بعدك»[1] وقد تغنى الشعراء في ألوف القصائد بمناقبية العباس. وهذه الأشعار تُتلى عادة في المجالس الحسينية (التعازي). وكل من يصغي إلى هذه الأشعار لا يتمالك من التأثر بها في شكل أو آخر. وطبيعي أن يكون هناك مراقد أخرى على غاية من الأهمية والحرمة في مناطق أخرى من العراق مثل مرقد محمد بن علي الهادي على مقربة من بلده، ومرقد عبد الله بن علي جنوب قلعة صالح، ومرقد علي الشرقي على مقربة من بلده، ومرقد عبدالله بن علي جنوب قلعة صالح، ومرقد الشرقي على مقربة من الكويت، ومرقد علي اليثربي بن موسى الكاظم قرب بدرة. وانتشار هذه المراقد المقدسة في أنحاء مختلفة من العراق وّفر للزعماء الدينيين للشيعة أسباب السيطرة الروحية والزمنية على جموع الشيعة. ولا يستطيع امرؤ خارج نطاق الشيعة أن ينكر ما لهذه المراقد المقدسة من خير ونفع، ولا سيما لدى المحاكم الشرعية التي تلجأ أحيانًا، في فض الخصومات والدعاوي، إلى القسم في إحداها لتجريم المذنب أو لتبرئة البريء. إن انتشار هذه المراقد عامل استقرار في حقل الاتفاقات التجارية والمعاهدات القبلية ويخلق جوًا من الثقة المتبادلة في حقل العلاقات الاجتماعية.

(1) الأمين، محسن محمد: أعيان الشيعة رقم 37، ص 75.

أما السادة في العراق ـ وهم ممن ينتسبون إلى آل البيت ـ فإنهم يشكلون طبقة مُميزة: هؤلاء يدعون أنهم من ذرية محمد النبي. وجميعهم ينتسبون إلى الأئمة من أبناء فاطمة وزوجها علي بن أبي طالب ابن عم الرسول. لذا فإنهم يحتلون مرتبة دينية محترمة[1]. وعامة الشعب في العراق تنظر اليهم نظرتها إلى الأولياء والقديسين لأنهم أولاد رسول الله. وهناك جماعات منهم منتشرة في جميع أرجاء العالم الإسلامي. ويعرفون في الحجاز وفي مصر بالأشراف. وفي مصر لهم نقابة خاصة تعرف بنقابة الأشراف [2]حيث يحتفظون فيها بجداول أنسابهم. ولهم في مصر رواتب ضئيلة تقدمها لهم الدولة. أما السادة في العراق فيمكن تمييزهم من العمّة التي يعتمرونها ويكون لونها أسود أو أزرق أو أخضر، وذلك تبعًا للامام الذي يدعون الانتساب إليه. وإذا جلسوا في بيوت الضيافة فلهم الصدارة، ويقدمون على غيرهم في جميع المناسبات. وعندما يجمع رؤساء القبائل حصتهم من الغلال من الفلاحين الذين يزرعون أرضهم يمتنعون عن استيفائها إذا كان الفلاحون ينتسبون إلى السادة دلالة على تقديرهم واحترامهم الديني. وعلى الرغم من أنه يفترض في السيد أن ينقطع إلى الأمور الدينية وأن يترفع عن أمور الدنيا والسعي وراء الربح، لا سيما في أمور الربا الممنوع في الإسلام شرعًا، فإننا نجد أن قسمًا كبيرًا من السادة يحتكرون، في بعض أنحاء العراق، تسليف المال في مقابل فائدة كما هي الحال في الجبايش[3]. وعلى الرغم من حرمة النسب الذي ينتسبون إليه فإن علاقتهم بالنجف لم تكن دومًا علاقات طيبة ودية. لأن ما تُعنى به النجف – وهي التي تمثل العقيدة الشيعية – هو إعلاء شأن العقيدة الشيعية أينما يتسنى

(1) ، شاكر، المصدر ذاته، ص 62.

(2) النجار، الأشراف، ص 72.

(3) سليم، س. م.، المصدر ذاته، ص 63.

لهم إعلاؤها. بينما نجدُ همَّ السادة الأول هو الحصول على مكاسب ومنافع دنيوية يحصلون عليها من عامة الناس وذلك بفضل انتسابهم إلى آل البيت. وقد كررت النجف القول على لسان مجتهديها البارزين أن الهوية الدينية أو المكانة الدينية التي يتبوأها الفرد، تنطوي على مسؤولية وليست امتيازًا لمنفعة شخصية. غير أن السادة لا يكترثون بهذا القول وينظرون إلى القضية من زاوية أخرى. وتقع المرَّة بعد الأخرى مشاحنات ومخاصمات بين «الموامنة» ـ وهم الرسل الذين يبعث بهم المجتهد الأكبر إلى مختلف النواحي ـ وبين السادة في مختلف المُدن التي يفدون إليها في الفرات الأوسط والأسفل. وتكون جماعة «الموامنة» في غالبية الأحيان، من خريجي المعاهد الدينية في النجف ويحسنون التكلم عن أمور الدين.ولكنهم جماعة من الفقراء والمعوزين، بينما نجد السادة جماعة تجهل أمور الدين ـ وليس في كل الحالات ـ وتنقصها الثقافة الأدبية. ولا تحفل بالدرس والقراءة، غير انها جماعة تنعم بالثروة والامتيازات وبحسن الحال. ويمكن القول عن سياسة النجف. أو الموقف الذي تتخذه إزاء السادة أصحاب الامتيازات الرفيعة، انها سياسة مبطنة يُقصد بها تحاشي الاصطدام والمجابهة. وقد نجحت هذه السياسة في أنها، تحاشيًا للاصطدام بهم، عزلتهم من صفوف الشعب وحولتهم من فئة مميزة إلى فئة فقيرة الحال معوزة. وأصبح تقديم العطاءات للسادة أمرًا من قبيل التطوع والتبرع بعد أن كان أمرًا إلزاميا (والسادة كانوا يعتبرونه حقًا من حقوقهم). ولكن يمكن القول أيضًا أن جماعة السادة لا تزال تتمتع باحترام العامة لها نسبة إلى حرمتها ومكانتها من آل البيت.

وفي النجف مقبرة فسيحة تعتبر ربما من أكبر المقابر في العالم، وتُعرف بمقبرة وادي السلام. وكل شيعي تقي ورع يتمنى لو أن جثمانه يدفن في هذه البقعة. فإنه كلما جاور الميت مرقد الإمام علي زادت شفاعته له يوم القيامة.

ومنذ القرن الثامن عشر والشيعة يفدون إلى النجف زرافات حاملين أجساد موتاهم ليدفنوا في وادي السلام. وقد زار نيبور الرحالة الأوروبي مدينة النجف سنة 1765 وقدّر عدد الموتى الذين يؤتى بهم من أماكن مختلفة ليدفنوا في النجف بمعدل ألفي ميت كل سنة[1]. ولا شك في أن عدد الموتى الذين يؤتى بهم إلى النجف قد زاد كثيرًا، وذلك بفضل توافر سُبُل النقل واليسيرة والسريعة. وبحسب الإحصاءات التي قامت بها إدارة الصحة التركية العامة عام 1912 - 1913، والمبعثرة مكاتبها هنا وهناك في مدن العراق، بلغ عدد المدفونين في النجف ـ طبعًا من خارج النجف ـ 7558. وقد نشأت حول الدفن في النجف روايات وأخبار مختلفة لتعليل هذه الظاهرة. ونتج من ذلك بعض النفع المادي والاجتماعي في النجف. فقد ظهرت، من جراء الدفن في النجف، طبقة نجفية جديدة كثيرة العدد وذات مقام مرموق تعتمد في دخلها، في الدرجة الأولى، على عدد الوفيات بين الشيعة في الخارج الذين يأتون بموتاهم ليدفنوا في وادي السلام. تحمل أجساد الموتى على ظهور الخيل وعلى المشاحيف. وفي السيارات، وفي القطر الحديدية وفي كل وسيلة نقل أخرى لمدة أسابيع وأحيانًا لمدة أشهر، وذلك لكي تدفن في النجف تبركًا ولكي ينال الموتى شفاعة الإمام يوم القيامة. أما فقراء الشيعة ممن لا يستطيعون تحمل نفقات لنقل موتاهم إلى النجف فإنهم يدفنونهم دفنًا مؤقتًا في قراهم ومدنهم إلى أن يتيسر لديهم المال الكافي، إما عن طريق تبرعات يتلقونها من أعيانهم وأغنيائهم، وإما عن طريق الاستدانة لقاء رهن ما تملكه أيديهم من عقار ومتاع لدى الصيارفة. ثم ينبشون القبر ويحملون الرفات لدفنه في النجف. وأحيانًا تشترك المجالس البلدية في تحمل نفقات دفن العالم الديني في النجف

---

(1) راجع ترجمة كتاب نيبور بقلم سعاد العمري: مشاهد نيبور، ص 72.

دلالة على احترام الموت[1]. ونقل أجساد عدد كبير من الموتى عبر مسافات شاسعة في جو حار كجو العراق. عملية معقدة يجب أن تتوافر لها وسائل صحية عديدة[2]. لكن نقل الجنائز إلى العراق تجارة رابحة جدًا، ولذا ترى أن في العراق فئة من الناس يتخذون من نقل الجنائز تجارة تدر عليهم الأرباح. هؤلاء التجار يذهبون هم أنفسهم، أو قد يوفدون عملاءهم إلى إيران، والى بلدان شيعية أخرى ليتولوا نقل الموتى. وقد يظلون مدة في البلد الذي يفدون إليه كي يتجمع لديهم عدد كبير من الموتى فينقلون أجسادهم دفعة واحدة إلى النجف. ويعرف رسم الدفن عندهم بالدفنية أو الترابية ووزارة الأوقاف هي التي تمنح الحق في دفن الموتى لأشخاص معينين وتجيز لهم أن يفرضوا رسما معينًا. ففي سنة 1914 حصل على هذا الامتياز من وزارة الأوقاف يهودي بغدادي بعد دفعه رسمًا قدره 13 ألف ليرة عثمانية ذهبية، وكانت مدة الامتياز ثلاث سنوات. إن زعماء الشيعة الدينيين يدركون أن عملية نقل الموتى عبر مسافات شاسعة في بلدان بعيدة تتطلب نفقات جسيمة، ناهيك بما تنطوي عليه من أخطار صحية وضنى جسدي - نقول أن الزعماء الدينيين يدركون أن هذا يناقض مبادئ الإسلام كما نص عليها القرآن الكريم من نواح متعددة. وقد طلب السيد هبة الدين الشهرستاني، الذي جئنا على ذكره آنفًا، إلى

(1) قصاب. أ. مذكراتي، ص 87.

(2) سنة 1904 - 1905 منعت إيران الحج ونقل الجنائز وذلك لتفشي داء الكوليرا ولكن على الرغم من المنع فإنهم كانوا يهربون الجنائز سرًا إلى العراق الأمر الذي يعرض البلاد لتفشي وباء فيها. وفي سنة 1896 عندما تفشى الطاعون في الهند حتى سنة 1909 منعت حكومة الهند نقل الموتى إلى الأماكن المقدسة. ولكن قرار المنع هذا فقد مفعوله عندما قررت وزارة الصحة في الآستانه السماح بنقل الجنائز على مسؤوليتها الخاصة وذلك في 21 أيلول، 1909، ثم الأول من آذار، 1910. وأسفر هذا القرار عن ازدياد في عدد الجنائز المنقولة إلى المدن المقدسة عبر ميناء البصرة. وقد ارتفع العدد سنة 1908 - 1909 من الصفر إلى 730، ثم إلى 899، ثم إلى 1552، في السنوات التالية.

المجتهد الأكبر، سنة 1912، وإلى غيره من الزعماء الدينيين أن يصدروا فتوى يُمنع بموجبها نقل الموتى. وقد استجاب علماء الدين لهذا النداء وأصدروا فتوى بذلك ولكن عامة الناس من الشيعة تجاهلوها كما إنهم تجاهلوا صدور سلسلة من الفتاوي المماثلة، وظلوا ينقلون موتاهم إلى النجف. ولم يقتصر الأمر لدى عامة الشعب على تجاهل الشهرستاني والفتوى التي استصدرها بل إنهم اتهموه بالزندقة وحاولوا اغتياله. وهكذا أصبح نقل الموتى ليدفنوا في النجف تقليدًا دينيًا شيعيًا راسخ القواعد، ولن يقبل الرأي العام الشيعي بأي تعرض لهذا الموضوع، أو بأي محاولة للقضاء على هذه المشكلة، وهو أمر يؤسف له. كما إن الزعماء الدينيين يدركون أن ما يرفق مواكب التطبير في عاشوراء من ضرب الناس أجسادهم بالجنازير والخناجر يخالف نصوص القرآن الكريم، والمتواتر من الحديث الشريف، كما أشار إلى ذلك السيد محسن الأمين العالم الديني الشيعي البارز سنة 1930. وكان جزاء محسن الأمين ما لقيه من قبله الشهرستاني من التكفير والإزدراء. ولكن على الرغم من الموقف المعارض الذي يقفه بعض الزعماء الدينيين من نقل الموتى ليدفنوا في النجف جدير بنا أن نشير إلى أن هذا التقليد الديني قد اكسب النجف مزيدًا من النفوذ السياسي في أقطار نائية مثل باكستان والهند وأفغانستان، ناهيك بالتفاعل الحضاري الذي يتم في النجف عندما تلتقي جماعات مختلفة جاءت لتدفن موتاها، جماعات تنتمي إلى قوميات تتباين حضاريًا، ويختلف بعضها عن بعض في اللغة والتاريخ والذهنية والنظرة الفلسفية إلى الحياة. إن دفن الموتى من الشيعيين في النجف قد تطور على مدى الأجيال إلى شبه حج إلى المدينة المقدسة، أكسب الزعامة الدينية الممثلة بشخص المجتهد الأكبر في النجف نفوذًا سياسيًا في حقل العلاقات العامة، وأضفى على النجف مزيدًا من النفوذ الديني والسياسي.

المقَاومة الشيعية المُسلحة ضد الحملة البَريطانيَّة
(1914 - 1918)

ينقسم العراق إلى ستة عشر لواء [1] سبعة منها تتوطنها الشيعة، في الدرجة الأولى، وتضم القبائل وسكان الأماكن المقدسة لدى الشيعة. وهذه الألوية السبعة هي لواء الحلة وكربلاء والديوانية والمنتفق وكوت والعمارة والبصرة. وفي لواءين آخرين، هما لواء بغداد وديالي، تشكل الشيعة فيهما أقلية كبيرة العدد. وهناك نقطة أخرى ذات أهمية تتعلق بالتوزيع الجغرافي للشيعة في العراق وهي إن أكثر الألوية كثافة من حيث السكان هي الألوية الواقعة على الفرات لا على دجلة. وستبدو أهمية هذه الحقيقة للقارئ عندما نعالج بالدرس سلسلة الثورات التي قامت بها القبائل الشيعية في الفرات الأوسط ضد الأتراك وضد الاحتلال البريطاني.

نستطيع، في صورة عامة، تقسيم القبائل العراقية إلى فئتين: قبائل الفرات، وقبائل دجلة. وفي أثناء العهد العثماني والحكم البريطاني برهنت قبائل الفرات، أكثر من مرة واحدة، على أنها تستطيع مقاومة السلطة المركزية وعدم الاعتراف بها إذا شاءت ذلك. أما من جهة عرقية فلنا أن نقول أن القبائل الفراتية أقرب إلى العرق العربي الصافي مما هي عليه الحال في القبائل الضاربة على ضفتي دجلة. فقد كانت قبائل دجلة تقيم العلاقات التجارية والصلات المدنية مع الحكم القائم في بغداد، سواء أكان ذلك في العهد العثماني أم في أثناء الحكم البريطاني، كما إنها كانت

(1) واللواء ينقسم إلى عدد من الأقضية والنواحي فتكون الوحدات الإدارية مؤلفة من اللواء ثم القضاء ثم الناحية.

دومًا على اتصال بالقبائل الإيرانية الضاربة على حدود العراق الشرقية. وتنزع القبائل الضاربة على دجلة إلى توطن المدن والقرى الواقعة على النهر كما إنها تبدي استعدادًا للاعتراف بالسلطة المركزية على أنها السلطة الوحيدة في البلاد، بينما كان من العسير حمل قبائل الفرات على الاعتراف بالسلطة المركزية. ذلك بأن شيوخهم، وعلماء الدين لديهم، والمجتهد الأكبر، كانوا جميعًا يتمتعون بقسط وفير من السلطة التي كانوا يفرضونها على جموع الشيعة.

أما القبائل الفراتية الشيعية التي كانت تنزع إلى الخضوع لسلطة المجتهد الأكبر أكثر مما كانت تميل إلى الاعتراف بالسلطة المدنية في بغداد فهي: قبيلة البو صالح، وخفاجة، وعبودة، وبني زيد، والظوالم، والبوحسن، وبني عارض، وبني حجيم، والخزاعل، والغزالات، وعفج، والجبور، والفتلة، وبني حسن، والمعامرة، والعمارات، والدجاجة، هذا إلى جانب ما يتفرع منها من فخوذ. وتنزل هذه القبائل في جميع أنحاء المنطقة الواقعة بين الناصرية في لواء المنتفق وبين الحدود الجنوبية للواء الدليم. وتاريخهم سلسلة من الثورات والاضطرابات الموجهة ضد السلطة المركزية في بغداد. وهذا هو السبب في أن كل امرئ لم يكن راضيًا عن حكومة بغداد، سواء أكان بغداديًا معارضًا أو معارضًا من خارج بغداد، كان يحاول استمالة هذه القبائل الضاربة في الفرات الأوسط والأسفل إلى جانبه.

أما أسلوب الحكم الذي كان الأتراك يمارسونه فقد كان أسلوبًا يتميز، إلى حد بعيد، بالتعصب ضد الشيعة. ولهذا فإن الشيعة كانت تتحين الفُرص دومًا للخروج على طاعتهم، وللثورة ضد حكمهم. والوقائع[1] التي وقعت

---

(1) وهي الحروب والثورات التي كانت تقع بين الأتراك والقبائل في العراق.

بين السلطات العثمانية وقبائل الفرات يمكن تقسيمها قسمين: الوقائع التي سبقت القرن الثاني عشر للهجرة وتلك التي وقعت بعد القرن الثاني عشر. والسبب في تقسيمها على هذا الشكل هو أن القرن الثاني عشر للهجرة كان قرنًا ساده السلام والوئام فلم تقع فيه وقائع من أي نوع. واليك ثبتًا بالوقائع التي سبقت القرن الثاني عشر للهجرة:

1 - وقائع المنتفق، 983 هـ.

2 - وقائع الفتلة[1].

3 - وقائع الغراف 1083 هـ.

4 - وقائع الخزاعل وخفاجه 1016 هـ.

5 - وقائع البو صالح.

6 - وقائع زبيد والبو سلطان.

7 - وقائع عفج (وبسببها تأسست المدينة المعروفة بالديوانية).

وأهمية هذه الوقائع أنها لم تقتصر على اصطدامات ومناوشات وقعت بينها وبين الحكومة المركزية في بغداد بل لإنها كانت اصطدامات مسلحة وقعت بين هذه القبائل والقبائل الموالية والمتحالفة مع حكومة بغداد. ونقطة أخرى على غاية من الأهمية يجدر بنا أن نشير إليها وهي الأثر الذي كان لهذه الوقائع في طرق المواصلات التجارية بين العاصمة بغداد والمناطق العراقية الأخرى. مثال على ذلك نذكر أن علي باشا سنة 1763، أي بعد سنة من حكمه العراق

(1) أصل القبيلة هذه من شمال الجزيرة العربية. ثم أنهم نزحوا إلى تل دليهيم على الفرات ثم انتقلوا من هناك إلى غوازير والفوار والهندية وأبي شريش والمشخاب وأبي صخير وأخيرًا الشامية.

ذهب بنفسه على رأس حملة تأديبية ليقتص من بني لام الذين كانوا يتعرضون لسلامة المواصلات. ويبدو أنه أحرز انتصارًا ضدهم على مقربة من الحويزة. ولكن علي باشا لم يكن موفقًا في حملته ضد الخزاعل. كانت عاصمة الخزاعل في لملوم على الفرات، وكانوا قد اوقفوا الملاحة النهرية في الفرات، ومنعوا جميع المراكب من المرور ما لم تدفع لهم «خُوّة». ولكن عمرو باشا ثأر لسلفه وغزا بلادهم وأحرق لملوم العاصمة، وطرد شيخ القبيلة وأمر بقطع ستة رؤوس من أعيان الخزاعل، وبعث بها إلى الآستانة. ولكن هذا القصاص الصارم الذي حل بالخزاعل لم يكن ليثني عزمهم عن القيام بثورات لاحقة. ففي سنة 1769 استطاعت قبائل المنتفق[1] أن تقطع طرق المواصلات قطعًا تامًا بين البصرة وبغداد عبر الفرات ودجلة. وفي زمن سابق استطاعوا الاستيلاء على عدد من القرى بالقرب من البصرة وأرغموا أهل البصرة على أن يلزموا بيوتهم داخل أسوار المدينة لمدة أيام. وقد تكررت هذه الحوادث ذاتها سنة 1773[2]. أما الوقائع التي جرت بعد القرن الثاني عشر للهجرة فهي:

1 - حرب نجيب باشا في كربلاء 1258 هـ[3].

2 - حرب سليم باشا في النجف الأشرف، 1268 هـ.

3 - حرب مدحت باشا في الدغارة.

4 - حرب شبلي في شامية وأبوصخير، 1292 هـ.

5 - حرب يوسف باشا في الغرَّاف 1296 هـ.

---

(1) كانت مضارب هذه القبائل آنذاك المنطقة الواقعة غرب شط العرب من البصرة إلى القرنة، وضفتي الفرات من القرنة إلى مشارف الناصرية.

(2) الفرعون: الحقائق الناصعة، ص 27.

(3) ويشيرون إلى هذه الوقائع أنها كانت حروبًا وذلك لاتساعها وجسامة أحداثها. وقد أسهب أ. الوهاب في كتابه الموسوم «كربلاء في التاريخ» في وصف حوادث كربلاء.

وآخر اصطدام وقع بين قبائل الفرات والسلطة التركية كان في أعقاب معركة الشعيبة التي وقعت بين الثاني عشر من شهر نيسان والخامس عشر منه، سنة 1915 [1]. كانت تلك المعركة نهاية المعارك ضد الأتراك وبداية الصراع ضد الاحتلال البريطاني.

وكانت ذروة الصراع ضد الإنكليز الاضطرابات التي قامت سنة 1920. عند منصرم شهر أيلول من 1914، بدأ جليًا أنه من المحتمل أن تصبح تركيا دولة محاربة ضد الإنكليز وحلفائهم. وفي 26 أيلول من عام 1914 كتب السير إدموند بارو (Barrow) الأمين العام للشؤون العسكرية في مكتب الهند الذي كان قد أرسل ليحتل ميناء البصرة ـ وكان يتوقع دخول تركيا الحرب ضد الإنكليز ـ مذكرة جاء في آخر فقرة منها ما يلي[2]: «يبدو لي أن اللحظة المناسبة نفسيًا للقيام بعمل حاسم قد حانت الآن. وإذا ضربنا ضربة مفاجئة الآن فإن اثرها في النفوس سيكون عميقًا كما إنها ستفاجئ الناس بشيء من الذهول». كان السير بارو يظن أن ضربة مفاجئة كمثل الضربة التي اقترحها من شأنها أن تُحبط المؤامرات التركية وفي الوقت نفسه تُظهر قدرة الإنكليز على إنزال الضربة أنى ومتى يشاؤون. كما إن من شأنها أن تشجع العرب على أخذ جانب الإنكليز، وان تُعزّز من معنويات شيوخ المحمّرة والكويت الذين كانوا موالين الإنكليز، كما أن إجراء حربيًا مفاجئًا من شأنه المحافظة على القطر المصري وعلى المنشآت النفطية في عبادان. غير إن الأتراك كانوا يقومون بنشاط عظيم في العراق في أثناء ذلك الشهر، وراحوا يصادرون المخزون من الفحم والنفط العائد إلى المحلات والشركات الإنكليزية في البصرة وبغداد[3]. ومن جهة ثانية كان شيوخ الكويت والمحمرة يقدمون للإنكليز ولاءهم واستعدادهم

---

(1) وسنعالج أمر هذا الاصطدام بإسهاب في سياق البحث.

(2) هامش رقم 2 على ص 130.

(3) F.O. 37I/2I39/ (44/48OOI/44923)

للتعاون[1]. وهكذا وصلت يوم 23 تشرين الأول، 1914، قوة عسكرية بريطانية في قيادة قائد اللواء دلامين (W.S. Delamain) إلى البحرين[2]. وكانت التعليمات التي صدرت إلى دلامين تقضي باحتلال عبادان بغية:

أولًا: حماية مصافي النفط والخزانات وأنابيب النفط.

ثانيًا: تأمين نزول نجدات عسكرية إذا اقتضى الأمر.

ثالثًا: تطمين العرب في تلك المنطقة إلى أن الإنكليز سيهبون إلى مساعدتهم ومناصرتهم ضد الأتراك[3].

وفي التعليمات أيضًا قائمة بالجهات، وبالأشخاص الذين أُرسل اليهم خبر إيفاد القوة العسكرية البريطانية والمكان والغاية من إيفادهم، وهم : القائد البحري العام المقيم ببغداد، والقنصل البريطاني في البصرة، وابن سعود، وشيوخ المحمرة والكويت والعقيد سمث (Smyth) والسير برسي كوكس (Cox)، وبعد أن وصلت القوة العسكرية البريطانية إلى البحرين أصدرت الحكومة البريطانية صورة عن البرقية التي أعلنت فيها الحرب يوم الحادي والثلاثين من تشرين الأول، 1914. وكان الروس في تلك الأثناء يترقبون الفرص للهجوم على العراق واحتلاله. ذلك بأنهم كانوا قد اعلنوا الحرب على تركيا في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني، 1914. كما إن الحكومة الهندية في سملا، والحكومة البريطانية في لندن تستعجلان الإجراءات لنزول البريطانيين في الفاو[4].

(1) F.O. 371/2139/ (44/48OOI/44923)

(2) C.D. 8O74 (I9I4 – I6) Despatches Regarding Operations in the Persian Gulf and in Mesopotamia. i9i5. Vol.X L X. P.3

(3) cd. 86io. op cit. p. I3. See ahso Cab. I7/I73. Papers Relating to the operations in Mesopotania. p.3.

(4) وهي على مصب شط العرب، آخر الحدود الجنوبية للعراق.

وفي السادس من شهر تشرين الثاني، 1914، نزلت كتيبة تابعة لفيلق المشاة السادس عشر، في قيادة الجنرال دلامين، في ميناء الفاو. وفي خلال دقائق معدودات رُفع العلم البريطاني محل العلم العثماني. وكان ذلك إيذانًا ببدء العمليات العسكرية في العراق. وفي 23 تشرين الثاني استطاعت الحملة العسكرية البريطانيه احتلال مدينة البصرة[1]. وفي اليوم ذاته جرى عرض عسكري في البصرة سار فيه الجيش البريطاني شاقًا طريقه عبر شوارع المدينة إلى نقطة قرب مصب العشار حيث تجمع القناصل الأجانب ووجهاء المدينة الذين جرى تقديمهم من قبل القنصل البريطاني السيد بولارد إلى الجنرال السير أ.أ. بارت (A.A. Barrett) بغية التعرف إليه. ثم تُلي بيان كان قد أصدره السير برسي كوكس، ورفع العلم البريطاني على إحدى البنايات الرئيسية في المحلّة، وأطلقت المدافع تحية، وأخذ الجيش التحية العسكرية، وهتفت الجماهير بحياة جلالة الملك الإمبراطور ملك الإنكليز. أما القنصل الألماني وخمسة من الألمان آخرون فقد أُركبوا سيارة لنقلهم أسرى إلى الهند[2]. وباحتلال ميناء البصرة يكون الإنكليز قد أمنوا مصالحهم عند رأس الخليج الفارسي، كما إنهم يكونون قد ضمنوا لانفسهم ميناء تجاريًا مهمًا في تلك المنطقة. وأنشأ الإنكليز لهم معسكرًا على بعد خمسة أميال إلى الشمال من البصرة في محلة تُعرف ببحاثل حيث كان الألمان قد جمعوا أجزاء من السكة الحديدية التي كانوا ينوون إنشاءها بين البصرة وبغداد. تلك المواد والعتاد التي جمعها الألمان هناك كانت مساعدة عظيمة للحملة البريطانية في العراق. ثم أرسلت قوات إنكليزية إلى الشعيبة والى المحمرة لحراسة مداخل البصرة ولمنع أي هجوم قد يقع عليها من الصحراء الجنوبية، أو من الحويزة.

---

(1) cd.8074. op. cit.. p.8

(2) المصدر ذاته.

وعندما ترامى خبر احتلال الإنكليز لميناء البصرة إلى الحكومة في بغداد أحدث انقلابًا سياسيًا سريعًا من جهة الولاء والميول. فقد كان العدو المشترك، قبل نزول الجيوش البريطانية، عند الجماعات العراقية الناقمة هو الحكومة المركزية العثمانية في بغداد. ولكن بعد أن نزل الجيش البريطاني في الفاو تغير ولاء الجماعات العراقية المعارضة الناقمة وأصبح إلى جانب الأتراك[1] وتناست الشيعة، آنذاك، ما كان قد لقيته من ظلم وجور على يد الأتراك، وأصدر المجتهد الأكبر فتوى بضرورة مساندة الأتراك ومعاضدة السلطة العثمانية. كما إنه أعلن الجهاد[2]. أما منطق الشيعة في هذا التغيّر المفاجيء في ولائهم السياسي فقد بحث فيه فريق مزهر الفرعون في إسهاب في كتابه الذي أشرنا إليه آنفًا[3].

أرسل العلماء في البصرة برقية إلى المجتهد الأكبر في كل من النجف وكربلاء والكاظمين يطلبون فيها مساندتهم ضد الإنكليز ومحاربتهم وذلك بإثارة العشائر الشيعية في العراق. وقد نشر السيد محمد الياسين، أحد مشاهير أدباء الشيعة نص إحدى البرقيات المماثلة في مقال عن تاريخ الكاظمين نُشر في مجلة الأقلام، الجزء الثالث، 1964. وكانت هذه البرقية قد أرسلت إلى أحد المجتهدين البارزين لدى الشيعة، السيد مهدي الحيدري، الذي كان يقيم بالكاظمين. ويُعلق السيد محمد الياسين على البرقيات التي وردت من

(1) إن العراقيين الذين أجرى المؤلف معهم مقابلات في هذا الشأن لا يزالون يذكرون حفلات الابتهاج والاستقبالات الودية التي أقامها النصارى واليهود في بغداد تكريمًا للجنرال ستانلي مو (maude) وجيوشه. فقد كان اليهود والنصارى من الجماعات البارزة التي كانت تقاوم العثمانيين. راجع الحسني في كتابه «العراق في عهد الاحتلال والانتداب» الجزء الأول، ص 31.

(2) كتب ولسن (A.T. Wilson) عن إعلان الجهاد الذي دعا إليه الأتراك يقول: «إن أثر الحملة كان بارزًا بين القبائل الشيعية الضاربة عند دلتا النهرين في العراق».
راجع: Loyalties: Mesopotamia. 1914 – 1917. P.22.

(3) الفرعون، المصدر ذاته، ص 36.

علماء البصرة بقوله إنها قُرئت علنًا في ساحات النجف وكربلاء والكاظمين، وبدأ على الفور تجنيد «كتائب المجاهدين». ثم إن السيد مهدي الحيدري، وهو مجتهد كان له من العمر ثمانون سنة، بعث ببرقيات إلى علماء النجف وكربلاء عبر فيها عن رغبته في الاجتماع اليهم للبحث في الوضع الراهن.

فاستجاب ثلاثة من المجتهدين البارزين لطلبه، وكتب الآخرون إليه قائلين إنهم في طريقهم إلى الفرات الأسفل للالتحاق بالمجتهد السيد محمد سعيد الحبوبي في الشعيبة. أما المجتهدون الثلاثة الذين ذهبوا إلى الكاظمين فهم شيخ الشريعة الأصفهاني، والسيد مصطفى الكاشاني، والسيد علي الداماد. وقد رحبت بهم جماهير الشيعة في الكاظمين وهم يرددون شعار الجهاد: الله أكبر. أما الشيخ مرزا محمد تقي الشيرازي الذي كان يقيم بسامراء فإنه أرسل ابنه الشيخ محمد رضا للالتحاق بالوحدات المحاربة التي كان المجتهد الحيدري قد جندها[1]. كذلك أفتى الشيخ مرزا بوجوب محاربة الكفار، يريد بهم الإنكليز[2]. كذلك أرسل آية الله السيد محمد كاظم اليزدي أكبر أبنائه للالتحاق بالوحدات المحاربة، كما إنه أصدر فتوى بوجوب محاربة الإنكليز أما الحبّوبي وجماعة معه من علماء النجف وأتباعهم فإنهم فور سماعهم بنزول الإنكليز استقلوا مراكب وسافروا في الفرات جنوبًا ناحية شط العرب. وقد قام السيد الحبوبي بدور رئيسي في حركة المقاومة ضد الإنكليز. وقد توقف قليلًا في الشامية وغماس والشنافية والسيد راضي والسماوة والخضر والناصرية وبني سعد حيث أقاموا له في كل من

(1) بعد ذلك قام الشيخ محمد رضا بدور رئيسي في الاضطرابات التي وقعت في كربلاء في الوقت الذي كان حاكم العراق المدني أ.ت. ولسن. وقد نفي من العراق.

(2) وكان أمرًا متوقعًا من الشيخ مرزا الشيرازي، لأن الفتوى التي كان قد أصدرها بوجوب حمل السلاح ومحاربة الإنكليز ـ وذلك قبل ثورة سنة 1920 ـ كان لها وقع عظيم على مجرى الأحداث التي وقعت سنة 1920.

هذه القرى منبرًا ليخطب في الجماهير داعيًا إياهم إلى الجهاد ومذكرًا إياهم بأيام الغزوات المجيدة. وفي كل مدينة مر بها كان ينجح في تجنيد المئات من المجاهدين كما إنه كان يجمع السلاح والذخيرة. كانت عملية بطيئة، وفي كثير من الأحيان كانت تبدو بدائية، ولكنها كانت حركة تنم عن شعور عميق راسخ بوجوب محاربة الإنكليز وبحتميتها وعندما بلغ المجاهدون الشيعيون من مناطق دجلة القرنة انقسموا إلى ثلاث فرق. فقد ظل بعضهم في القرنة وعلى رأسهم السيد مهدي الحيدري، وشيخ الشريعة الأصفهاني، والشيخ مصطفى الكاشاني، والشيخ علي الداماد. وأما الجناح الأيسر في الحويزة فكان على رأسه الشيخ مهدي الخالصي، وابنه محمد، والشيخ جعفر راضي، ومحمد ابن يزدي، والسيد كمال الحلي. أما المجاهدون في الشعيبة فكان على رأسهم الشيخ محمد سعيد الحبوبي، والشيخ باقر حيدر والسيد محسن الحكيم ـ وهو المجتهد الأكبر في العراق ومقامه في الكوفة، وهو المجتهد الذي حظي المؤلف بمقابلته في النجف يوم السابع من آب، 1968 [1]. أما السير برسي كوكس فإنه بعث ببرقية إلى سملا يوم الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة 1914 حاول فيها إقناع الحكومة هناك بمنافع احتلال القرنة. وفي رأيه أن المنافع العسكرية والاستراتيجية هي ما يلي:

أولًا: في القرنة يلتقي دجلة والفرات مما يتيح لبريطانيا الاستيلاء التام على الدلتا بأسرها.

ثانيًا: إن الاستيلاء على القرنة يمكّن البريطانيين من الملاحة الآمنة في شط العرب لأغراض عسكرية.

---

(1) انتقل المجتهد الأكبر الشيخ محسن الحكيم رحمه الله إلى بارئه في أثناء تحضير هذه الأطروحة، وذلك في الأسبوع الأول من شهر حزيران، 1970.

ثالثًا: إن احتلال القرنة يضمن للبريطانيين الاستيلاء على ضفتي شط العرب من القرنة إلى الفاو، وهي منطقة زراعية غنية بالغلال والمحاصيل الزراعية.

وبعد تردد دام برهة استسلمت القرنة في التاسع من شهر كانون الأول بعد سلسلة من المناورات والمناوشات الحادة الخاطفة[1]. وفقد الأتراك في هذه الاشتباكات ألف جندي، وأحرقت السفينة التركية مرمريس. وأسر صبحي بيك القائد التركي، وعُين الكابتن J.S. Crossthwaite ضابط الارتباط السياسي في القرنة. وبعد احتلال القرنة عزلت الحكومة التركية في الآستانة جاويد باشا الذي كان القائد العام للجيش التركي في العراق، وعينت مكانه سليمان عسكري بيك الذي وصل إلى بغداد في العشرين من كانون الأول 1914. وقد سعى سليمان عسكري بيك جهده لإقناع أهل العراق بأن العراق وطنهم وأرضه أرضهم وعليه فإن الحرب ضد الإنكليز هي حربهم[2].

بعد سقوط القرنة انقسمت كتائب المجاهدين إلى قسمين[3]، سافر القسم الأول منها في الفرات جنوبًا في قيادة سليمان عسكري بيك والآخر في دجلة جنوبًا في قيادة محمد باشا الداغستاني. وقد عُرف القسم الأول من هذه الكتائب ـ كما ورد ذلك في مصنفات العراقيين الذين عالجوا هذه الفترة بالدرس [4] ـ باسم القسم الغربي، والثاني باسم القسم الشرقي. وكانت قاعدة الأعمال الحربية للقسم الغربي الشعيبة التي وقعت فيها معركة ضارية دامت أربعة أيام، من 12 - 15 نيسان، سنة 1915، بين الإنكليز وبين

(1) CD. 8o74. op. cit.. 18.

(2) الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، الجزء الأول، ص 16.

(3) وقد جاء على ذكر هذا الخبر الشيخ محمد حرز الدين في «معارف الرجال» والشيخ محسن الأمين في «أعيان الشيعة» وفي تعليق الشيخ محمد علي اليعقوبي على ديوان أبو المحاسن الكربلائي.

(4) كما فعل الفرعون مثلًا في المصدر الذي سبق ذكره.

الأتراك والقوات العربية الحليفة المساندة لهم. أما القسم الشرقي فقد تمركز الجيش فيه في الروطة وصخريجة ليهاجم الإنكليز من ناحيتين: القرنة على دجلة، والأهواز في عربستان. وكان لدى الإنكليز على هذه الجبهات الثلاث 14.400 جندي وأربعون مدفعًا[1]. وكان خط المواصلات الذي تسيطر علية القوات الإنكليزية بين البصرة والقرنة خطًا حسنًا مؤمنًا في حين أن الأتراك كانت تنقصهم خطوط مواصلات حسنة. غير أنه كانت لديهم قوات عسكرية أقوى مما كان لدى الإنكليز، وذلك في الشعيبة والأهواز. فقد كانت القوة التركية في الشعيبة حوالي 7600 مقاتل من الأتراك، و18 الف مقاتل من المجاهدين العرب، ومدفعين (هذا بحسب التقارير التركية)[2]. كانت القبائل في تلك المنطقة راسخة الاعتقاد أن النصر سيكون حتماً حليف الأتراك حتى أنهم سبق وأعدوا خطابًا ترحيبيًا باسترداد الزبير ليُتلى في حضرة القائد التركي سليمان عسكري بيك: «لقد كنت بين الجمهور الذي كان ينتظر، عند مدخل الزبير، وصول الأسرى الأتراك. وكان عددهم أكبر بكثير من عدد الجنود البريطانيين الذين كانوا يحرسونهم، كما أنهم لم يكونوا أقل ضنى وبؤسًا ورثاثة في ألبستهم من أسراهم. حتى أنه سرت إشاعة أن الأتراك عائدون إلى المدينة لدخولها دخول الظافر المنتصر، فتعالت أصوات الهتافات».

خسر الإنكليز في الأربعة أيام 1297 رجلًا بين قتيل وجريح. أما الأتراك فإنهم خسروا في هذه المعركة ضعفي ما خسره الإنكليز. أما الأتراك في جبهة الأهواز مع حلفائهم من القبائل فقد وأتاهم الحظ. فإن قبائل عربستان ـ وهم قبائل شيعية ـ ساعدوا الأتراك في قطع أنابيب النفط في أهواز[3] الأمر الذي أقلق الإنكليز وسبب لهم متاعب جمة حتى أنهم أرغموا على إرسال

(1) Cab. I7/i73. OP. CIT.. P. 22.

(2) A.T. Wilson op. cit. p. 22.

(3) Cab. 17/173. OP. CIT..18

المزيد من القوات العسكرية قبل أن شعروا بأن منطقة النفط أصبحت منطقة آمنة مستقرة. وجدير بالذكر أن القبائل الشيعية قامت بأهم دور من أدوارها في معركة الشعيبة ضد جيش الاحتلال البريطاني، كما إنه يحسن بنا أن نذكر أن سليمان عسكري بيك قام بهجومه في 14 نيسان 1915، على الإنكليز وكان معظم قواته المهاجمة من محاربي القبائل الشيعية في المنتفق[1].

بعد أن خسر الأتراك معركة الشعيبة ادرك ولسن أن الجهاد في العراق قد اخفق في تحقيق أغراضه[2]. أما مؤلف هذا الكتاب فلا يشاطره الرأي، ذلك بأننا نرى أن اخفاق الجهاد في تحقيق غايته مرده إلى أن الأتراك عجزوا عن الاستفادة من قوة الجهاد. فإن إعلان الجهاد وفر للأتراك تجنيد 18 ألف عربي من الفرات، وثلاثة آلاف رجل من الاهواز، هذا إلى جانب عشرات الآلاف من الذين سجلوا أسماءهم في النجف وكربلاء والكاظمين وبغداد كجنود احتياطيين وذلك لقلة السلاح. وفي نظرنا أن الجهاد نجح في تحقيق غايته بدليل أن كل مجتهد التحق بالمجاهدين أو اشترك معهم في ساحة القتال ـ لا لأن الأتراك كانوا يحاربون الإنكليز ـ بل لأن علماء المسلمين كافة افتوا بضرورة الجهاد في ذلك الظرف وأمروا المجتهدين بأن ينضموا إلى صفوف المحاربين وكان بعض رجال القبائل يبيعون ما لديهم من متاع وأثاث ـ على ما هم عليه من فقر ـ لكي يبتاعوا بثمنه سلاحًا إطاعة للفتوى التي أصدرها المجتهد الأكبر[3] ولم تكن الحرب، آنذاك، حربًا دوافعها قضايا قبلية، بل كانت حربًا دوافعها دينية. كانت حربًا واجبة. فهل لنا بعد هذا أن نقول أن

(1) Townshend. maj. Gen.. Sir Charles V. My Compaign in Mesopotamia. 39. See also Cd. 8074.op. cit. 40.

(2) A.T. Wilson. op cit.. 72.

(3) وقد قيض للمؤلف أن يجتمع إلى جماعة منهم في النجف وكربلاء والكاظمين وبغداد في آب من سنة 1968.

الجهاد لم ينجح في تحقيق غايته؟ الأمر على نقيض هذا. وإذا كان لم ينجح فإن الذنب كان ذنب الأتراك الذين لم يكونوا مُهيّئين للحوادث وللتحدي الذي جابههم شأنهم في ذلك شأن من تسبقه الحوادث فيظل متسكعًا يحاول التقدم فلا يستطيعه. ودليل آخر على نجاح الدعوة إلى الجهاد أن المجتهدين كانوا من العرب الذين تحملوا ظلم الحاكم التركي وعدوانه وجوره واضطهاده على مدى الأجيال. أضف إلى هذا الدليل على نجاح الجهاد أن المجتهدين لم يتقاضوا أجرًا أو مرتبًا كي يحاربوا، حتى أن الأتراك لم يقدموا لهم الأطعمة، ولم يكن هناك من نظام للتعويض على الزوجات والعيال في حال الوفاة. وعلى الرغم من هذا كله فإنهم استجابوا للدعوة إلى الجهاد وحاربوا وماتوا في ساحة المعركة. وقد سألنا السيد صكبان العوادي ـ وكان أبوه قد سقط شهيدًا في معركة الشعيبة ـ عن المخاطر التي يتعرض لها المحارب غير المجهز بالسلاح الحديث وغير المدرب على الحرب النظامية عندما يجابه جيشًا كالجيش الإنكليزي بسلاحه الحديث الفتاك وإدارته المُحكمة، فأجاب: إننا لم نُحجم ولم نتردد على الرغم من الفارق الذي تشير إليه. وأضاف صكبان قائلًا إن أباه كان يؤمن إيمانًا راسخًا بالله تعالى لا يقل رسوخًا عن إيمان الإنكليزي بماله وأساطيله وقوته المادية. وقال إن أباه كان يؤثر دخول الجنة باستشهاده على ساحة المعركة في حرب مقدسة، فلا يستسلم للقوم الكفار. وعلى الرغم من أن الجندي البريطاني حسن السلاح واللباس والطعام. وعلى الرغم من أن حكومته تدفع تعويضات إلى عائلته في حالة الوفاة. فإن السلطات البريطانية في العراق كانت تدفع جائزة مالية قدرها 500 روبية لكل عربي يعيد جنديًا إنكليزيًا فارًا[1] من جيش الاحتلال. والغريب في

---

(1) صورة عن الإعلان الرقم 140، المؤرخ في 16 نيسان 1916.

«تدفع جائزة قدرها 500 روبية لكل نوتي عربي، أو أي عربي آخر، يعيد جنديًا بريطانيًا هاربًا=

الأمر أنه لم يحصل مثل هذا الأمر أن تُعلن السلطة العسكرية في أرض العدو أن جنودًا من صفوفها يهربون ويفرون ما لم يكن عدد الهاربين الفارين قد بلغ حدًا خطيرًا أرغمت معه السلطة العسكرية على أن تقدم جوائز مالية لمن يعيدهم. في كلام آخر، نحن نقول أن الدعوة إلى الجهاد نجحت، وإنما عجز الأتراك عن الانتفاع بها بسبب سوء إدارتهم وعدم استعدادهم للحرب.

بعد الهزيمة التي مُني بها الأتراك في معركة الشعيبة، وكان السبب الرئيسي لذلك انتحار سليمان عسكري بيك، راحوا يتهمون العرب بأنهم كانوا السبب في الهزيمة. وفي طريق عودتهم من الشعيبة انقضت بعض قبائل المنتفق على فلول الجيش التركي المنهزم عند شواطئ بحيرة حمار وأعملت فيهم السيف والنهب. ولم يكن الجيش التركي آنذاك، وعلى رأسه علي بيك، نائب القائد سليمان عسكري، في وضع يمكنه من مجابهة قبائل المنتفق فلجأوا إلى سرايا الناصرية وتحصنوا فيها. وكان من جراء الهزيمة في الشعيبة أن ثارت النفوس وانتشرت روح التمرد في جميع أنحاء الفرات الأوسط والأسفل. وانهارت الأسطورة بان الجيش التركي قوي لا يُقهر، فشعرت القبائل الضاربة في هذه المنطقة بأن قد آن الآوان للقضاء على كل حكم اجنبي واحتلال غريب سواء أكان ذلك من قبل الأتراك أم الإنكليز.

وصلت أنباء الهياج والتمرد إلى بغداد فبعثت بقوة عسكرية إلى النجف على رأسها عزّت بيك. وذلك في الثامن من رجب سنة 1333 هجرية، لأن

= إلى السلطات العسكرية البريطانية. وتعطى جوائز لكل من يدلي بمعلومات تؤدي إلى القاء القبض على الفارين. وكل عربي، وكل قبيلة أو بعضها، يحاول مساعدة الهاربين على الفرار يعاقبون بأقسى ما يكون من القصاص». الإمضاء

Captain A. grey. assistant political officer. Suk - Ash - Shuyukh

راجع مجموعة الاعلانات التي صدرت في الفترة الواقعة بين 31 تشرين الأول 1914 و31 نيسان، 1919. بغداد، مطبعة الحكومة الرسمية، سنة 1919.

مركز الثورة والهياج في منطقة الفرات كان مدينة النجف. أما في النجف ذاتها فإن السلطة التركية والجيش التركي ضاعفا من ضغطهما على السكان واتخذا عددًا من الإجراءات المشددة من فرض الغرامات المالية، ونهب الأشياء الثمينة ومصادرة الأطعمة. ولم يسلم من شرهم أحد حتى أن حراس مرقد الإمام علي لم يسلموا من ضروب الاضطهاد. وقد نجم عن هذا الضغط والإرهاق للأهلين قيام ثورة محلية خطيرة. وعند منصرم شهر أيار أوفدت حكومة بغداد كتيبة مزودة بأربعة مدافع إلى النجف بغية تهدئة الوضع. ولكن سرت اشاعة تقول أن الأتراك قادمون إلى النجف بغية مصادرة الكنوز الثمينة والآثار المقدسة المحفوظة في خزائن مرقد الإمام علي تحت ستار الزعم بأنهم قادمون لمساندة الجهاد وعضده. وعندما وصل الجيش التركي إلى النجف راح يجدد الطلب في تجنيد الرجال للخدمة العسكرية، فدخلوا البيوت قصد تفتيشها، وألقي القبض على الرجال، وفتشت النساء، إدعاء من قبل الأتراك أنهن رجال يتخفون بزي النساء، وغيرها من الأعمال التعسفية التي لا يرضى عنها سكان النجف. وقد أثارت هذه الإجراءات غضب الأهلين وسخطهم حتى أنهم أخيرًا قرروا تقبل تحدي الأتراك لهم. فأقاموا المتاريس في الشوارع، وتحصن النجفيون في الأماكن المحيطة بالحرم حفاظًا له من نهب كنوزه. وعندما أطلق الجند التركي النار على النجفيين، عمدًا أو خطأ، وعطبوا إحدى مآذن الحرم[1] لم يبق للنجفيين من وسيلة سوى مقابلة النار بالنار. واستمرت الحرب وإطلاق النار في شوارع النجف بين الأهلين والجيش التركي مدة ثلاثة أيام استسلم بعدها الجيش التركي

---

(1) وقد وجه منشور إلى جميع أنحاء العالم الإسلامي وقع عليه مئتا عالم ديني ووافق عليه المجتهد الأكبر يحتوي على احتجاج على هذا العمل إلى استانبول. وكان المجتهد الأكبر آنذاك محمد كاظم يزدي.

وجُرد من أسلحته وأفرج عنهم ليذهبوا في حال سبيلهم. وكذلك طُرد قائمقام النجف التركي، وترأس السلطة الإدارية الوطنية المستقلة في المدينة المجتهد الأكبر الذي أدار دفة الحكم قرابة سنتين. وكان اندلاع الثورة في النجف ـ والنجف مقر الهيئة العلمية لدى الشيعة ـ إيذانًا باندلاعها، ولكن على مستوى أقل، في كربلاء والكوفة والحلة وطويريج، وطُردت من جميعها الحاميات التركية العسكرية والإدارات الحكومية[1].

بعد الهزيمة التي لحقت بالأتراك في الشعيبة تغيرت جميع التشكيلات الدفاعية التركية والاجراءات التي كانت قد اتخذتها الحكومة التركية لمجابهة الاحتلال البريطاني. واصبح هذف الجيش التركي الآن سد جميع المنافذ المؤدية إلى العاصمة بغداد. أما القوات التركية في عربستان، وعلى رأسها الداغستاني باشا. والحاميات التركية في الناصرية فقد اتخذت طريقها نحو العمارة للدفاع عنها. وأنيط أمر الدفاع عن الناصرية ضد هجمات الإنكليز المرتقبة بالسيد عجيمي السعدون ومعه بعض قبائل المنتفق تناصرهم في ذلك قوة تركية رمزية. وكانت الطريق الرئيسية التي تؤدي إلى العاصمة بغداد من القرنة تمر بالعمارة ولذا قررت القيادة العسكرية البريطانية احتلال هذه البلدة (العمارة)[2]. وصل

(1) عندما بعث السير برسي كوكس بتقريره عن هذه الحوادث إلى حكومة جلالته عنوان التقرير بأنه «تقرير عن الثورة التي نشبت في المدن المقدسة». وأشار في تقريره هذا إلى أن النجفيين هم الذين تمردوا وثاروا. راجع:

- Debates H.C. 21. 9. 1915.

(2) كانت السياسة البريطانية في أثناء الحملة العراقية غامضة غير محددة. كانت الغاية من الحملة التي أوفدت من الهند وعلى رأسها دلامين (Delamain) احتلال البصرة لتأمين المصالح البريطانية ـ وفي الدرجة الأولى نفط عبادان ـ ولكن النصر اليسير الذي أحرزوه في البصرة شجع السلطات البريطانية على الاستمرار في مطاردة الأتراك واحتلال مزيد من الأرض. وفي 8 آب من عام 1915 كتب تونزند (Townshend) من سملا في الهند رسالة إلى الجنرال السير جايمس ولف موري (Murray) الذي كان يشغل منصبًا رفيعًا في وزارة الحرب في=

الجنرال تونزند (Townshend) في صحبة السير برسي كوكس وجيشه إلى قلعة صالح يوم الثالث من حزيران 1915، ومن هناك تحرك ناحية العمارة وعسكر على مسافة ثلاثة أميال منها. وتنزل في هذه المنطقة قبيلة بني لام الذين، على الرغم من الدور البارز الذي قاموا به في مقاومة الإنكليز، لاقوا ضروبًا من المظالم وسوء المعاملة على أيدي الضباط الأتراك الذين كانت لهم حامية هناك. ولهذا السبب رحبوا بمقدم أسطول تونزند عندما وصل مضاربهم[1]. وبنو لام، وعلى رأسهم الشيخ غضبان بنية، هم الذين أفنوا الكتيبة التركية المنسحبة من الناصرية وهي في طريقها إلى نجدة كوت العمارة يوم الخامس والعشرين من شهر تموز، 1915، وذلك تعبيرًا عن سخطهم وغضبهم على الجيش التركي الذي أبدى جُبنًا معيبًا في تسليم العمارة إلى الإنكليز. في اليوم الثالث من شهر حزيران، 1915، استدعى متصرف العمارة الضباط الأتراك وبحث معهم في خطط الدفاع عن المدينة. وهم في الاجتماع هذا كانت سفينة المدفعية البريطانية الملقبة بالشيطان تقصف بمدافعها مقدمة الجيش التركي الذي كان على رأسه الداغستاني. أما تونزند فلم يكن لديه آنذاك قوة عسكرية تضاهي القوة التركية وكان حليم بيك رجلًا جبانًا فإنه استسلم عند الساعة الأولى والنصف من بعد ظهر ذلك اليوم ومعه اربعون ضابطًا. كما إن كتيبة بكاملها بعثت برسالة إلى القائد الإنكليزي تُعلن فيها استسلامها[2]. والمضحك في أمر هذا الاستسلام المشين أن تونزند لم يكن لديه من العساكر سوى 22 جنديًا

=لندن، يقول فيها: «... إن المشكلة هي معرفة المكان الذي سنقف عنده في العراق. وقد كنت مع نائب الملك في الشهر الفائت ولكني لم أستطع أن أعرف منه شيئًا واضحًا يتعلق بسياستنا في العراق...».

See Townshend. op. cit. 84.

(1) الحسني، عبدالرزاق، المصدر ذاته ص. 2. راجع أيضًا تونزند في المصدر ذاته ص. 7.

(2) Cab. 17/173. op. cit.. 28

ونوتيًا بريطانيًا. انما حاول تونزند أن يترك انطباعًا لدى الضباط الأتراك أن 15 ألف جندي بريطاني سيلحقون به وهم على مقربة منه، وأن أسطولًا من السفن الحربية هو في أعقابه[1]. وهكذا استسلمت العمارة بسبب جبن حليم بيك ودهاء تونزند. وإلا فإنه كان لدى الأتراك من القوة العسكرية ما يكفي للتغلب على الإنكليز، لا بل لردهم إلى القرنة.

بعد احتلال العمارة عاد الجنرال نيكسون إلى البصرة ليستعجل الاستعدادات الحربية لاحتلال الناصرية. وكانت مهمة تنفيذ الخطة الحربية قد نيطت بالجنرال كورنج (Corringe) الذي سافر نهرًا ناحية الناصرية[2]. أما الأتراك فكانوا قد سدوا قناة عكيكة لتأخير وصول الأسطول التابع لقيادة كورنج. لكن الإنكليز تغلبوا على هذه العقبة واستطاعوا احتلال سوق الشيوخ في 6 تموز، وفي 25 من الشهر ذاته تمَّ لهم الاستيلاء على الناصرية، فقد الإنكليز في تلك العمليات 533 رجلًا بين قتيل وجريح وإنما كان عدد الذين أصيبوا بالأمراض كبيرًا[3]. وقد ارتأى نور الدين بيك، القائد التركي، بعد سقوط الناصرية، أن يعمل على تقوية أجهزة الدفاع والتحصينات للدفاع عن كوت العمارة. فبعث بأوامره إلى القوات التركية المرابطة في فليفلة وكميت لتنسحب إلى الكوت. وكان ذلك في اليوم الخامس والعشرين من تموز. ثم إنه ترك قوة رمزية في علي غربي لإعاقة الجيش البريطاني إذا ما حاول الخروج من العمارة قاصدًا الكوت. وقد لعبت القبائل العراقية في تلك المنطقة دورًا بارزًا

---

(1) Townshend. op. cit.. 71; also Cd. 86Io. op. cit. I8

(2) Cab. 17/173 op. cit.. 30.

هناك طريقان تؤديان إلى الناصرية من البصرة، الطريق البرية التي اتبعها الأتراك وهم في طريقهم إلى الشعيبة في شهر نيسان، 1915. والطريق الثانية هي الطريق النهرية من شط العرب إلى القرنة فشبايش، فبحيرة حمر فالعكيكة. والمسافة بين القرنة وبحيرة حمر ـ وهي قريبة جدًا من الناصرية ـ ثلاثون ميلا على وجه التقريب.

(3) Cd. 86Io. Op cit. 18.

في مناوشة الإنكليز وإعاقة تقدمهم. يقول ولسن في كتابه عن بني طروف أنهم أبدوا شجاعة فائقة في حربهم ضد قوات تفوقهم عددًا وعِدة، ولا سيما تجاه القصف المركّز بالمدفعية والرشاشات، ولكنهم صمدوا صمودًا رائعًا[1].

وصل تونزند البصرة قادمًا من بومباي في 21 آب وفي الثالث والعشرين من الشهر ذاته تبلغ الأوامر التي بعث بها نيكسون إليه بوجوب احتلال الكوت لكي يتم احتلال ولاية البصرة بأكملها[2]. وفي الثلاثين من الشهر ذاته استطاع الإنكليز احتلال بلدة علي غربي - إلى الجنوب من الكوت - ومنها اتجهوا ناحية صنّعيات، وذلك في 16 أيلول، على مسافة ثمانية أميال من خط الدفاع التركي عن الكوت. وفي 29 أيلول، 1915، سقطت الكوت في أيدي الجيش البريطاني، وانسحب الجيش التركي الذي كان يدافع عنها إلى سلمان باك[3] (وهي تسيفون القديمة والتي تُعرف بالمدائن) على مسافة 25 ميلًا إلى الجنوب من بغداد. وقد فقد الإنكليز 1229 رجلًا بين قتيل وجريح، بينما خسر الأتراك 1700 وأسر منهم 1289 رجلًا[4]. وتجدر الإشارة إلى أن الأتراك لم يدخروا وُسعًا في إغراء السير جون نيكسون على احتلال الكوت[5]. وكان السير بارو (E.Barrow) الأمين العسكري العام في مكتب الهند، يرى أن الكوت مركز حسن للتوقف

---

(1) A.T. Wilson. op. cit. 43; also Cab. 17/173. op cit.. 26.

(2) القديس جورج.

(3) تعتقد الشيعة أن سلمان الفارسي، أحد الصحابة، دفن في المدائن. وتوفي سلمان الفارسي سنة 35 للهجرة. وله عند الشيعة حرمة وإكرام. ويذكر تونزند (ص 158) أن الهنود المسلمين الذين حاربوا معه كانوا يترددون في خوض المعارك في ضواحي سلمان باك (المدائن).

(4) Cd. 86lo. Op. cit.. 18; also Cab. I7/I73. op. cit 36.

(5) كان الأتراك في تلك الفترة يترقبون وصول إمدادات عسكرية قوية إلى بغداد. وقد وردت إشارة إلى هذه الإمدادات العسكرية المزمع إرسالها إلى بغداد في برقية خاصة تلقاها نائب الملك في الهند يوم 21 تشرين الأول، 1915 ولكن، ولسبب مجهول، لم يرسل مكتب الحرب مضمون هذه الرسالة إلى رئيس الأركان في الهند. راجع

A.T. Wilson. op. cit. 83

فيه برهة من الزمن. وكان يرى أنه إذا تحصن الإنكليز في الكوت ولازموا البقاء فيه فإنهم يستطيعون بذلك أن يعززوا استيلاءهم على ولاية البصرة، كما إنهم يستطيعون التمركز في مكان حصين عند رأس مثلث يتكون من الكوت ونهر دجلة وشط الحي لا يمكن مهاجمته ـ إلا إذا كانت القوة المهاجمة معززة بالمدفعية الثقيلة ـ ولا سيما أن الأسطول البريطاني كان يسيطر على النهرين وفي الوقت ذاته يستطيع الإنكليز، من هذا المركز الإستراتيجي الحصين، أن يحموا جميع المنافذ الرئيسية المؤدية إلى المنطقة التي يحتلونها من أي هجوم أو اعتداء[1]. ولكن ثقة الجنرال نيكسون بتفوقه العسكري على الأتراك دفعته إلى أن يبعث ببرقية في الثامن من تشرين الأول يعرب فيها عن ثقته التامه بأنه يستطيع إحراز النصر على خصمه نور الدين، القائد التركي، واحتلال بغداد من دون قوات إضافية[2] ترسل إليه. ومهما يكن من أمر فقد كان الاستيلاء على الكوت نقطة تحول في الحملة البريطانية ضد العراق. فقد أخذ الأتراك، منذ ذلك الحين، بإنزال ضربات قوية مكبدين الإنكليز خسائر فادحة في الرجال والعتاد. وكان نجاح الأتراك في أنهم استطاعوا حصر الإنكليز وإبقاءهم في الكوت، وهو موضوع سنعالجه في ما بعد.

وكجزء من الاستعدادات العسكرية التي كان يُعدها تونزند لمطاردة الجيش التركي [3] تجميع جنوده بكثافة في بلدة عزيزية، هذا على الرغم من أنه كان غير مقتنع بصواب الاستمرار في المطاردة[4]. ولكن نظرًا إلى إصرار

---

(1) Cd. 86Io. Op. cit. I9

(2) Cab. 17/173. op. cit..39

(3) كان نيكسون يرى أن متابعة مطاردة الجيش التركي سيكون لها أثر في إضعاف معنويات الأتراك، كما إنه سيكون لها أثر في رفع معنويات السكان العرب في العراق الذين كانوا يقطنون الأراضي التي احتلها الجيش البريطاني. راجع :

Townshend. op. cit. I24

(4) المصدر ذاته.

نيكسون فقد كان عليه أن يطيع الأوامر الصادرة إليه من رئيسه[1]. أما القبائل الشيعية في تلك الفترة فكانت تقوم بالهجمات المفاجئة على المعسكرات البريطانية ثم تنكفئ إلى مضاربها، فكانت في هذه الهجمات توقع الرعب في المعسكرات البريطانية فتقتل من الجنود من تقتل وتنهب من العتاد ما تصل إليها أيديها[2]. ثم أن تونزند تابع مسيرته على رأس 17 الف جندي وتوقف قليلًا عند لج التي لا تبعد كثيرًا عن طاق كسرى المشهور بالمدائن. وكان الرائد ريلي (Reilly) قد اقترح قطع الخطوط الهاتفية في أماكن مختلفة تقع إلى الشمال من بغداد. فوافق تونزند على الاقتراح غير أن القبائل العربية اكتشفت أمره واعتُقل وسُلم إلى السلطات التركية وأسر. وفي صباح الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني، 1915، بدأت جيوش تونزند بالهجوم[3]. وكانت القبائل تقدم العون للأتراك، وتشترك معهم في القتال [4]. ظهر، في بادئ الأمر، أن النصر سيحالف الإنكليز، غير أن الأتراك، بمعونة القبائل أخذوا، بعد برهة، بإنزال الضربات مكبدين الإنكليز فادح الخسائر. وكانت خسائر الإنكليز 4490 رجلًا بين قتيل وجريح [5]، ومن مجموع الضباط البالغ عددهم 317 فقد الإنكليز 130 ضابطًا بين قتيل وجريح. ومن مجموع الضباط الهنود البالغ عددهم 235 ضابطًا بقي 111 ضابطًا قيد الحياة. وكانت خسائر الأتراك 9600 رجل بين قتيل وجريح وأسر منهم 1200 جندي. وكانت جميع المعلومات التي تلقاها تونزند تدل على أن الأتراك حصلوا على إمدادات

---

(1) Townshend. op. cit. 130.

(2) كما حدث في الكونونية، وفي معسكر فرايزر على مسافة أربعة أميال من عزيزية راجع: Townshend. op. cit. 151

(3) Cab. 17/173/ op. cit.. 45.

(4) A.T. Wilson. op. cit. 85

(5) Cd. 86Io. Op. cit.. 29.

جديدة وأنهم قد بدأوا بالهجوم المضاد. وفي 25 تشرين الثاني أصدر تونزند أوامره بالانسحاب إلى لجّ، كما إنه كان ينوي الانسحاب نهائيًا إلى الكوت. ووصلت جيوشه المنسحبة إلى لجّ يوم السادس والعشرين، ولكن الأتراك، يعاونهم العرب، تابعوا الضغط على الجيش المنسحب حتى أنه أرغم على إخلاء لج يوم السابع والعشرين. وفي اليوم التالي وصل إلى عزيزية. ولكن القبائل الشيعية الضاربة هناك إلى الجنوب من عزيزية ضاعفت من هجماتها على الجيش البريطاني. كانت هذه القبائل من خشوم سعد والدرعية وام الطبول[1]. واستمرت القبائل في مهاجمة مؤخرة الجيش البريطاني مما حمل مؤخرة الجيش على تبادل النار معهم مرارًا وتكرارًا[2]. وفي الواقع أن الجيش البريطاني عندما بلغ أم الطبول كان قد بعد كثيرًا عن متناول الجيش التركي، غير أن المجاهدين من القبائل استمروا في إنهاك الكتائب الإنكليزية فقتلوا منهم عددًا ونهبوا سلاحًا وذخيرة[3]. وأخيرًا، في الثالث من شهر كانون الأول، وصل تونزند وجيوشه مدينة الكوت حيث وقعوا في الحصار الذي دام قرابة 147 يومًا. وفي أثناء الانسحاب فقد الإنكليز خمسمئة رجل[4]، كما أنهم فقدوا أيضًا سفينتين نهريتين للمدفعية، الكومت وفيرفلاي (Comet. Firefly) وقد شعر تونزند بمرارة نفس شديدة لما لحق به من خسارة في الأرواح والعتاد، من جراء هجمات الفرسان من القبائل العربية. وفي ساعة يأس شديد كتب يقول: «لقد وجدت العرب، في أثناء الأعمال العسكرية في العراق. جماعة لا تعرف الرحمة كما إنهم جماعة من الأوغاد الجبناء»[5]. ويحاول التدليل على قوله هذا بسرد

(1) وتقع ام الطبول على مسافة 8 أميال جنوب عزيزية.

(2) Townshend. op. cit. I96.

(3) A.T. Wilson. op. cit.. 89.

(4) بحسب الإحصاءات التركية فقد الإنكليز 520، راجع الحسني، المصدر ذاته، ص27

(5) Townshend. op. cit.I99.

خبر عن عدد من الجنود البريطانيين لا يزيد على السته وقعوا في أيدي رجال القبائل فجردوهم من ملابسهم - كما يزعم - وذبحوهم ذبحًا[1].

إن الموضوعية في البحث تفرض علينا أن نذكر ما فعله الإنكليز في أثناء الأعمال العسكرية في خورستان وعندما احتلوا العمارة. فإنهم أحرقوا قرى وبيوتًا بمن فيها من سكان. ويقول ولسن علنًا أنه لم ينج أحد من سكان الخفاجية، وإذا كان بيت واحد قد سلم من الحريق فإن ذلك كان صدفة من الصدف. وفي مناوشة وقعت بين الإنكليز وبين قبيلة بني طروف قتل الإنكليز 150 رجلًا من القبيلة وأحرقوا بيوتهم وغلالهم. كما أنهم قتلوا ألف رأس من الماشية. بعد هذا للمرء أن يسأل تونزند أي رحمة يتوقعها من القبائل العربية؟ ومن يعرف العرب ومن يعرف عقليتهم يرفض الأخذ بالحكم الذي أصدره تونزند على العرب. أما ولسن ـ على الرغم من أنه عبّر أكثر من مرة عن ازدرائه واحتقاره لعرب العراق ـ فقد كان أكثر موضوعية عندما كتب يقول: «تعذيب العدو، حتى وإن كان من الكفار، ليس من شيم العرب»[2].

في أواخر سنة 1915 سرت إشاعات في بريطانيا وفي الهند أن التدابير الصحية المتخذة في العراق ليست مرضية، ولا سيما تلك التي تتعلق بالجرحى ومعالجتهم وطرق نقلهم من المعركة وإدخالهم المستوصفات. وعند مطلع شهر كانون الثاني من سنة 1916 اتخذت إجراءات لتعيين لجنة تدقق في هذا الأمر. وكانت اللجنة التي تشكلت لهذا الغرض تضم جورج هملتون (Hamilton) وايرل دونومور (Donoghmore) وهيو سيسيل (Cecil) وارشيبولد وليمسون (Williamson) وسيبريان بريدج (Bridge) ونفيل لتلون (Littleton) وجون

---

(1) المصدر ذاته.

(2) المصدر ذاته.

هودج (Hogge) والآمر ودجود (Wedgewood)[1]. وكانت مهمة اللجنة كما جاء في قرار تعيينها: «التحقيق في أصل العمليات الحربية في العراق، وبدئها وسيرها بما في ذلك من أمر الجنود الذين تقع عليهم القرعة للخدمة، والإمدادات والذخائر والتجهيزات والأسطول البحري والادوية للمرضى والجرحى، ومسؤولية موظفي الحكومة الذين نيط بهم أمر توفير الحاجيات للقوات العسكرية التي تعمل في تلك المنطقة»[2]. أن نتائج التحقيقات التي توصلت إليها اللجنة جديرة بالانتباه. فقد وجدت اللجنة أن هدف الحملة العراقية ونطاقها لم يكونا محددين تحديدًا كافيًا بحيث تكون كل خطوة تُتخذ جزءًا من خطة متكاملة أحكم وضعها مسبقًا[3]. كما إنها وافقت على أن التقدم المتتابع من البصرة إلى القرنة، ومن القرنة إلى العمارة ومن العمارة إلى الكوت، كان أمرًا ضروريًا يقتضيه تعزيز المواقع التي احتلها الجيش البريطاني، إذًا كانت عمليات حربية دفاعية. أما التقدم نحو بغداد في الظروف التي كانت سائدة في شهر تشرين الأول، 1915 فقد كان عملًا حربيًا هجوميًا يقوم على تقديرات سياسية وعسكرية خاطئة، كما أن الجنود الذين قاموا بهذه العملية الهجومية كانوا قليلي العدد مُنهكي القوى وغير مجهزين عسكريًا بالتجهيزات الكافية. وأسفر الأمر عن استسلام أكثر من فيلق من أفضل الجنود البريطانيين تدريبًا، وكان عدد القتلى والجرحى في أثناء المحاولات الفاشلة التي قام بها الجيش البريطاني لفك الحصار عن الكوت قرابة 23 ألف رجل. وقد وجدت اللجنة أيضًا أن الازدواجية في الأسلوب المتبع في تسيير دفة الحرب في العراق بين سملا في الهند ولندن في بريطانيا كان لها أثر سيئ ونتائج وخيمة العاقبة. ثم أن

---

(1) cd. 86Io. 1917 - 18. xvi. op. cit.. p. 2

(2) المصدر السابق ذاته، ص3.

(3) المصدر ذاته، ص 111.

المسؤولية كانت مُجزأة بين عدد كبير من الموظفين المسؤولين الذين كان ينبغي استشارتهم والاخذ برأيهم قبل الإقدام على عمل ما. أما السلطات التي كان يجب الاتصال بها لأخذ رأيها في العمليات العسكرية في العراق فهي: مركز القيادة في العراق نفسه، ثم القائد العام في الهند، ثم نائب الملك في الهند، ثم الأمين العام للخارجية في الهند مع سكرتيره العسكري الخاص، ثم المجلس الحربي ورئاسة الأركان الامبراطورية، وأخيرًا الوزارة[1]. وقد ذكرت اللجنة في تقريرها أن تجزؤ السلطة بين هيئات كثيرة يحد من فعاليتها، ومما لا شك فيه أنه كان من العسير حصر اللوم في أحد منها أو ارجاع الفضل إليها إذا كان هناك من لوم أو إطراء. وهكذا كان الازدواج في الأسلوب المتبع سببًا في الهزائم التي وقعت في العراق في أثناء سنة 1915، وفي مُستهل سنة 1916. ولم يطرأ تحسن ملموس على الأعمال العسكرية حتى تولت لندن إدراة الحملة. غير أن الآمر ودجود (Wedgewood) رفض التوقيع على التقرير لأسباب مبدئية. فقد وجد ودجود أن حكومة الهند طوال سني خدمة اللورد هاردنغ (Hardingc)، نائب الملك في الهند لم تظهر رغبة حقيقية في التعاون، لا بل إنها كانت أحيانًا تعمل فعلاً؟ على عرقلة سير الحرب وإحباطها. كما إنه حمل حكومة الهند، في الدرجة الأولى، مسؤولية فشل الأعمال العسكرية في العراق في أثناء سنة 1915 - 1916، وذلك لأنها كانت تُقدم للقوات البريطانية معلومات خاطئة، ولم تلق بثقلها، ولا بمصادر الهند العظيمة، في المعركة لإحراز النصر. وكان يقول إن حكومة الهند تتألف من شخصين لا ثالث لهما، وهما نائب الملك، اللورد (Hardinge) والقائد العام السير بوشان دف (Beau Champ Duff)[2].

(1) المصدر ذاته، ص 117.
(2) المصدر ذاته، ص 221.

بدأ الحصار على مدينة الكوت يوم الرابع من شهر كانون الأول سنة 1915 وانتهى إلى استسلام تونزند وجنوده يوم 29 نيسان سنة 1916. وكان الأتراك قد أدركوا جيدًا أن الجنود البريطانيين بعد معركة المدائن، وانسحابهم السريع إلى الكوت، كانوا فعلًا مُنهكي القوى. ولكن الأتراك كانوا قد تلقوا، بعد ذلك، إمدادات كثيرة من بغداد. وفي بادئ الأمر جهد نور الدين بيك، القائد التركي في تضييق الخناق على الجنود المحاصرين وهم بعد في حالة من التعب والإعياء. وعليه راح يقصف خطوط الدفاع البريطانية في شدة طوال عصر اليوم السابع من الشهر ذاته. كما إنه بعث برسالة إلى تونزند يطلب فيها إليه أن يتحاشى اراقة الدماء من دون طائل، وطلب إليه أن يستسلم ويلقي السلاح[1]. وكان قد استلم قيادة الجيش السادس التركي المارشال الألماني فون در غولتس (Goltz) الذي كان قد وصل إلى بغداد في رفقة عدد من الضباط الألمان. فقرر المارشال الألماني غولتس ضرب الحصار على الكوت ليحمل الإنكليز على الاستسلام. غير أن تونزند عمل ما في وسعه لإعداد الجيش لحصار سيطول أمده. فأخذ رهائن من وجهاء بلدة الكوت كي يتعظ سائر السكان فيحسنون التصرف في ذلك الظرف[2]. وأرغم سكان البلدة على حفر الخنادق وعلى الاشغال في الطرق. والبنايات الحسنة التي كان يشغلها السكان صودرت لكي تحول إلى مستشفيات للجرحى من الجنود البريطانيين. وكان من الطبيعي أن يستاء أهل الكوت من الإجراءات العسكرية التي كان تونزند قد اتخذها، والتي اعتبرها من ضروريات الحرب. كما أن هذه الإجراءات التعسفية جعلت من السكان الآمنين المحايدين أعداء ألداء ينشطون سرًا للعمل ضد البريطانيين.

---

(1) Townshend. op. cit.. 221.

(2) المصدر ذاته، ص 214.

فإن بعضهم استطاع أن يتصل سرًا بالأتراك، كما إن البعض الآخر كان في حوزته بنادق حربية وذخيرة مطمورة في الأرض لاستعمالها عند أول سانحة ضد الجيش البريطاني، وهذا كان من الأمور التي زادت في متاعب تونزند وهمومه[1].

في تلك الأثناء كانت قضية إمكان التعاون مع روسيا موضع درس وبحث من قبل إنكلترا. فقد كانت الحكومة البريطانية ترى أن أحسن مساعدة يمكن للروس أن يقدموها لتخفيف الضغط على الجيش البريطاني في العراق هي أن تشدد روسيا من ضغطها على الجزء الشمالي الغربي من إيران وعلى منطقة القفقاز بحيث يستحيل على الأتراك في تلك المناطق أن يسحبوا من جيوشهم المرابطة هناك لإرسالها إلى جبهة بغداد. وقد رأى الجنرال نيكسون، القائد العام في البصرة أن أحسن وسيلة لمنع جميع الإمدادات العسكرية التركية من التوجه جنوبًا ناحية دجلة هي إنشاء أفضل سبل التعاون مع الروس وأسرعها، ولا سيما أن الإمدادات البريطانية كانت تصل في بطء لأن سفر المراكب النهرية شمالًا ضد المجرى يجعل المواصلات صعبة وبطيئة. فبعث نيكسون برسالة إلى رئيس الأركان البريطاني يُلح فيها بالطلب إليه أن يسأل الروس أن يبدأوا بالزحف على بغداد بقوة كبيرة من كرمنشاه ومن خانقين على الحدود العراقية[2]. غير أن نائب الملك في الهند كان يرى غير هذا الرأي في قضية التعاون مع الروس في العراق. فإنه كان يعتقد أن مثل هذا التعاون مع الروس سيعطيهم، آخر الأمر، الحق في المطالبة بامتيازات في العراق، الأمر الذي سيُلحق الضرر بالمصالح البريطانية في هذه المنطقة. ومن ناحية ثانية فإن التدخل الروسي العسكري «سيخلق مأزقًا حرجًا بالنسبة إلى

(1) المصدر ذاته.

(2) F.O.. 371/2438/ (34/i9o948/i8258i).

الوعود والتعهدات التي كان السير مكماهون قد قطعها للعرب». وأخيرًا كان نائب الملك يرى أن موقف الروس من المزارات والمقامات المقدسة في بغداد وتوابعها سيخلق للإنكليز مشكلة خطيرة مع العالم الإسلامي الشيعي[1].

في تلك الأثناء كانت السياسة الألمانية تعمل ناشطة في كل من إيران وافغانستان. وكان القنصل الألماني العام. الدكتور لستمان، في بوشير قد حاك مؤامرة بالاتفاق مع السفير الألماني في طهران. لاغتيال جميع البريطانيين في بوشير على يد رجال من القبائل الذين حُرضوا لهذه الغاية. وقام بتنفيذ المؤامرة هذه الهر فاسموس (Wassmuss) وكان قنصلًا عامًا سابقًا في بوشير، ورجل آخر اسمه اريك بونشترف (Bohnstroff) يعمل في شركة ألمانية ـ شركة فونكهوس وشركاؤه (Wonkhaus) ـ ورجل ألماني ثالث كان يتجول في لورستان، من أعمال إيران، وهو في طريقه إلى شيراز، هؤلاء الثلاثة عقدوا اجتماعًا مع رؤساء القبائل المحلية هناك، وبواسطة الرشوة وتقديم البنادق والذخائر طلبوا إليهم أن يقوموا بحرب مقدسة ـ جهاد ـ ضد البريطانيين المقيمين بإيران[2]. أما الأسباب التي حملت الإنكليز على الاحتفاظ ببلدة الكوت فلم يوضحها تونزند إيضاحًا دقيقًا على الرغم من أنه ذكر بعض الأسباب الإستراتيجية لهذا الأمر. ولكن السبب الحقيقي ـ كما أوضحه التاريخ الرسمي للحرب ـ هو أن الإعياء الشديد كان قد أخذ الجيش البريطاني فلم يستطع التقدم خطوة واحدة، لا إلى الإمام ولا

---

(1) المصدر ذاته.

(2) F.O.. 371/2430/ (34/58i40/98697)

وللمزيد من المعلومات حول نشاط الألمان في إيران وافغانستان راجع أيضًا:
101245، 101246، 101807، 101408، 104396، 106371، 106965، 107621، 118709،115922، 120222، ولمزيد من المعلومات حول نشاط المانيا في حضر موت راجع: F.O. 371/2777(44/55024)

إلى الخلف. ويعترف تونزند نفسه بأنه لم ير في حياته جنودًا أعياهم الضنى كالجنود البريطانيين الذين عادوا القهقرى إلى الكوت، كما إن الجنود الهنود لم يستطيعوا أن يقوموا بحركة ما من شدة الإعياء والتعب[1]. وقد لوحظ أن فرقة الخيالة البريطانية كانت قد غادرت الكوت قبل أن ضرب الأتراك الحصار عليها. ولكنها تعرضت بعد أن غادرت الكوت لملاحقة قبيلة بني ربيعة وقبيلة عجيل ـ وعدد رجالهما 800 فارس ـ لها ومناوشتها. كذلك تعرضت للعدوان من قبل جميع القبائل الشيعية. وكان المعدل اليومي للإصابات التي كانت تقع في المناوشات التي تعرضت لها فرقة الخيالة من قبل الأتراك والقبائل العربية مئة إصابة وأحيانًا كانت تصل إلى المئتين [2] وفي التاسع عشر من شهر كانون الأول قام بعض الجنود البريطانيين بغارة ليلية وأسروا أحد عشر أسيرًا تركيًا. وعند استجوابهم ذكروا بأن أربعة فيالق تركية تحاصر الكوت وان القيادة التركية تتوقع يومًا بعد آخر وصول الفيلقين الثاني والخمسين والسادس والعشرين. وهذا معناه أن حوالي 40 ألف جندي يحاصرون الكوت. ولم تَرُق هذه الأخبار الجنرال تونزند إطلاقًا، وأرسل برقية إلى نيكسون يقول فيها إنه يأمل أن تطلب الحكومة البريطانية إلى روسيا أن تهدد بغداد في صورة جدية لتخفيف الضغط عنه[3]. ولكي يبقى على معنويات جنوده، كان تونزند يصدر مرة بعد أخرى بلاغًا يطمئنهم فيه إلى أن المدد أصبح قريبًا. في هذه الأثناء كان سكان الكوت ـ وغالبيتهم من الشيعة ـ يتعاونون سرًا مع الأتراك لإبلاغهم مركز القيادة في المدينة الذي كان الأتراك يحاولون قصفه كل يوم. وفي السابع عشر من شهر كانون

(1) تونزند، المصدر ذاته، ص212.

(2) Townshend. op. cit.. 212.

(3) المصدر ذاته، ص 230.

الثاني أرسلت قوة بريطانية قوامها 9 آلاف جندي في قيادة الجنرال أيلمر (Aylmer)الذي حاول يائسًا أن يفك الحصار عن المدينة، ولكنه عجز عن إنجاز مهمته بعد أن فقد حوالي 7 آلاف إصابة بين قتيل وجريح[1]. وقد لعبت القبائل الشيعية دورًا بارزًا في محاربة المدد البريطاني، ولا سيما في منطقة الشيخ سعد حيث كانوا هناك بأعداد كبيرة ويحاربون بنشاط وفعالية[2]. وحاول البريطانيون مرارًا أخرى رفع الحصار عن إخوانهم في الكوت ولكن من دون جدوى. وكان السبب الرئيسي في فشل المحاولات هذه مقاومة القبائل الشيعية.

لم يبق لدى تونزند من بديل سوى ثلاثة كان عليه أن يختار أفضلها وأقربها إلى التنفيذ. فكان عليه إما أن يخترق الطوق بغارة عامة مفاجئة، وإما أن يقاوم، وإما، أخيرًا أن يلجأ إلى مفاوضة العدو. لكن تونزند اختار المقاومة، وفي 26 كانون الثاني أصدر بلاغًا أعلن فيه للجنود سبب قراره الصمود في الكوت[3]. ومنذ ذلك الحين أصبح عليه أن يجابه ثلاثة أعداء: الأتراك المحيطين بالكوت، وجواسيسهم من العرب الشيعة في الكوت، والفارين من جنوده. أما حيال سكان البلدة فقد اتخذ جميع الاحتياطات لاتقاء ضررهم. وأبقى المؤن والذخيرة في مخازن وعنابر معزولة محروسة. ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن العرب الشيعة من أهل الكوت الذين لعبوا دورًا بارزًا في الحصار كجواسيس للأتراك كان في استطاعتهم دخول المدينة والخروج منها ليلًا وذلك بعبور النهر سباحة في ظلام الليل تحت غطاء

(1) A.T. Wilson. op. cit.. 94

(2) Townshend. op. cit.. 242

(3) إن عدد الإصابات التي وقعت في الفيلق السادس منذ دخوله الكوت في 3 كانون الثاني، 1915، حتى 26 كانون الثاني، 1916، بلغ 2225، وهذا العدد لا يشمل عدد الوفيات من الأمراض. راجع Townshend. op. cit.. 264.

واق من نيران الأتراك عبر النهر. وقد تمكن ثلاثة رجال من الشيعة من إحباط خطة سرية كان قد اعدها تونزند لعبور النهر. جرى ذلك ليل الرابع والخامس من شهر آذار عندما سَبَح الثلاثة - وكانوا من النوتية ـ عبر النهر وهربوا إلى الجانب التركي. وهناك اخبروا الأتراك أن تونزند يُعد جسورًا طوافة ومراكب نهرية مُسطحة تتألف من ألواح خشبية مشدود بعضها إلى بعض، وأن تونزند يُبقي أمر هذه الاستعدادات سريًا. وفي صباح اليوم الخامس من آذار كان تونزند يستطيع رؤية تعزيزات من الجيش التركي تحتشد عند الضفة اليمنى قبالة الكوت حيث كان ينوي العبور. كما إن أهل الكوت راحوا يختزنون الحبوب ويخبئونها على الرغم من التحذيرات الشديدة التي كان قد وجهها تونزند والعقوبات الصارمة التي كان سينزلها بالذين توجد في بيوتهم أطعمة مخبأة في الأرض. وكانوا يرفضون قبول العملة الورقية التي كان الجنود يقدمونها ثمنًا للكماليات التي يبتاعونها من الحوانيت كالشاي والتبغ. في كلام آخر كان سكان الكوت يلجأون إلى كل وسيلة في وسعهم للتعبير عن عدائهم للإنكليز. وكانوا على ثقة من أن الأتراك سيخرجون من المعركة منتصرين، ومن أن تونزند سيهزم آخر الأمر. ويذكر تونزند في كتابه أسعار الحاجيات كما عرضت في مبيع بالمزاد العلني حول أمتعة ضابط متوفي فيقول: بلغ سعر علبة من السجاير تحتوي على مئة سيجارة مئة روبية [1]، ومنظار صغير 250 روبية، وقرابة نصف كيلو من التبغ الوطني 48 روبية، وأنه هو نفسه (تونزند) دفع 30 روبية ثمن تنكة من الكاز لا يزيد ثمنها في إنكلترا على ثلاثة شلنات[2]. وصادر تونزند من الأهلين مقادير من الأطعمة المخبأة، منها 900 طن من الشعير، 150 طنًا من الحنطة، و1600 طن من

(1) سعر الروبية.

(2) Townshend: op. cit.. 331.

السمنة[1]. ولو لم يصادر هذه المقادير من الأطعمة لكانت الكوت استسلمت قبل يوم استسلامها في 29 نيسان من سنة 1916. والمشكلة الثانية التي كان على تونزند أن يجابهها هي قضية الجنود الهنود. فإن معظم جنوده الهنود كانوا يرفضون أن يأكلوا لحم الخيول[2]، فانهارت قواهم الجسدية، ولم يعد الواحد منهم يستطيع أن يقوم بعمل ما. فأرسل تونزند برقية إلى الجنرال أيلمر يقترح فيها أن يطلب من المولوي في دلهي أن يفتي بأكل لحم الخيل بسبب الحصار. كما أنه طلب إليه في البرقية ذاتها أن يطلب من علماء الدين من السيخ والدغرا والرجبوتي أن يصدروا أيضًا مثل هذه الفتوى إلى أتباعهم من الجنود في الجيش البريطاني المحاصر[3]. وتسلم تونزند في 13 شباط جوابًا من الزعماء الدينيين في الهند وفيه ترخيص للجنود الهنود بأكل لحم الخيل في أثناء الحصار فقط. وكان للفتوى بأكل لحم الخيول وقع عظيم في نفوس الجنود وبلغ عدد الذين اخذوا في تناول لحم الخيول 9239 جنديًا، وامتنع 1500 منهم عن أكله وكان على تونزند أن يجابه مشكلة أخرى تتعلق بجنوده من الهنود، وهي كثرة الفارين من الجندية. فقد تكاثر عددهم كثيرًا، وفي أثناء الأسبوع الثاني من شهر نيسان كان عدد منهم يفر أو يحاول الفرار كل ليلة.

ولحظ الأتراك أن عدد الفارين من جيش تونزند آخذ في الازدياد. ولكي يزيدوا في متاعبه ومشكلاته فإنهم كانوا يرمون برزم تحتوي منشورات إلى

(1) المصدر ذاته، ص 324.

(2) في أثناء الحصار نفذت الخضار والحبوب، فكان على تونزند وجيوشه أن يأكلوا لحوم الخيول والحمير والبغال والقطط. ولكن الهندي، بحسب تقاليده الدينية، محرم عليه أكل اللحم. ولذا فإن معظم الجنود الهنود أصيبوا بالضعف والأعياء الشديد. وكان المعدل اليومي للذبائح 25 حيوانًا. وحتى غاية 15 نيسان من سنة 1916 كان من المقرر ذبح 400 رأس من الخيل والبغال.

(3) Townshend: op. cit.. 274

المدينة المحاصرة، مكتوبة باللغة الهندية والاوردية، وفيها تعهد لكل فار بانه سيعطى قطعة من الأرض وزوجة[1]. وكان لهذه الظاهرة ـ الفرار من الجندية ـ أثر سيء في نفوس الجنود الذين التزموا النظام والقانون. إن الجنود الهنود ـ وكانوا يشكلون غالبية جيش تونزند ـ خلقوا، ولا شك في ذلك، هموماً وأثاروا مشكلات تركت في نفس قائدهم قلقاً روحياً وحزناً عميقاً خارت معه معنوياته وتماسكه. وفي وقت الحصار تصبح معنوية الجيش وتجالده أمراً يفوق السلاح أهمية.

إن حصار الكوت أرغم الحكومة البريطانية على إيجاد أي وسيلة ممكنة من شأنها أن تخفف الضغط على الجيش المُحاصر ورفع معنوياته. ومن الأمور التي جرى تداولها الانتفاع بالثورة العربية التي كان يتزعمها الشريف حسين. ولكن تقادير ضُباط الاستخبارات العسكرية كانت قد أفادت أن الثورة التي نشبت في الحجاز لم يكن لها أي وقع في نفوس القبائل العراقية التي كانت في معظمها من الشيعة كما ذكرنا آنفاً. حتى أن القبائل السنية الصحراوية التي كانت على اتصال بالزبير والخميسية تلقت خبر نشوب الثورة العراقية بفتور وعدم مبالاة. وفي مدينة البصرة ذاتها انقسم الرأي العام فكانت الأقلية تقف إلى جانب الثورة العربية، بينما اعتبرت الأكثرية ثورة الحسين ثورة ضد العهد، وهو عمل غير جائز[2]. لذلك فكر الإنكليز في إثارة القبائل العربية في شمال سوريا وحملها على الثورة ضد الأتراك. ولتحقيق هذا الغرض جند الإنكليز بعض الإسماعيليين من أتباع الأغاخان كعملاء استخبارات تابعين لدائرة الاستخبارات البريطانية في دمشق وحلب وحمص وحماة كي يزودوا

(1) Townshend: op. cit.. 326

(2) F.O. 371/2774(44/14603/47233)

رئاسة الأركان في العراق بمعلومات تكون في عونهم في الحملة العراقية[1].

وفي التاسع من شهر آذار 1916، بعثت وزارة الخارجية البريطانية ببرقية إلى السفير البريطاني في باريس تطلب فيها إليه أن يتصل بالأغاخان الذي كان يقيم بفندق رتس Ritz في باريس. وكان نص البرقية ما يلي: «إننا في حاجة قصوى إلى سبل مواصلات تزودنا بمعلومات عن شمال سوريا. واعتمادًا على حسن رغبة الآغاخان في مد يد العون إلى الحكومة البريطانية بجميع الوسائل المتوافرة لديه، فإن الأمين العام للخارجية في حكومة الهند يلتمس من سموه (سمو الآغاخان) التكرم بتزويد سفير جلالة الملك في باريس بوسائل من شأنها أن تسهل نقل الرسائل المختومة بيده، والمُرسلة إلى من يعتمدهم من أعوانه الأذكياء الذين يختارهم من دمشق وحلب وحمص وحماة ـ اثنين أو ثلاثة من كل بلد ـ أو البلاد الواقعة إلى الغرب، إلى مكتب الهند .وكل رسالة ينبغي أن يكون ظاهرها إعطاء توصيات لمستلم الرسالة أن يُعيد الرسول الحامل لها ومعه المعلومات الشفهية أو المكتوبة وكأنه رسول من قبلنا لا من قبل الأغاخان. أن الملازم الأول، السيد عبدالصمد شاه، (وهو رجل من الإسماعيلية) موجود الآن في البصرة يعمل في دائرة الاستخبارات. وفي هذه المناسبة نذكر أن الملازم الأول عبدالصمد شاه يرغب في أن يبعث برسالة شخصية من قبله إلى سمو الآغا يقول فيها ما يلي: بصفتي الآن موظفًا في دائرة الاستخبارات، شعبة د، ترامى الي أن السلطات العسكرية هنا ترحب بكل معلومات ومعونات تردها من سوريا وما جاورها. أفليس من مصالحكم الدينية أن تنشطوا في تلك الأقطار لخدمة القضية المقدسة لدينا جميعًا؟ ولن تكون هذه المرة الأولى في التاريخ أن الإسماعيليين هبوا لنجدة جلالة ملك الإنكليز. هذا وان اللورد برتي (Bertie) قد اتصل بالآغاخان

---

(1) F.O. 371/2777 (44/46209)

الذي أبدى سروره في أن يتشرف ـ كما يقول هو نفسه – بتقديم أي خدمة في وسعه لجلالة الملك»[1].

في اليوم العاشر من شهر آذار، 1916، تسلم تونزند رسالة من خليل باشا قائد القوات التركية في العراق وحاكم بغداد، يطلب فيها إليه الاستسلام واعدًا إياه بأن الأتراك سيولونه أجل احترام واعتبار[2]. وكان جواب تونزند أنه لا يفكر إطلاقًا في الاستسلام. ولكن عندما ساء الوضع وأخذ بالتأزم، ولا سيما في الأسبوع الثالث من شهر نيسان عندما ارتفع عدد الوفيات بسبب الجوع إلى عشرين نفسًا في اليوم الواحد وطّد العزم على أن يفاتح خليل باشا بأمر الاستسلام. بدأت المفاوضات في .. نيسان، 1916 وقد أصر خليل باشا في أثنائها على وجوب الاستسلام من دون قيد أو شرط. فما كان من تونزند إلا أن قبل بالأمر الواقع لأن الأمر أصبح كله في يد الأتراك ولم يكن له حيله فيه. كان ذلك يوم التاسع والعشرين من شهر نيسان. ولم يأت تونزند في كتابه على ذكر الاقتراح الذي تقدم به يوم 23 نيسان ـ وهو اقتراح وافقت على مضمونه وزارة الحرب[3] ومؤداه أنه على استعداد لدفع فدية مقابل فك الحصار قدرها مليونا ليرة استرلينية. وهكذا استسلم يوم 29 نيسان 13.309 من الجنود والضباط البريطانيين [4] إلى الأتراك الذين أصدروا أوامرهم بأن يسيروا إلى الأسر مشيًا على الاقدام مسافة تبلغ ألفًا ومئتي ميل عبر صحارى وجبال وقد مات سبعون في المئة من الإنكليز واربعون في المئة من الكتائب الهندية. وينبغي القول أن عرض دفع الفدية للأتراك في مقابل

(1) See F.O. 371/2777 (44/48137) for full text of Agha khan's reply.

(2) نص رسالة خليل باشا، المصدر ذاته ص 294.

(3) Official History. II. 450 - 452

(4) P.W. Ireland. Iraq. a Study in Political Development. 66

فك الحصار الذي تقدم به الإنكليز أفقد الإنكليز هيبتهم الدولية وسمعتهم لأن خصومهم من الدول استغلوا الحادث في العالم إلى أقصى ما تكون عليه الدعاية في التفاخر والتباهي - وعلى الرغم من أن الحكومة أخفت الخبر كلياً عن الصحافة الإنكليزية - وجعلت منه الصحف الأخرى موضوعًا للصور الكاريكاتورية وللمقالات الافتتاحية[1].

لم يغتنم الأتراك السانحة التي سنحت لهم بعد استسلام الإنكليز لملاحقة الجيش البريطاني المنهزم وتحرير الأرض العراقية كما أراد ذلك الجنرال الألماني فون درغولتس. بل كان الأمر على نقيض هذا. ولدينا إشارات في المراجع تشير إلى زهو خليل باشا القائد التركي وفساد خلقه[2] بعد أن تمكن من خصمه تونزند ومن قهر جيشه. وفي أثناء المدة الواقعة بين نيسان وكانون الأول من سنة 1916 كان الإنكليز يعملون في جهد لإعادة تنظيم صفوفهم، ولتحسين أساليب التموين والتجهيز بقدر ما كانت تسمح لهم الظروف بذلك بغية الاستعداد لإعادة الكرة والهجوم على بغداد في معركة حاسمة ـ فأنشئ خط حديدي بين البصرة والناصرية، وآخر بين القرنة والعمارة ـ ووحدوا تنظيم العمل، وزادوا في التدابير الصحية الأمر الكثير. وضاعف الإنكليز قوتهم الجوية وادخلوا المعركة أنواعًا من الطيارات الجديدة التي تفضل الأنواع التي استخدموها سابقًا[3] ـ وأصبح لزامًا عليهم الآن ـ وبعد الخسارة التي منوا بها في الكوت، الأمر الذي أضر بسمعتهم الحربية كثيرًا ـ أن يحتلوا بغداد. لأن احتلالها يحرم الأتراك من مركز ممتاز للحشد والتركيز،

(1) A.T. Wilson. op. cit.. 98.

(2) راجع الحسني في المصدر ذاته، الجزء الأول ص 30. كذلك عبدالكريم العلاف في «بغداد القديمة» ص 239.

(3) Longrig. S.H.. op. cit. 88

هذا فضلًا عن أن مثل هذا العمل العسكري يعيد ثقة أهل منطقة الشرق الأوسط بقوة الإنكليز ويترك أيضًا انطباعًا مضادًا للانطباع حسنًا، ولا سيما في إيران وأفغانستان، كما إن من شأنه أن يترك أيضًا انطباعًا مضادًا للانطباع الذي خلفته هزيمتهم في معركة الدردنيل. ولا يقتصر احتلال بغداد على قضية إعادة نفوذ بريطانيا بعد خسارة الكوت، وبعد محاولة تونزند دفع فدية وافقت عليها وزارة الحرب وقدرها مليونا ليرة استرلينية، بل من شأنه أيضًا إحباط أي محاولة يقوم بها الأتراك والعرب في سبيل ائتلاف إسلامي تحت راية الجهاد. وكان النفوذ التركي في إيران من الأمور التي كانت تقلق خواطر أعضاء اللجنة في وزارة الحرب البريطانية. وهكذا، ولهذه الأسباب عينت القيادة البريطانية الجنرال س. مود (Maude) لتنفيذ هذه المهمة : احتلال بغداد. فبدأ هجومه على الأتراك في إمام محمد، يوم التاسع من شهر شباط. وفي الثالث والعشرين منه عبر الجيش البريطاني نهر الغراف وعسكر على الضفة اليمنى من دجلة. فانسحب الجيش التركي إلى عزيزية يوم 25 شباط مخلفًا وراءه ثلاثة مراكب نهرية للمدفعية (البصرة وسلمان وتوغان)[1] واستمروا في الانسحاب حتى أتوا سلمان باك يوم الثامن والعشرين ـ عندها بدا واضحًا لخليل باشا – ولكن بعد خراب البصرة ـ إن انتصاره على الإنكليز في الكوت لم يكن انتصارًا حاسمًا ونهائيًا بل كان عليه أن يطرد الجيش الإنكليزي الذي كان متمركزًا في العمارة والكوت فيحرر بذلك ولاية البصرة بأكملها[2]. وهكذا قرر التخلي عن بغداد وأرسل بذلك برقية إلى استانبول يقول فيها: «في وجه هذا الضغط الذي يقوم به العدو منذ ثلاثة اشهر بقوة عسكرية تفوق قوتنا عددًا واسلحة وذخيرة أرى أن الجيش

---

(1) الحسني، المصدر ذاته، الجزء الأول، ص31.

(2) المصدر ذاته.

الثامن عشر لا يستطيع الحراك، هذا فضلًا عن أن معنوياته، من الضابط الرفيع الرتبة إلى الجندي العادي، في أدنى درك، الأمر الذي زاد في يقيني أنه إذا وقعت غدًا معركة بيننا وبين الإنكليز فاننا سنفقد بغداد وسيقع الجيش التركي بكامل اسلحته وذخيرته غنيمة سائغة. وعليه بعد تقديري للموقف تقديرًا واعيًا أرى نفسي مرغمًا على الانسحاب إلى مسافة لقطع الاشتباك مع العدو لكي أتمكن من إعادة الثقة إلى نفوس جنودنا، ولكي أعيد تنظيم قوتنا. ولذا أرى لزامًا علي أن أتخلى عن بغداد»[1].

وفي الصباح الباكر من 11 آذار احتل الجيش البريطاني محطة السكة الحديدية الغربية في بغداد[2]. وعصر ذلك النهار نزل الجنرال مود نفسه من مركب نهري وذهب إلى دار المفوضية البريطانية في الوزيرية وهي حي من أحياء بغداد. وكانت بغداد في ذلك اليوم في حالة فوضى واضطراب، فاستغل الرعاع هذه السانحة فراحوا زرافات ينهبون الأسواق ويروعون السكان[3]. ولكن لم يلبث مود طويلًا حتى تمكن من إعادة هيبة القانون والنظام وأصدر بلاغًا موجهًا إلى «سكان ولاية بغداد»[4] يناشدهم فيه الخلود إلى السكينة. وينبغي القول هنا أن نص هذا البلاغ ـ على المدى البعيد ـ لم يكن في مصلحة الإنكليز في العراق، لأن مضمونه ألهم الوطنيين العراقيين وبعث في نفوسهم الأمل بفوز قضيتهم، كما أن البلاغ أصبح وثيقة في أيديهم يطالبون بموجبها بان تعطى لهم حقوقهم من استقلال تام ناجز. وقد كثر الجدل في مجلس العموم البريطاني حول مضمون البلاغ وعدم ملاءمته

---

(1) Lioyd. Seton. Twin Rivers. 200

(2) I.O.. L/P and S/Io. 978 (part 1)

(3) Bell. G. Rvlew of the Civil Administration of Mesopotamia. 1917 - 1920. 32.

(4) لمراجعة نص البلاغ راجع الملحق الرقم 1 في : I.O. L/P and S/IO. 978: (PART III)

للظرف الذي صدر فيه[1]. وأبدى وزير خارجية حكومة الهند مخاوفه من أن بعض بنود البلاغ قد يؤدي في المستقبل إلى الاتهام «بأننا نقضنا الوعود عندما يحين الوقت لتطبيق ما ورد فيه من وعد بمنح البلاد التحرر التام والاستقلال الذاتي». وأما وزارة الحرب البريطانية فإنها، على الرغم من موافقتها المبدئية على إعطاء عرب العراق الحكم الذاتي والاستقلال الذي يرغبون فيه في إشراف الإنكليز ومساعدتهم، كانت ترى أنه لا ينبغي للحكومة البريطانية، في تلك الفترة من الحرب، أن تستخدم لغة في بلاغاتها من شأنها أن تربطها بوعود وعهود لا تستطيع تنفيذها. ومن جهة ثانية أدركت الحكومة البريطانية ـ بالنسبة إلى المستقبل وبالنسبة إلى سير العمليات الحربية ـ إن اتباع سياسة ودية يرضى عنها العرب في جميع أنحاء الشرق الأوسط أمر مرغوب فيه جدًا، كما إن إعلان هذه السياسة وتبليغها الرأي العربي العام بأسلوب يستأنف إلى قلوبهم وخيالاتهم، أمر على جانب من الأهمية القصوى. ومهما يكن من أمر، فإن الحكومة البريطانية شكلت لجنة تتألف من اللورد كرزن (Curzon) واللورد ميلنر (Milner) والسيد تشيمبر لن (A. Chamberlain) واللورد هاردنغ (Hardinge) لتنظر في مضمون البلاغ وموضوع الرسالة التي سيبعث بها إلى ضابط الارتباط السياسي التابع للحملة العراقية[2].

بعد أن تم الاستيلاء على بغداد على يدي مود وجيشه بوقت قصير أسرع يهود العراق، ويهود البلدان المجاورة، إلى تقديم التهاني وأخلص الولاء للتاج البريطاني. فقد ذكر ساسون سلمون، زعيم الطائفة اليهودية في سورابايا

---

(1) Debates. H.C. 21.3.17. See Text in Appendix I

ويشير الكتاب العراقيون إلى هذا البلاغ بقولهم «وعد مود» أي أن مود، في ذلك البلاغ، وعدهم بأنه سيمنحهم الاستقلال الذاتي في الحكم.

(2) Cab. 23/2 (94/8 and Appendix I+II)

وممثلها، أمام مود أن استيلاءه على بغداد جاء بمثابة خلاص للأمة اليهودية بأسرها[1]. وفي هذه المناسبة تجدر بنا الإشارة إلى أن الجالية اليهودية في العراق كانت تسعى جهدها لمد يد العون للإنكليز في حملتهم ضد العراق. فقد بعث السيد إيلي خدوري ـ وهو يهودي بغدادي معروف ـ في الخامس عشر من شهر حزيران، 1915، برسالة من شانغاي إلى القنصل البريطاني فيها، السير افيفارد فريزر (Fraser) يقول فيها أنه يبدو محتملاً جدًا أن تتمكن القوة البريطانية «د» من احتلال بغداد قريبًا، «وفي هذه المناسبة السعيدة يسرني ويُشرفني أن أضع في تصرفكم قصري الجميل الواقع في بقعة مشرفة على النهر ليكون مقرًا لرئاسة الأركان، أو لأي من موظفيكم كما ترتأون»[2]. وقد قبلت وزارة الخارجية البريطانية العرض وبعثت برسالة إلى فريزر تطلب فيها إليه أن ينقل شكر حكومة جلالته وامتنانها للعرض السخي وان يبلغه أن الإنكليز سوف لن ينسوا هذا الجميل. وتقدم السيد خدوري بعرض آخر سخي وهو إقامة مستشفى للجيش البريطاني وللجاليات الأجنبية في بغداد على أن تخصص حكومة جلالته قطعة من الأرض فسيحة لائقة بالبنايات التي ستنشأ عليها من دور لسكن الأطباء وبيوت للطلاب وما شابه ذلك[3]. فوعدت الحكومة البريطانية السيد خدّوري بأنها ستنظر في أمر العرض الثاني الذي تقدم به. إن هذا الاهتمام، وهذا الحرص الذي أبداه السيد خدّوري ـ وهو يهودي بغدادي ـ على مساعدة الإنكليز في العراق، يمثل الموقف الذي كانت تقفه الفئات غير المسلمة من احتلال بغداد، لأن هذه الفئات غير المسلمة في العراق كانت ترى في الاحتلال البريطاني تحقيقًا لرغبات وأحلام كانوا يحلمون بها منذ أجيال.

---

(1) F.O. 371/3050 (44/156985/47361)

(2) F.O. 371/2490(44/97667/144714).

(3) المصدر ذاته.

دَورُ الشِيعَة في الاستِفتَاءِ الشَعبي

1919 - 1918

انتهت الحرب بين الإنكليز والأتراك إلى التوقيع على هدنة مدروس (Mudros) في 30 تشرين الأول، 1918. وكانت السياسة البريطانية المتعلقة بشؤون الشرق الأوسط قد أنيطت بلجنة تابعة لوزارة الخارجية يرأسها اللورد كرزن[1]. وكان السيد ادوين مونتغو (Montagu) الأمين العام لحكومة الهند عضوًا في هذه اللجنة آنذاك. ومنذ اللحظة الأولى بدت بوادر انشقاق واختلاف في وجهات النظر في ما يتعلق بالسياسة البريطانية المقترحة للشرق الأوسط، وانشطرت اللجنة إلى فئتين متضادتين في الرأي: الفئة البريطانية الغربية والفئة الشرقية أو الفئة الهندية. وينبغي القول أن الفئة البريطانية الغربية كان لها الرأي الأول على منافستها من الفئة الشرقية الهندية، ولكن على الرغم من هذا فإن الفئة الشرقية الهندية كانت على صلة اوثق بمجرى الأحداث في العراق وتطورها. ذلك بأن العراق يتوسط بقعة شاسعة من الكرة الأرضية، تلك البقعة الواقعة ضمن اطار النفوذ الاستعماري البريطاني. فكان من الطبيعي إدخال مصر والعراق في هذا الإطار. قبل التوقيع على الهدنة كان الشعب العراقي في مجمله ـ باستثناء الطبقة المثقفة النيرة في بغداد والموصل، وباستثناء علماء الدين في الأماكن المقدسة ـ يتقبل فكرة الاحتلال البريطاني بشيء يسير من الرضى على أن مستقبل التجارة والفلاحة قد يكون مزدهرًا في ظل حكومة مركزية قوية في بغداد. وقد عبر أهل البصرة عن هذا الموقف من الاحتلال

(1) وكانت مهمة اللجنة «وضع سياسة للمناطق التي من المحتمل أن تظل تحت النفوذ البريطاني» راجع: Young. h.. Independent Arab. 297.

البريطاني إذ إن ميناء البصرة أصبح ميناء مزدهرًا وشعر الناس بأن في ازدهاره وتوسعه ما يعود عليهم بالربح والنفع. ولكن بعد انتهاء الحرب انتاب الرأي العام تغير في النظر إلى أمر الاحتلال. وكانت الأسباب التي دعت إلى هذا التبدل والتغير في الأمر تناقض البلاغات والمنشورات الرسمية التي كانت تصدر عن الحلفاء. فإنه، مثلًا، على الرغم من أن نقاط الرئيس ولسن الأربع عشرة رُفعت إلى مجلس الشيوخ الأميركي في 8 كانون الثاني من سنة 1918 لإبرامها، فإنها لم تُنشر في العراق قبل الحادي عشر من تشرين الأول، 1919. والنقطة الثانية عشرة من نقاط الرئيس الأميركي ولسن تتعلق بحق الأمم في تقرير مصائرها، ولا سيما تلك الدول التي كانت تحت سيطرة الأتراك. وفي 8 تشرين الثاني من سنة 1918 صدر الإعلان الصادر عن الإنكليز والفرنسيين حول نواياهم في ما يتعلق بالمناطق التي كانت واقعة تحت السيطرة التركية بما في ذلك العراق نفسه. يقول هذا الإعلان الإنكليزي الفرنسي المشترك: «إن الهدف النهائي لدى كل من فرنسا وبريطانيا العظمى هو التحرير الكامل الناجز لجميع الشعوب التي خضعت طويلًا للجور التركي واقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها ومبادرتها من الممثلين الشرعيين الذين ينتخبهم الشعب»[1]. هذا البلاغ أدخل إلى مسرح السياسة العراقية عنصرًا جديدًا وفكرة جديدة عن «الحكومة الوطنية والإدارة الوطنية». فإن عرب العراق، بعد سقوط بغداد في قبضة الإنكليز، كانوا يرون ويعتقدون التغيير الوحيد الذي طرأ على السياسة العراقية هو أنهم تخلصوا من نير الأتراك ليقعوا في قبضة مستعمر مُحتل جديد. ولكن هذا البلاغ الجديد وما احتواه من مضمون عملا كثيرًا على تغيير وجهة النظر وعلى بعث الأمل في نفوس العراقيين في صورة عامة.

(1) Foster. Henry. The Making of Modern Iraq. 68.

كذلك اعتُبرت الخطبة التي ألقاها الجنرال مارشال، القائد العام للقوات البريطانية في العراق، بعد التوقيع على الهدنة في جمع ضم أعيان بغداد تأكيدًا رسميًا لما كان قد سبق أن قاله الجنرال مود بعد سقوط بغداد وإعادة لقطع العهود للشعب العراقي بالاستقلال الوطني. وتضمنت هذه الخطبة أيضًا وعدًا بإطلاق سراح أسرى الحرب بمن فيهم 107 منفيين شيعيين من النجف إلى الهند، وبرفع القيود عن التجارة، وبتخفيف حدة الحصار والتشدد في تنقل الأشخاص، كما أنه سُمح باعادة نقل الموتى للدفن في النجف وكربلاء، وبالسماح للحجاج بزيارة الأمكنة المقدسة. وختم الجنرال خطبته هذه قائلًا: " أطلب اليكم أن تدركوا أن الإزعاج الذي يسببه وجود جيش في بلادكم أمر لم نقصده ولا نريده وإنما ضرورات الحرب املته علينا. وأعدكم باسم جلالة الملك الامبراطور بأني سأسعى في أقصى سرعة لأن أُزيل كل ما من شأنه أن يحملكم على الشكوى والتململ»[1]. وقد عُمم نشر هذه الخطبة بترجمتها العربية في جميع أرجاء العراق، وكان لها، بالإضافة لما كان للبلاغ الفرنسي الإنكليزي، أثر عميق في نفوس العراقيين من آمال وتطلعات. وقد ضمن السيد رتشارد كوك (Cokc) كتابه المعنون «قلب الشرق الأوسط» فصلًا عن تلك الفترة بالذات ووسم الفصل بقوله إنه كان «عام الأمل» وبالفعل فإن السنة التالية لهذه الخطبة كانت سنة أمل وتطلّع.

وقد اعتبر ولسن (Wilson) نائب الحاكم المدني في بغداد، البلاغ الإنكليزي الفرنسي المشترك بلاغًا يناقض وعد بلفور الذي قطعه لليهود في شهر تشرين الثاني سنة 1917 في إنشاء وطن قومي في فلسطين لليهود[2]. وهو يرى أنه لم يكن هناك في الوضع السياسي لكل من سوريا والعراق ما

(1) A.T. Wilson. op. cit. 102.

(2) A.T. Wilson. op cit.. 103.

يبرر إصدار مثل هذا البلاغ. يقول ولسن أن التصريح هذا لم يأخذ في الاعتبار أقليات عنصرية مهمة في العراق مثل الآشوريين والأكراد[1]. وترى الآنسة جرترود بل في مذكرة عنوانها «تقرير المصير في العراق» أن البلاغ الإنكليزي الفرنسي كان «ضرورة يؤسف لها»[2] وأضافت تقول أن البلاغ فسح في المجال لأمكانات أخرى كانت تعتبر، في صورة عامة، أمورًا خطيرة تحمل على التخوف والقلق، ولكنها في الوقت نفسه فسحت في المجال للدسائس السياسية لدى العناصر الأقل قلقًا ولكنها أكثر تعصبًا وتزمتًا وتقول الآنسة جرترود بل إن عودة المنفيين الشيعيين، وعددهم 107، أمر يفهم المرء مغزاه ونفعه في تهدئة خواطر العامة. وثارت مخاوف اليهود بسبب البلاغ الإنكليزي الفرنسي المشترك حتى إنهم تقدموا من السلطات البريطانية طالبين التجنس بالجنسية البريطانية في حال إنشاء دولة عربية مستقلة في العراق كذلك الحال لدى الجالية المسيحية فإنها أيضًا أبدت تخوفها من قيام دولة عربية مستقلة في العراق[3]. يكفي القول أنه في غضون أسبوع بعد إعلان البلاغ الإنكليزي الفرنسي المشترك أصبحت فكرة تولية أمير عربي على العراق موضع بحث وتداول في كل مكان في العراق. ويستطيع المرء أن يدرك أن بيان مود كان أمرًا تمليه الضرورات العسكرية لأن نتيجة الحرب وما ستسفر عنه كانت لا تزال في طي المجهول. ولكن الأمر المستغرب هو إن البلاغ الإنكليزي الفرنسي المشترك صدر بعد انتصار الحلفاء. وإذا ما حاول المرء تقييم المحتوى الذي

(1) في صيف سنة 1968 ذكرت أمام زعيم قبيلة شيعي وجهة نظر ولسن حول البلاغ الإنكليزي الفرنسي المشترك فقال لي إن ولسن كان يبدي اهتمامًا بالأقليات وحرصًا على مصالحهم أكثر مما كان يبديه نحو غالبية من السكان حيث كان يفرض أن يتفهم قضاياهم ومصالحهم بصفته نائب الحاكم المدني. وقد أصر الزعيم القبلي الشيعي هذا على أن أغفل ذكر اسمه.

(2) A.T. Wilson. op cit.. 330

(3) Bell. op. cit. 127

تضمنته اتفاقية سايكس بيكو يرى جليًا التناقضات والازدواجية في السياسة لدى كل من إنكلترا وفرنسا. ويستطيع المرء في صورة عامة، أن يقول أن السلطات البريطانية المدنية في العراق بعد الهدنة لم تكن على اتفاق مع وفد الصلح إلى باريس في ما يتعلق بالسياسة العتيدة التي ينبغي اتباعها في العراق. فقد كان ولسن، نائب الحاكم المدني، يجهل التيارات الرسمية في الرأي العام في ما يتعلق بشؤون العراق، كما إنه كان في حيرة من أمره حيال تحديد السياسة البريطانية في العراق، لأن الهند ومكتب وزراة الخارجية، وحكومة الهند، والمكتب العربي في القاهرة جميعها كان لها رأي في القضية[1]. وجميع التناقضات التي وقعت فيها سياسة الحلفاء في الشرق الأوسط ظهرت جلية واضحة المعالم في العراق وعلى حساب مستقبل العراق. فإن مبدأ تقرير المصير الذي نادى به الرئيس الأميركي ولسن كانت له مفاهيم مختلفة لدى الشعوب المختلفة. فقد كان مفهومه لدى البعض «إقامة حكومة وطنية منبثقة من الانتخاب الحر الذي يقوم به الشعب» ولكن في مفهوم ولسن، نائب الحاكم المدني في العراق، كان مبدأ تقرير المصير يعني «عملية مستمرة متطورة وليس اختيارًا أرعن بين خطط ومشاريع مبهمة غير مدروسة درسًا كافيًا»[2] هذا بينما كان الشعب العراقي يفهم مبدأ تقرير المصير على أنه يعني ـ وبدون إسراف في القول ـ الاستقلال الناجز التام من دون حماية بريطانية لهذا الاستقلال. ولأن هذا المصطلح «تقرير المصير» كان غامضًا مبهمًا غير محدد الإطار، فإن ولسن، نائب الحاكم المدني في العراق، في الأشهر القليلة التالية، اتبع سياسة تُتناقض في وضوح جلي، مع رغبات حكومة جلالته، كما إنها كانت سياسة تتناقض مع العهود والمواثيق الرسمية التي قطعت للشعب العراقي بموجب البلاغات

(1). Wilson. op cit.. 109

(2) Wilson. op cit.. 108.

والبيانات المتتابعة، والتي أشرنا إليها آنفًا، وتتناقض أيضًا مع البلاغ الذي أصدره البرلمان البريطاني في الخامس من شهر كانون الثاني، 1918 [1].

وهكذا كانت المهمة ملقاة على عاتق اللجنة المشتركة في رئاسة اللورد كرزن لتضع خطوط السياسية البريطانية في العراق، مع الأخذ في الاعتبار أن على العراق، بصفته بلدًا كان جزءًا من الإمبراطورية العثمانية، أن يعقد صلحًا مع تركيا على أسس سليمة، كما عليه أن يحل جميع المشكلات الناجمة عن اتفاقية سايكس - بيكو، وعن الوعود التي كانت قد قطعت للشريف حسين (المراسلات بين مكماهون والشريف حسين) والضغط الذي كان يمارسه الرئيس الأميركي ولسن لإقرار مبدأ تقرير المصير، وعن جميع الوعود السابقة بإقامة حكومة وطنية كما جاء في بلاغي مود ومارشال والبلاغ الإنكليزي الفرنسي المشترك. وهكذا نرى أن مهمة هذه اللجنة كانت عسيرة في وجه هذه المشكلات. وكان الاختياران الأقصيان هما إما ضم العراق أو الجلاء عنه، وبين هذين الاختيارين الأقصيين عُرضت حلول تسوية وفكر جديدة لحل المعضلة. وكان لا بد من أن يكون قرار اللجنة بين أن يكون الحكم البريطاني للعراق حكمًا مباشرًا، وبين الحكم غير المباشر. بينما ظلت قضية الاستقلال الناجز التام - وهو ما كانت تصبو إليه غالبية الشعب العراقي - مسألة معلقة لم تتناولها اللجنة بالبحث. وإذا كان البريطانيون سيحكمون العراق حكمًا مباشرًا فإنهم بذلك يؤمنون طريقًا بديلًا إلى الهند، ويحمون الهند من أن تقع في يد البولشفيك، كما أنهم سيضمنون سلامة مصالحهم التجارية البريطانية وعلى رأسها مصالحهم في نفط عبادان وكركوك. غير أن الحكم المباشر

(1) جاء في بيان البرلمان «أن الجزيرة العربية وأرمينيا والعراق وسوريا وفلسطين في نظرنا، بلدان جديرة بأن يعترف بظروفها الوطنية المستقلة».

F.O. 371/5071(E 2945/13/44)

يتعارض مع جميع ما ذكرناه من متناقصات في الوعود والمواثيق والاتفاقات التي قطعت من طرف واحد، أي من قبل الإنكليز، أو بالاتفاق مع حلفائهم. ولكن الحكم غير المباشر المتستر وراء حكم عربي زائف يعرضهم لمشكلات تتعلق بالإدارة وبالحكم ومدى سلطة كل منهما ومسؤولياتهما. أما الخبراء في شؤون القسم الغربي لشبه الجزيرة العربية الذين كانوا في حكم وظيفتهم، أعضاء في هذه اللجنة لإبداء رأيهم في ملامح السياسة البريطانية في العراق، فإنهم كانوا يجهلون تمام الجهل أن في العراق غالبية شيعية بين السكان، وأن الأكراد في ولاية الموصل يشكلون جماعة كبيرة وأن من المرجح أن يثيروا مشكلات واضطرابات، وأن ابن سعود قوة يجب أخذها في الاعتبار. مثالاً لما قاله أحد هؤلاء الخبراء وكيف كان يرى إدارة الحكم في بلاد العراق: كتب لورنس في الاوبزرفر يوم 8 آب، 1920، «إن إدارة الحكم في العراق، بالنسبة إلى الرجل الفاضل الكريم، أشبه بدمية في يد طفل».

لقد كانت المنافسة بين الفريقين من مخططي السياسة البريطانية شديدة حادة، وكانت الخصومة بينهما عنيفة بحيث تعذر على اللجنة أن تصل إلى قرار في ما يتعلق بالسياسة التي ينبغي اتباعها في العراق. في تلك الآونة كانوا يشيرون إلى لورنس بقولهم أنه «وحش ولسن الأسود»[1].

ولكن لنا أن نسأل: ماذا كان الحلفاء، في وجه عام، ينوون فعلاً عمله، وماذا كانت نوايا بريطانيا في وجه خاص؟ إن من يقرأ بتأن رسالتين مهمتين رفعتا إلى اللجنة الشرقية والى لجنة الشرق الأوسط[2]، الأولى منهما بعث بها السير برسي

(1) Longrigg. op. cit.. 116

(2) عرفت هاتان اللجنتان ـ اللجنة الشرقية ولجنة الشرق الأوسط ـ أصلا باسم لجنة الإدارة في العراق. وكانت وزارة الحرب قد شكلتها في اجتماعها، الرقم 98، المنعقد في 16 آذار، 1917 ثم تغير الاسم إلى أن أصبح «لجنة الشرق الأوسط» (راجع الوقائع الرقم واحد من الاجتماعات التاسع للجنة الإدارة في العراق المؤرخ 22 آب، 1917) وفي ما بعد أدمجت=

كوكس، وبعث مكتب الهند بالثانية (الأولى منهما مؤرخة 22 نيسان، 1918، والثانية مؤرخه 30 كانون الثاني 1918،) يتبين له أن الفرنسيين في سوريا، والبريطانيين في العراق، انما كانوا ينوون فعلًا جعل القطرين محميّتين، الواحدة تابعة للفرنسيين والثانية للبريطانيين، كما يتبين له أيضًا أن البلاغ الإنكليزي الفرنسي ينبغي ألا يُحمل محمل الجد أو أن يؤخذ بحرفية ما جاء فيه. فإن السير برسي كوكس في رسالته المشار إليها آنفًا يتكلم عن «واجهة عربية» أو ستار أو قناع عربي كما أنه يتكلم عن «ضرورة تشجيع اليهود في العراق والحاجة إلى تشجيعهم». ويفضل حث الدكتور حاييم وايزمان، إذا أمكن ذلك، على أن يزور، أو على أن يبعث بممثل يثق به إلى بغداد للتأثير على اليهود في العراق لكي يقفوا إلى جانب البريطانيين في سياستهم هناك. وأما الدائرة السياسية في مكتب الهند فقد أشارت في رسالتها المشار إليها آنفًا إلى « حاكم وطني أو حكومة وطنية ولكن في حماية الإنكليز في كل شاردة وواردة إلا في الاسم»[1]. (فإن الاسم سيظل حكمًا وطنيًا وإنما السلطة تبقى في يد الإنكليز). وفي 30 من شهر تشرين الثاني تلقى نائب الحاكم المدني تعليمات بعث بها مكتب الهند وجاء فيها «ينبغي أن يكون مفهومًا لدى كل فرد أن مؤتمر الصلح هو الذي سيقرر نهائيًا وضع المقاطعات العربية ومصيرها»[2]. ولكن من ناحية أخرى - وهنا وجه التناقض - تؤكد التعليمات هه أن البلاغ الإنكليزي الفرنسي (اتفاقية سايكس بيكو) يشكل جزءًا من سياسة حكومة جلالته في إقامة حكومة وطنية

=وزارة الحرب في اجتماعها، الرقم 363، المنعقد في 11 آذار، 1918، لجنة الشرق الأوسط، ولجنة روسيا، ولجنة إيران، في لجنة واحدة أصبحت تعرف باللجنة الشرقية. أما لجنة روسيا فقد كانت لجنة من لجان وزارة الخارجية، وأما لجنة إيران فقد كانت مشتركة يرأسها الأمين العام لوزارة الخارجية راجع: Cab.27/22.

(1) F.O 371/5131 (E 13975/2719/44) See also. Papers of Miss G.L. Bell. Box 303/4/3. Faculty of Oriental Studies. Durham.

(2) A.T. Wilson. op cit.. 110

في «الأراضي المحرَّرة» كما أن حكومة جلالته لا تنوي «فرض أي حكومات على هذه الشعوب لا ترضى عنها ولا تمثل رغباتها وأمانيها»[1]. وأخيرًا جاء في هذه التعليمات أن ولسن مفوض إليه أن يُجري استفتاء عامًا، وأن يبعث إلى مكتب الهند بتقرير رسمي يوثق بصحته عن مختلف الآراء والميول لدى الشعب العراقي حول هذه النقاط الثلاث المحددة:

أولًا: هل يؤثر الأهلون إقامة دولة عربية واحدة تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل إلى الخليج الفارسي تحت وصاية إنكليزية؟

ثانيًا: في حال قبول الأهلين بهذا هل يرضون بأن يكون على رأس هذه الدولة أمير أو شريف عربي؟

ثالثًا: في حال قبول هذا المبدأ فمن يريدون أن يكون على رأس هذه الدولة؟

واختتم مكتب الهند تعليماته هذه بملاحظة على جانب من الأهمية[2]:

«إنه لأمر جليل القيمة عندنا أن يكون في متناولنا تقرير صحيح يكون تعبيرًا صادقًا عن الرأي العام للسكان هناك حول هذه النقاط الثلاث، تقرير نستطيع نشره على الملأ ونقول عنه أنه تعبير محايد لشعب العراق».

ومن هنا كانت بداية مسرحية الاستفتاء الهزلية المضحكة كما يشير إليها أدباء العراق عندما يتحدثون عن ذلك الحادث[3]. بعد أن تلقى ولسن تفويضًا لإجراء الاستفتاء في العراق بعث بنسخة عن البرقية التي كان مكتب الهند قد أرسلها إليه، إلى جميع ضباط الارتباط وارفقها بتعليمات عن كيفية إجراء الاستفتاء. عندما يقرأ المرء التعليمات التي بعث بها ولسن إلى ضباط الارتباط السياسيين يقف مذهولًا عندما يدرك أن ولسن كان

(1) المصدر ذاته.

(2) F.O. 371/5227 (E7459/2719/44)

(3) الفرعون، المصدر ذاته، 69. كذلك الحسني، المصدر ذاته، الجزء الأول، ص 105

تواقًا إلى فرض رأيه الخاص مسبقًا حول نتائج الاستفتاء. فإنه يقول في تعليماته إلى ضباطه مثلًا: «لا تقبل سوى الأجوبة المرضية والملائمة بالنسبة الينا» وإذا اطمأن الضباط إلى توافر مثل هذه الأجوبة عندها يعقدون اجتماعًا ويُلخصون الأجوبة، ويُدونونها، ثم يوقع عليها أكبر عدد من الشخصيات. ويتابع كلامه فيقول لضباطه أنهم إذا استشعروا أن الرأي العام، «بزعامة الأشخاص الذين تستشيرونهم في الأمر وقيادتهم، مؤات لقضيتنا ومرض في نظرنا، عندها أنتم مفوّض اليكم أن تعقدوا اجتماعًا تدعون إليه جميع الأعيان والمشايخ بغية عرض الأسئلة الثلاثة المشار إليها في رسالتنا. وتخبرونهم بأن أجوبتهم عن هذه الأسئلة ستُرسل اليّ (إلى ولسن) وانا بدوري أرفعها إلى الحكومة البريطانية. ولكن إذا استشعرتم أن الرأي العام منقسم في صورة جلية، أو إذا استشعرتم أن الرأي العام لا يميل إلى جانبنا، أو أنه غير مرض لدينا، فعليكم أن تؤجلوا عقد مثل هذا الاجتماع وتخبروني بالأمر كي ابعث اليكم بتعليماتي. في مثل هذه الحالة إذا جاءت نتيجة الاستفتاء في المناطق المجاورة مرضية فإن ذلك من شأنه أن يترك انطباعًا حسنًا في تكوين الرأي العام. وإذا كان الرأي العام مؤاتيًا مرضيًا فمن المستحسن أن يُدوّن كتابةً وأن يوقع على المحضر أكبر عدد ممكن من الأشخاص»[1]. إن كل من يقرأ في تاريخ العراق السياسي المعاصر لا يستطيع أن يفهم نتيجة الاستفتاء وما أسفر عنه من أحكام مالم يُنعم النظر في التعليمات التي أصدرها ولسن لضباط الارتباط السياسيين في مختلف ألوية العراق. والمستغرب في تصرف ولسن هو أن البرقية التي تلقاها وفيها تفويض إليه خُلوٌ من أي إشارة توحي بأن الحكومة

(1) C.O.. 696. vol I. Memorandum 27190. Civil commissioner to Political Officers. Baghadad. nov. 30th. 1918.

البريطانية لم تكن جادة مخلصة في التعرف إلى الرأي العام العراقي كي تهتدي بموجبه إلى إنشاء أفضل نوع من الحكم في العراق. ومع هذا نجد ولسن نائب الحاكم المدني يسعى تعمدًا إلى الحصول على «أجوبة مرضية ملائمة» ومعنى قوله «أجوبة مرضية» هو دعوة إلى تأييد استمرار الوجود البريطاني في العراق. والامر الذي يُحير الألباب في قضية إجراء الاستفتاء أن الدعوة إلى إجرائه جاءت من ولسن نفسه. ففي برقية بعث بها إلى مكتب الهند يقول أنه على استعداد لاتخاذ التدابير لإجراء الاستفتاء، ويؤكد في البرقية ذاتها أنه على يقين من أن نتائج الاستفتاء ستبرّر ظنه[1]. ولكن مهما يكن من أمر فإن وزير خارجية بريطانيا اعترض على الروح التي صيغت فيها التعليمات التي بعث بها ولسن إلى ضباط الارتباط في الألوية العراقية في شأن إجراء الاستفتاء. فقد ذكر وزير خارجية بريطانيا في برقية بعث بها إلى وزير خارجية حكومة الهند أن عمل ولسن، الذي كان ربما يتصرف بحسن نية وطوية، لا يتفق مع الأوامر التي صدرت عن حكومة جلالته إليه، وبصفته موظفًا كان ينبغي عليه أن يصدع لهذه الأوامر وأن يقوم بالمهمة كما أنيطت به[2].

لم يجر الاستفتاء على ما يرام، ولا سيما في المدن المقدسة لدى الشيعة: النجف وكربلاء والكاظمين. أما ولسن، نائب الحاكم المدني، فإنه لعلمه بأهمية النجف من ناحية سياسية، فقد أراد أن يجري الاستفتاء فيها في إشرافه وإدارته شخصيًا.

فذهب إلى النجف ليعرض على الأشراف والعلماء الأسئلة الثلاثة التي كانت محور الاستفتاء كي يتداولوها ويناقشوها. أما الذين حضروا الاجتماع

(1) A.T. Wilson. op. cit.. 108

(2) F.O. 371/5228 (E 8483/2719/44)

فقد كانوا فعلًا من أعيان النجف وعلمائها، وكانوا جميعًا من الشيعة، باستثناء رجل واحد هو السيد هادي النقيب، وهم: الشيخ عبدالكريم الجزائري، ومحمد جواد، ومحسن شلاش، والشيخ عبدالرضا، والشيخ راضي، والشيخ محمد رضا الشبيبي، والسيد محمد رضا صافي، والشيخ باقر الشبيبي (الذي كان يُعرف آنذاك بشاعر الثورة) والسيد محسن أبو طبيخ، والسيد نور ياسري، والسيد علوان ياسري، والشيخ مجبل الفرعون، ومحمد العبطان، والشيخ عبدالواحد سكر، والسيد هادي زوين، وشعلان الجون، ومرزوق العواد، وسرتيب المزهر، ومزهر الفرعون[1]. إن وقائع هذا الاجتماع كانت عرضة للتحوير والمغالطة من قبل مؤلفين هما الآنسة جرترود بل (Bell) في مقالها المعنون «مذكرة حول تقرير المصير» وأيرلند (Ireland) في كتابه: «العراق: دراسة في التطور السياسي». فقد ادعى كلاهما أن الذين حضروا الاجتماع الشيعي الذي عقد في النجف وافقوا بالاجماع على استمرار الحماية البريطانية من الموصل إلى الخليج الفارسي بدون أمير عربي[2]. غير أن مزهر الفرعون الذي حضر الاجتماع ينكر أن الموافقة على استمرار الحماية البريطانية كانت بالإجماع، لا بل يؤكد أن الرجل الوحيد الذي وافق على هذا الأمر كان السني الوحيد، السيد هادي النقيب[3]. ويذكر الحسني ـ وهو من المؤرخين العراقيين المرموقين ـ وقائع ذلك الاجتماع تمامًا كما ذكرها الفرعون. وبعد أن تكلم هادي النقيب وقف كل من عبدالواحد سكر، ومحمد رضا الشبيبي ـ الذي أصبح في ما بعد وزير التربية في الحكومة المؤقتة ـ ليقولا على مسمع من الملأ أنهما يبغيان إنشاء حكم عربي مستقل لا أكثر ولا أقل[4]. أما نور الياسري، الذي

(1) الفرعون، المصدر ذاته، ص 74.
(2) Ireland. P.W. op. cit. 169; Wilson. op. cit. 332
(3) الفرعون، المصدر ذاته، ص 75.
(4) الحسني، المصدر ذاته، ص 110.

عُرف عنه أنه كان رجلًا حذرًا لبقًا في معالجة الأمور، فقد وقف وقال أن هذه الأسئلة الخطيرة المصيرية التي يتوقف عليها مستقبل البلاد بأسرها لا يمكن الإجابة عنها ارتجالًا. وطلب إلى نائب الحاكم المدني أن يمهلهم بضعة أيام للنظر فيها. وقد استجاب الحاكم لمطلبهم هذا وأمهلهم أيامًا، ولكنه لم يكن يتوقع منهم أجوبة مرضية. ثم إن الذين حضروا الاجتماع من أعيان الشيعة في النجف ذهبوا للاجتماع إلى المجتهد الأكبر، محمد كاظم يزدي، ليستمعوا إلى مشورته. فطلب اليهم المجتهد الأكبر أن يعيدوا النظر في الأمر مرة وأخرى، وان يختاروا ما هو أصلح للمسلمين في العراق. أما الشيخ عبدالواحد سكر، الذي إذا ما قيس بالآخرين ممن حضروا الاجتماع فإنه يفوقهم فطنة وصفاء في التفكير والنظر البعيد، فإنه وقف في أحد الاجتماعات التالية التي عقدت للتداول في الأمر وقال: «أيها الأخوة أننا لسنا على استعداد لتقبل الحكم الجمهوري، كما وأننا لسنا فُرسًا ولا أتراكًا ولا إنكليزًا لكي ننتخب فارسيًا أو تركيا أو أميرًا إنكليزيًا. اننا عرب، ينبغي علينا أن نرشح أميرًا عربيًا يرأس حكومة عربية مستقلة»[1]. أما أعيان الشيعة فإنهم، بعد اجتماعهم إلى المجتهد الأكبر، انتقلوا إلى دار السيد نور الياسري ليتابعوا مداولاتهم ولكي ينتهوا إلى قرار نهائي. وبينما هم في الاجتماع، وبعد أن توصلوا إلى قرار نهائي يتمشى مع رغبة الشيخ عبدالواحد سكر، دهم البوليس الدار وأمر بفض الاجتماع مهددًا باستعمال القوة[2]. وكان لدى أعيان الشيعة المجتمعين من الاتباع ما يشجعهم على الاصطدام بالبوليس ومناوشته، غير إنهم امتنعوا عن ذلك لعلمهم أن الإنكليز سيتذرعون باسم النظام والقانون فيحولون دون متابعة مشاورتهم واجتماعاتهم. ولذا فإنهم قرروا الرجوع إلى قبائلهم بعهد ألا يتخذوا قرارًا من

---

(1) سعيد أمين: الثورة العربية الكبرى، الجزء الثاني، ص 19.

(2) الحسني، المصدر ذاته، ص111

طرف واحد، وإلا يكونوا طرفًا واحدًا في التعاون مع ضباط الارتباط الإنكليز المحليين ومع أعوانهم. ويدعي كل من الآنسة بل وايرلند أن أعيان الشيعة وقعوا على «مضبطة» في أثناء اجتماعهم إلى ولسن يوافقون فيها على استمرار الحماية البريطانية بدون أمير عربي. وأستطيع الآن أن أقول، بعد المقابلات التي اجريتها في صيف 1968 في النجف مع المجتهد الأكبر ومع بعض أعيان المدينة، أنه لم تكن هناك عريضة وقع عليها في ذلك الاجتماع (مضبطة كما كانوا يسمونها) إلا بعد يومين عندما قدم مدينة النجف السيد جعفر أبو التمن ـ وهو محام من الكاظمين ـ من بغداد مُمثلًا الشيعة في الكاظمين وساعيًا ليكون وسيطًا بين فريقي الشيعة في المدينتين، النجف والكاظمين. فقد كان السيد جعفر أبو التمن قد أبدى نشاطًا ملحوظًا في الكاظمين وفي بغداد في سعيه لتوحيد وجهتي النظر لدى السنة والشيعة في العراق، وللوقوف في وجه من تسول له ميول نفسه أن يقف إلى جانب البريطانيين. فقد عرفته بغداد والكاظمين ومنطقة الشامية كاتبًا وقف جهوده على مقاومة البريطانيين. وجميع الأمور التي ذكرتها عنه الآنسة جرترود بل في مذكرتها حول «تقرير المصير» عنه نفاها مطلقًا كل من عرفه معه. فقد ادعت الآنسة بل أن جعفر أبو التمن وقع على إحدى المضابط في بغداد والتي طالب فيها أصحابها باستمرار الحكم البريطاني. وانه كان يومًا من الأيام عميلًا للشرطة[1].

ولو أن السيد جعفر أبو التمن كان عميلًا، كما أتهم بذلك، لما كان أعيان الشيعة في النجف ممن كانوا يقاومون البريطانيين رحبوا به كرجل صادق الوطنية ولما كانت منطقة الشامية استقبلته استقبالا حسنًا. كان يعلم أن الرأي العام في السياسة في منطقة الفرات الأوسط يتأثر جدًا بالموقف الذي تقفه النجف، كما إنه كان يدرك أنه إذا وُفق إلى توحيد الجهود السياسية التي يبذلها

(1) A.T. Wilson.

النجفيون فإنه يستطيع أن يجمع في تلك المنطقة قدرًا كبيرًا من المضابط التي تستنكر الوجود البريطاني وترفض الحماية على العراق. غير أن ضابط الارتباط السياسي في منطقة الشامية، وكان يعرف أن الرجل موهوب وله قدرة على التنظيم، وان نجاحه في مهمته مضمون، أمر بتوقيفه على أنه رجل غير مرغوب فيه يعمل على إثارة الشغب والخروج على النظام والقانون. ثم أرسل إلى بغداد حيث جرى استجوابه وادخاله السجن بضعة أسابيع أن هذه الإجراءات التعسفية التي اتخذتها السلطات البريطانية أثارت العلماء في الأماكن المقدسة وأغضبت الفئة المفكرة المثقفة في بغداد، كما إنها أثارت سُخط الضباط العراقيين ومستشاري فيصل الذين كانوا يعملون معه في سوريا[1]. واليك بعض هذه الإجراءات: فض المؤتمر الذي عقده الأعيان والعلماء الدينيون في المنطقة بقوة السلاح، وإلقاء القبض على محام شيعي معروف ووضعه في السجن، والجهود المستمرة التي كان يبذلها ولسن لتلقي الأجوبة «المرضية الملائمة لهم» فقط، ونفي سبعة من أبناء بغداد المعروفين لنشاطهم المشبوه (بالنسبة إلى الإنكليز) في قضية الاستفتاء[2]. وأسفر الأمر كله عن نشوء حركة عنيفة ضد البريطانيين في بغداد وفي الأماكن المقدسة، في النجف وكربلاء والكاظمين.

أما الاستفتاء في مدينة كربلاء فإنه اتخذ سبيلًا أعنف واشد مما كان عليه في أماكن أخرى. فإن المجتهد الشيرازي أصدر هناك فتوى كفر فيها كل من كان يرغب في حكم غير إسلامي في العراق[3]. وكانت هذه الفتوى قد صدرت عن الشيرازي اثر سؤال وجهته إليه جماعة من علماء كربلاء. وكان لهذه

(1) Gertud Bell. Memo on Self - Determination in Mesopotamia. 6.

(2) Bell's Confidential note. Syria in October 1919. referred to in Ireland. op. cit. 194.

(3) راجع الفرعون، المصدر ذاته، ص 81 وفيه نص الفتوى.

الفتوى اثر عميق في نفوس المسلمين من أهل العراق، لا في اوساط الشيعة فحسب، بل انها جاءت مطابقة لعدد من الآيات القرآنية الكريمة التي تنص أن يطيع المسلمون أولي الأمر منهم لا أن يطيعوا السلطة الحاكمة إذا كانت من الكفار. ثم إن أعيان كربلاء عقدوا اجتماعًا للتداول في أمر وجوب الأخذ بفتوى الشيرازي. وقد التزموها. ثم إنهم وقعوا على مضبطة جاء فيها أنهم يحبذون قيام حكم عربي إسلامي يرأسه أحد أبناء السيد الشريف (شريف مكة أي الحسين) وإنشاء مجلس تمثيلي وطني يمثل شعب العراق[1]. والى جانب التوقيع على هذه المضبطة فإن أعيان كربلاء انتخبوا لجنة أوكلوا إليها جمع الكلمة في كربلاء ودعوة الأهالي إلى رفض حلول التسوية في قضية العراق. وقد ألقي القبض على ستة من الاعضاء الناشطين في هذه اللجنة في الخامس من ذي القعدة سنة 1337 هجرية ونفوا إلى الهند، وهم عمر حاج علوان، وطليفح حسون، ومحمد أبو الحب، والسيد مهدي مولوي، والسيد محمد الطباطبائي، وعبدالكريم عواد. فأرسل المجتهد الشيرازي إلى الحاكم المدني رسالة احتج فيها على نفي أولئك الأشخاص[2]. ويقول الحسني أن حكام جميع الألوية في العراق من ضباط الارتباط السياسيين كانوا يرفضون استلام أي مضبطة لم تكن في مصلحة البريطانيين وحكمهم في العراق[3]. وكان من شأن هذا الرفض من قبل الحكام الإنكليز. إن السكان اخذوا يلجأون إلى سبل أخرى للتعبير عن شعورهم، ولكنها سبل اعتبرتها السلطات البريطانية غير شرعية ومخالفة للقانون والنظام. أما المجتهد الشيرازي، بعد أن استشار علماء كربلاء وأعيانها، فإنه قرر أن يُرسل إلى الشريف رسالة ينبئه فيها عن

(1) راجع الملحق رقم 4.

(2) الحسني، المصدر ذاته، ص 75.

(3) المصدر ذاته، ص 77.

الحالة في العراق، ويلتمس منه أن يتدخل في الأمر. وكان قد وقع الخيار على الشيخ محمد رضا الشبيبي أن يكون الرسول الشخصي الذي سيحمل الرسالة إلى الشريف[1].

إن هذه الرسالة على جانب عظيم من الخطورة لأنها كانت أول وثيقة فيها تحديد واضح لما تصبو إليه غالبية الشعب العراقي من أمانٍ وطنية وتطلعات إلى المستقبل. وقد وضع نص الرسالة الشبيبي نفسه في إشراف المجتهد الشيرازي وفي إشراف الشيخ عبدالكريم الجزائري وهو أحد علماء الشيعة. وقد وزعت الرسالة هذه سرًا على القبائل المختلفة الضاربة في الفرات الأوسط. وكان حاملوها يخبئونها في جلدة القرآن الكريم ذلك بأن الغرباء الداخلين إلى لواء من ألوية العراق كانوا يخضعون على الحدود إلى تفتيش دقيق. وكان المشرف على توزيع الرسالة السيد حميد زاهد، وهو صاحب مكتبة معروفة في النجف ولها فروع في المناطق. وكان يساعده في عملية التوزيع السيد عبدالمهدي أبي هارون والسيد علي الشرقي. وبعد أن كانت الرسالة قد توزعت على قبائل الفرات الأوسط. وبعد أن كان شيوخها قد وقعوا عليها أرسلت إلى الشطرة بيد حسين الشعريف. والى لواء المنتفق بيد الشيخ إبراهيم الاطميش ليجري امرارها على شيوخ القبائل والزعماء ليوقعوا عليها. ومن ثم تسليمها إلى يد الشبيبي رسول المجتهد الأكبر.

سافر الشبيبي سرًا إلى البصرة. ومن هناك إلى الزبير ليلتحق بقافلة ضيدان بن حثلين شيخ قبيلة عجمان. وعندما وصل إلى وادي فاطمة التقى عليًا وعبدالله ابني الشريف اللذين كانا في انتظار مقدمه. ثم إنهما اصطحباه إلى شريف مكة فقدم إليه رسالة الشيرازي فارسل شريف مكة الرسالة

---

(1) راجع نص الرسالة هذه في الملحق الرقم 5. راجع أيضًا الحسني، المصدر ذاته، ص 77. كذلك راجع جعفر الخليلي في كتابه «هكذا عرفتهم» ص 123.

إلى فيصل الذي كان في باريس لحضور مؤتمر الصلح. أما الشبيبي فإنه قضى أربعين يومًا في الحجاز ثم سافر من هناك إلى سوريا حيث أقام إلى أن تشكلت الحكومة العراقية المؤقته في تلك الأثناء كان السيد محمد رضا ابن المجتهد الشيرازي يقوم بدور بارز في العمل الناشط ضد البريطانيين في كل من كربلاء والنجف. أما الآنسة جرترود بل فانها أسرعت في الاستنتاج أن المجتهد الشيرازي لم يكن ضد البريطانيين وأنه «إلى ذلك الحين كان يقف منا موقفًا وديًا». وتتابع كلامها فتقول انها كان ابنه محمد رضا يهيمن عليه [1] والواقع أن محمد رضا انما كان ينفذ الأوامر والتعليمات التي كان يصدرها إليه ابوه. وعلى الرغم من أن جرترود بل تفضل سواها من الموظفين البريطانيين في معرفتها العراق وفي تفهمها عقلية شعب العراق فانها كانت تعجز عن إدراك التصرف السياسي الذي كان يتصرفه الزعماء الدينيون من الشيعة كالشيرازي مثلًا. ففي أحيان كثيرة كانت عواطفها وأحاسيسها تطغى على روح الموضوعية عندها، فأصدرت أحكامًا تتعلق بالشؤون العراقية التي كانت تجري في تلك الآونه لم تكن مبنية على واقع الحال، ولا سيما في منطقة الفرات الأوسط حيث كان الشعور العدائي شديدًا ضد البريطانيين. وتنبغي الإشارة إلى أن المجتهد الشيرازي كان يعمل في الخفاء ضد الإنكليز، وما كان يُظهره من اللطف والإيناس نحو أي موظف إنكليزي قدم لزيارته إنما هو نوع من التقية التي تمارسها الشيعة إذا اقتضت الحال ذلك. كذلك فعل الشيخ محمد كاظم يزدي، فإنه على الرغم من الود والصداقة اللذين كان يبديهما نحو البريطانيين فإنه عمل كثيرًا في الخفاء على تقويض دعائم السلطة البريطانية. أما الشيرازي فقد كان يظهر العداء علنًا للبريطانيين حتى إنه أصدر فتوى كفّر بموجبها مسلم يُصوت من أجل حُكم غير إسلامي.

---

(1) Wilson. op. cit.. 333.

كانت روح العداء نحو البريطانيين في الكاظمين عنيفة. وكانت مساجد البلدة مكانًا حصينًا لاجتماع الناس، فالمسجد حرم تنعدم فيه السلطة الزمنية الرسمية. وكانت الفتوى التي أصدرها الشيرازي، المجتهد الأكبر، تُهيمن على جو الاجتماعات التي كانت تُعقد في المساجد، إذا إنها كانت فتوى خطيرة حددت الإطار الإسلامي الذي ينبغي للمسلمين ـ في حال اتخاذ قرارات خطيرة حاسمة ـ أن يتخذوها ضمن هذا الإطار. أن أهمية فتوى الشيرازي تكمن في كونها تحديدًا لحرية المسلم عند اتخاذ قرارات مصيرية. لذلك فوَّض أهل الكاظمين إلى ستة من علمائهم الأجلاء أن يضعوا عريضة يطالبون فيها بإقامة حكومة عربية إسلامية دستورية يرأسها أحد أبناء الشريف[1]. وكان الشخص الوحيد الذي شذ عن هذا الإجماع رئيس بلدية الكاظمين الذي كان يمالىء الإنكليز، ويوافق على استمرار وجودهم في العراق، لأنه كان تاجرًا يجني أرباحًا طائلة من تعاونه مع الإنكليز، ومن تجارته مع بريطانيين من اصل هندي كانوا قد استقروا في تلك البلدة[2]. وقد بذل رئيس البلدية في الكاظمين جهودًا جبارة لوضع عريضة مضادة تطالب باستمرار الحكم البريطاني، ولكنه بواسطة سلطته، وبفضل ماله الوفير، استطاع أن يجمع حوله عددًا صغيرًا من فقراء الحي الذي يسكنه فقط.

أما أهل بغداد فقد كانوا على وعي سياسي أعلى مستوى من سائر السكان، كما إنهم كانوا أكثر نشاطًا وحيوية من غيرهم. وكان نائب الحاكم المدني قد اقترح تشكيل لجنة قوامها 25 عضوًا سنيًا يختارهم القاضي السني، ولجنة أخرى قوامها أيضًا 25 عضوًا شيعيًا يختارهم القاضي الشيعي ليكونوا جميعًا ممثلين سائر السكان في بغداد. وأما النصارى واليهود – وهما ملتان تشكلان

(1) راجع البصير، في المصدر ذاته، ص 82. كذلك الحسني في المصدر ذاته، ص 107.
(2) Bell's memoranda in Wilson. op. cit. 333.

جالية كبيرة في بغداد - فقد تُرك الأمر لرؤسائهم ليختاروا ممثلين عنهم. ولكن القاضيين الشرعيين السني والشيعي لم يمتثلا الأوامر التي صدرت اليهما، بل انهما دعوا إلى عقد اجتماع عام للمسلمين في بغداد يضم السنيين والشيعة ليختاروا ممثليهم هم أنفسهم. وفي ذلك الاجتماع ألقيت خطب نارية، وكان الممثلون الذين فازوا في الانتخابات ينتمون إلى الجماعة التي تكن العداء للبريطانيين. وعندما اجتمع أولئك المندوبون الذين اختيروا في الاجتماع المشار إليه. من سنيين وشيعيين، إلى نائب الحاكم المدني رفعوا إليه عريضة تتضمن ثلاثة اقتراحات من شأنها أن تضمن الشروط اللازمة لإجراء استفتاء حر سليم. وهي الشروط التي توفر للعراقيين الجو الحر الذي فيه يستطيعون أن يعبروا عن آرائهم وشعورهم الوطني من دون وجل أو خوف من عقاب السلطة. وكانت الاقتراحات الثلاثة التي تقدم بها الوفد المشترك ما يلي:

أولًا: إنشاء مجلس تمثيلي وطني يمثل العراق بكامله بغية التداول في مستقبل العلاقات العراقية مع السلطة البريطانية وما ستكون عليه هذه العلاقات.

ثانيًا: وجوب ضمان حرية الصحافة.

ثالثًا: إلغاء جميع القيود المفروضة على تنقل الأشخاص داخل العراق، والسماح للعراقيين بالسفر إلى بلدان العربية المجاورة[1] لكي يكونوا على اتصال وثيق بتطور الرأي العربي العام في تلك البلدان.

أما في ما يتعلق بنتائج الاستفتاء الشعبي الذي كان يدور حول الأسئلة الثلاثة (وقد سبقت الإشارة إليها) فقد أصدر المندوبون السنيّون والشيعيّون بيانًا في 22 كانون الثاني، 1919، طالبوا فيه بأن تكون البلاد التي تمتد من حدود الموصل الشمالية إلى الخليج الفارسي دولة عربية واحدة على رأسها

(1) البصير، في المصدر ذاته، ص 160.

ملك مسلم، أحد أبناء الشريف حسين، مقيد بمجلس تشريعي تمثيلي مقره بغداد عاصمة البلاد(1). ويذكر السيد علي البازركان، الذي كان مندوبًا سنيًا حضر الاجتماع في بغداد، في كتابه «الوقائع الحقيقية» بعض ما جاء في خطاب ألقاه المستشرق البريطاني مارغوليوث، وكان حاضرًا الاجتماع هذا. ومؤداه أن العراق قد اعتاد الحكم الأجنبي الغريب عنه، وأنه لا يستطيع حكم نفسه بنفسه، ولذا وجب على الشعب العراقي أن يختار الإنكليز ليكونوا عليهم أولياء وأوصياء(2). وتجدر بي الإشارة إلى أن أحدًا من الذين كتبوا عن تاريخ العراق المعاصر لم يشر قط إلى هذا الخطاب الخطير الذي القاه المستشرق مارغوليوث في الاجتماع. وإذاكان الأمر هذا صوابًا فاننا نتساءل: باي صفة يتكلم الاستاذ مارغوليوث عن مستقبل العراق السياسي؟ أما في ما يتعلق باليهود والنصارى فإنهم امتنعوا بعناد عن التوقيع على العريضة التي وضعها المندوبون المسلمون، لا بل إن اليهود وضعوا عريضة مستقلة التمسوا فيها الإبقاء على الإدارة البريطانية، ثم جاراهم في ذلك النصارى(3).

كانت هناك ثلاث هيئات سياسية تبدي اهتمامًا خاصًا بنتائج الاستفتاء، وهي الوزارة البريطانية في لندن، والإدارة البريطانية في بغداد. وشعب العراق. أما الوزارة البريطانية فانها كانت تعتمد على الإدارة البريطانية في بغداد لتوفر لها المعلومات الصحيحة الموثوق بها عن الرأي العراقي العام، وهي معلومات لم تقدمها لها الإدارة البريطانية في بغداد. أما الهيئة الثانية، الإدارة البريطانية في بغداد، فقد كان همها أن تُعد العراق ليقبل بإقامة حكم بريطاني في العراق.

(1) راجع النص العربي في الملحق الرقم 6، وراجع أيضًا البصير، في المصدر ذاته، ص 86. وقد كان البصير أحد المندوبين الشيعيين. راجع الحسني، في المصدر ذاته، ص 73.

(2) البازركان «الوقائع الحقيقة» ص 66 - 67.

(3) Wilson. op. cit.. 335.

وأما الهيئة الثالثة، الشعب العراقي، فقد كان في حيرة من أمره إزاء الجهود التي كان يبذلها نائب الحاكم المدني في فرض وجهة نظره وهي إقامة حكم بريطاني مباشر في البلاد، الأمر الذي كان العراقيون يعتبرونه أمرًا على غاية من الخطورة إذْ من شأنه أن يشجع على نشوء اضطرابات سياسية. وبالتالي على قيام مصاعب وعقبات كأداء في وجه أي تسوية مقبلة تتعلق بمستقبل البلاد. في وسط تلك الفوضى الضاربة في البلاد، وإزاء الشكوك والمخاوف انشأ المسلمون من سنيين وشيعيين قبيل منصرم شهر شباط من العام 1919 حزبًا جديدًا سموه «حرس الاستقلال». ومن جملة الجماعة القليلة العدد التي أسست هذا الحزب نذكر الشيخ محمد باقر السبيبي، وهو شاعر نجفي معروف، وعلي افندي البارزكان، وجلال بابان، وشاكر بيك محمود، الذي كان صديقًا مقربًا لدى فيصل. وتنص المادة الثانية من دستور هذا الحزب أن غاية الحزب القصوى هي نيل الاستقلال التام الناجز للعراق[1]. وتنص المادة الثالثة أن الحزب هو الذي سيرشح أحد أبناء الشريف حسين ملكًا على العراق[2]. وتتناول المادة الرابعة والخامسة والسابعة التدابير والسبل التي من شأنها أن توصل الحزب إلى غايته النهائية بما في ذلك التشديد على ضرورة الوحدة الوطنية العراقية بقطع النظر عن اختلاف الأديان والطوائف[3]. والفقرة الأخيرة تتوخى، كما هو ظاهر، الفسخ في المجال لعضوية من هم غير مسلمين، ولكن الحزب ظل طوال استمراره حزبًا إسلاميًا في طبيعته. وكان رئيس الحزب الشيخ محمد الصدر وكان عالمًا شيعيًا مشهورًا.

---

(1) البصير، المصدر ذاته، ص 137 - 138. والسيد البصير، وهو من جملة من قابلتهم في العراق، كان عضوًا في هذا الحزب.

(2) المصدر ذاته.

(3) المصدر ذاته.

وكان الشيخ باقر الشبيبي، وهو أخو محمد رضا الشبيبي الذي جئنا على ذكره آنفًا، واسطة الارتباط بين بغداد والنجف. وعمل الحزب ما في وسعه لتوحيد الجهود السياسية وتنسيقها بين منطقة الفرات الأوسط وبغداد بغية ممارسة المزيد من الضغط على الإدارة البريطانية في بغداد. وقد ساند الشيرازي، المجتهد الأكبر، الحزب وعضده وأبدى ارتياحه للخطوط السياسية التي حددها الحزب لاتباعها[1].

أما بالنسبة لأهل العراق، سواءً أكانوا من السنة أم من الشيعة، فإن نتائج الاستفتاء كانت لديهم واضحة جلية: قيام دولة مستقلة تشمل المنطقة من حدود الموصل الشمالية إلى رأس الخليج الفارسي وعلى رأسها ملك من أبناء الشريف حسين مقيد بمجلس تشريعي تمثيلي وطني. ولكن بالنسبة إلى ولسن، نائب الحاكم المدني فإن نتائج الاستفتاء كانت على نقيض ما تخيله العراقيون. فإن غالبية السكان، في نظر ولسن، لم تكن ترغب في بديل من الحكم البريطاني[2]. حتى أن فكرة تمليك ملك عربي على العراق كانت غريبة لديه، وقد صرف النظر عنها لأن أقلية كبيرة كانت تطالب بملك عربي يرأس الدولة. ذلك بأن ولسن حرص منذ البدء على تدوين آراء الفئات التي كانت موالية للحكم البريطاني وترغب في استمراره، كالكلدانيين، مثلًا، والكاثوليك واليزيدية واليهود الذين لو جمعت أعدادهم كلها لما شكلوا ربع عدد الشيعة، أو ربع عدد السنة من سكان العراق، عندها بعث السيد مونتاغو (MONTAGU) يوم السادس عشر من شهر شباط، 1919، ببرقية إلى نائب الحاكم المدني يقول فيها إن حكومة جلالته تقدر بامتنان[3] حرصكم

(1) البصير، المصدر ذاته.

(2) Wilson. op. cit.. 114.

(3) Wilson. op. cit.. 114.

وبراعتكم الدقيقة في تنفيذ المهمة التي أنيطت بكم (إجراء الاستفتاء). ولم يقتصر تقدير حكومة جلالته على الشكر فحسب، بل أن مونتاغو يُمعن أكثر فيقول «إنهم يُسرُّون كثيرًا إذا تفضلت بارسال برقيه فيها مخطط تمهيدي لدستور دولة عربية، أو مجموعة من الدول العربية التي اقترحت إنشاءها على أساس رغبات السكان كما أفضت عن ذلك في برقياتك السابقة، وعلى أساس أن يكون الحكم الفعال غير المنازع في أيدي البريطانيين»[1]. عند ذلك تُرك الأمر لولسن الذي لم تكن آراؤه معتدلة، على الأقل في نظر العراقيين، لكي يضع مخططًا للدستور العراقي الذي سيكون أساسًا لبناء الدولة - وراح يعمل على وضع مخطط للمقترحات التي كان قد رفعها إلى حكومته مغفلًا النقطة الأولى الأساسية. أي إقامة دولة عربية. فقسم العراق إلى مناطق تضمن «إقامة حكم بريطاني فعال غير منازع» في المستقبل. والأمر الذي يحير الألباب حول فهم السياسة البريطانية في العراق آنذاك هو أنها كانت سياسة تهدف إلى جمع النقيضين: إقامة نظام من الحكم قائم على رغبات أهل العراق وأمانيهم، وفي الوقت نفسه يكون هذا النظام منسجما لا يتعارض مع السيطرة البريطانية الفعالة في حكم البلاد وإدراة شؤونها. ولو أنه جرى تحقيق مقترحات ولسن لكان العراق قد وقع تحت السيطرة البريطانية وإدارتها، ولكن هذه السيطرة لم تكن إطلاقا قائمة على رغبات السكان وتطلعاتهم.

لم يكن في المقترحات التي وضعها ولسن من أمر جديد. كان من المتوقع أن يحكم العراق مُفوّض سام بريطاني يعاونه أربعة مُفوضين آخرين يعملون في إمرته ويديرون شؤون أربعة ألوية: لواء البصرة ولواء بغداد، ولواء الفرات ولواء الموصل. ويعاون مفوضي الألوية مجلسان: مجلس اللواء ومجلس الناحية، وكلا المجلسين يتألفان من أعضاء يعينون تعيينًا لا انتخابًا، ثم إن

(1) المصدر ذاته.

ولسن أوجز آراءه في ما يتعلق بمطالب الشعب من الاشتراك الوطني الفعال في الحكم قائلًا: «أرى أن هذا المطلب الشرعي، أي الاشتراك الفعال في الحكم» والإدارة، يمكن تحقيقه لا عبر إنشاء مجلس تشريعي مركزي، ولا عبر إنشاء مجالس استشارية، بل باسناد المراكز الإدارية العالية والتنفيذية ذات المسؤولية في ملاك الدولة إلى مواطنين عراقيين مثقفين ينتمون إلى عائلات عريقة النسب»[1]. وقد وافقت حكومة جلالته على مقترحات ولسن وأرسلت له في 9 آيار، 1919 [2]، موافقتها هذه. ولكنها اشترطت أن تكون مقترحاته تدبيرًا ذا طابع مؤقت لا نهائي[3]. ومهما يكن من أمر فإن مقترحاته لن توضع موضع التنفيذ إلا بعد التوقيع على الصلح مع تركيا، وبعد ابرام الصلح في مؤتمر باريس. وهناك ثلاث نقاط ينبغي لنا أن نشدد على أهميتها قبل إنهاء الحديث في هذا الفصل عن الاستفتاء:

أولًا: إن التعليمات التي أصدرها ولسن، والمقابلات الشخصية التي أجراها مع بعض الناس، والتي أجراها ضباط الارتباط السياسيون، والحرص الشديد الذي أبداه على أن لا يُسجل في الاستفتاء سوى أصوات الموالين، جميع هذه التدابير حالت دون وصول «التعبير الحقيقي لمشاعر العراقيين وأمانيهم» إلى المراجع العليا، في حكومة جلالته في لندن.

ثانيًا: لقد بدأ جليًا منذ البدء أن أعيان البلاد من شيوخ القبائل وسكان المدن، رغبة منهم في أن يكون سجل تصرفهم السياسي في نظر الحكومة سجلًا نظيفًا، كانوا على استعداد لأن يوقعوا على مضابط يعربون فيها عن ولائهم، وعن موافقتهم على استمرار الحكم البريطاني في العراق، وذلك

(1) Wilson. op. cit.. 118

(2) المصدر ذاته.

(3) Wilson. op. cit.. 119.

لأنهم كانوا يعلمون أن هذه المضابط وعليها تواقيعهم وإبداء موافقتهم سترسل إلى الحكومة في بغداد حسب التعليمات التي صدرت إلى ضباط الارتباط الذين كانوا يقومون بعملية الاستفتاء.

ثالثًا: أن معظم التصريحات والآراء التي أبداها الناس، والتي اعتبرت معادية لاستمرار الحكم البريطاني في العراق اهمل أمرها، وحذفت من التقارير الرسمية على أنها لاتمثل رأي الناس ورغباتهم. مثال على ذلك البيان الذي أصدره مندوبوا المؤتمر الذي عقد في بغداد، والذي كان يمثل مسلمي بغداد، أهمل وحذف من التقارير الرسمية على أنه لا يمثل إرادة سكان بغداد الذين يمثلون قطاعًا سياسيًا واقتصاديًا مهمًا، بينما كان القصد منه أن يكون بيانًا وطنيًا معبرًا عن إرادة أهل بغداد ورغباتهم في السياسية[1]. والرأي الذي أبداه أهل كربلاء. وهي المدينة المقدسة الثانية في العراق لدى الشيعة، لم يُشر إليه رسميًا في التقارير على أنه تعبير عن إرادة الناس في كربلاء[2]. كما إنه لم يتوافر الحصول على بيان يمثل إرادة أهل سامراء، وهي المدينة المقدسة الرابعة لدى الشيعة. وموجز القول هو أن فشل الاستفتاء في إعطاء صورة حقيقية عن رغبات العراقيين وأهوائهم كما عبروا عنها، وعجزه عن تمثيل الرأي العام وعكس صورة حقيقية له في جميع الأبعاد، كل هذا كان من شأنه أن يضلل حكومة جلالته، كما أنه كان من شأنه أن يمهد السبيل لقيام اضطرابات وثورات في البلاد.

(1) Bell op. cit.. 6.

أما لونغرغ (Longrigg) فيشك في أمر الاجتماعات التي كان يعقدها أعيان البلاد على أساس إنها لم تكن تمثل إرادة الناس. ويضيف قائلًا إن الإسراع في الاستنتاج من أن استمرار الحكم البريطاني كان برغبة جميع سكان العراق، باستثناء حفنة من السياسيين ناكري الجميل، لم يكن له ما يبرره. راجع: Longrigg. op. cit.. 118

(2) See Administration Report. Shamiyyah. 1919. 30; also Administration Report. Hillah Division. 1919. 17

اضطرابات 1920: ذروة النشاط السياسي الشيعي

شهد العراق بعد التوقيع على الهدنة فترة اتسمت بالارتياح العام. فقد زالت القيود التي كانت الحرب قد فرضتها وأصبح التنقل أكثر حرية، وعادت حركة الأسواق التجارية بين مختلف أجزاء العراق إلى سابق عهدها. ولكن عقبت هذه الفترة من الارتياح والسوية فترة أخرى من ازدياد روح العداء ضد الإنكليز وانتشاره في البلاد[1]. وكان مصدر هذا العداء المدن المقدسة لدى الشيعة في العراق. فقد وقعت معظم القبائل الضاربة شمال النجف على ضفاف الفرات، ولا سيما في منطقة الجزيرة، تحت تأثير الدعاية العربية الشريفية (نسبة إلى الشريف حسين) التي كان مصدرها الحكومات العربية التي قامت في كل من دمشق وحلب. أما قبائل الفرات الأوسط والأسفل ـ وهم في معظمهم من الشيعة – فقد كانوا عرضة للدعاية التي تصدر عن النجف بصفتها المرجع الروحي لهم. وكل الاضطرابات المحلية التي جاءت في أعقاب حادثة الرميثة – وسنأخذ هذه الحادثة بإسهاب في ما بعد ـ كان يتزعمها رُسُل النجف ودعاتها وجماعة المؤامنة[2].

---

(1) إن الحوادث التي وقعت في أعقاب حادثة الرميثة في أواخر حزيران من سنة 1920 وصفت من قبل بعض الكتاب انها كانت «عصياناً» و«تمرد» جاء في غير محمله. إذ أن العرب في العراق لم يكن يتوجب عليهم أن يمحضوا البريطانيين ولاءهم، كما إنه لم يكن لهم أن يخضعوا للإدارة البريطانية الهندية في بغداد. وأن يوصف حمل السلاح في وجه الظلم أو الغبن بأنه «عصيان» و«تمرد» خطأ فادح في التعبير. هذا وأني أوثر أن أصف تلك الحوادث بأنها كانت اضطرابات.

(2) المؤامنة هم المعتمدون الدينيون المحليون الذين يمثلون المجتهد الأكبر في النجف، ومفردها «المؤمن» في لغة العامة، ويلقبونه بالشيخ. وهو مخول شرعي منوط به حل المشكلات بحسب الشريعة الإسلامية، كالزواج والطلاق، والإرث. ويشترط في المؤمن أن يكون خريج حلقة=

وتنبغي الإشارة إلى أن أهل العراق، بعد الهدنة، كانوا يتوقعون الخير من الإدارة البريطانية الهندية في بغداد. ولكن على الرغم من زوال كثير من القيود التي فرضتها الحرب، فإن لم يحدث أمر جوهري من شأنه أن يُسهل سير الإدارة الحكومية بحيث يرضى عنه الرأي العام. فقد كان المتعلمون الناطقون باسم الحكومة يجهلون العربية، كما أنهم كانوا في زيهم الخارجي وفي آدابهم وعاداتهم يختلفون عن أهل العراق. أضف إلى هذا ضروبًا أخرى من الإزعاج للأهلين كاحتلال الدور والقصور التابعة لأعيان البلاد وأغنيائها، والطرق العسكرية والمعسكرات التي كانت عائقًا في سد الأقنية والترع الضرورية لري الأرض الزراعية، ناهيك بجمع الضرائب المفروضة على كل صنف من الغلال والمحاصيل «مما كان مكروهًا لدى الشعب أغنيائه وفقرائه»[1] وكان يُعوز ولسن موظفون ومعاونون لائقون يعملون في إمرته، إذْ إنه كان يُصر على أن يتوافر في الموظف مستوى عال من الثقافة ومعرفة اللغة الإنكليزية، وهي أمور لم تتوافر لدى الموظفين العراقيين العاطلين عن العمل والذين زادت أعدادهم برجوع جماعة تعد بالمئات من تركيا إلى العراق مما زاد في عدد الناقمين غير الراضين عن الوضع الراهن. كانت هذه الجماعة الناقمة من دون عمل منقبضة النفس تتزاحم إلى المقاهي حيث التربة صالحة لانتشار الإشاعات والترويج لها في اوساط الرأي العراقي العام الذي كان يتسم بالخيبة وفقدان

=دينية في النجف. ويكسب عيشه مما يعطيه الناس في مقابل خدماته الدينية لهم. والى جانب هذه الوظيفة فإن له وظيفة أخرى على جانب من الأهمية، وهي أن يقوم « بالقرايات» أي التعازي التي تقام في الأيام العشرة الأولى من محرم إحياء لذكرى فاجعة كربلاء التي قتل فيها الإمام حسين وجماعة من اتباعه ومن ذريته. ويتلقى المؤمن مكافأة مالية لقيامه بفروض التعزية من الجماعة التي تحضر التعزية. وعندهم اعتقاد أنه كلما زاد الواحد منهم في سخاء العطاء للمؤمن الذي يقوم بفروض التعزية زاد أجره عند الله.

(1) Longrigg. op. cit.. 113.

الأمل. وفي صورة عامة نستطيع القول أن إدارة ولسن لم تنتفع كثيرًا بما كان لدى العراقيين المثقفين من مواهب ومهارات[1]. مثال على ذلك إن ولسن استدعى محاميًا ممتازًا، السيد ناجي بيك السويدي، ليشغل منصبًا استشاريًا في بغداد، ولكن السويدي وجد الجو المخيم على البلاد قاتمًا غير مؤات له فعاد من حيث أتى ونفسه منكسرة حزينة [2]. وقد ذكر بعض الزوار العراقيين من الغرب أن موقف ولسن في الحكم كان موقف المستعمر الذي استخف بقدرات العراقيين وتجاهلها. وانتشرت الإشاعات في بغداد حول وضع العراق تحت الانتداب البريطاني. وفي أواخر عام 1919 ذكر أن النساء البريطانيات والأولاد يتوافدون إلى العراق بأعداد كبيرة كأنهم يتوافدون إلى مستعمرة بريطانية. وموجز القول أن أعمال الإدارة البريطانية المدنية ومخططاتها كانت توحي باستمرار الحكم البريطاني الدائم في العراق. جميع هذه الاعتبارات التي جئنا على ذكرها أمور يفسرها لنا تهيؤ عدد كبير من العناصر العراقية الناقمة واستعدادها، عند منصرم سنة 1919 لمناصرة أي حركة عدائية ضد الإنكليز تقوم في البلاد وتتخذ شكلًا يكون تعبيرًا عن هذه النقمة.

ولقد كانت، بالإضافة إلى هذا، عوامل أخرى زادت النار لهبًا. وفي اليوم الحادي عشر من شهر كانون الأول، 1919، احتل رمضان الشلاش ورجال القبائل التابعة له مدينة ديرالزور وكان رمضان الشلاش قد عُين في تلك الفترة حاكم الفرات والخابور من قبل حكومة حلب [3]. وألقي القبض على معاون الحاكم السياسي البريطاني في دير الزور وسُجن حتى 25 كانون الأول. وأصبحت دير الزور، إلى مدة، مركز الدعاية ضد البريطانيين وراح

(1) Longrigg. op. cit.. 114.

(2) I.O.. L/P and S/10. 4722 (parts VII - VIII).

(3) Wilson. op. cit.. 231.

رمضان الشلاش يشجع القيام بغزوات ضد المعسكرات البريطانية، ويرسل التهديدات بانه سيضم ولاية الموصل ذاتها. وقامت قبيلة العقيدات بمهاجمة البوكمال من دير الزور ونهبت البلدة. وكان الجباة السوريون يقومون بجمع الضرائب على عمق في الاراضي العراقية. وكان البريطانيون ضعفاء في تلك المنطقة، فلم يستطيعوا أن يقوموا بأي عمل مضاد سوى الاحتجاج والوعيد. ولكن بعد أن رجع فيصل من مؤتمر الصلح في باريس، وكان ذلك في شهر آذار من عام 1920، أمر الشلاش وأتباعه بأن ينسحبوا من المنطقة فأذعنوا لأوامره. وفي مطلع شهر آيار عُقد مؤتمر على الحدود في عشارة تم فيه الاتفاق على تعيين خط للحدود يقع إلى غرب القائم تمامًا[1]. وفي الثالث من شهر حزيران احتل جميل المدفعي ـ وهو ضابط عراقي ـ وجماعة من رجاله قوامها 300 رجل من قبيلة شمر جربا تل عفر، وهي بلدة تقع على مسافة أربعة أميال غرب الموصل وقتل ضابطًا بريطانيًا هو الرائد (J.E. Barlow) (وكان ضابط الارتباط السياسي) والملازم أول B. Stuart (ضابط جندرمة) A.V. Walker (معلم في سلك الجندرمة) والجندي الرقم 32287 وهو W.R. Lawler من فرقة الهوزار السابعة، كما أنه هدد بالتحرك والهجوم على مدينة الموصل[2]. أما السيارتان المصفحتان اللتان بعثت بهما السلطة العسكرية في الموصل إلى

(1) I.O.. L/P and S/10. 5202 (parts I - III).

(2) Debates. H.C.. 15.6.20. Vol. 130. p. 1074. Also F.O. 371/5129 (E 6164/2719/33).

ويعلق ولسن على الحادث هذا فيقول: لقد لفت الرائد بارلو، ضابط الارتباط السياسي، الذي كان موجودًا في مكان الحادث إلى أن الرأي السائد هو أن تل عفر كان المكان الذي يقصده جميل المدفعي بحملته العسكرية تلك. وقد أوصى ضابط الارتباط السياسي في الموصل أن ترسل نجدة لمعاونة الموجودين في تل عفر، كما إني شخصيًا ألححت بإرسال النجدة بعد موافقة هيئة الأركان. وكانت فرقة حامية واحدة تكفي لهذه المهمة العسكرية، ولكن شيئًا من هذا القبيل لم يحدث. وهذه الحادثة مثال على الأسلوب الذي كان يتبعه الجنرال هلداين (Haldane) وشعاره: «عجل ولكن بتمهل!» راجع: Wilson. op. cit.. 273 - 4

تل عفر فإن العرب نصبوا لهما مكمنًا على الطريق وقتل ضابطان بريطانيان وأربعة عشر جنديًا غير أن الإنكليز بعثوا بطابور من جيشهم إلى الموصل لمعاقبة جميل المدفعي وأنصاره في 5 حزيران. وتمكنت هذه القوة من طرد جميع سكان تل عفر، أبرياء ومذنبين، ـ وجُلهم من الأبرياء ـ إلى الصحراء، غير انها لم تستطع أن تعاقب قتلة الضباط البريطانيين[1]. وتنبغي الإشارة هنا إلى أن أمل البريطانيين في التغلب على القوة العربية في تل عفر كان معقودًا على تدخل الجندرمة في أخذ مواقع حربية تفصل بين الجيش المتجه نحو البلدة وبين القوة العربية، ولكن وُجد في ما بعد أن علي أفندي، أحد قادة الجندرمة كان هو قاتل الضابط البريطاني ستيوارت[2]. كان حادث تل عفر وتشريد الجيش الإنكليزي أهالي البلدة ومطاردة النساء والأطفال إلى الصحراء بمثابة صب الزيت على النار، فثارت النفوس والتهب الوضع. ومما زاد في قلق الإنكليز وفي حراجة موقفهم، أن أحد المجندين الذين كانوا يستخدمونهم في الجيش البريطاني وكان الضابط الذي قتل الملازم أول ستيوارت. وعُقدت اجتماعات مهمة في بغداد وفي المدن المقدسة ضمت زعماء الشيعة والسنة. وقد تم التقارب السني والشيعي على أيدي أربعة من الزعماء يمثلون الطائفتين: السيد محمد الصدر وجعفر أبو التمن عن الشيعة، ويوسف السويدي وعلي البازركان عن السنة. وفي مطلع شهر آذار أصدر المجتهد الأكبر في كربلاء فتوى جاء فيها إن قبول وظيفة حكومية في إدارة البريطانيين أمر تحرمه الشريعة الإسلامية[3]. فطغت موجة من الاستقالات في منطقة الفرات الأوسط والأسفل، دلالة على إطاعة المجتهد الأكبر ونزولًا عند مضمون فتواه. وعندما قتل أحد

(1) Wilson. op. cit.. 274.

(2) Ireland. op. cit.. 258.

(3) F.O. 371/5071 (E 2111/13/44).

المجندين العرب في الجيش البريطاني وهو يقوم بوظيفته في الديوانية لم يُصل على جثمانه أحد من رجال الدين بحسب الفرائض الشيعية. وفي دمشق توج فيصل ملكًا على سوريا فأعلنت جماعة من كبار الضباط والموظفين الإداريين في العراق قرارها دعوة الأخ الأكبر لفيصل، الأمير عبدالله، ليكون ملكًا على عرش العراق، وهو قرار أحدث ضجة كبرى في بغداد وفي الأماكن المقدسة [1] وعلى الرغم من تطور الاحداث فإن الإدارة البريطانية غير المرغوب فيها استمرت في تجاهلها وفي إقصائها العراقيين المثقفين عن وظائف الحكومة. وفي اوائل شهر أيار تلاشت آمال العراقيين بنيل الاستقلال التام الفوري وذلك في أعقاب إعلان صدر في بغداد تضمن نبأ موافقة الحلفاء في مؤتمر سان ريمو على وضع العراق تحت الانتداب البريطاني. كان النبأ بمثابة ضربة قاضية. وجاء هذا النبأ المشؤوم مُصدقًا لما كان قد شاع بين الناس من أن الإنكليز انما هم في العراق ليبقوا في العراق. شعر الناس بأنهم لا يزالون في منأى عن العصر الذهبي الذي كانوا يحلمون به[2]. أما مطران الطائفة السريانية الكاثوليكية، ومطران الطائفة السيريالية الأرثوذكسية ونائب بطرك الكلدان ورئيس الجالية اليهودية فإنهم بعثوا إلى جلالة الملك جورج الخامس ببرقية يلتمسون فيها من جلالته أن يتقبل شكرهم المتواضع لقبول حكومة جلالته الانتداب على العراق راجين أن يبرهن العهد الجديد تحت الانتداب البريطاني عن عميق ولائهم إلى التاج البريطاني [3]. بعد صدور هذا الإعلان قلقت الخواطر في بغداد وفي الأماكن المقدسة وثارت النفوس. وراح الناس

(1) Wilson. op. cit.. 273.

(2) كان من الطبيعي أن تسرع غرفة التجارة البريطانية وجمعية الشبان المسيحية، اللتان كان لهما مصالح في العراق، إلى التعبير عن رضاهما عن قرار حكومة جلالته. راجع التفاصيل في F.o. 371/5228 (E 9413/2719/44).

(3) F.O. 371/5227 (E 7288/2719/44).

يعقدون الاجتماعات في المساجد حيث حث الخطباء أهل العراق على أن يثوروا ضد البريطانيين، كما أنه وقعت اصطدامات بين عامة الناس وقوات السلطة، وراحت المصفحات تجوب شوارع مدينة بغداد. وسعى المندوبون وهم أعضاء لجنة سُنية شيعية قوامها خمسة عشر عضوًا من أعيان البلاد، تمت الموافقة على انتخابها في مؤتمر عام عُقد في المسجد الرئيسي الكبير في بغداد - إلى الاتصال بولسن طالبين إليه أن يفسح يقول ولين أن من بين الذين اتخذوا هذا القرار رجال يتحلون بالشجاعة والكفاءات الممتازة، وكانوا ممن قد اكتسبوا ثقة البريطانيين وضباط جيشهم في سوريا.

لهم في المجال لعرض مقترحاتهم عليه كي يرفعها إلى حكومة جلالته. غير أن ولسن حاول تجنب اللقاء بهم. وقد نعتهم في رسائله التي كان يبعث بها إلى رؤسائه بأنهم جماعة «أقاموا أنفسهم ممثلين ومندوبين». ولكنه عاد عن قراره هذ أولًا لإصرارهم على ضرورة الاجتماع إليه، وثانيًا لإدراكه أن لهذه الجماعة عددًا هائلًا من الأتباع والأنصار. وفي آخر الأمر ضرب لهم موعدًا لمقابلتهم صباح الثاني من شهر حزيران. ولكنه احتياطًا وحذرًا من مغبة هذا الاجتماع، وجه الدعوة الشخصية إلى قرابة أربعين رجلًا من الأعيان معظمهم من اليهود والنصارى الذين كانوا موالين للعهد البريطاني في العراق[1]. وكان خطابه الترحيبي الذي ضمنه تهديدًا ووعيدًا بمثابة إثارة وسخط لدى المندوبين الذين كانوا رجالًا عُرفوا بشجاعتهم واقتدارهم ومنزلتهم الاجتماعية في الأوساط العراقية. وقد أنذرهم باللجوء إلى مقاومة العُنف بالعنف إذا ما حاولوا إثارة الشغب والقلاقل في البلاد[2]. ولكن المندوبين ضبطوا أعصابهم واكتفوا بتقديم عريضتهم المكتوبة التي طالبوا فيها بتشكيل مجلس وطني على

(1) وكان من بين وجهاء الطائفة اليهودية مناحيم دانيال وساسون حزقيال ويهودا زلوف.
(2) F.O. 371/5228 (E 8609/2719/44).

الفور يمثل الشعب العراقي وينتخب حسب قانون الانتخاب العثماني الذي كان معمولًا به في البلاد [1]. وتكون لهذا المجلس الوطني المنتخب السلطة والصلاحية لوضع اقتراحات لتشكيل حكومة وطنية بحسب ما جاء في البلاغ الإنكليزي الفرنسي. ومن الشروط الضرورية للقيام بهذه الخطوات حرية الصحافة. وقد أخبرني أحد المندوبين الذين حضروا تلك المقابلة ـ وهو رايح العطية من قبيلة حميدات في منطقة الشامية ـ والذي حظيت بمقابلته في بلدة برمانا (لبنان) في صيف 1969، أن خطاب ولسن التهديدي المتعجرف لم يكن ليثبط من عزائم المندوبين بل زادها إصرارًا على الصمود في مطالبهم «حتى وإن أدى ذلك إلى الثورة المسلحة» وفي كلام مختصر كان ذلك الاجتماع إلى ولسن سبيلًا إلى تعميق الهُوّة بين وجهة نظره ووجهة نظر الوطنيين المندوبين الذين كانوا يمثلون السنة والشيعة. ثم إن ولسن، في اليوم التالي للمقابلة تلك، قام بزيارة لمدينة الحلة وطويريخ بالطائرة، وقابل بعض شيوخ القبائل هناك. ثم إنه قابل ضابط الارتباط السياسي في كربلاء والنجف لتلقي معلومات منهم عن الوضع في هاتين المدينتين ـ وفي أثناء هذه الجولة التي قام بها ولسن كان ابن المجتهد الأكبر في كربلاء يعمل جاهدًا على إثارة النقمة وروح العداء ضد الانتداب البريطاني. ووزعت على سكان النجف والقبائل رسائل كان قد كتبها وعليها ختم المجتهد الأكبر يحُث فيها الأهلين على الوقوف في وجه البريطانيين[2]. وكان سحب الجيوش البريطانية من العراق قد بلغ حد التدني، الأمر الذي شجع العراقيين أكثر فأكثر على أن يتصلبوا في مطالبهم، وعلى أن ينهجوا سبيل العنف في سبيل تحقيق السياسة

(1) F.O. 371/5227 (E 6060/2719/44).

(2) J.O.. 371/5227 (E 6058/2719/44).

التي كانوا قد اختطوها[1]. ويعزو ولسن استعداد القبائل الشيعية للجوء إلى وسائل العنف. في الدرجة الأولى، إلى خفض عدد الجنود البريطانيين في مختلف الحاميات، والى انسحاب الموظفين من ذوي الكفاءات ومغادرتهم البلاد في إجازات. ويعبر ولسن عن آرائه في ما يتعلق بالسياسة التي ينبغي اتباعها فيقول إنه، في الوقت الذي يحاول فيه اتباع سياسة تنسجم مع نص شروط الانتداب وروحه، لا يمكن لبريطانيا أن تحتفظ بمركزها في العراق كدولة منتدبة عبر مصالحة العناصر المتطرفة وتسوية الأمور سلميًا معها، بل ينبغي لها أن تكون على استعداد، وبتجاهل جمعية الأمم، لأن تتمهل وأن تتأنى في إنشاء المؤسسات الدستورية أو الديمقراطية التي من شأنها إذا طُبقت ـ بحسب اعتقاده ـ على البلدان الشرقية فإن أملها في النجاح ضئيل جدًا[2]. هذه صورة حاولنا رسمها عن وضع السياسة العراقية قبيل انفجار الأزمة في أواخر شهر حزيران في بلدة الرميثة.

إن أول اصطدام مسلح دموي بين العراقيين والقوات البريطانية وقع في بلدة الرميثة، وهي قرية صغيرة في منطقة الديوانية. وحدث أن شعلان الجون، شيخ عشيرة الظوالم، وهم فخذ من بني جحيم، لم يسدد ما كان يتوجب عليه من كلفة زراعية استحق دفعها عن السنة الماضية (1920) وقيمة السلفة تقل عن مئة ليرة استرلينية[3]. وكان مساعد ضابط الارتباط السياسي، الملازم هايت (Hyatt) يرى أن هذا الرجل، شعلان، «رجل

---

(1) خفض عدد الجنود البريطانيين في العراق من 220 الف جندي إلى 90 ألفًا بين شهري تشرين الثاني، 1918، وحزيران من سنة 1920. راجع :

Military Aspect of the Mesopotamian Problem

وهي محاضرة ألقاها النقيب شبرد (E.W. Sheppard) ونشرت مجلة J.C. Asiatic Soc.

(2) J.O.. 371/5228 (E 8483/2719/44).

(3) London Gazette. july 5th. 1920. 5330. Dispatch no. 3.

مشاغب وقح» ولا يرى مندوحة عن توقيفه. وفعلًا أوقفه وبعثه في القطار مساء اليوم الذي أوقفه فيه إلى الديوانية[1].

وهذا السبب المباشر لانفجار الأزمة في نظرنا سبب تافه غاية التفاهة، فضلًا عن أن هناك أدلة تشير إلى أن توقيف شعلان لم يكن لعجزه عن تسديد قيمة السلفة الزراعية بل لأن الملازم دالي (C.K. Daly) كان يعتقد أن شعلان على اتصالات مشبوهة مع النجف وكربلاء المدينتين اللتين كانتا آنذاك تعملان ما في وسعهما لإرسال الدعاة والرسل إلى مختلف القبائل طالبين اليهم توحيد العمل ضد السلطة البريطانية، وعندما سأل أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني السيد اورمزبي ـ غور (Ormsby – Gore)، المستر ونستون تشرشل عن سبب نشوب الثورة في الرميثة أجاب إن السلطة البريطانية القت القبض على الشيخ شعلان الجون لأنه كان يحاول إثارة القبائل وحملهم على الثورة[2]. كما أن تشرشل أوضح في رده على هذا السؤال قائلًا أنه من المرجح أن تكون أسباب الثورة التي قامت في الرميثة ضد البريطانيين اهتياج أو إثارة دينية مصدرها النجف. وفي الواقع أن رسول النجف إلى الرميثة كان رجلا يدعى رحمة الله الظالمي[3]. وجاء توقيف شعلان يعرض خطة النجفيين في الرميثة لمخاطر كثيرة. فإن شعلان أخطر أحد أعوانه، غثيث الحرجان، بأنه ينبغي أن يصدر أوامره إلى قبيلة الظوالم لكي يفكوا أسر شيخهم (شعلان) بقوة السلاح، ويشرعوا بإعلان الثورة المسلحة فورًا ضد الإنكليز حيثما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا. واضافت التعليمات الصادرة عن النجف أنه بالنسبة إلى بنود الانتداب لا يحق لبريطانيا استخدام قوات عسكرية، وان ما

---

(1) Wilson. op. cit.. 277.

(2) Debates H. C. 13.7 1920. vol. III p. 2162.

(3) الحسني، الثورة العراقية، ص 56

لدى بريطانيا من جنود في العراق قد سُحب مُعظمهم بالفعل إما إلى إيران، أو إلى الهند. وكانت هذه المعلومات التي قدمتها النجف بمثابة صب الزيت على النار. فقد كان الجو المتوتر مهيأ لتلقف مثل هذه الاخبار المطمئنة. فارسلت قبيلة الظوالم عشرة رجال من أحسن رجالها المدربين على الحرب والقتال لكي ينقذوا شعلان من سجنه[1] وهم: حميدان حاج قاطع وجنحيت حاج قاطع، وحمود الراضي، وعبدالعبارة، وخضير العبود، ونجم عبدالله وابو عيون الحرجان (وهو أخو غثيث المشار إليه آنفًا) وعجيل الراضي، وقصاد المخرب، ودخيل العبود. وقد نفذ أولئك الرجال مهمتهم في 30 حزيران، 1920، أي في اليوم التالي لتوقيف زعيمهم شعلان[2]. وبعد تخليصه من السجن صدرت الأوامر من النجف بقيام الثورة وإعلانها ضد الإنكليز، وللحال ضرب جميع رجال قبيلة الظوالم الحصار على ضابط الارتباط الإنكليزي وحاميته بدءًا من الرابع من شهر تموز، وقطعوا السكة الحديدية شمال وجنوب الرميثة. كذلك قامت قبائل أخرى بمهاجمة مكاتب الحكومة، بناء على الأوامر التي صدرت من النجف. في بلدة السماوة وحاصروا الكتيبتين المرابطتين فيها، وقطعوا أيضًا خط السكة الحديدية شمال البلدة وجنوبها[3]. ومعنى قطع خط السكة الحديدية في الرميثة والسماوة قطع المواصلات الحيوية، في تلك الفترة، بين البصرة وبغداد. فكان لزامًا على البريطانيين اخضاع قبيلة شعلان وقمع الثورة فورًا لأن حوادث الرميثة والسماوة تركت أثرًا عميقًا في هياج الرأي العام بين القبائل في لواء المنتفق الثائر حيث كان السيد هادي المقوتر رسول النجف يعظ الناس ويحثهم على الجهاد المقدس ضد الإنكليز. وفي هذه الأثناء كانت مطبعة كربلاء تعمل ليلًا نهارًا على طبع منشورات لتوزع على الأهلين.

---

(1) F.O. 371/5227 (E 7826/2719/44
(2) F.O. 371/5227 (E 7826/2719/44
(3) J.O. 371/5227 (E 8268/2719/44).

وقد خُصص أحد هذه المنشورات للتحدث عن عبارة وردت على لسان لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية مؤداها أن حملة الجنرال اللنبي على فلسطين كانت آخر حملة صليبية وأعظمها شأنًا، وذلك إثارة للشعور الديني. ويتابع هذا المنشور كلامه فيتحدث في إيجاز، ولكن في لغة نارية ملتهبة، عن الحروب الصليبية القديمة وما رافقها من وحشية وفظائع اقترفها الصليبيون على أرض فلسطين، إلى أن يخلص إلى القول أنه ينبغي للمسلمين أن يقاوموا بقوة السلاح جميع هذه المحاولات الغادرة الماكرة التي تقوم بها الدول المسيحية في كل من فلسطين وسوريا والعراق، تلك المحاولات التي تهدف إلى تقويض أركان الدين الإسلامي. أما المنشورات الكبيرة العريضة التي كان يصدرها حزب العهد في بغداد فقد كانت تختلف في مضمونها عن منشورات كربلاء التي كانت تشدد على ناحية الدين. فإن منشورات بغداد كانت تتبع خطًا يهدف إلى تبيان حقوق العرب ـ بصفتهم عربًا ـ في أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم، وأن يحرروا أوطانهم من الاحتلال والسيطرة الأجنبية. أما بالنسبة إلى الشيعة فقد كانت القضية تختلف اختلافًا كليًا. فإن ما كان يشار إليه في قولهم «احتلال أو سيطرة أجنبية» إنما هو في الواقع سيطرة مسيحية تناوئ الإسلام، ولكن كان الواحد يلحظ أن في عداد حزب العهد رجالًا مسيحيين، بينما كان جميع الزعماء السياسيين الذين انضموا إلى النجف من خُلّص المسلمين.

كانت حوادث الرميثة والسماوة، بالنسبة إلى الإنكليز، محكًا لعرض العضلات بينهم وبين قبائل الشيعة الذين كانوا يأتمرون بأوامر الرسل المبعوثين اليهم من قبل النجف. فكان من الأمور الحيوية لدى الإنكليز فك الحصار عن الحاميتين في البلدتين وإعادة النظام والقانون إلى سابق عهدهما في دوائر الحكومة هناك. وإذا عجز الإنكليز عن تحقيق هذا الأمر فلا شك في أن القبائل ستنظر إليه على أنه بمثابة انتصار لها. فأرسل البريطانيون نجدة

عسكرية إلى كل من الرميثة والسماوة لتنفيذ المهمة. وقد جرت محاولات عدة لفك الحصار عن الرميثة ولتحريرها من سلطة الثوار ولكنها جميعها أخفقت، الأمر الذي شجع الثوار على الصمود في مراكزهم. ثم في الأول والثاني والثالث من شهر تموز أرسل المزيد من الجنود ولكن هذا المدد العسكري اخفق أيضًا في زحزحة الثوار من القبائل عن مراكزهم. وفي السابع من تموز أرسلت حملة عسكرية أخرى لإنقاذ الموقف ولكنها عادت على أعقابها خائبة بعد أن كانت قد تكبدت خسائر فادحة في المعارك[1]. واستطاع رجال القبائل الشيعية أن يستولوا على ستة قطارات حديدية مسلحة وأن يخرجوها عن الخط الحديدي بين السماوة والديوانية. وفقد الجنود المحاصرون في الرميثة عددًا من القتلى والجرحى، كما أن كتيبة كانت قد أرسلت لنجدتهم تكبدت أيضًا خسائر فادحة[2]. وكانت السلطات العسكرية البريطانية تمون الجنود المحاصرين في الرميثة من الجو، كما إن الطائرات كانت تقصف بقنابلها وبرشاشاتها جموع القبائل المحيطة بهم، مساندة منها لجنود الحملة التي كانت قد أرسلت لإنقاذ الحامية[3]. وقد فُقدت 170 سيارة، كما إن القائد العام كان قد استنفذ جميع احتياطيه فأرسل يستنجد بالهند لإرسال قدر كبير من المدد العسكري، وأعطى صلاحية كاملة في اتخاذ أي إجراءات يراها مناسبة للوضع العسكري سواء أكان ذلك تكثيفًا وتركيزًا للقوة العسكرية أم انسحابًا.

ولكن على الرغم من جميع الإمدادات العسكرية الضخمة فإن الوضع ظل خطيرًا في نظر القيادة البريطانية حتى إنها اضطرت آخر الأمر إلى تقديم توصية بالانسحاب من ولاية الموصل[4]. ولم يتم الإفراج عن حامية الرميثة

(1) London Gazette op. cit.. 5331

(2) Debates. H.C. 15.7. 1920 vol. 131. p. 2577

(3) Debates. H.C. 20. 22.7. 1920 vol 132 pp. 216. 625)

(4) J.O. 371/5228 (E 8483/2719/44).

المحاصرة إلا في الحادي والعشرين من شهر تموز. ثم إن الجنود البريطانيين جلوا عن البلدة وخلفوا وراءهم مؤخرة من الجيش لتغطية انسحابهم، ولكن تلك المؤخرة تعرضت لهجمات عنيفة قام بها رجال القبائل الذين انتفعوا إذّاك بهبوب عاصفة رملية شديدة الكثافة[1]. وأصبح العراق آنذاك، كما وصفه الجنرال في رسالة من رسائله[2]، «أشبه برق متجعد السطح تبرز فيه نتوءات حيثما يرتفع الضغط عن سطحه»[3]. وكان قد أسفر إرسال الجنود من الحلة إلى الديوانية عن قيام ثورة في منطقة الحلة حيث احتلت قبيلة بني حسن بلدة الكفل في 20 تموز بأمر صدر إليها من النجف. وتكبدت الكتيبة التي أوفدت إلى الرميثة لإنقاذ المحاصرين من الجنود البريطانيين خسائر جسيمة: 35 قتيلًا و 150 جريحًا كان من بينهم خمسة من الضباط الإنكليز، وكان الباقون من الجنود الهنود من مختلف الرتب العسكرية[4]. فكان لزامًا على القيادة البريطانية أن تحرر الكفل، فأرسلت ثلاث كتائب من فرقة مانشستر الثالثة، واحدة منها ورقمها 32 - 1 من السيخ الرُواد، واثنتان من الفرقة المعروفة بـ «سند هورس» رقم 35، وبطارية من مدافع الميدان لكي تقوم بهذه المهمة. وأسفرت المغامرة عن انسحاب لهذه القوة بعد أن تكبدت خسائر جسيمة : 180 قتيلًا و60جريحًا، وأسر قرابة 160 جنديًا، هذا عدا الخسارة الفادحة في وسائل النقل[5]. وهذه الانتكاسات البريطانية شجعت قبائل الفرات الأوسط على القيام بمزيد من الهجمات وعلى المزيد من المغانم.

(1) Debates. H.C 27.7. 1920. vol. 132. P. 1190

(2) London Gazette. Sir A. Haldne's Dispatch of 8.11.20 no. 32379. supp.. 5.7.21

(3) Ireland. op. cit. 267.

(4) Wilson. op. cit.. 278

(5) op. cit.. 279

فقامت قبائل المشخاب، جنوب النجف، بمهاجمة بلدة أبو صخير، وضُرب الحصار على الكوفة في العشرين من شهر تموز، ولم يُرفع عنها الحصار حتى اليوم السابع عشر من شهر تشرين الأول. وقد عمل الرائد نوربري (P.F. Norbury) ضابط الارتباط السياسي في منطقة الشامية، يعاونه النقيب مان (J.S. mann) ما في وسعها لحصر نشاط القبائل السياسي والعسكري المعادي للبريطانيين ضمن إطار معين، غير أنهما لم يفلحا في مسعاهما. وعقدا اجتماعًا دعيا إليه زعماء القبائل في دار الشيخ الزعيم مرزوق العوّاد، شيخ قبيلة العوابد، وذلك في 7 تموز. ولكن الاجتماع لم يُسفر عن شيء إيجابي، بل الواقع أنه وسع شقة الخلاف بين الموظفين البريطانيين وزعماء القبائل. وقام الشيخ علوان الياسري وعبدالواحد سكّر والسيد هادي زوين، وهم من أعيان الشيعة البارزين في منطقة الشامية على رأس جيش من رجال قبائلهم بضرب الحصار على الحامية البريطانية التي نجت من شر ما كان يتوقع لها بفضل مساعي الرائد نوربري الذي أفلح في عقد هدنة مؤقتة مع أولئك الزعماء الذين ذكرناهم آنفًا[1]، أبقيت بموجبها بلدة أبو صخير في يد العرب. وفي منطقة الفرات الأوسط فقد جلا البريطانيون عن الرميثة وسد الهندية والمسيب. أما السماوة والكوفة فقد ضربت القبائل الشيعية الحصار عليهما. وفي أثناء حصار الكوفة قتل النقيب مان Mann برصاص المحاصرين، وفقد الإنكليز خمسة وعشرين قتيلًا من جنود حاميتهم وسبعة وعشرين جريحًا. وكان رجال قبيلة الفتلة يقصفون الحامية، مرة بعد أخرى، مستخدمين في ذلك مدفع هاون من عيار 18 كانوا قد غنموه في 24 تموز. وأفلحوا بواسطة هذا المدفع في أن يغرقوا مركبًا حربيًا نهريًا اسمه «فير فلاي» (Firefly) وكانوا يجمعون أسرى الحرب البريطانيين في مدينة النجف. وبلغ

(1) الحسني، المصدر ذاته، ص 87.

عددهم 170 أسيرًا منهم قرابة ثمانين جنديًا ينتمون إلى فوج مانشستر. هذا، وقد عمل آغا حميد خان، الممثل البريطاني في النجف ما في وسعه لإقناع أهل النجف وحملهم على معاملة أسرى الحرب معاملة كريمة. ويشير السير ايلمر هلداين في كتابه إلى «الأساليب الفظة القاسية» التي كان أهل العراق يمارسونها ضد أسرى الحرب، كما إنه يضيف قوله إن هذه الأساليب تذكرنا بأفظع الأساليب الوحشية التي وصفها فوكس (Fox) في مؤلفه «كتاب الشهداء». أما ولسن فينفي صحة الاتهامات التي أوردها هلداين، ويقول عن الأسرى البريطانيين في النجف إن «من دلائل التي تشير إلى أنهم، آخر الأمر، عوملوا معاملة كريمة ما بدا عليهم من إمارات الصحة والتغذية الحسنة عندما أطلق سراحهم». ويضيف قوله: «إني لا أتذكر حادثة واحدة عثرت عليها في ملفات الوثائق الضخمة، أو في تقارير دوائر الاستخبارات، أو في ملفات الدائرة السياسية، تبرهن على أن العرب كانوا يعذبون الاسرى عن سابق تعمد وتصميم»[1]. كذلك تشير التقارير التي تلت، والتي أرسلت إلى وزارة الخارجية البريطانية إلى أن معاملة الأسرى البريطانيين من قبل العرب كانت معاملة كريمة[2]. وقد سمحت السلطات الشيعية في النجف لطبيب بغدادي عُرف عنه أنه كان صديقًا مقربًا للسلطات البريطانية المدنية بأن يقابل الأسرى، وبأن يقدم لهم الألبسة والأدوية وأمورًا أخرى من وسائل الراحة والترفيه[3].

كان للانتكاسات العسكرية التي حلت بالانكليز في الفرات الأوسط

(1) Wilson. op. cit.. 299.

راجع أيضًا نص الرسالة التي كتبها المجتهد الأكبر حول أسرى الحرب البريطانيين في النجف، في الملحق الرقم 7.

(2) Debates. H. C.. 21. 10. 1920. vol. 133. p. 1092

(3) Debates. H. C.. 9. 8. 1920. vol. 133. p. 51

أثر عميق في نفوس أهل الفرات الأسفل وفي لواء المنتفق. وقد ذكرنا آنفًا أن رسول المجتهد الأكبر وممثله في الفرات الأسفل كان السيد هادي المقوطر الذي كانت مهمته إثارة خواطر القبائل هناك وحملهم على القيام بثورة ضد الإنكليز في تلك المنطقة. «إن استمرار نشاط هذا السيد الشديد التعصب في إلهاب شعور القبائل،وما كان في متناوله من مقادير ضخمة من الذهب، لا يمكن أن يكون له سوى غاية واحدة، وإذا استطاع أن يستمر في انجاز مهمته، والقضية قضية وقت، فإن كل المنطقة الممتدة من السماوة إلى الخدر ستعلن قيام الثورة»[1]. إن سكان لواء المنتفق، كما يدل عليه اسمه، يتألفون من اتحاد يضم عددًا من القبائل عدد نفوسها يقرب 300.000 نسمة. وهي قبائل متحضرة ونصف متحضرة كانت تدين بالولاء قبل قيام ثورة زراعية، لأسيادهم السعدون الذين كانوا يتزعمون ذلك الاتحاد القبلي. وفي سنة 1920 لم يبق للاسم من معنى ذي بال سوى أنه كان اسمًا تاريخيًا عُرفوا به، ذلك بأن الاتحاد عاد فتجزأ إلى عدد كبير من القبائل والعشائر وسجل علاقاتهم مع الأتراك كان سجل حروب وثورات. وقد أنيطت السلطة التنفيذية في لواء المنتفق بضابط سياسي بريطاني يقيم بالناصرية ويعاونه ضباط ارتباط سياسيون مقَّرهم في كل من قلعة سكر وشطرة وسوق الشيوخ وفي الناصرية ذاتها. وكانت منطقة الغراف، وسكانها من المتحضرين الذين استوطنوا البقعة على ضفتي النهر الذي يصل دجلة بالفرات، تقع ضمن صلاحية الموظفين البريطانيين في قلعة سكر وشطرة. وكانت بلدة سوق الشيوخ تضم قبائل

---

(1) C.O. 696.vol. 3. Administrative Report of the muntafiq Division. 1920.8

أن إتيان التقرير هذا على ذكر «المقادير الضخمة من الذهب» يوحي بأن صاحب التقرير كان يريد أن يقول إن القبائل في هذه المنطقة كانوا معادين للإنكليز بسبب الرشوة وبسبب شرائهم بالذهب. ولكن الرشوة لا تفسر لنا سر استعداد القبائل لمحاربة الإنكليز حتى النهاية. أما السبب الحقيقي لقيام الثورة فإننا سنأتي على ذكره في سياق البحث.

الفرات الأوسط التي تسكن في منطقة المستنقعات، كما أن الناصرية كانت تضم القبائل الضاربة في المنطقة المحيطة بها. وفي أواخر شهر نيسان انصرف علماء النجف إلى عقد اجتماع، بتوصية من المجتهد الأكبر، يدعى إليه شيوخ القبائل في الغراف والحلة والديوانية والشامية وزعماؤها. وقد اقسم أعضاء ذلك الاجتماع بالقرآن الكريم أنهم سينسفون خطوط السكك الحديدية، وسيقاومون الحكومة كل في منطقته. أما الضابط السياسي في الناصرية فكان قد تسلم رسالة من الحاكم المدني تدور حول ذلك الحلف الذي عقدته القبائل والذي يتزعمه ويدير شؤونه علماء النجف[1]. وكانت غاية الحلف ومقصده إقامة حكومة دينية تستمد سلطتها من النجف. وتلقت قبائل شطرة وسوق الشيوخ وقلعة سكر رسائل مختومة بعث بها علماء النجف يحثونها فيها على التعاون مع زعمائهم. وكان مجتهد كربلاء يعظ في الناس حاثًا اياهم على الجهاد. كما إنه كان قد بعث بمئات الرسل إلى جميع أنحاء الفرات الأوسط والأسفل ليقوموا بهذه المهمة، مهمة الحث والدعوة إلى الجهاد[2]. وكان أول اضطراب وقع في شطرة حيث كان للقائمقامين الأتراك مقبرة، للذين وقعوا ضحية تاريخ مديد كان يتسم بالفوضى الضاربة في تلك البلدة. وأسفرت العمليات العسكرية في الرميثة عن تدفق سيل من اللاجئين إلى منطقة الغراف. ولم يكن تدفق اللاجئين ليترك انطباعًا في أذهان الناس أنهم هربوا من وجه القوة أو سلطة الحكومة بل الواقع هو أنهم جاءوا ليضعوا نساءهم وأطفالهم في مكان أمين. ولكي يشتروا مزيدًا من البنادق والذخيرة، ومن ثم يعودون إلى ساحة الحرب. وازدادت الحالة في قلعة سكر ترديًا يومًا بعد يوم، وفي 12 آب وصلت طائرة إلى البلدة يحمل ربانها أمرًا من الحاكم المدني موجهًا إلى

(1) C.O> 696. Vol.3. Administrative Report. Muntafiq. 1920. op. cit.2.
(2) F.O. 371/5228 (7849/2719/44)

النقيب كروفورد (Crawford) بوجوب التوجه فورًا إلى الناصرية [1]، وذلك حفاظًا على سلامته. أما الحالة في الخضر فقد كانت خطيرة جدًا. ففي 12 آب أطلق القناصة من رجال القبائل النار بغزارة على الحامية البريطانية التي كانت تتألف من 75 مجندًا عراقيًا، ومن قطار مسلح، ومركبين نهريين [2]. وفي صباح اليوم الثالث عشر من آب قررت القيادة العامة أن هذه الحامية يجب إخلاؤها ونقلها إلى أور، وهي نقطة اتصال، وفي أثناء الانسحاب هذا تمكنت القبائل من إزاحة عربات أحد القطارين المسلحين عن خطه الحديدي، وانهالت عليه النيران من قرية البوريشة فتكبدت الحامية المنسحبة عددًا من الإصابات. وقد خلف انسحاب الحامية البريطانية من الخضر حالة خطيرة متوترة في كل أنحاء لواء المنتفق حيث شعر الناس بأن الحامية التي كانت تحول دون امتداد الاضطرابات واتساعها قد انسحبت، وان الحالة الآن مؤاتية في اللواء كله للقيام بثورة ناجحة. أما الوضع في منطقة الفرات، حيث كان رُسُل النجف ودعاتها يقومون بنشاطهم من مدينة سامراء على الفرات الأعلى حتى الغراف في الفرات الأسفل، فقد كان خطيرًا جدًا حتى أن القيادة العامة راحت تتساءل إذا لم يكن من الأفضل التخلي عن خط الفرات كله والتركيز على البصرة وذلك لحماية خط دجلة [3]. وأصبح آنذاك على القبائل الشيعية أن تعمل على تعزيز مكاسبها من الانتصار على السلطة المدنية باحتلالها مدينة الناصرية. وراح السيد هادي المقوطر، وكان. كما ذكرنا، مبعوث النجف، كما إنه كان رجلًا بارزًا ذا عقل مطبوع على السياسة والدهاء ـ يخطط للمؤامرة. وكان من خيوطها أن يدخل شيوخ قلعة سكر، بعد الجلاء عنها، على رأس

(1) C.O. 696. vol. 3. op. cit.. 9.

(2) C.O. 696. vol. 3. op. cit..10.

(3) C.O. 696. vol. 3. Administrative Report. Muntafiq. 1920. op. cit.. II.

أعوانهم البالغ عددهم أكثر من مئتي رجل، ببلدة شطرة بمظاهرة الغرض منها، كما قيل، أن يعبروا عن ولائهم وإخلاصهم للنقيب البريطاني توماس. ولكن خيون العبيد أخبر توماس أن مجيئهم إنما هو خدعة وجزء من مؤامرة غايتها إثارة منطقة الغراف كلها ومن ثم الهجوم على الناصرية. ولو أن هذه الخطة التي دبرتها النجف كانت قد نجحت لكان توجب على الإنكليز أن يرسلوا طابورًا من جنودهم من البصرة لاسترداد الناصرية، بعد أن يكون قد قطع مسافة مئة واربعين ميلًا في صحراء مجدبة قاحلة لا ماء فيها. والتقرير الذي بعثت به إدارة لواء المنتفق في ذلك الحين يشيد بخدمات خيون ويقول: «مهما يكن شكل الحكومة العتيد لهذا البلد، فإن خدمات الشيخ خيون ينبغي ألا يُغفل أمرها بل علينا أن نذكرها بالخير»[1]. وفي هذه الأثناء طرأ حادث كان يمكن أن يكون له أثر عميق في مجرى الحوادث وفي الوضع العام، وهو وفاة المجتهد الأكبر مرزا محمد تقي الشيرازي الذي كان يقوم بدعاية ناشطة مركزة في اللواء كله بواسطة مبعوثيه ودعاته. توفي المجتهد الأكبر في 18 آب بعد فترة من المرض[2]. وخلفه شيخ الشريعة كمجتهد أكبر، ولكنه كان يقول باتباع سياسة أشد عنفًا ضد الإنكليز. وقد أصدر بلاغًا وُزع في جميع الألوية الشيعية في العراق[3].

وقد أرسل شيخ الشريعة، المجتهد الأكبر، رسلًا ودعاة جددًا أحسن نشاطًا وأشد اندفاعًا وتحمسًا إلى المنتفق لكي يحتلوا الناصرية وبذلك يضعون منطقة الفرات الأسفل كلها تحت سيطرة النجف. وقد وصل مبعوثه إلى شطره حيث هبَّ ألوف من الناس إلى استقباله. وكانوا قد جاءوا خصيصًا

(1) op. cit. 20. I.O.. L/PS/10.301. Intelligence Report by cox. no.2.

(2) F.O. 371/5077 (E 10326/2719/44).

(3) تجد نص الرسائل التي تبودلت بين الحاكم المدني وشيخ الشريعة في الملحق الرقم 8.

إلى شطرة للترحيب به، وأقاموا له «هوسة»[1]. وفي تلك الليلة أطلق الأهلون أكثر من مئتي طلقة على العلم البريطاني المرفرف فوق بيت النقيب توماس، فكان عليه أن يقوم بمغامرة جريئة، وذلك أنه خرج من البيت واندفع نحو طائرة كانت بانتظاره واستقلها ونجا بنفسه[2]. وقد كثُر عدد الذين فروا من الشرطة وأصبح أمرًا مألوفًا، وذلك أنهم عند المحك آثروا أن يُولوا ولاءهم إلى مبعوث النجف، والى قادة القبائل وزعمائها. وفي بلدة السماوة ارتأى الإنكليز أن يقوموا بعمل حربي ضد البلدة من الجو، فقاموا بقصفها بالقنابل مرات عديدة[3]. وأنيطت بفرق إنقاذ عديدة مهمة إنقاذ السفينة البحرية «كرينفلاي» (Greenfly) ولكنها أخفقت كلها في تنفيذ المهمة. وكان ملاّحو السفينة قد لجأوا إلى حجرة صغيرة ضيقة ليتقوا لهيب صيف العراق، ولم يكن لهم من الماء سوى ماء النهر الكدر، وانقطعت عنهم أخبار العالم الخارجي فلم يكونوا يعلمون ما يجري خارج السفينة المحاصرة، هذا إلى جانب تعرضهم لقبيلة جويبير التي كانت تمطرهم وابلًا من النار لا ينقطع. ولم ينجُ أحد منهم بل لاقوا حتفهم جميعًا. وكانت كارثة السفينة كرينفلاي بمثابة كارثة نزلت بسمعة الإنكليز في لواء المنتفق. وأسر رجال القبائل سفينة حربية أخرى بمن عليها من ملاحين واسم السفينة (S.9).

إن خسارة الإنكليز في الخضر وفقدانها مع قطارين مُصفحين في 13 آب، وعزل بلدة السماوة في اليوم ذاته، وفقدان الإنكليز عددًا من سفنهم الحربية في الفرات الأعلى في 15 آب، والجلاء عن شطرة في 20 آب، والاستيلاء

---

(1) الهوسة في لغة العراقيين تعني رقصة حرب يقوم بها الرجال ممسكين ببنادقهم مرددين بيتًا من الشعر العامي فيه حماسة وتفاخر. وقد كتب علي الخاقاني كتابًا ممتعًا عن الهوسات العراقية.

(2) C.O> 696. vol. 3. Administrative Report. Muntafiq. 1920. op. cit.13

(3) op. cit.. 16

على السفينتين الحربيتين كرينفلاي والأخرى، والجلاء عن بلدة سوق الشيوخ في اليوم الأول من أيلول، وإبادة قوة بريطانية في أثناء محاولتها انقاذ معسكر السكة الحديدية في السماوه اليوم الثالث من شهر أيلول، وغيرها من الانتصارات الثانوية التي أحرزتها القبائل، جعلتهم يتيقنون من أن ثورتهم التي قاموا بها في لواء المنتفق تكللت بالنصر والنجاح.

حتى الثاني عشر من شهر آب لم تكن الثورة قد نشبت بعد في المنطقة الواقعة بين بغداد والرمادي، أو في منطقة الفرات الاعلى حول الفلوجة في لواء الدليم. فقد ظل الشيخ علي السليمان من الدليم والشيخ فهد بن هذال، وكلاهما من زعماء القبائل السنية. دومًا مواليين مخلصين للإنكليز ومن حلفائهم، وطالما بقي هذان الزعيمان مُسيطرين على قبائل الدليم فإنه لم يكن يتوقع نشوب اضطرابات في هذا اللواء. غير أن قبيلة واحدة في لواء الدليم كانت مصدر متاعب يمكن وقوعها ضد الإنكليز، وهي قبيلة الزوبة وزعيمها الشيخ ضاري المحمود الذي اغتال الكونيل لشمان [1] (Leachman) الحاكم

---

(1) وهو Lieut - Col. Gerad E. Leachman. C.I.E.S.S.O. Royal Sussex Ryt وقد دفن في الفلوجة في معسكر هناك. وكان قد قدم العراق لاول مرة سنة 1908، كما أنه شهد معركة الشعيبة، ورافق الطابور السادس إلى كوت العمارة. وكان الحاكم السياسي في منطقة دجلة في أثناء سنة 1915. وشهد احتلال العمارة والكوت ومعركة المدائن (Cte-siphon). وعاد إلى الكوت مع جيش تونزند ولكنه غادرها مع الخيالة قبل دخول رجال القبائل إليها بساعات قليلة. وظل في منطقة دجلة في أثناء فترة الترميم ومن ثم تقدم بجيشة وشهد احتلال بغداد سنة 1917. وبعد زيارة قصيرة قام بها إلى مصر وفلسطين والحجاز في أثناء سنة 1917 عاد إلى العراق ليتولى حاكمية لواء الدليم شهد في أثنائها الاستيلاء على الرمادي وهيت وعانة. وفي شهر أيلول سنة 1918 عندما بدأت الأعمال العسكرية ثانية في منطقة دجلة ألحق بالفيلق الأول بصفة ضابط ارتباط سياسي، ولعب دورًا بارزًا في العمليات العسكرية التي أدت إلى استسلام الأتراك في قلعة الشرقاط واكسبته مدالية استحقاق لأعماله المجيدة في الميدان. وشهد استسلام لواء الموصل والاستيلاء عليه تولي حاكميته إلى أن أصيب بمرض أرغمه على أن يطلب رخصة للعودة إلى بريطانيا. وعندما عاد إلى العراق تولى حاكمية لواء الدليم وظل في منصبه هذا حتى زمن اغتياله.

السياسي في ذلك اللواء في 12 آب. كان اغتيال ليشمان ضربة قاصمة حلتّ بالإدارة المدنية في لواء الدليم، ومنذ ذلك الوقت نشطت المنطقة إلى القيام بأعمال عدائية ضد الإنكليز لأن الجو كان مؤاتيًا لمثل تلك الأعمال. وأصبح الحديث عن اغتيال ليشمان في خان نقطة[1] موضع تندر وقيل وقال بين رجال القبائل حتى وفاة ضاري ـ الذي اغتاله ـ سنة 1928. ويبدو أن ليشمان كان يشك في ولاء قبيلة زوبه (الزوبع) وإخلاصها للإدارة المدنية. والواقع أنه كان هناك من الدلائل على عدم إخلاصها ما يبرر ما داخله من شك " في أمرهم. ذلك بأن قبيلة الزوبع كانت قبيلة تميل إلى الشيعة، ومن المرجح أنها كانت، في تلك الفترة، قد اتصلت بالنجف مركز التحريض السياسي في منطقة الفرات الأوسط. ومهما يكن من أمر فإن ليشمان، رغبة منه في امتحان إخلاص ضاري وولائه، بعث إليه برسالة يطلب فيها إليه أن يوافيه إلى خان نقطة في 12 آب. وكان ليشمان، قبل لقائه مع الشيخ ضاري، قد استحصل على تفويض من الحاكم المدني يستطيع بموجبه إعفاء ضاري من دفع سلفة كان قد استلفها لشراء البذار في السنة السابقة وتأخر عن الدفع[2]. وقرب الظهر التقى لشمان بضاري الذي كان قد وصل الخان في ساعة مبكرة. وجرى الحديث بينهما حول الغلال والدخل. وفي أثناء الحديث وصلت جماعة من العرب تقول إنها أوقفت على مسافة ميلين من الخان وسُلبت. فأرسل ليشمان على الفور ضابطًا ومعه عشرة رجال، كما إنه أرسل خمسة من رجال قبيلة زوبع ليلقوا القبض على اللصوص[3]. ويُظن أن ليشمان أتهم الشيخ ضاري بالحادث، وأنه أسمعه كلامًا خشنًا وقاسيًا، وانذره بأنه إذا كان لا يستطيع أن يحافظ على النظام والقانون في منطقته فإن الإدارة المدنية سوف

(1) وقد تغير الاسم إلى خان ضاري تكريمًا له لاغتياله ليشمان. ويقع هذا الخان بين بغداد والفلوجة على مسافة 23 ميلًا من بغداد وعشرين ميلًا من الفلوجة.

(2) Wilson. op. cit.. 292.

(3) Haldane. op. cit.. 171.

تقاضيه على دفع السلفة المستحقة عليه، كما أن السلطة المدنية أيضًا لن تعتبر الشيخ ضاري بعدُ شيخ قبيلة زوبع الأول[1]. كان الشيخ ضاري شيخ قبيلة شديد الإباء، مُعتدًا بنفسه كثيرًا وصاحب دهاء وحيله. ولكنه ضبط أعصابه وتماسك واستأذن بالخروج. ثم أنه استشار رجاله في الأمر، وبعد ساعات من المداولة قر قرارهم أن الوقت مؤات لقتل ليشمان وإعلان الثورة في لواء الدليم، ثم إن الشيخ ضاري عاد مع رجاله إلى الخان وطلب إلى الحراس أن يأذنوا له بالدخول لأنه يريد التحدث إلى ليشمان. فصدرت الأوامر اليهم بأن يسمحوا له بالدخول، وعندما دخل الشيخ ضاري وابنه سليمان أطلق الأخير رصاص مسدسه على ليشمان وجرحه عندما استل الشيخ ضاري سيفه وأجهز عليه[2]. وكان مقتل ليشمان إيذانًا بقيام الثورة في لواء الدليم.

أما أنا فأرى أن ليشمان لم يعالج الحادث بحكمة. فإن المعاملة الفظة التي عامل بها ليشمان الشيخ ضاري في حضور رجاله كانت إهانة أثارت ما في نفسه من عزه وإباء، ولو أنه كان وحده في المقابلة لكان في الإمكان أن يتجالد وأن يكظم غيظه، ولكن أمام رجاله ـ الذين هم أيضًا شعروا بالإهانة ـ كان الأمر أشد ايلامًا في نفسه. في تلك الفترة سادت الفوضى الشاملة جميع أنحاء الفرات الأوسط والأسفل، كما إن الثورة التي قامت بها القبائل اثبتت أن الإدارة الحكومية البريطانية إذا ما تعرضت للضغط فانها لا تستطيع الصمود. وقد تعرض الوجود البريطاني كله للخطر الشديد في جميع المناطق التي ذكرناها آنفًا. غير أن الشيخ ضاري ورجاله كانوا قد أدركوا أن الظروف لم تصبح بعد مؤاتية لنشوب الثورة العامة في لوائهم. وكان السيد محمد الصدر، مبعوث المجتهد الأكبر في لوائيّ الدليم

---

(1) الحسني، المصدر ذاته، ص 109

(2) Haldane. op. cit.. 171.

وسامراء يقوم بنشاط كبير بين رجال قبيلة الزوبع، قبيلة الشيخ ضاري، ولم تكن جهوده المبذولة بدون جدوى، بل كان الأمر على نقيض هذا[1]. وكان الوعيد والتهديد اللذان يوجههما ليشمان إلى رجال القبيلة، والمعاملة الخشنة الفظّة التي عامل بها الشيخ ضاري، هذه وغيرها أثارت الحقد في نفوسهم بحيث مقتوه ولم يعودوا يستطيعون تحمل خشونته وسوء معاملته. ولسبب من الأسباب كان بعض الكتاب البريطانيين يعتبرون ليشمان رجلًا حسن المعرفة بالعرب لذا فإنه الرجل الذي يستطيع أن يضبط أمورهم ويدير شؤونهم إذا اقتضت الحال. وقد يكون السبب في تقدير كفاءته هو ما احرزه من نجاح في لواء الدليم عندما كان الضابط السياسي هناك. ومهما يكن من أمر ينبغي لنا أن نذكر أن ليشمان لم يكن مستقلًا ودون أن يكون لديه فلس وأحد ينفقه على رشوة قبائل الفرات الاعلى في تلك الفترة المشحونة بالقلاقل والاضطرابات، وفي وقت انسحبت فيه الجيوش، كما ذكر ارنست ماين (Main) في كتابه «العراق: من الانتداب إلى الاستقلال» ص 75. فإن الإعانات المالية التي كانت تعطى للشيوخ والمبالغ المخصصة للتحري في لواء الدليم حيث كان ليشمان الضابط السياسي ارتفعت من 50 ألف شلينغًا أي 3750 ليرة استرلينية في سنة 1919 (كما ورد في تقديرات الموازنة لسنة 1919 – 1920، ص 10) إلى 21 ألف استرلينية في سنة 1920(كما ورد في تقديرات الموازنة لسنة 1920 – 1921 ص 21). وأما السبب الآخر في نجاح ليشمان الجزئي في لواء الدليم فهو إن غالبية سكان هذا اللواء من السنة ولا سيما قبيلة عنزة اتباع الشيخ فهد بن هذال الذي كان حليفًا مخلصًا وفيًا للإنكليز في العراق. أما الاضطرابات التي وقعت في اواسط منطقة الفرات الأسفل فقد كانت النجف وعلماؤها من الشيعة يرعونها ويديرون شؤونها،

(1) F.O. 371/5081 (E 13338/2719/44).

طالبين إقامة حكم ديني يقوم على مبدأ من مبادئ الشيعة الأساسية: الإمامية، أي حكم الإمام. ولأن الشيعة تأخذ بمبدأ الحكم الديني، حكم الإمام، فإن قسمًا كبيرًا من السنة في العراق لم يستطيعوا أن يتخطّوا الاعتبارات الطائفية، فكانوا يشكون في نوايا الشيعة وفي الثورة التي قاموا بها، وكانت من وحيهم.

بعد مقتل ليشمان أصبح من اليسير على مبعوث النجف، السيد محمد صدر الدين، أن يثير الاضطرابات والقلاقل في لواء سامراء. فقد أفلح صدر الدين في إقناع الشيخ حبيب الخيزران، شيخ قبيلة عزَّة، أن ايّام الإنكليز في العراق قد أصبحت معدودة، ولكي نعجل في تقصير هذه الأيام علينا أن نحاربهم لنحملهم على مغادرة البلاد، وبعد أيام من المداولات والمناقشات أقسم الشيخ حبيب الخيزران بالقرآن الكريم أنه سَيُخلص في الولاء لمبعوث النجف والتعاون معه. ونجاح صدر الدين في استمالة الخيزران أضاف إلى أتباع النجف ألوفًا من المقاتلين. وراح الخيزران يُرسل مبعوثين من قبله إلى مختلف أنحاء اللواء يدعون القبائل والعشائر إلى الانضمام إلى مبعوث النجف والتعاون المخلص معه. وهكذا شكل الخيزران وفدًا يتألف من أعيان قبيلة عزَّة وقبيلة البوعلقة وحملهم قرآنًا شريفًا ووجههم إلى قبيلة البوحيازة ليقسموا عليه يمين الولاء والاخلاص لمبعوث النجف، الشيخ صدر الدين. وكانت مهمة هذا الوفد أن يُقدر الرجال المدربين الكاملي السلاح في القبيلة في هذا اللواء. وقد لخص الشيخ صدر الدين أهداف الأعمال الحربية التي سيقومون بها ضد الإنكليز في لواء سامراء:

أولًا: إقامة حكومة عربية في سامراء تتشكل من الشيوخ والاعيان في اللواء ويتولون ادراة شؤونها.

ثانيًا: وجوب تسليم جميع الموظفين السياسيين والمدنيين إلى الثوار في دالي عباس كي يبعث بهم إلى النجف.

ثالثًا: جميع ممتلكات الدولة في سامراء يجب أن تنتقل إلى أيدي الثوار[1]. غير أن الرائد بري (E. S. Berry) الذي كان الضابط السياسي في سامراء رفض شروط الشيخ صدر الدين، وراح ينظّم أجهزة الدفاع في المدينة واضعًا إيّاها في حالة من التأهب. وبدأت القبائل أعمالها الحربية ضد الإنكليز بعمليات تخريبية في خطوط مواصلاتهم. فقطعوا خط القطار الحديدي بين سامراء وبلد في نقاط معينة، كما إنهم قطعوا أسلاك البرق على مسافة أميال. وهدموا جسرًا على قناة دجيل. وكانت المنطقة إلى شمال سامراء منطقة ذاتَ أهمية عظمى بسبب مرور خط الموصل بها، وبسبب خط ثانوي للمواصلات مع كركوك.

واستجاب أهالي بلد ـ وهي بلدة في لواء سامراء ـ لمطالب صدر الدين تقديم الحبوب والأطعمة المختلفة، كما إن عددًا من رجال البلدة انضموا إلى صفوف المحاربين من الثوار. وفي 28 آب قام الثوار بزعامة صدر الدين بمهاجمة مبنى القيادة العامة للواء سامراء القائم في مدينة سامراء ولكنهم اخفقوا في الاستيلاء عليه، وفي منتصف شهر أيلول أعيد النظام والقانون في اللواء إلى سابق عهده. وسامراء بلد يؤمه الحجاج من الشيعة لزيارة المقامات فيها. على الرغم من أن غالبية سكان المدينة من السنة. أما مدينة سامراء ففيها أربعة مساجد أهمها مقامًا ورفعةً جامع الإمام العسكري حيث دفن اثنان من أحفاد النبي، علي الهادي بن محمد الجواد والحسن العسكري بن علي الهادي. ويضم المرقد أيضًا حليمة أخت علي الهادي ونرجس زوجة الإمام الحسن العسكري. وفي عهد الخلافة كان هناك سرداب شُيد في مكانه الجامع.

وكان الخليفة القائم آنذاك قد أرسل جنوده لإلقاء القبض على محمد المهدي، وهو بعدُ صبي في الثامنة من عمره، الذي، كما زعموا، لجأ إلى

(1) C.O. 696. vol. 3. Administrative Report of the Samarra' Division. 1920. 2.

السرداب للاختباء فيه. فدخل جنود الخليفة إلى السرداب تفتيشًا عنه وفجأه تسرّب إلى السرداب ماء بئر هناك فهرع الجنود إلى الخروج منه قبل غرقهم في السرداب. وفي اليوم التالي، عندما حاول الجنود ثانية التفتيش عن الصبي، لم يعثروا على أي أثر له هناك. أما السنة فيقولون إنه مات بينما تعتقد الشيعة أنه غاب وسيعود يومًا ليملأ الأرض قسطًا وعدلًا بعد أن ملئت جورًا وظلمًا.

في الخامس من آب أرسل وزير خارجية بريطانيا برقية إلى ولسن يطلب فيها موافاته بالأسباب والأهداف الحقيقية للثورة في العراق وأن يبعث بجوابه برقيًا. وكان تعليل ولسن للأسباب في بادئ الأمر تعليلًا غامضًا يُقصد منه المراوغة والتملص من الإجابة. وفي نظر ولسن أن وراء الثورة دوافع وتدخلات أجنبية، وهي الأسباب الحقيقية لنشوبها. فقد كانت سوريا تقوم بدعاية على نطاق واسع في العراق، وكذلك تركيا، أضف إلى أن هذا تدفق الأموال على العراق دعمًا لتلك الدعاية[1]. وفي نظر ولسن أن فكرة القيام بثورة فكرة غريبة عن أذهان عامة الناس في العراق[2]. وبعد أسبوع، في الثاني عشر من شهر آب بعث ولسن ببرقية أخرى يعتبرها مؤلف هذا الكتاب أقرب إلى العقول لانها تلامس الحقيقة الأساسية لنشوب الثورة، وهي أن الأسباب الكامنة وراء نشوب الثورة فقدان الإدارة المدنية تلك الشعبية التي كانت الإدارة البريطانية قد اكتسبتها في مطلع الاحتلال. وقد أقر بذنبه وقصوره «في استعجال الأمور في القضايا الإدارية التي حدَّت من حرية القبائل وتقاليدها»[3]. ولكن على الرغم من إقراره هذا فإنه ظل يعتقد أن المسؤولية تقع مناصفة بين الإدارة من جهة، وبين الشيوخ وزعماء القبائل من جهة أخرى. وهنا يبدو ولسن غير راضٍ

(1) Wilson. op. cit.. 310

(2) المصدر ذاته.

(3) Wilson. op. cit.. 311

عن السياسة المتبعة في معالجة أمور القبائل التي كان يدافع عنها كل من كوكس (Cox) ودوبس (Dobbs) والتي لم تكن، في الواقع، سوى تعديل للنظام الذي وضعه وطبقه بنجاح السير روبرت ساندمان (Sandeman) في بلوخستان. وسأعود إلى معالجة هذا النظام في سياق البحث. ولكن ولسن، على الرغم من هذا كله، فإنه في برقيته الثانية إلى وزارة الخارجية تحاشى، أو أنه أغفل ذكر النقاط المهمة التي كانت سببًا من أسباب فقدان الإدارة تلك الشعبية التي تمتعت بها في مطلع الاحتلال. غير أن تشرشل لم يكن ميالًا إلى الأخذ بالنظرية القائلة أن وراء هذه الثورة العراقية كان التدخل التركي ومحاولة الأتراك إثارة الشعب العراقي. وقد رفض أن يأخذ بالحسبان أن الأتراك يتدخلون في شؤون العراق في صورة رسمية أو أنهم يثيرون الأهالي. ولكنه اشار إلى أن هناك فلولًا قليلة العدد من الجيش التركي تساعد العرب[1]. أما هوغارت (Hogarth) فيعتقد أن الثورة القبائلية التي نشبت سنة 1920 لم تكن سوى ثورة شيعية نظمتها ودبرتها النجف وكربلاء[2].

إن الأسباب التي أدت إلى ثورة 1920 كانت متعددة، وكانت في معظمها تعود إلى السياسة العامة التي اتبعتها الإدارة المدنية. وما لا شك فيه أن تدخلًا اجنبيًا غير رسمي. ومعونات مالية وجدت سبيلها إلى النجف وكربلاء، ولكن الحقيقة الثابتة هي أن بذور النقمة، وأسباب الاضطرابات، كانت قائمة في البلاد، سواء أكان هناك تدخل أجنبي أو تحريض من الخارج أم لم يكن، وسواء أكانت هناك أموال تتدفق على المدينتين ام لم تكن. وعندما أشير إلى التدخل أو التحريض الأجنبي، فلست أعني ألمانيا وتركيا فقط، بل

(1) Debates. H.C.. 2707 1920. vol 132. p. 1190.

(2) See private papers of D.G. Hogarth. a manuscript of Talk (1920) on the Arab Situation 1920. D.S. 77.1 (DR 588.25). M.E.C. oxford.

الولايات المتحدة أيضًا. فإن قنصل الولايات المتحدة، وعددًا من الأمريكيين الذين كانوا يقيمون بالعراق في تلك الفترة، كانوا ينقلون إلى الوطنيين من العراقيين، وبتفصيل وإسهاب، كل ما كانت تقوله الصحافة البريطانية أو تذكره من أمور لم تكن في مصلحة السياسة الإمبريالية التي كانت تتبعها حكومة جلالته[1]. ولو أن أهل العراق، أو لو أن غالبيتهم كانت راضية عن الإدارة المدنية البريطانية لما كان فُسح في المجال للمؤامرات الأجنبية لأن تعمل عملها في البلاد ولما ثار الناس على جيش الاحتلال. وكان السيد كنهان كورنوالس (Cornwallis) المستشار الإنكليزي لدى فيصل، يعتقد أن الأسباب كانت كامنة في البلاد في جميع الأوقات، وان الثورة جاءت نتيجة مباشرة لسياسة الإنكليز في العراق، ولكن الاسراع في قيامها وفي عنفها وحدتها كان لمجرد اتحاد القوى الخفية التي كانت تعمل على القضاء على الإمبراطورية البريطانية مع القوى الناقمة في العراق[2]. أما الرائد براي (Bray) ضابط الاستخبارات الخاص، والملحق بالدائرة السياسية في مكتب الهند، فقد كان يرى غير هذا الرأي. كان يرى أن السياسة البريطانية في العراق كانت أحد العوامل التي أدت إلى قيام الاضطرابات لا العامل أو السبب الرئيسي لها. فإنه كان على يقين، بما كان لديه من دلائل واضحة، من أن سبب الاضطرابات يعود إلى عوامل خارج العراق[3]. فإن الحكومة العربية في دمشق والحكومة التركية في استانبول كانتا تتطلعان بشوق إلى رؤية الإنكليز يصارعون الغرق في رمال العراق المتحركة. غير أن الإنكليز كان في مقدورهم أن يتجنبوا كثيرًا من الخسائر التي مُنوا بها لو أن الإدارة المدنية كانت قد اتخذت بعض التدابير الاحتياطية في مطلع سنة 1919. وكانت الخلافات

---

(1) J.O. 371/5228 (E 9849/2719/44).

(2) F.O. 371/5230 (E 12339/2719/44)

(3) المصدر ذاته.

الشخصية التي قامت بين السير أيلمر هلداين، القائد العام لقوات الجيش، وبين ارنولد ولسن الحاكم المدني في العراق تخلق جوًا من عدم التعاون بين السلطة العسكرية والسلطة المدنية، وجعلت البريطانيين يظهرون بمظهر الضعف والعجز إزاء أعدائهم. لقد وقعت السياسة البريطانية في الشرق الأدنى، في الفترة الواقعة بين 1916 - 1920 تحت تأثير شخصيتين بريطانيتين ـ ولا أقول تحكمتا فيها ـ وهما، في الجانب السوري، الكولونيل لورنس الذي كان يشجع العرب هناك في تطلعاتهم القومية وأمانيهم في الاستقلال ولكن دوافعه كانت عداءه للفرنسيين. وأما في الجانب العراقي فقد كانت الشخصية الثانية السير ارنولد ولسن الذي كان يعمل على خنق تلك الأماني العربية وقتل التطلعات القومية. ولم يكن ولسن يخفي نواياه كما أنه لم يحاول إخفاء الدواعي إلى عمله السياسي هذا. وكان من الجلي الواضح أن الأمر الحيوي بالنسبة إلى حكومة جلالته هو اقرار سياسة موحدة. أما بالنسبة إلى المؤلف فإن أسباب الثورة الأساسية فهي ما يلي:

أولًا: كان إصرار الإدارة البريطانية على تحصيل الضرائب المفروضة على كل محصول زراعي، وعلى كل محصول ببستان تحصيلًا كاملًا أمرًا مكروهًا لدى الفقير والغني على السواء. حتى إن القبائل، كقبيلة بني حشيم من لواء المنتفق مثلًا، وجدت نفسها سنة 1919 مرغمة على دفع ضرائب فادحة وذلك لأول مرة في تاريخها[1]. وكان تحصيل مصلحة الواردات، في تلك السنة نفسها، في لواء المنتفق، أعلى تحصيل في الفترة الواقعة بين 1916 - 1928. واليك ثبتًا بواردات المنتفق من سنة 1916 - 1928:

1916 -	52.464	جنيهًا
1919 -	1.661.823	جنيهًا

(1) C.O. 696. vol. 2. Administration Report. Diwaniyyah Division. 1919.1.

1922 - 1.002.659 جنيهًا

1928 - 1.277.233 جنيهًا[1]

ففي لواء المنتفق، مثلًا، ارتفعت ضريبة الدخل على كل فرد من أقل من خمس روبيات في سنة 1916 إلى خمسة شلنات في سنة 1919. وبعد اضطرابات سنة 1920 عادت وانخفضت ثانية سنة 1922 إلى شلن. ولم تكن القبائل التي تؤدي مثل هذه الضرائب على الدخل ترى أي نفع أو فائده تعود على منطقتهم توازي ما كانوا يدفعونه من ضرائب. وكانت المبالغ المحصلة من لواء المنتفق والديوانية والشامية، وهي ثلاثة ألوية شيعية، في سنة 1920 تُقدر بـ 5533100 شلن أو قرابة ربع مجموع الدخل من الألوية العراقية وعددها أربعة عشر لواء (تقديرات الموازنة، 1920 - 21 ص4). وكانت المبالغ المخصصة في الألوية الثلاثة 1929440 شلنًا (المصدر ذاته ص 5).

ثانيًا: كانت السياسة القبلية التي تبنتها الإدارة البريطانية في العراق سببًا آخر رئيسيًا لنشوب الاضطرابات. ففي مناطق عديدة كانت عداوة شيوخ القبائل الثائرة موجهة في الدرجة الأولى ضد موظفي الحكومة الذين كانوا بمثابة شيوخ أسمى سلطة من شيوخ القبائل. والواقع أن عداوة شيوخ القبائل في اضطرابات سنة 1920 لم تكن موجهة ضد الإنكليز بقدر ما كانت موجهة ضد الذين نصبوا أنفسهم شيوخًا في الوظائف الحكومية[2].

كانت الإدارة البريطانية، كما كان رجال القبائل العاديون، ينظرون إلى

(1) C.O.696. vol 3 Administration Report. Muntafiq. 1921. 31. Report of the Accountant. 1922 - 23 (Baghdad. 1924). 11 - 12.. Report on the operations of the Revenue Department. Ministry of Finance. 1926 - 27. 23; Ibid.. 1928 - 29.32.

(2) C.O. 696. vol. 3. Shelswell. G.H> A.p.O.. Samawah: Official Report on the Causes of the Tribal Disturbances in the Samawah District. August 9th. 1920.

أولئك الشيوخ السامون كأداة حكومية. ولكن الحوادث برهنت في ما بعد أن اولئك الشيوخ الذين كانتٍ ترضى عنهم الإدارة البريطانية وتعضدهم أساؤوا استعمال السلطة التي أعطيت لهم لمنافعهم ومصالحهم الشخصية. وكان مصدر تلك المنافع المادية التي حصلوا عليها النظام البريطاني المتبع في تحصيل ضرائب الدخل. وكان النظام السائد في التخمين ينطوي أولاً على إحصاء النفوس في القبيلة ثم إلقاء مسؤولية التحصيل على الشيوخ - وهذا يتفق مع المبدأ السياسي المتبع في جعل شيخ القبيلة بمثابة حاكم للقبيلة - وفي مقابل نسبة مئوية تعطى لهم مكافأة على أتعابهم. أما شيوخ الحكومة، ويعرفون في العراق بالسركل، فكانوا يعتبرون حجر عثرة في سبيل الشيوخ الثانويين وشيوخ العشائر الذين كانوا يجدون في القومية الجديدة السبيل الوحيد للتخلص من سلطة الحكومة وسراكلتها.

ثالثًا: بعد التوقيع على الهدنة فسح في المجال في الدائرة السياسية في الإدارة البريطانية لتوظيف عدد من الضباط الإنكليز الذين لم يكن في الإمكان الاستغناء عن خدماتهم العسكرية في إبان العمليات الحربية. وقد وصف لونغرغ هؤلاء الموظفين الجدد من الضباط القدماء بقوله إنهم كانوا اداريين من الهواة العابثين[1]. لم يكن لدى هذه الفئة من الموظفين العسكريين الجدد أي اختبار في إدارة الشؤون التي أنيطت بهم، ولا نستثني أحدًا منهم. وكانت تنقصهم معرفة طبيعة أهل العراق، الشعب الذي كانت هذه الفئة تحكمه وتصرف شؤونه. كما إنه كان على هذه الفئة أن تتعلم يومًا بعد يوم أبسط الأمور الضرورية لتصريف أمور الحكم بيسر ورفق وقد وزع هؤلاء الموظفون العسكريون على الأقضية مثل سطرة وقلعة سكر والديوانية وعفج، بينما كان تولي السلطة الإدارية في المراكز في يد

(1) Longrigg. op. cit.. 112

موظفين تابعين لمجلس الخدمة المدنية في حكومة الهند. ومن هنا يتضح لنا أن التعليمات الإدارية التي كانت تصدر عن المراكز الإدارية في العراق كانت تقوم في الدرجة الأولى على اختبارات سابقة اكتسبها الموظفون من عملهم في الهند. فكانت النتيجة نشوء نظام إداري في العراق صارم جدًا. ولم يقتصر الأمر على أن الناس في العراق لم يعتادوا مثل هذا النظام القاسي، بل إنهم لم يكونوا مهيئين لتقبله. وكان موقف الموظفين الاداريين الجدد موقف الغر الشديد العزيمة الشديد الغرور بنفوذ بريطانيا وعظمتها، مما جعلهم يستخفون بالمحاذير والمخاطر التي كانت تكتنف البلاد في تلك الفترة من الزمن[1]. ولو أنهم كانوا أكبر سنًّا وأحسن اختبارًا في معاملتهم العرب على ما هم عليه من خلق وسجايا لكانوا أفلحوا في القيام بالمهمات المناطة بهم على أحسن صورة. وقد جاء في Monthiy List of Gazettcd offices الجزء الأول (بغداد 1920) إن 96 في المئة من الضباط السياسيين في مختلف الأقضية لم يكونوا قد بلغوا بعد سنَّ الأربعين، وثلثيهم لم يكونوا قد بلغوا الثلاثين من العمر، وثلاثة وعشرين في المئة منهم كانوا في سن الخامسة والعشرين أو أقل من ذلك. ومن مجموع الموظفين الإداريين 87.5 في المئة كانوا دون الأربعين واثنان وأربعون في المئة منهم كانوا دون الثلاثين. وكان عمر نائب الحاكم المدني نفسه 35 سنة. حتى أن هيوبرت يونغ (Young) كتب في مطلع سنة 1919 يقول إن حكومة العراق أكبر من أن يتولى أمرها شاب كالزعيم ولسن. وراح يقدم النصح لوزارة الخارجية البريطانية قائلًا أنه كلما أسرعت وزارة الخارجية في إعادة السير كوكس (Cox) إلى العراق كان ذلك أفضل للجانبين[2]. إن الشيخوخة

(1) Longrigg. op. cit.. 102

(2) J.O. 371/4150 (44/134 386/144).

أو التقدم في السن عند العربي الأبي يعني غنى في الاختبار، وجلالًا في الوقار، كما أنه يتضمن معاني الرجولة وبدون الاختبار والوقار لا يستطيع امرؤ أن يُعنى بشؤون العرب من الناحيتين، ناحية الطبع العربي وخلقه. وقد أخبرني أحد شيوخ الديوانية عن شعوره تجاه ولسن، فقال بلهجته العراقية: والله أوامر هالولد الأشقر الأملس حسّها نار بقلبي».

رابعًا: إن أهم عامل من العوامل الشديدة الأثر التي أثارت الشعور القومي الوطني في نفوس العرب، وبعثت في نفوسهم الآمال الحلوة، ما صرح به، في أثناء الحرب، سياسيو بريطانيا وحلفائها. فقد كان العراقيون يذكرون ما جاء في بلاغ الجنرال مود (Maude) من تعهد بتحرير العراق من كل سلطة أجنبية، كما إنهم يذكرون خطاب لويد جورج الذي ألقاه في الخامس من شهر كانون الثاني من سنة 1918 . ويتذكرون جيدًا المبدأ الثاني عشر من مبادئ الرئيس الأميركي ولسن. وقبل كل شيء آخر يذكرون البلاغ البريطاني الفرنسي الصادر في الثامن من شهر تشرين الثاني. سنة 1918. أن جميع هذه التصاريح التي صدرت في إبان الحرب أقنعت العراقيين بأن آمالهم وتطلعاتهم الوطنية ستتحقق على أيدي البريطانيين. ولكن في الثالث من شهر أيار. 1920، نشر في جريدة Baghdad Times أن الانتداب على العراق وقع على بريطانيا، النبأ الذي أثار خواطر العراقيين وألهب مشاعرهم، كما أنه جاء برهانًا جديدًا على أن بريطانيا لا تنوي القيام بتعهداتها السابقة ولا أن تفي بالوعود التي قطعتها على نفسها. وفي أعقاب نشر النبأ عن قبول بريطانيا مهمة الانتداب على العراق أخذت أمارت التقارب الشيعي السني تظهر على المسرح السياسي. وكان حلول شهر رمضان من تلك السنة موافقًا للتاسع عشر من شهر أيار فاتخذ مغزى التقارب الشيعي السني معنى جديدًا .وبدأ التعاون بين الفئتين

يظهر للعيان جليًا واضحًا. فإن ذكرى المولد النبوي تقع عادة في هذا الشهر، ولوحظ أن الشيعة والسنة احتفلوا بذكرى العيد معًا في الجامع الكبير دلالة على الوحدة بينهما. وكانت تُلقى الخطب السياسية والأشعار الوطنية الحماسية في أعقاب الصلاة وإقامة شعائر العيد. وجميعنا نعلم ما للكلمة، نثرًا وشعرًا، من أثر في تحريك عواطف العربي ومشاعره العميقة. وبدأت تقع مناوشات واصطدامات بين العامة والسلطة الحكومية. فرأت الحكومة نفسها مرغمة على تسيير دوريات من المصفحات في شوارع المدن. وجاء إعلان قبول إنكلترا مهمة الانتداب على العراق بمثابة زيت يُصب على النار ليزيد في توتر الجو المضطرب في العراق.

خامسًا: إن قيام الدولة العربية في سوريا جعل الوطنيين العراقيين يتطلعون إلى جيرانهم السوريين كحماة لهم من الاحتلال البريطاني وحكمه. فقد وُجهت رسائل التهنئة إلى كل من الأميرين فيصل بمناسبة تتويجه ملكًا على سوريا، وعبدالله بمناسبة انتخابه ملكًا على العراق. وفي الرسالة الموجهة إلى الأمير عبدالله ترحيب حار وتعهد بأن يخلصوا له الولاء[1]. وقد وقع على الرسالة شيوخ منطقة الشامية والسماوه والرميثة وقبائل المنتفق واسيادها، كما وقع عليها أيضًا أعيان النجف والكوفة والحلة.

سادسًا: في أثناء الأسبوع الثالث من شهر حزيران جرت سلسلة من الاعتقالات في كربلاء والحلة. وكان من جملة المعتقلين مرزا محمد رضا ابن المجتهد الأكبر محمد كاظم يزدي، الأمر الذي زاد الجو المشحون التهابًا في منطقة الفرات الأوسط. وفي نظر ولسن كان لهذه الحملة من الاعتقالات أثر بعيد الغور في نفوس العراقيين. فقد خفت حدة الاضطرابات، على

(1) راجع نص هذه الرسالة الموجهة إلى الأمير عبدالله في الملحق الرقم 9.

حد قوله، وعادت الثقة إلى نفوس شيوخ القبائل وزعمائها، وأخذت واردات الخزينة تصل في انتظام، وعادت الأمور إلى سابق عهدها من الاستقرار والسلام في منطقة الفرات الأوسط[1]. وبعد الاعتقالات تحسن الوضع في جميع المناطق الشيعية باستثناء النجف، على زعم ولسن، التي ينبغي معالجة الأوضاع فيها في وقت لاحق. ونفي جميع المعتقلين إلى جزيرة مقفرة صخرية موحشة في الخليج الفارسي واسمها هنجام، وهي تبعد كثيرًا عن مضايق كلارنس. مناخها في الصيف مناخ لا يستطيع امرؤ تحمله وذلك لارتفاع الحرارة فيها ارتفاعًا كبيرًا يزيدها سوءًا معدل الرطوبة العالي أضف إلى هذا كثرة الذباب والحشرات المختلفة[2].

سابعًا: كانت الخلافات الشخصية القائمة بين ولسن وهلداين من أهم العوامل في قيام الاضطرابات. فقد كان ولسن على رأس الإدارة البريطانية المدنية، وكان هلداين القائد العسكري العام. كان الرجلان على خلاف وتباين في الأطباع وفي وجهات النظر وفي السِن[3]. فقد كان هلداين في الثامنة والخمسين من عمره.

وكانت خدماته السابقة، في معظمها، في الجيش البريطاني، بينما كان تسعون في المئة من جيش الاحتلال في العراق من الجنود الهنود. وكان وضع الإدارة وضعًا معقدًا. كما إن الوضع السياسي كان وضعًا دقيقًا يتطلب اختبارًا خاصًا ومعرفة واسعة في شؤون العراق كي يستطيع الموظف الإداري معالجتها. وقد كتب هلداين نفسه في مؤلفه يقول: «في تلك الفترة (في شهر آذار، 1920) لم تكن لدي أي فكرة محددة عن النظام الذي بموجبه سنحكم

---

(1) F.O. 371/5227 (E 7725/2719/44)

(2) نقلًا عن «Gazetteer of the Persian Gulf» العدد 629.

(3) Wilson. op. cit.. 277.

العراق»[1]. وفي الواقع أنه بعد مرور شهر على انزال الجيوش البريطانية اكتشفت أن هناك ميناء على نهر عمر فوق البصرة حيث، كما يقول هو نفسه «بُني رصيفان وثمانية عشر حاجزًا ومركزان أو محطتان للنقل النهري»[2]. كان الوضع العسكري الذي جابهه هلداين وضعًا عسيرًا شاقًا. وكان عدد القوات في إمرته 133 ألف رجل منهم 47 ألفًا من الجنود المحاربة[3]. وكان من الجنود المحاربة أربعة آلاف ومئتان من البريطانيين، وثلاثون ألفًا من الهنود من مختلف الرتب. وكان على هلداين أن يحرس حوالي 14 ألف أسير تركي. كما كان في حملته هذه 550 امرأة و400 طفل. أضف إلى هذا مخيمات للاجئين في مدينة بعقوبة وفي غيرها تضم قرابة خمسين ألف لاجئ من الآشوريين والأرمن. وكان الجنود البريطانيون الذين يعملون في إمرته، ومن دون استثناء، لا يعرفون شيئًا عن العراق لأنه بلد جديد لديهم، كما إنه كانت تعوزهم الخبرة العسكرية[4]. وكانت خطوط المواصلات في العراق ـ وكانت صيانتها من الضروريات العسكرية المهمة ـ تبلغ قرابة ألفي ميل. وعلى الرغم من جميع هذه المسؤوليات لم يكن هناك من أثر للثقة بين الجهات العسكرية البريطانية والجهات السياسية. فقد كان ولسن في أوائل شهر حزيران، يرى أن الوضع قريب من الانفجار وألح على هلداين بأن يُسرع في طلب نجدات عسكرية. ولكن هلداين كان متفائلا، فعاد في 24 حزيران، راضيًا عن نفسه، إلى كرند (Karind) حيث تمركزت القيادة العامة[5]. وكانت الرسالة الجوابية التي بعث بها هلداين إلى ولسن حول طلب المزيد من النجدات العسكرية

---

(1) Haldane. op. cit.. 5
(2) op. cit.. 8.
(3) op. cit.. 325.
(4) Wilson. op. cit.. 272.
(5) op. cit.. 276.

تنم عن عدم ثقة العسكريين بالتقارير التي كان يرفعها الضُبّاط السياسيون والتي كانت تنبئ بخطورة الوضع في العراق[1]. وانعدام الثقة هذا، وانعدام التعاون بين الجهات العسكرية والجهات البريطانية السياسية جعلا الإنكليز يظهرون بمظهر الضعف إزاء أعدائهم. وهذا الضعف البادي على السياسة البريطانية المشوشة يمكن اعتباره أحد أسباب نشوب الثورة في سنة 1920. وكانت إصابات البريطانيين في هذه الاضطرابات من الأول من حزيران حتى الأول من شهر تشرين الأول، 1920 كما يلي:

- من صفّ الضباط البريطانيين : 22 قتيلًا، توفي من الجروح اثنان. عدد الجرحى 36، مفقودون 5
- من البريطانيين من مختلف الرتب: 27 قتيلًا، توفي من الجروح 4. عدد الجرحى 43، المفقودون 138، توفي في الBسر اثنان.
- من الجنود الهنود: 244 قتيلًا، توفي من الجروح 100، عدد الجرحى 996، والمفقودون 302
- من الملحقين بالجيش الهندي: 12 قتيلًا، توفي من الجروح 3، عدد الجرحى 44، المفقودون 28
- النجدات العسكرية التي لحقت بالجيوش البريطانية في العراق من الأول من شهر آب حتى 26 تشرين الأول، 1920:
- 3 كتائب بريطانية من المشاة.
- 17 كتيبة هندية من المشاة.
- بطارية واحدة من المدفعية الملكية.

(1) للاطلاع على موقف القيادة العامة من الحكام البريطانيين السياسيين راجع: Haldane. op. cit.. 92.

- فرقتان من الرشاشات.

- كتيبة واحدة من الجيش الامبراطوري.

أضف إلى هذا عددًا من العمال الإضافيين الملحقين بالجيش، وعددهم عادة، يتناسب مع عدد الجنود[1]. ننتقل الآن بالقارئ الكريم إلى الإجابة عن هذا السؤال: ماذا حققت الثورة في العراق؟ أما بالنسبة إلى البريطانيين فإنهم نظروا إليها على أنها كانت خروجًا على السلطة والقانون، وإنها كلفتهم 426 قتيلًا من البريطانيين، و1228 جريحًا، و615 مفقودًا وأسيرًا[2]، هذا إلى جانب النفقات المالية التي لم تقل عن 40 مليونًا من الاسترليني، وهذا المبلغ سُحب من الخزانة البريطانية[3]. فكانت الثورة العراقية، وما كلفته من مال وخسارة في الأرواح سببًا لدى عامة الشعب المنهوك القوى ولدى الصحافة في تجديد المطالبة الصاخبة التي كانت تنادي: «انسحبوا من العراق». أما بالنسبة إلى الموظفين البريطانيين، وبالنسبة إلى الموظفين الذين عملوا في الإدارة المدنية فقد كانت هذه الثورة فاجعة قضت على كثير مما كانوا قد انجزوه من أعمال في العراق[4]. ولكن بالنسبة إلى العراقيين أنفسهم، ولا سيما بالنسبة إلى القبائل الشيعية في الفرات الأوسط والأسفل حيث وقعت معظم الأعمال العسكرية الحربية فإن الثورة كانت «حربًا وطنية لنيل الاستقلال» تهدف إلى إرغام الإنكليز على إقامة حكومة وطنية، وعلى منح الاستقلال للبلاد. ويشارك العراقيين في نظرتهم هذه إلى الثورة كل من المؤرخ تونبي (Toynbee)

(1) Debates. H.C. 26.10. 1920. vol. 133. p. 1561. أما الإصابات التي وقعت في صفوف الجنود الوطنيين من العراق فقد بلغت قرابة 8200 راجع: F.O. 371/5081 (E 14397/2719/44)

(2) London gazette op. cit.. Appendix 4.5346

(3) Longrigg. op. cit.. 123

(4) Wilson. op. cit. 302

وريتشارد كوك (Coke)[1]. ومهما يكن من أمر فإن اضطرابات سنة 1920 لم تغير شيئًا في روح السياسة البريطانية العتيدة في العراق، غير انها أثرت في أسلوب التنفيذ. فانها جعلت العراقيين يدركون مبلغ القوة في العمل الموحد المركز الذي لم تستطع حتى الحكومة البريطانية وما في متناولها من قوة لا تُقهر أن تقف في وجهه. وأظهرت الثورة أيضًا الضعف والانقسام الملازم لطبيعة الشعب العراقي نفسه. وأخيرًا كشفت الثورة عن وجوه القادة والزعماء الذين قُيض لهم أن يلعبوا دورًا بارزًا في الحركة الوطنية التي كانت تهدف إلى نيل الاستقلال وعرفتهم إلى عامة الشعب العراقي. ولكن ينبغي لنا ألا ننسى ما احدثته الثورة من أضرار مادية فادحة في البلاد. والآن نتساءل: هل كانت ثورة 1920 وما أحدثته من أضرار أمرًا محتمًا لا مناص منه؟ هل كان في إمكان الإنكليز أن يتحاشوا ذلك الانفجار؟ واترك الجواب عن هذا التساؤل إلى ضابط سياسي بريطاني سابق في مدينة كركوك الذي قال: «لو أنه كان هناك تصميم أو تخطيط سابق لإقامة حكم ذاتي عراقي، ولو أنه جرى تنفيذ مثل هذا المخطط سنة 1919، ولو أن عمل اللجان اقتصر على الأمور الحيوية الرئيسية، ولو أنه أُغفل أمر احتجاجات ولسن وما كان يتذرع به من أسباب، ولو أن الحكومة البريطانية أبقت كوكس في منصبه في بغداد، أقول، لو أن هذه الأمور جميعها تمت لكُنا قد تجنبنا كثيرًا من متاعبنا وخسائرنا ولما كُنا خلّفنا وراءنا إرثًا من الكراهية والبغضاء»[2].

**

(1) Toynbee A.J. Islamic World. 53; Coke. R.. The Arab's place in the Sun. 193.

(2) Longrigg. op. cit.. 100

معارضة الشيعة للحكومة المؤقتة
تتويج فيصل ملكًا على عرش العراق

إن الوجود البريطاني في العراق والاحتفاظ بمركزهم في هذه البقعة عامل على غاية من الأهمية بالنسبة إلى مصالحهم العامة في الشرق الأوسط وفي الهند. فإن إمكانات العراق الاقتصادية من ثروة نفطية، ومن قطن وحبوب تجعل منه بلدًا ذا مستقبل مُضمخ بالثروة الاقتصادية. فقد كانت التقديرات في ذلك أن العراق يستطيع إنتاج مليوني بالة من القطن ومليون طن من القمح. أما النفط فقد كان في تلك الفترة كمية مجهولة، ولكن التوقعات المحتملة كانت كافية لجذب رساميل الشركات الكبيرة ولاستمالة التوظيف في العراق. ومن الوجهة الاستراتيجية كان احتلال بريطانيا للعراق والاحتفاظ به أمرًا على غاية الأهمية. فإن العراق يقع على طريق الهند وعلى طريق الشرق الأقصى ولذا فإن موقعه الجغرافي مهم بالنسبة إلى الطيران والمواصلات البرقية، وأقصر طريق للمواصلات بواسطة الخطوط الحديدية. وكان الإنكليز في ما مضى من الزمن يفكرون في الاستيلاء على ميناء البصرة عند رأس الخليج الفارسي تدعيمًا لقوتهم البحرية في تلك المنطقة. وميناء البصرة مهم لا سيما بالنسبة إلى المصالح النفطية البريطانية في عبادان وفي عربستان. ولكن قيمة هذا الميناء تبطل كليًا إذا كانت بغداد في يد قوة معادية لبريطانيا. فمن وجهة سياسية نلاحظ أن السيطرة البريطانية على بغداد من شأنها أن تعزز مركزها ووضعها في المنطقة وأن تسهل عليها أمر تحقيق سياستها في إيران. ونحن إذا تذكرنا هذا الأمر يسهل علينا تعليل القلق الذي انتاب حكومة جلالته كما إنه يسهل علينا أن ندرك حرص الحكومة البريطانية على تهدئة العراق،

وعلى إقامة حكومة وطنية تتستر وراءها، حكومة تتعهد بالاعتراف بالمصالح البريطانية في العراق بموجب اتفاقية توقّع عليها مع الجانب البريطاني.

في مطلع شهر تشرين الأول من سنة 1920 انتهى عهد الحكومة العسكرية التي تشكلت في العراق منذ الاحتلال بوصول السير برسي كوكس إلى البصرة. ولكن استمرت العمليات العسكرية في المناطق الواسعة في الفرات الأوسط والأسفل وأعلنت فيها الأحكام العرفية وذلك بسبب استمرار الاضطرابات التي كانت قد وقعت في الصيف. وفي الواقع أن نصف القطر العراقي كان يعارض الحكم القائم عند مقدم كوكس وبطريقة ناشطة. فكان لزامًا على كوكس، قبل اتخاذ أي إجراءات لإقامة حكومة مؤقته، أن يعمل على تهدئة الحالة في البلاد حيث كانت القبائل لا تزال في حالة من الثورة المسلحة. كان مقدم السير برسي كوكس حديث الناس الرئيسي في أثناء الشهرين، أيلول وتشرين الأول. فكثرت التفسيرات وتنوعت وزاد الحدس والتخمين. ولكن زعماء الشيعة مع اللجنة الحيدرية – وكانت تمثل السلطة الشيعية العليا – وعلى راسها المجتهد الأكبر نفسه. كانوا يقومون بدعاية ناشطة واسعة النطاق ضد المخاطر التي تنطوي عليها سمعة كوكس ونفوذه. وكانت اللجنة تتألف من أبوقاسم الكاشاني وأبو حسن الأصفهاني ومرزا عبدالمحسن (ابن الشيرازي) وأحمد ملا كاظم الخراساني والسيد نور الياسري. وراحت اللجنة هذه تحذر العراقيين من مغبة سياسة كوكس الماكرة ، وتطلب اليهم في إلحاح وإصرار ألا يسرعوا في إعطاء الوعود وقطع العهود على أنفسهم إلا بعد الروية والتفكير الرصين[1]. وكان الثوار يحتفظون بالاستيلاء على كربلاء والنجف وطويريج والرميثة وهيت وقسم كبير من وادي الفرات بما في ذلك الجزء الأوسط من

(1) J.O. 371/5081 (E 13563/2719/44).

السكة الحديدية[1]. ولم يبق في يد السلطة المدنية سوى الناصرية في لواء المنتفق. وكانت السماوة والكوفة لا تزالان محاصرتين. ونهبت مكاتب الحكومة في الحلة وفي كربلاء وأحرقت الملفات والوثائق الرسمية[2]. ولكن إعادة القانون والنظام إلى سالف عهدهما تتطلب بعض الزمن، واول منطقة استأثرت باهتمام كوكس كانت منطقة الفرات الأوسط مركز الاضطرابات والقلاقل، لأنه كان يرى أن تهدئة الحالة في مناطق أخرى. وإعادة النظام والاستقرار فيها إلى ما كانا عليه، أمر يتوقف على إعادة النظام أولاً في الفرات الأوسط، وكان المتكلم باسم اللجنة الحيدرية، السيد أبو قاسم الكاشاني، قد أعلن أن اللجنة ترفض الصلح، مهما يكن نوعه، كما أنها ترفض الهدنة مع جيش الاحتلال والإدارة المدنية، مشيرًا إلى أن أي تسوية سلمية من شأنها أن تمنح الإنكليز الفرص المناسبة لإعادة تنظيم أنفسهم على أسس أمتن من ذي قبل، وأن تضعهم في مركز القوة بحيث يُملون شروطهم[3]. ولكن كربلاء استسلمت في 13 تشرين الأول، والكوفة في 17 تشرين الأول، وتبعتها النجف تلقائيا بعد ذلك[4]. واستُردت بلدة السماوة في 12 تشرين الأول. أما الرميثة، حيث وقع أول اصطدام فقد استعادها الجيش البريطاني بعد يومين من هذا التاريخ. وفي أواخر تشرين الثاني استسلمت جميع قبائل منطقة الشامية، وكان من شروط الاستسلام تسليم الاسلحة والذخائر. واما زعماؤها فإن بعضهم استسلم وفر الآخرون عبر الصحراء إلى سوريا أو إلى الحجاز. وحتى منتصف شهر

(1) قدرت الخسارة التي لحقت بالسكة الحديدية، والنقص في الدخل التجاري في أثناء اضطرابات سنة 1920 بمبلغ 412.500 استرلينية. راجع:

C.O. 696. vol.. 3. Administration Report. 1920 - 22.24.

(2) C.O. 696. vol.. 3. Administration Report. Justice. 1920.3 - 4.

(3) F.O. 371/5081 (E 13338/2719/44)

(4) 1st. October. 1920 - 31st march 1922.1. C.O. 696. vol.. 3. Administration Report.

شباط كان الجيش البريطاني يعالج أمر الاستسلام وتنفيذ الشروط التي كان قد فرضها على الأهلين. وكان تسلح القبائل تامًا كاملًا، فلم يكن من الحكمة في شيء أن يترك أمر حل هذه المشكلة (نزع السلاح) للحكومة العربية، لأن ذلك معناه انها ستعجز عن توطيد الامن والاستقرار الضروريين لإقامة إدارة حكومية فعالة. حتى أن الغرامات التي كان الجيش البريطاني قد فرضها على رجال القبائل كان يُقصد بها أن تكون نوعًا من الضمانة لنجاح مشروع إقامة الحكومة العربية المقترحة للمستقبل[1].

كانت تهدئة العراق أمرًا يتوقف نجاحه على نزع السلاح من أيدي رجال القبائل. ولكن نزع السلاح نزعًا تامًا لم يكن ميسورًا في تلك الفترة ولم يكن على شيء من الواقعية، ذلك لأسباب عديدة. أولًا، لأنه لا يمكن نزع السلاح من أيدي رجال القبائل، مع العلم أن بعضهم يطلب اليهم أن يودعوا أسلحتهم عندما يدخلون المدن والحواضر. ثانيًا، لأن القبائل الوادعة الآمنة التي تقيم مضاربها على حدود المناطق المتحضرة لا يمكن نزع سلاحها نزعًا كاملًا إلا بعد أن تتعهد لهم السلطة البريطانية بحمايتهم من الغزو الذي يتعرضون له، ولم يكن الإنكليز على استعداد لمثل هذا التعهد. ثالثًا، لأن حكومة جلالته كانت ترغب في خفض عدد جيوش الاحتلال فإنه لم يكن من الميسور أن يقوم الجيش بعملية نزع السلاح نزعًا فعالًا في جميع أرجاء العراق لأن ذلك يقتضي مزيدًا من الجنود. وأخيرًا لم يكن من المستطاع، ماديًا وعمليًا، نزع السلاح في بعض مناطق العراق مثل منطقة الأهوار حيث يستحيل على الجنود القيام بمهمتهم على أكمل وجه. وهذه الأسباب مجتمعة قضت على كل

---

(1) كان مجموع ما سلم من الأسلحة والذخيرة حتى السادس والعشرين من تموز، 1921 كما يلي: بنادق 64.435 منها 21.000 بندقية عصرية و3.185.000 طلقة
راجع: Administration Report.op. cit.1

تفكير في نزع السلاح بقوة الجيش. فاقترح السير برسي كوكس نزع السلاح تدريجيًا، كما أنه اقترح أن يتم نزع السلاح في المناطق التي يعمل فيها الجيش لقمع الاضطرابات، وفي المناطق التي يقوم فيها الجيش بعمليات حربية فعلية. في هذه الظروف ينبغي فرض تسليم الأسلحة، إذا أمكن ذلك، كجزء من الغرامات وكشرط من شروط الاستسلام. أما في المناطق الأخرى فقد اقترح كوكس أن تقوم الإدارة المدنية بجمع السلاح تدريجيًا بحسب ما تنص القوانين المتعلقة بالأسلحة وبحسب ما نصت بنود الاتفاقية المتعلقة بالاسلحة والملحقة بمعاهدة الصلح[1].

كان لفشل الحركة الثورية في الفرات الأوسط أثر عميق في نفوس سكان لواء المنتفق الذي كان لواء كثيف السكان وهم من الشيعة. وقد سادت اللواء حالة من التوازن والاستقرار بفضل تعاون شيخين من شيوخ القبائل كانا يتمتعان بنفوذ واسع. ولكن على الرغم من هذا فإن اضطرابات متفرقة كانت تقع هنا وهناك وذلك بسبب الجهود المبذولة التي كان يقوم بها مبعوثو النجف لإثارة الخواطر في البلاد. وكانت استعادة الجيوش التي سبق أن أعيدت إلى الهند عاملًا انتفع به الإنكليز لإعادة النظام والاستقرار في البلاد. وفي هذه الفترة رفض أكثر من زعيم قبلي الاستسلام ما لم تعرض شروط الاستسلام أولًا على المجتهد الأكبر في النجف، الذي كان آنذاك شيخ الشريعة. وكان الشيخ عبدالواحد سكر، شيخ قبيلة فتله، والشيخ مرزوق العواد، شيخ قبيلة حميدات من بين الذين وضعوا مثل هذه الشروط للاستسلام. ولكن محاولة كهذه لم يقيض لها النجاح آنذاك بسبب وفاة المجتهد الأكبر، شيخ الشريعة، فجأة في شهر كانون الأول، الذي كان يقوم بدور بارز في بث الدعاية ضد السلطة البريطانية. وبعد وفاة المجتهد الأكبر رفض كوكس مطالب زعماء

(1) J.O. 371/5232 (E 14 932/ 2719/44)

القبائل، وبرفضه هذا أنزل، نيابة عن سلطة الحكومة الجديدة، أول ضربة قاضية على سلطة أهل الحلّ والعقد، تلك السلطة التي يتمتع بها العلماء، والتي تعتبر العقبة الكأداء الأولى[1]. وكان من الواضح أن البريطانيين كانوا يميلون إلى تشجيع الحركات التي تأخذ بالاعتدال، والاعتدال في نظرهم لم يكن يقتصر على الاعتراف بالوجود البريطاني، بل باستمرار السلطة البريطانية وبقائها في العراق، شريطة أن تكون هناك مشاركة عراقية في الحكم. ومن جهة ثانية كان واضحًا، كما كان يُستدل من الإجراءات التي اتخذها كوكس ضد الشيعة، أن البريطانيين كانوا قد وطدوا العزم على استئصال شأفة «التطرف» أي المطالبة بالاستقلال التام، وهو أول شعار من نوعه رفع في منطقة الفرات الأوسط، المنطقة حيث يسيطر النفوذ السياسي الشيعي.

كان مشروع السير برسي كوكس لإقامة حكم عربي لا يختلف في جوهره عن المقترحات التي تقدمت بها لجنة بونهام - كارتر (Bonham - Carter)، ولذا فإنه لم يدع أنه كان مبتكرًا أو مبتدعًا لهذه الفكرة[2] إن الفرق الوحيد بين مشروع كوكس واقتراحات اللجنة كان في الروح التي صيغت بها، وفي الأسلوب الذي كانت ستطبق بموجبه. فقد اشتهر كوكس بكونه رجلًا رصينًا فطينًا عادلًا في تصرفاته عندما كان أولًا الحاكم العسكري الأول قبل الثورة وبعدها، وعندما كان الحاكم المدني قبل مغادرته البلاد إلى إيران والواقع أنه لم

(1) Private papers of miss G.L. Bell. Box 203/4/3. Faculty of Oriental Studies. Durham.

(2) كانت هذه اللجنة تتألف من السادة: Sir E.Bonham – Cater. judicial:Sesretary; Lt. Col. E.B. Howell. Revenue Secretary. وقد حظي المؤلف بمقابلته
Major H.F.M. Tyler. Political officer. Hillah; Lt. col. J.C.C. Balfour. political officer. Baghdad; Maj. R.W. Bullard. Deputy Revenue secretary. F.O. 371/5227 (E 8267/2719/44).

يكن هناك من فرق جوهري بين آراء ولسن وكوكس، وإنما كان الفارق الطفيف بينهما يقع في الأسلوب الإستراتيجي الذي ستُنفذ بموجبه. فقد أبدى كوكس تفهمًا أفضل لإباء النفس العربية واعتزازها، والواقع أنه كان يامل الاستفادة والانتفاع بهذا الإباء وبهذا الشمم لمصلحة الوجود البريطاني ونفوذه في العراق. إذا كان العرب يريدون حكومة عربية، فليكن لهم ما يريدون طالما أن السلطة الحقيقية في العراق ستبقى في أيد إنكليزية. بهذه الروح، وبهذه النية راح كوكس يتخذ الخطوات الرسمية لاعلان تشكيل مجلس دولة. كان كوكس يتخيل مجلسًا يتألف من رئيس وثمانية وزراء يرأس كل وزير منهم دائرة من دوائر الدولة. ويقدم لهم النصح والمشورة الأمناء العامون البريطانيون الموجودون في البلاد. ويضم المجلس أيضًا عشرة وزراء آخرين كوزراء دولة لا حقائب وزارية خاصة بهم. وهؤلاء الثمانية عشر وزيرًا يمثلون جميع الطوائف والجاليات في الألوية الثلاثة. واتجهت الأنظار إلى النقيب السيد عبدالرحمن الكيلاني على أنه أفضل شخصية مؤهله لتشكيل مجلس الأمة الموقت ولرئاسته. فقد كان رجلا يحتل مقامًا دينيًا محترمًا، ومركزًا اجتماعيًا مرموقًا. أضف إلى هذا أنه كان يستأثر باحترام الناس كافة، لا سيما وأنه كان يقف موقفًا وديًا من البريطانيين. وكان النقيب رجلًا عرف بالاعتدال والتحفظ في آرائه وفي وجهات نظره، وبعد تردد طال امده قبل النقيب أن يتحمل مسؤولية الحكم. ولكي يبقي كوكس على الصبغة العراقية لمجلس الدولة المؤقت ارتأى أن تصدر التعيينات الوزارية، وتوزيع الحقائب الوزارية وجميع الإجراءات العامة عن النقيب نفسه. ولكن الواقع هو أن كوكس نفسه تولى جميع الخطوات التالية لتنظيم الحكومة المؤقتة. فكان هو الذي يقترح وهو الذي يوافق أو لا يوافق. وإنما كان يحرص أشد الحرص على ألا يترك في أذهان الناس انطباعًا أنه هو مصدر السلطة الأمر الذي قد يُسيء إلى مشاعر العراقيين.

وأخيرًا تشكل مجلس الدولة على النحو التالي[1]:

رئيس المجلس	سمو نقيب بغداد
وزير الداخلية	السيد طالب باشا
وزير المال	ساسون أفندي حزقيال
وزير العدل	مصطفى أفندي الألوسي
وزير الدفاع	جعفر باشا العسكري
وزير الأشغال العامة	عزّت باشا
وزير التربية والصحة	السيد محمد مهدي الطباطبائي
وزير التجارة	عبداللطيف باشا منديل
وزير الأوقاف	محمد علي أفندي فاضل

وكان السيد طالب باشا أكبر أولاد نقيب البصرة. وكان قد قدم بغداد منذ تموز الفائت في صحبة جميع الأعضاء السابقين في غرفة التجارة التركية بناء على دعوة وجهها إليه السير ارنولد ولسن الذي كان آنذاك نائب الحاكم المدني، لكي يشترك في لجنة طلب إليها أن تعدل قانون الانتخاب التركي وان تعيد النظر فيه. وكان السيد طالب رجلًا لا يعرف حدًا لطموحه مهما تكن السبل لبلوغ تحقيق ذلك الطموح. ولذا فإن الناس كانوا يرتابون بحسن نواياه وبصلابة خلقه. وكان ساسون افندي زعيمًا يمثل الجالية اليهودية في بغداد، ولكنه كان يستأثر باحترام الناس كافة وبثقتهم بخلقه. وكان عضوًا في مجلس المبعوثان التركي منذ سنة 1908، وفي سنة 1913 كان يشغل منصب وزير المال في الامبراطورية العثمانية. وكان مصطفى أفندي الألوسي

(1) C.O. 696. vol 3. Administration Report. 1920 - 1922. 3.

ينتمي إلى عائلة اشتهرت بعلمائها الدينيين، وكان هو نفسه قد شغل منصب قاض. واما جعفر باشا العسكري فقد اشتهر كجندي في أثناء الحرب وشغل منصب حاكم لمدينة حلب في عهد الملك فيصل. وكان عزت باشا جنرالًا سابقًا من بلدة كركوك. وكان السيد محمد مهدي ينتمي إلى عائلة اشتهرت بالعلم والفقه. واما الطباطبائي فكان من مدينة كربلاء. وكان عبداللطيف باشا من أعيان البصرة المعروفين. وكان محمد فاضل نائبًا سابقًا ومواطنًا من أهل الموصل. وكان مجلس الأمة يضم أيضًا أحد عشر وزيرًا لا يتولون حقائب وزارية معينة، وهم: محافظ بغداد عبدالمجيد أفندي شاوي، وحمدي باشا بابان وكان كرديًا وزعيم عشيرة كانت تحكم السليمانية، وعبدالرحمن باشا حيدري، وفخري أفندي جميل زاده، وكلاهما من أعيان بغداد، وأحمد باشا ساني البصرة. وعبدالجعفر باشا خياط، وداود يوسفاني، وكلاهما مسيحيان من أعيان الجالية المسيحية في بغداد والموصل. هذا إلى جانب أربعة من الشيعة وهم عبدالغني كُبّه، وكان زعيم العائلة الشيعية في بغداد، والسيد هادي قزويني من الحلة، وعجيل باشا بن علي سمرمد الذي كان سابقًا شيخ مشايخ زبيد، الأمير محمد صيهود شيخ بني ربيعة.

أما زعماء الشيعة في النجف فإنهم كانوا ينظرون إلى مجلس الدولة المؤقت نظرة ريبة وتخوف. فقد كان انتقادهم الرئيسي، ومظلمتهم الأولى - إلى جانب معارضتهم الطبيعية لهذه الحكومة الموقتة التي يتولى أمرها الإنكليز نفسهم - أن الإنكليز كانوا قد عينوا متصرفين وقائمقامين سُنيين في المناطق التي غالبية السكان فيها من الشيعة في جميع أرجاء منطقة الفرات. وكان السنيون يسيطرون على المجلس مع العلم أن نصف أهل العراق من الشيعة إن لم نقل غالبيتهم[1]. وكان رئيس المجلس، نقيب بغداد، يكره ثلاثة أمور أكثر مما

(1) بحسب إحصاء السكان الذي قام به الإنكليز في سنة 1919 تبين أن عدد الشيعة بلغ =

يكره الشيطان نفسه: اليهودي والشيعي والفرنسي. وكان يرى أن الشيعة سيحولون دومًا دون إقامة إمارة في العراق لأنهم لا يؤمنون إلا بحكم الإمام الديني[1]. والواقع أنه لم يكن متوافرًا في صفوف الشيعة سوى أشخاص قلائل مؤهلين لتسلم مناصب حكومية رفيعة، والسبب في ذلك يعود إلى أن الشيعة كانت دومًا تقاطع الاشتراك في الحكومة التركية وتمتنع عن إرسال أولادها إلى المدارس التركية المهنية. أضف إلى هذا أن الأتراك الرسميين أنفسهم لم يشجعوا الشيعة على الدخول في الخدمة المدنية وفي سلك التعليم. ولكن هل كان المقياس الذي بموجبه اختار كوكس أعضاء مجلس الدولة مدى اختباره الشخصي ومعرفته بأحوال الناس حتى أنه عيّن مجلسًا غالبيته من السنة؟ وهل كان لدى السيد طالب من الخبرة ما يؤهله لمنصب وزارة الداخلية سوى أنه كان رجلًا لا يعرف حدًا لطموحه، ذلك الطموح الذي حمل كوكس في ما بعد على نفيه، وسوى أنه كان ابن نقيب البصرة[2]؟ وكان عبداللطيف باشا عميلًا لابن سعود في البصرة، وكان الساعد الايمن للسيد طالب، وبما أن طالب كان يعضده ويسانده فإنه (عبداللطيف باشا) شعر بأنه فوق القانون فراح يستغل الفُرص المتاحة له ليزيد في ثروته على حساب الآخرين. ولم يلعب هذا الرجل دورًا بارزًا في الحياة العامة إلى أن توفي والده. وكان حريصًا على أن يقف دومًا إلى جانب من ستكون السلطة في يده[3]. ولكن كوكس كان يعلم حق العلم أن زعماء الشيعة لهم أعذارهم

= 1.493.015 وعدد السنة 992.285، وعدد اليهود 86.488، والنصارى 78.692 والطوائف الأخرى 42.302.

(1) J.O. 371/5228 (E 8446/2719/44)

(2) أدى السيد طالب خدمات جلى للإنكليز في أثناء الاضطرابات التي وقعت سنة 1920. والواقع أن تردد ساسون أفندي في قبول دخوله مجلس الأمة الموقت في بادئ الأمر يعود إلى تخوفه من أن الإنكليز كانوا يعدون السيد طالب ليكون رئيس الدولة في العراق.

(3) J.O. 371/3049 (44/97445. 126993. 224384/45315) Personalties of Iraq.46.

في إبداء المعارضة والانتقاد وإظهار الاستياء، ومن جهة ثانية كان يدرك أن الوسيلة الوحيدة للحفاظ على مجلس الدولة من نظرتهم المتطرفة التي كانت تقول بالاستقلال التام الناجز هي تسليط السنة وإعطاء الغالبية في المجلس لأعضاء سنيين. وكانت الشيعة تلقب النقيب آنذاك بالمهراجا الهندي، الأمر الذي يعكس مرارة نفوسهم من الوضع السائد في الحكومة المؤقتة.

ومهما يكن من أمر فإن تشكيل مجلس الأمة أعلن رسميًا في بلاغ صدر في الحادي عشر من شهر تشرين الثاني[1]. وظل هذا المجلس يقوم بمهمات الحكم إلى أن توّج فيصل ملكًا على العراق في شهر آب سنة 1921. أما القضايا الرئيسية التي استأثرت بعناية المجلس فقد كانت الأمور التالية: رجوع الأشخاص الذين سجنوا في هنجام بسبب اشتراكهم في اضطرابات الصيف الفائت[2]، وإعادة الضباط العرب الذين كانوا يعملون في سوريا إلى العراق، وتنظيم الحكومة العراقية المدنية في إشراف عراقيين في جميع أنحاء البلاد، والنظر مجددًا في قانون الانتخاب، واخيرًا إنشاء جيش عراقي. وطبيعي أن لا يكون المجلس قد أعطي الصلاحيات المطلقة لمعالجة هذه الأمور التي جئنا على ذكرها، لأنه بحسب ما جاء في المذكرة التي صدرت حول «التعليمات المعطاة لمجلس الأمة» والتي أصبحت أول دستور في العراق[3]، فإن جميع القرارات التي تتخذ في جميع الوزارات يجب أن تخضع أولًا لموافقة مجلس الدولة، ثانيًا يجب أن تخضع لموافقة المستشار البريطاني الملحق بتلك الوزارة وبوزيرها العربي. ثالثًا واخيرًا ينبغي أن تخضع لسلطة المفوض السامي البريطاني. وفي كلام واضح كان الوزراء العرب وزراء اسميًا لا فعليًا، ولم

(1) راجع نص البلاغ، الملحق الرقم 10.

(2) راجع البلاغ الذي أصدره كوكس بمناسبة العفو العام في 30 ايار، 1921 في الملحق الرقم 11.

(3) راجع النص في الملحق الرقم 12.

يكن مجلس الدولة سوى مجرد ستار تتستر به السلطة البريطانية الحقيقية[1].
وينبغي لنا أن نسجل هنا مادتين من المواد التي وردت في المذكرة الآنفه الذكر، أولاهما تتعلق بصلة الوزير العربي بمستشاره البريطاني، والثانية تظهر لنا مبلغ السلطة التي كان يتمتع بها المندوب السامي.

1 - على كل حال إذا تقدم المستشار الإنكليزي بمشورة إلى الوزير وشعر هذا الوزير بأنه لا يستطيع أن يتقبل المشورة فله (للوزير) أن يستدعي المستشار لاجراء تشاور بينهما. وإذا لم يتمكنا من الوصول إلى اتفاق بعد البحث في الأمر، وإذا شعر المستشار بأن الأمر خطير يتطلب مزيدًا من التداول، فله الحق في أن يطلب من الوزير أن يرفع القضية إلى مجلس الدولة للبحث والنظر فيها. عندها يتوجب على الوزير أن يُوقف اتخاذ أي إجراء إلى أن يجتمع المجلس ثانية عندما تطرح عليه القضية.

2 - إن جميع القرارات التي يتخذها مجلس الدولة تصبح نهائية بعد أن تنال موافقتي عليها بصفتي رئيس الحكومة. وينبغي لي أن احتفظ لنفسي بالحق في النقض بصفتي المندوب السامي، أو بالحق في تعديل أي قرار يصدره المجلس إذا كان في التعديل ما يعود بالخير والنفع[2].

وقد كرر السير برسي كوكس القول مرارًا أن مجلس الدولة مجلس موقّت إلى أن يحين الوقت لانشاء حكومة عربية دائمة[3]. والشكل النهائي لهذه الحكومة العتيدة «ينبغي أن ينبثق من رغبة الشعب ذاته، وهذا لا يتحقق تحقيقًا صحيحًا إلا بعد الدعوة إلى عقد مؤتمر قومي يمثل عامة الشعب تمثيلًا صادقًا»[4]. وذكر

(1) J.O. 371/5231 (E 13975/2719/44). also Private Papers of miss G.L. Bell. Box 4/3/. Faculty of oriental studies. Durham.

(2) op. cit.. Article X.

(3) جريدة العراق، 7 تشرين الثاني، 1920 وفيها نص بلاغ المندوب السامي.

(4) المصدر ذاته.

المندوب السامي في بلاغه أنه في خلال شهرين أو ثلاثة ينبغي إنشاء مجلس وطني كي يكمل قانون الانتخاب وكي يهدئ الحالة في البلاد ويعيد النظام إلى نصابه، ويجري الانتخابات. وفي الواقع أن النظام أعيد إلى نصابه في شهر شباط من سنة 1921، ولكن قانون الانتخاب لم يتم وضعه إلا في الرابع عشر من شهر آذار سنة 1922. وعلى الرغم من هذا فإن المجلس لم يلتم إلا في 27 آذار من سنة 1924، أي بعد تأخير طال أمده، وعلى الرغم من أنه صدرت إرادة بوجوب عقد اجتماع له في التاسع عشر من شهر تشرين الأول سنة 1922 أي بعد أن كان فيصل قد تُوج ملكًا على العراق. وكانت أسباب التأخير جليّة واضحة لكل امرئ. فالمجلس لم يكن يمثل سوى أهل المدن والملاّكين الكبار، ولم يضم ممثلين عن القبائل في العراق التي كانت تشكل آنذاك لا أقل من أربعة أخماس السكان. وخلا بعض الأرض في عدد قليل من مدن العراق فإن معظم أراضي العراق أراضٍ تعود إلى القبائل في ملكيتها. وقد عارض مجلس الدولة تمثيل القبائل في المؤتمر القومي لأن مجلس الدولة لم يكن يمثل سوى أهل المدن والملاكين الكبار، ولان هؤلاء كانوا دومًا يبدون مخاوفهم التقليدية من القبائل. هذه الذرائع وغيرها من العقبات استغلت لتأخير إنشاء المجلس القومي. وكانت لدى كوكس أدلة كافية على أن طالب باشا، في حال انعقاد المجلس القومي، سيسعى إلى توجيه أعضائه بالخدعة والاحتيال ويحملهم على انتخابه ملكًا على العراق وعلى إظهار العداء وعدم الموالاة للبريطانيين بإصداره بلاغات وتصريحات في هذا الشأن. وعادت الشيعة إلى ممارسة نشاطها السياسي لأنهم ادركوا أن الإنكليز على استعداد للتضحية بنفوذهم السياسي في بلاد لا أقل من نصف السكان فيها من الشيعة. فراح السيد محمد رضا، ابن المجتهد الأكبر يبعث بالرسائل إلى اتباعه من الشيعة يُعلمهم فيها

عن خططه لمقاومة الإنكليز[1]. وأصبحت لهجة الصحافة العراقية أشد عنفًا في مقاومتها ومعارضتها للإنكليز. وذكرت جريدة الأوقات البغدادية Baghdad Times في عددها الصادر في 9 أيار، 1921. أن جريدة الاستقلال صودرت لنشرها مقالات تحريضية من شأنها إثارة الفتنة. وقد حُكم على محررها وعلى عدد من المشتغلين فيها بالسجن مددًا تراوح بين ستة أشهر وثمانية عشر شهرًا، واوقفت الجريدة عن الصدور مدة سنة واحدة. وفي نظر الإنكليز، كان تأجيل عقد المؤتمر أمرًا ضروريًا، لأن كل محاولة لعقده فورًا من شأنها بأن تلحق ضررًا خطيرًا بالسياسة البريطانية وبتتويج فيصل على عرش العراق، ناهيك بأن مثل هذه الخطوة قد تؤدي إلى نشوب اضطرابات جديدة تعكر صفو الأمن من البلاد، الأمر الذي ستكون له نتائج خطيرة. ولكن، من جهة ثانية، ينبغي لنا أن نشير إلى أن الظروف كانت تقتضي أن يقوم الإنكليز بعمل سريع، وأن كل تردد من قبلهم قد يجعل الرأي العام يميل بكليته إلى جانب الأتراك[2].

وفي لندن تشكلت لجنة جديدة تابعة لوزارة المستعمرات كانت تُعرف بلجنة الشرق الأوسط. وقد عُهد إليها في معالجة شؤون القضية العراقية، وكانت مهمتها أن تضع سياسة للشرق الأدنى والأوسط لا تكلف الخزانة البريطانية مبالغ مالية باهظة كتلك التي تتحملها الآن، وتحل محل النظام المعقد المعمول به في العراق حيث تتشابك الصلاحيات بين وزارة

---

(1) كان بعض موظفي الإدارة المدنية من الإنكليز يزعمون، كما فعلت مثلا الآنسة جرترود بل، إن محمد رضا عميل للبولشفيك وإنه كان يقوم بنشاطه السياسي بحسب تعليمات ترده من البولشفيك. وفي أثناء مقابلتي للمغفور له المجتهد الأكبر محسن الحكيم نفى أن يكون هذا الاتهام صحيحًا وراح يشدد في كلامه على العداء التقليدي العنيف بين الإسلام والشيوعية، وأضاف قوله أن الإنكليز كانوا يتهمون كل من ليس معهم، ولا يؤيد وجودهم في العراق، أنه إما عميل تركي أو عميل بولشفيكي.

(2) Bell. Letters. 585

الخارجية البريطانية، والهند، ووزارة المستعمرات. وكان أول عمل قام به السيد ونستون تشرشل، بصفته وزيرًا للمستعمرات، عقد مؤتمر في القاهرة «لحل جميع القضايا الملحّة البارزة في منطقة الشرق الأوسط». وقد عُقد هذا المؤتمر في 12 آذار، 1921. وحضره عدد من الشخصيات من ذوي المناصب العالية، وخبراء من وزارة الخارجية والمال وجمهرة من مستشاري تشرشل في الشؤون الشرقية بمن فيهم لورنس، وكان ممثلو العراق استدعوا إلى ذلك المؤتمر المندوب البريطاني السامي يرافقه القائد العام السير ايلمر هلداين، وساسون افندي وزير المال، وجعفر باشا، وزير الدفاع، والجنرال اتكسون (Atkinson) مستشار وزارة الاشغال، والزعيم سلايتر (Slater) المستشار المالي، والآنسة جرترود بل الأمين العام للشؤون الشرقية[1]. ومن جملة القضايا التي بحث فيها المؤتمر اختيار حاكم للعراق، ومعالجة القضية الكردية في العراق، وخفض النفقات المالية التي تدفعها الخزانة البريطانية في أقرب وقت ممكن، وتأليف قوات عسكرية تتولى الدفاع عن العراق بعد انسحاب الحاميات البريطانية منه. وتم الاتفاق على أن يُعطى العراقيون قدرًا كبيرًا من الحكم الذاتي، وأن يأخذوا على عاتقهم مسؤولية الدفاع والموازنة.

وكان من الأمور الطبيعية، نتيجة لهذا القرار المتعلق بالعراق، أن يُعاد النظر في مشروع الانتداب على العراق فيستغنى عنه أو يستبدل بما هو أفضل منه، أي بعقد اتفاقية تنظم العلاقات بين البلدين على غرار الاتفاقية المعقودة بين بريطانيا ومصر. وقد راقت الفكرة السيد تشرشل فوافق عليها فورًا وبكثير من التحمس لها. وقد بدا جليًا لجميع المؤتمرين أن أعظم النفقات المترتبة على الإمبراطورية البريطانية يمكن خفضها تلقائيًا عند تحقيق هذا المشروع[2].

---

(1) C.O. 696. vol 3. Administration Report.6

(2) كانت النفقات الفعلية التي تتحملها الخزانة البريطانية في العراق بين سنة 1920 و 1925 كما يلي: =

وفضلًا عن هذا فإن الجيش البريطاني الكبير في العراق يمكن خفضه إلى عشر كتائب أو اثنتي عشرة كتيبة عند منصرم السنة، بينما تستطيع القوة الجوية المؤلفة من قاذفات القنابل الضخمة في الحبانية أن تتولى حفظ الأمن.

في تلك الأثناء كان تشرشل قد توصل إلى قرار في شأن الشخصية التي ستتوج على عرش العراق[1]. وقد بدا جليًا، بعد فاجعة سنة 1920. إن العراق في حاجة ماسة إلى حاكم - وبالطبع إلى حاكم عربي. لا إلى حاكم بريطاني كالمفوض السامي البريطاني. وكان موقف الملك حسين من البريطانيين، ومن الأتراك موقفًا مناسبًا جدًا للمصالح البريطانية في هذه البقعة من الأرض. كان الحسين في حاجة إلى مساندة البريطانيين المالية والسياسية، لأنه

=	1920 - 1921	32.000.000 ليرة استرلينية
	1921 - 1922	23.355.950 ليرة استرلينية
	1922 - 1923	7.807.384 ليرة استرلينية
	1923 - 1924	5.740.358 ليرة استرلينية
	1925 - 1926	4.118.400 ليرة استرلينية

(1) F.O. 371/6350

وقد أرسل من القاهرة في آذار، 1921. يقول تشرشل في رسالة بعث فيها إلى النائب السيد لويد جورج: «إن أفضل من يمكن تتويجه ملكا على العراق هو الأمير فيصل. وهذا أحسن حل يخفف عنا الاعباء المالية ... ولست أشك شخصيًا في أن اختيار فيصل سيوفر لنا أحسن الفرص لخفض نفقاتنا في العراق. إن الوضع في العراق شديد التعقيد ولا سيما من جهة عدد الذين يطالبون بالعرش، مع العلم أن بعضهم لا يصلح إطلاقًا لتسنم هذا المنصب، كما أن أحدًا من هؤلاء المطالبين بالعرش لا يوفر لنا إمكان قيام حكومة عربية فعالة تستطيع أن تخلصنا من ارتباطاتنا وتعهداتنا العسكرية هناك. ناهيك بأنه في حال اختيار أحد منهم فإن ابن سعود سيغرق البلاد كلها في اضطرابات دينية. أما السيد طالب الذي يحوك الدسائس بغية تسنم هذا المنصب فهو رجل عديم الأخلاق لا يوثق به. والنقيب قد تقدم في السن وأصبح على حافة قبره. ولكن اختيار أحد أبناء الشريف أفضل من اختيار أحد منهم ولست أشك إطلاقًا في أنه يوفر لنا أحسن الفرص في المستقبل. والواقع إني لا أرى حلا عمليًا غير اتباع هذه السياسة. ومن بين أبناء الشريف فنحن متفقون على أن الأمير فيصل يفوقهم، ويفضل اخاه عبدالله الذي هو رجل ضعيف ولن يحظى بمساندة العناصر التي ترشح أحد أبناء الشريف أو بعضدهم له».

كان قد انفصل عن الأتراك وأشاح ببصره عنهم، فلم يكن في قدرته أن ينعم بالاكتفاء الذاتي. وكان الإنكليز بدورهم يدركون مدى اعتماده عليهم، وانه مستعد أن يترك البريطانيين وشأنهم في العراق في مقابل اعانة مالية سنوية[1]. ولكن الحسين مُرغم على أن يضع قناعًا يُخفي حقيقة صلاته مع البريطانيين لكي يتبرَّر إمام العالم الإسلامي، ولكي يُبقي على مظاهر الاستقلال للحجاز وللاقطار الإسلامية التي فُصلت عن الإمبراطورية العثمانية نتيجة للحرب العالمية الأولى. لم تقتصر أهمية تفاهم البريطانيين مع الحسين في شأن العراق على أنه أطلق يدهم في إنشاء حكم بريطاني فعال في العراق من دون تحديد مدة له أو شروط، بل أنه كان تفاهمًا ساعد على جعل الوجود البريطاني هناك أمرًا يستسيغه الرأي الإسلامي العام. وكانت هذه حجة قوية في يد الإنكليز تذرعوا بها في مساندتهم وعضدهم لترشيح أحد أبنائه ليتسنم عرش العراق.

لم يكن هناك من شك في أن فيصل كان أفضل اختيار ممكن. فإنه رفيع النسبب، واحد أبناء الشريف حسين، شريف مكة وملك الحجاز. وهذا ما يزيد في رفعة مكانته في أعين العرب عامة، وفي اعين رجال الدين حتى بين الشيعة. وكان قد اكتسب في شبابه خبرة بين الأتراك في استانبول، كما أنه ازداد خبرة في حربه ضد الأتراك في أثناء الحرب العالمية الأولى، وفي اشتراكه في مؤتمر الصلح الذي عقد في فرساي. ولا ننسى الاختبار الذي حصل عليه في المدة القصيرة التي كان فيها ملكًا على سوريا في دمشق. وفي رأي البريطانيين أن المدة التي قضاها ملكًا في دمشق اظهرت له صعوبه الحكم في إدارة عربية، والمخاطر التي ينطوي عليها الاعتماد على جيش عربي[2] اعتمادًا كليًا. إذا كان

---

(1) J.O. 371/3385 (44/191229/747)

(2) ذلك بأن ضباطه من العرب تخلوا عنه في معركة ميسلون سنة 1920 حيث وقعت معركة حاسمة هناك مع الجيش الفرنسي. فقد كان البريطانيون يعتقدون أنه لو حارب الضباط في ميسلون ضد الفرنسيين بشجاعة واقدام لما كان الفرنسيون ربحوا المعركة بتلك السهولة، المعركة التي أدت إلى سقوط فيصل وانتهاء ملكة في دمشق.

من المتوقع أن يرحب العرب بالمشورة التي يقدمها الإنكليز له، وان ينظروا إلى المعونة المالية التي تعطى للمملكة الجديدة المنوي اقامتها على انها أمور تعود بالخير والنفع لهم، لا شروط تفرضها بريطانيا في مقابل العرش الذي ستقدمه إلى فيصل. ثم إن هناك أمرًا آخر اخذه الإنكليز في الاعتبار هو إن ترشيح فيصل لعرش سوريا من شأنه أن يكون وفاء لوعد كان ما كماهون قد قطعه في أثناء الحرب الثانية للشريف حسين في صورة خاصة وللعرب في صورة عامة، وهكذا تستعيد بريطانيا سمعتها في العالم العربي. أما في ما يتعلق بالرسائل التي تبودلت بين ماكماهون والشريف حسين في أثناء الحرب فانها خلقت مشكلة صعبة للإنكليز ووضعتهم في مأزق حرج، إذْ أنه وجد في ما بعد أن هناك اختلافًا في النصين الإنكليزي والعربي. عند مقابلة النصين الإنكليزي والعربي نجد أن الترجمة الحرفية للعربية تعني أن حكومة جلالته (الحكومة البريطانية) تتعهد وتعترف وتساند أمر استقلال العرب في جميع المناطق المحددة الواقعة ضمن الحدود المعينة وليس في تلك الاقسام من المنطقة حيث يحق للبريطانيين أن يتصرفوا في حرية من دون المساس بمصالح فرنسا[1]. ومن جهة ثانية كان فيصل يعتقد أن البريطانيين، عند الساعة الحاسمة عندما كان ملكًا على سوريًا، تخلوا عنه وسلموه إلى الفرنسيين. وقد ظن الإنكليز أن ترشيحه لعرش العراق من شأنه أن يزيل من نفسه تلك المرارة التي كان يشعر بها ضد الإنكليز.

كان البريطانيون يأملون من تتويج فيصل ملكًا على العراق أن يزيد في أمر سيطرتهم على كلا الرجلين: فيصل ووالده الشريف حسين، شريف مكة، الذي برهن في علاقاته مع الإنكليز أنه رجل متقلب شديد المراس. ومهما يكن من أمر فإن فيصل أُفهم أن المعونه التي تُعطى لأبيه، والضمانات التي قدمتها

(1) See Private Papers of Sir Hubert Young. DS 77.1 (File 2) middle East Center. Oxford.

بريطانيا له في شأن حمايته ضد أي تعد وهابي أمران يتوقف التزامها على تصرف فيصل وعلى السبيل الذي سيسلكه. فقد كان تشرشل يعلم أن مقدم فيصل إلى العراق سيغيظ ابن سعود. وبسبب هذا اقتراح ابن سعود أن تزداد المعونة المالية التي تدفعها له بريطانيا إلى مئة الف ليرة استرلينية سنويًا تدفع له شهريًا، شريطة أن يحافظ ابن سعود على السلم مع كل من العراق والكويت والحجاز. وكان السير برسي كوكس يرى أن معونة مالية كهذه ينبغي أن تكون كافية لكسب رضا ابن سعود وحسن نيته في وقت عصيب كهذا الوقت كما أنه كان يرى أنه إذا عادت المياه إلى مجاريها ثانية ففي الامكان خفض هذا المبلغ[1]. وبعد أن بارك تشرشل هذه السياسة اتصل لورنس والسير كنهان كورنواليس التابع لوزارة المستعمرات بفيصل وباحثاه في شأن عرش العراق. كان ذلك قبل انعقاد مؤتمر القاهرة بأسابيع عديدة. في بادئ الأمر لم يتجاوب فيصل معهما ولم يبد استعدادًا لقبول العرض. وكانت حجته أن أخاه الأكبر، الأمير عبدالله أحق بالأمر. فتعهد لورنس بأن يزور عبدالله بنفسه في جده. وفي عصر يوم واحد من المباحثات أخذ لورنس عهدًا على عبدالله بأنه لن يعارض ترشيح أخيه فيصل.

وفي الأول من آذار، 1921، وبعد سلسلة متتالية من المقابلات حول مائدة الطعام في مطعم شب إن في هويتهال (Ship Inn at Whitehall) استهوت الفكرة وما تنطوي عليه من إمكانيات فيصل وحزم أمره على أن يقبل العرض[2]. أما كوكس وهو من أحسن الموظفين البريطانيين خبره ومعرفة بشؤون العراق - فقد أبدى تحفظًا واحدًا أخذ به المؤتمر، وهو أن يقدم فيصل إلى الشعب العراقي على أنه الرجل الذي اختاروه هم بملء حريتهم وارادتهم. فيعلن الأمير

(1) F.O. 371/6350. Telegraphie corresponsence (Churchill - Llyod George) re - policey in Mesopatamia. march. 14th - 29th. 1921.

(2) Sacher. h. The Emergence of the Middle East. 378.

استعداده لقبول العرش إلى الزعماء العراقيين، فإذا قبلوا به ملكًا عند مقدمه العراق عندها يتوج. وكان تحفظ كوكس الذي أخذ به المؤتمر ستارًا آخر تتستر به الدولة العربية في العراق لتخفي طابعها البريطاني. واسرع تشرشل راجعًا إلى لندن فرحًا بنجاح سياسته وراح يشرح خطوط هذه السياسة لاعضاء مجلس العموم مبينًا لهم المنافع العسكرية والاقتصادية التي ستسفر عنها سياسته الجديدة في العراق. وقد قابل مجلس العموم خطابه بتصفيق حاد دام وقتًا[1]. ولم يبق من الأمر سوى أن يلعب الآن فيصل دوره المعد له.

في أثناء غياب كوكس عن العراق الذي طال قرابة ستة اسابيع، كان الوضع الداخلي قد تغير بعض الشيء. فقد قام طالب باشا بجولة انتخابية في المناطق الواقعة جنوب بغداد دعا فيها إلى ترشيح نقيب بغداد رئيسًا للبلاد. وقد استقبلته جموع الشيعة ولكن من دون أن يقدموا له أي دليل على رضاهم بترشيح النقيب، أو أن يعلنوا له نواياهم في ما يتعلق برئيس الدولة الذي يريدونه. فإن صفوف الشيعة كانت تعرف الكثير عن طالب وعن قسوته وفظاظته وبعد طموحه من الشكاوي الكثيرة التي كانت تصلهم من الشيعة القاطنين في ولاية البصرة في العهد العثماني والعهد الذي تلاه. ومنذ مطلع شهر كانون الأول من سنة 1914 بدا واضحًا أن السيد طالب، في معاملاته مع الإنكليز، كان رجلًا وغدًا ذا دهاء واقتدار من الطراز الأول في اغتنام الفرص والاستفاده منها. في 23 كانون الأول من سنة 1914 سلم شيخ المحمرة كوكس رسالة من ابن سعود يشفع فيها لطالب ويؤكد حسن اخلاصه ورغبته في خدمة الإنكليز. ويقول ابن سعود في رسالته هذه أنه يوافق سلفًا على أي اتفاقية أو تفاهم يحصل بين طالب والإنكليز. وطي الرسالة هذه كانت هناك رسالة من السيد طالب نفسه إلى كوكس يذكر فيها مؤهلاته ويؤكد له فيها استعداده لأن يكون في خدمة

(1) Debates H.C. 3rd Week march. 1921.

الإنكليز في العراق[1]. وفي أثناء حديث مع النقيب كلايتون (clayton) جرى في 9 تشرين الأول، 1920، قال السيد طالب، وفي كل صراحة، إنه يستطيع إدارة شؤون العراق، ولكنه يرغب في أن يكون ذلك بطلب من الإنكليز، لا عن طريق انتخابه من قبل العراقيين[2]. كانت فكرته واضحة، وهي أنه إذا عينه الإنكليز فمعنى ذلك أن الإنكليز يُصبحون مرغمين على مساندته وعضده عند الحاجة، بينما إذا كان مرشح الشعب فلا يكون الإنكليز مسؤولين عن مساندته كما لو كان مُرشحهم. ومن جملة ما قاله أيضًا لكلايتون أنه إذا تعذرت إقامة حكومة في شكل مُعدل تصلح للبلاد كلها فليس ما يمنع فصل ولاية البصرة عن بغداد والموصل. وكل من يعرف السيد طالب يدرك فورًا أن قوله هذا يعبر عما بداخله من شك في أمر مركزه ونفوذه في اللواءين الشماليين، لواء بغداد والموصل، كما أنه يُعبر عن رغبته في الحصول على ولاية البصرة، على الأقل. ولكن السيد طالب كان رجلًا وغدًا خبيثًا مكروهًا من الناس بحيث أن ترشيحه كان أمرًا غير وارد في الحسبان أما خزعل، شيخ المحمّره، فكان قد استقبل كوكس في منزله وراح في أثناء المقابلة يركز على جدارته واهليته كمرشح للانتخاب. ولكن وفدًا يُمثل قطاع التجارة والأعمال في البصرة ذهب لمقابلة كوكس، ليلتمس منه وضع البصرة تحت الحكم البريطاني المباشر، وذلك تجنبًا لقيام اضطرابات ستقع حتما، كما زعموا، إذا ما حاول الإنكليز إقامة دولة عربية. وكان هذا الوفد يعمل باشارة من السيد طالب الذي كان يمارس شيئًا من الضغط على هذا القطاع. واستمر طالب باشا في بث الاشاعات والاقاويل التي تنطوي على عداء الإنكليز، لأنه كان يعلم أن الإنكليز كانوا يؤثرون تنصيب أحد أبناء الشريف.

في الرابع عشر من شهر نيسان أقام السيد طالب حفلة عشاء في داره على

---

(1) F.O. 371/2140 (86872/46261/44).

(2) F.O 371/5230 (E 12461/2719/44).

شرف السيد برسيفال لندون (Landon) مراسل جريدة التلغراف البريطانية، حضرها القنصل الفرنسي، وقنصل إيران، والشيخ سالم الخيون أمير ربيعة، وحسين الأفنان امين مجلس الدولة. وبعد العشاء ألقى السيد طالب خطابًا. وفي أثناء إلقاء الخطاب التفت ناحية شيوخ القبائل وهدّد ....

وكان يعني بذلك حرية الانتخابات مشيرًا ضمنًا إلى أن هذه السياسة يلتزمها الإنكليز. وعندما تسلم كوكس تقريرًا دقيقًا مثبتًا عن خطاب طالب، طلب إلى القائد العام أن يدبر أمر إلقاء القبض على طالب ونفيه فورًا. وفي اليوم ذاته ألقي القبض عليه في صورة علنية ونُفي إلى جزيرة سيلان[1]. وقد أعلن أمر إلقاء القبض عليه والظروف التي أدَّت إلى ذلك في بلاغ نُشر في 18 نيسان[2]. لقد كان هذا الاجراء المتطرف العنيف الذي قام به كوكس أمرًا لازمًا أملتهُ عليه الظروف، لأنه كان يشعر بأن بقاء طالب باشا في العراق، في الوقت الذي لم يعد فيه مرشحًا يرضى عنه الإنكليز، من شأنه أن يتنافى مع القرار الذي توصل إليه مؤتمر القاهرة الذي كان آخر جُهد بذلته حكومة جلالته لإيجاد حل لمستقبل العراق. كما إن هذا الاجراء الذي اتخذه المندوب السامي اظهر للشعب العراقي وفي وضوح أن السلطة البريطانية لن تتردَّد لحظة في اتخاذ تدابير حازمة إذا اقتضت الحال مثل ذلك. ومن المرجح كثيرًا أن هذا الاقتناع لدى عامة الشعب العراقي، من أن الإنكليز يجزمون امرهم إذا اقتضت الحال، كان عاملًا من شأنه أن يضمن للإنكليز مُساندة الشعب العراقي وموافقته على ترشيح فيصل عندما يحين الوقت لاعلان ترشيحه. بعد أن نُفي طالب كف النقيب عن معارضته لترشيح هاشمي لعرش العراق معلنًا أنه من الافضل النزول

---

(1) ظل طالب باشا في جزيرة سيلان، حيث سمح لعائلته أن تلتحق به، حتى شهر شباط 1922، عندما سمح له بالسفر إلى ايطاليا لأسباب صحية. وينبغي الا ينظر إلى طالب باشا أنه كان رجلًا يعادي الإنكليز ويقاومهم، لأن الواقع هو أنه اسدى لهم خدمات جلى في أثناء اضطرابات سنة 1920، وفي أثناء المراحل الأولى لاحتلال البريطانيين القطر العراقي.

(2) راجع الملحق رقم 13.

عند إرادة حكومة جلالته. وعلى الرغم من أنه لم يكن يُسمح بانشاء احزاب سياسية في البلاد فإن كوكس وافق على إنشاء حزب معتدل سمى نفسه الحزب الشريفي غايته خلق رأي عام موال لفيصل. وراحت الصحافة تعمل للدعاية لهذا الحزب الشريفي ولمساندته ولا سيما جريدة الشرق التي كان رئيس تحريرها أمين مجلس الدولة، وجريدة العراق التي لعبت الدور البارز في تشجيع الحزب ومعاضدته، وجريدة لسان العرب التي كان رئيس تحريرها إبراهيم علمي العُمري الذي كان يميل سياسيًا إلى فيصل والذي كان يدين بالولاء للإنكليز في تلك الفترة من الزمن، وجريدة الأوقات العراقية التي كانت تصدر في البصرة وفي الموصل. أما الجريدة التي كانت تصدر في اللغة الإنكليزية بعنوان Iraqi Times أي الأوقات العراقية فقد كانت ملكًا للحكومة تصدر باشرافها، فكان من الطبيعي أن تنتشر مقالات موالية في مضمونها لفيصل.

أما الشيعة في العراق فقد لزموا التحفظ والحذر، ولكن استياءهم من الحالة كان شديدًا. وهم على حق، فإنهم ضحوا بالكثير في ثورة سنة 1920 في سبيل تحقيق الاستقلال التام للعراق والتخلص من النفوذ البريطاني ليجدوا أنفسهم أنهم هم الخاسرون. ومن جهة ثانية حاول الإنكليز ما في وسعهم لتجميد وضع الشيعة. فإنهم لم يقبلوا، في شكل من الأشكال، ترشيح فيصل لعرش العراق على أنه أفضل اختيار، ولا سيما عندما شاع بين الناس أن فيصلًا هو مرشح الإنكليز، على الرغم من أنهم كانوا يعتبرونه أهون الشرين على حد قول أحد أعيان الشيعة لقد كانوا يعتبرونه أهون الشرين لأنه لم يكن ينتمي إلى أي فئة أو إلى أي حزب سياسي عراقي. ولكن الملك فيصل كان ينظر إلى الشيعة بعين الاحترام المقرون بشيء من الحذر والتحفظ، وهذا أكثر مما كانت تتوقعه الشيعة من أي حكومة مركزية في بغداد. وكان فيصل يدرك ـ بفضل المحادثات التي كان يجريها مع مبعوث المجتهد الأكبر، الشيخ محمد رضا الشبيبي ـ أن للمجتهد الأكبر ولجماعة العلماء من الشيعة سلطة قوية على سكان العراق

من الشيعة، ولذا وجب عليه، عند التعامل معهم، أن يأخذ هذه الحقيقة في الاعتبار. وعندما وصل فيصل إلى العراق وراح يزور منطقة الفرات الأوسط والأسفل، وهي مناطق شيعية، تنحى علماء الشيعة عن لقائه، وفي محطة اور كان استقبال الجماعة الصغيرة من الشيعة له استقبالًا فاترًا. ولم يكن حضور الاستقبال الذي أقيم له في الديوانية حاشدًا ولكن كان هناك شيء من الحماسة. وفي كربلاء، على الرغم من أن القائمقام الهندي سعى ما في وسعه لجعل الاستقبال استقبالًا لائقًا بما قام به من استعدادات، فإن أهالي المدينة تجاهلوا أمر هذا الاستقبال وذلك بواسطة تعليمات صدرت اليهم من علمائهم هناك. أما في النجف فلم يقتصر العلماء فيها على مجرد التحفظ بل تعداه إلى اظهار شيء من الجفاء والعداء الظاهرين. فقد تناقل الناس إشاعات عن أن المجتهد الأكبر كان قد أعلن عدم موافقته ورضاه لتنصيب الملك فيصل. وفي كلام موجز، لقد أدرك زعماء الشيعة وقادتها إدراكًا تامًا أن الملك فيصل انما يمثل استمرار الوجود البريطاني في العراق[1]. وقد يمكن تلخيص موقف الشيعة الحقيقي من فيصل تلخيصًا موجزًا من حديث جرى في بيت السيد حسن الصدر (وهو أبو الصدر الذي جئنا على ذكر اسمه سابقًا) في الأيام العشرة الأولى من شهر محرم، 1921، وهو الشهر الذي يجتمع فيه الاتقياء الورعون من الشيعة في المدن المقدسة عندهم حيث يُفسح لهم في المجال الواسع للتحدث والتداول في شؤون الساعة. وفي حشد كبير مختلط قال السيد حسن الصدر أن فيصلًا، من حيث النسب والخلق، رجل يليق به أن يكون محط آمال العرب وأمانيهم، ولكنه رجل قد أفسدته علاقاته وصلاته مع الإنكليز. وفي خطاب فيصل الذي ألقاه يوم تسنمه العرش وإشارته فيه إلى صداقته مع الإنكليز وثقته بالحكومة

(1) بعد الخطاب الذي ألقاه فيصل في مدرسة الجعفرية في التاسع من تموز هتفت الجماهير مطالبة بالاستقلال التام الناجز وبالتحرر من الارتباطات البريطانية ومن الاتفاقيات التي توحي بها إنكلترا. راجع جريدة دجله بتاريخ 11 تموز، 1921. وكانت هذه الجريدة تتفرد بحماستها ونزعتها إلى الحكم الجمهوري.

البريطانية ما يوفر الدليل القاطع، في زعم السيد حسن الصدر، على أن الرجل فقد مكانته في أعين الناس ولم يعد أهلًا لها[1].

قبل مقدم فيصل إلى بغداد كان هناك مرشحون آخرون يقومون بنشاط انتخابي داعين العراقيين إلى تأييدهم. فقد رأى الشيخ خزعل، شيخ المحمرة، أنه، بعد أن نفي طالب باشا، يستطيع الآن أن يتصل بزعماء عراقيين ويطلب اليهم أن يمارسوا بعض الضغط على بغداد كي يقبلوا به مرشحًا للعرش. وكان الشيخ خزعل قد وَكَّل هذه المهمة إلى مزاحم الباجه جي ليقوم بها. فسافر مزاحم إلى بغداد وراح يجس نبض الأعيان فيها ولكن بدون جدوى[2]. وكان الباجه جي قد اتصل بكل من نوري السعيد وجعفر العسكري وكتب كلا الرجلين رسالتين إلى خزعل يعتذران فيهما ويقولان أنهما قطعا عهدًا على نفسيهما عند انتظامهما في سلك الجندية ألا يتدخلا في أي نشاط سياسي[3]. وكان من جملة المرشحين أيضًا رجل تركي يُدعى برهان الدين، وكان ذا شعبية واسعة النطاق في منطقة كركوك. وكان هذا المرشح يعد أوساط الناس حيث كان يتمتع بنفوذ بان الأتراك سيعودون إلى العراق. ومن جملة المرشحين أيضًا كان هادي العمري من كبار الموظفين في الموصل. وعلى الرغم من أن بعض الجماعات كانت قد رشحته إلا أنه لم يقم بنشاط ملموس في هذا السبيل، ولم يكترث كثيرًا بالأمر. واقترح اسم الآغاخان، حتى أن اسم والي بوشتي كوه ورد أيضًا في جملة الأسماء المرشحة. ولكن الإنكليز نجحوا في حصر دعاية برهان الدين ونشاطه الانتخابي في منطقة كركوك التي كان معظم أهلها من الأتراك. ثم أن نوري السعيد والباجه جي اتصلا بالشيخ خزعل واقنعاه

(1) I.O.. L/PS/10. 301. op. cit.. no.21. p. 19.

(2) راجع رسالة الباجه جي إلى خزعل، الملحق الرقم 14.

(3) راجع نص الرسالتين، رسالة نوري ورسالة جعفر في الملحق الرقم 15.

بضرورة سحب ترشيحه لأن الأوساط الرسمية والشعبية كانت تقف إلى جانب فيصل، واقتنع الشيخ خزعل وسحب ترشيحه[1].

وصل فيصل إلى مدينة البصرة في 23 حزيران بعد أن كانت قد تبودلت البرقيات بين الحسين شريف مكّة ونقيب بغداد [2]. فاستقبله جون فيلبي (philby) ممثلًا المندوب السامي، وبعض الموظفين والمستشارين البريطانيين، وجمهرة من أعيان البصرة ومن جملتهم متصرف اللواء أحمد الصنعائي (الصنعني). ويذكر علي جودت الذي رافق فيصلًا في زيارته البصرة في مذكراته أن فيلبي لم يحسن استقبال فيصل ولم يحتف به كما يليق بمقامه. وقد أراد فيلبي أن يكون الاستقبال الفاتر الذي استقبل به فيصل دليلًا على أنه رجل تعوزه الشعبيه في العراق[3]. وكان موقف فيلبي العدائي تجاه الشريف وانجاله يجعله يأخذ بالمبدأ القائل (أن العراق للعراقيين) وهو شعار أطلقه آل النقيب وتوفيق الخالدي وحكمت سليمان والشاعر المشهور معروف الرصافي، والواقع أن انعدام الحماسة في استقبال فيصل والاستعدادات الناقصه التي اتخذت في منطقه الفرات الأسفل والاوسط لاستقبال العاهل العراقي يجب أن تكون وثيقة الصلة بالتدابير التي كان فيلبي يعدها في تلك المناطق لإقامة حكم جمهوري. ولكن عندما رجع فيصل إلى بغداد في 29 حزيران شكا فيلبي عن منصبه في شهر تموز. عندما ارتأى كوكس أن قضيه انتخاب فيصل وتتويجه يجب أن تسوى من دون تأخير. وكان كوكس يرغب في إجراء استفتاء شعبي كما أنه كان يرغب في حشد أكبر عدد من المؤيدين لفيصل كي يبرهن للناس أنه يمثل صوت الشعب وإرادته. وقد بذل الإنكليز مافي وسعهم، عند المباشرة بالاستفتاء الشعبي، لكي تأتي النتائج بحسب

---

(1) جريدة العراق بتاريخ 14 حزيران، 1921.

(2) مذكرات جودت، ص144.

(3) مذكرات جودت، ص144.

مشتهاهم. فاقترح النقيب - نزولًا عند تعليمات كان قد تلقاها من كوكس - في الحادي عشر من تموز، على مجلس الدولة مشروع قرار، وافق عليه المجلس بالإجماع، يقضي بإعلان الأمير فيصل ملكًا على العراق. ثم راح كوكس يلعب دور الفريق المحايد الذي لامصلحه له في الأمر، فأصر على أنه من الضروري، قبل الموافقة على القرار الذي أصدره مجلس الدولة بالاجماع، وتعزيزًا لموافقة الحيادي من الأمر، أن يعود إلى الشعب يستفتيه مباشرة كي يعبر عن إرادته وموافقته[1]. وعليه أوعز كوكس إلى المجلس أن يطلب من وزارة الداخلية اتخاذ خطوات في هذا السبيل، أي لإجراء الاستفتاء. ولكن الذين عبروا عن رأيهم في هذا القرار كانوا في معظمهم من متصرفي الألويه ومستشاريهم من الموظفين الإنكليز. ففي كربلاء دعا المستشار البريطاني إلى عقد الاجتماعات لملء المضابط المطبوعه والتوقيع عليها. وكانت المضابط هذه تتضمن أسئلة تتعلق بالإنكليز وبوجودهم في العراق، وأخرى تتعلق بمطالب الوطنيين ،فكان من الطبيعي أن تشجع السلطة البريطانية المقترعين، وفي صورة رسمية على الاقتراع لهم، كما إنه كان من الطبيعي أن تعمل السلطة على حمل الناس علي أن لايقترعوا ،تحت طائله العقاب، إلى جانب المطالب الوطنية، كما جرى مثلًا في الديوانية. وهذا ماحمل الشيخ مهدي الخالصي، وهو عالم شيعي يتمتع بمكانة رفيعة ويحظى باحترام الناس له، على إصدار فتوى يصر فيها على التحرر من كل قيد خارجي أو تدخل أجنبي. وتشكل حزب كان هدفه اثاره المتاعب والقلاقل في وجه الإنكليز[2]. أما في بغداد فقد استمرت المعارضة الشديدة في المطالبة بوضع مضابط ضد الإنكليز، وكانت الشيعة تقود هذه المعارضة. وأخيرًا اذعن المتصرف في وجه الضغط المتزايد ودعا إلى عقد اجتماع في 28 تموز، 1921، يضم الأعيان والوجهاء، متذرعاً بأنه ينوي أن يبحث

(1) C.o. 696.vols. 3 - 4. administration report. ist. October. r920 - 3ist march.I922.9.

(2) نشرت جريدة (العراق) فتوى الخالصي في 16 تموز، 1921

معهم في صورة المضبطة الرسمية قبل أن توزع على أحياء المدينة. وبالفعل دعا الوجهاء ولكن الاجتماع، بمعرفه المتصرف أو بدون معرفته، ضم جمهورًا كبيرًا من الناس غير المدعويين وكان أكثر من نصفهم من الشيعة. ثم أن المتصرف تلا عليهم نص المضبطة وسأل إذا كانت تروقهم وتحظى بموافقتهم غير أن المحرض الأول على الإثاره والشغب في ذلك الاجتماع كان الشيخ مهدي الحلي، الشاعر الاعمى الذي نظم القصائد الثورية التي كانت تتلى في المساجد في صيف 1920، والذي كان قد خرج من السجن بسبب انتمائه إلى جريدة الاستقلال. وعقبه خطيب شيعي اخر اصر في خطابه على أن الفتوى التي أصدرها الشيخ مهدي الحلي ملزمة يتقيد بها كل مسلم أما الفئة المعتدلة التي حضرت الاجتماع فقد وجدت نفسها أنها أقلية صغيرة فلم تحاول أن تحتج أو أن تعترض. كذلك وجد المتصرف نفسه عاجزًا عن أن يعمل شيئا. وأخيرًا، وفي أثناء الاجتماع، وصلته رساله من ناجي السويدي حملها الرسول فهمي أفندي مدرس، وفيها يشير السويدي على المتصرف بأن يضمن المضبطة الاضافات التي كانت الغالبية التي حضرت الاجتماع تطالب بها. وامتثل المتصرف ودون الاضافات وقرأها على المجتمعين فوافقوا عليها بالإجماع، ولم يرتفع صوت واحد بالمعارضة. وكان مخاتير الأحياء قد حضروا الاجتماع ومعهم نسخ من المضبطة الرسمية التي أضيفت إليها البنود المعدلة. وتم التوقيع على هذه المضابط المعدلة في 29 تموز في مساجد الأحياء المختلفة من بغداد[1]. أما كوكس فأرغم المتصرف على تقديم استقالته لأنه سمح للوطنيين بان يضيفوا إلى المضبطة بعض مطالبهم. ولكن الملك فيصل تصرف إزاء هذا الأمر وكانه شيء لا ينبغي أن يؤبه به، وقال أنه عندما تتم له البيعة فإن هذه الأمور التي رافقت الأحداث الأخيرة سينتهي أمرها وتصبح نسيًا منسيًا[2].

---

(1) راجع جريدتي العراق ولسان العرب الصادرتين في 30 تموز 1921

(2) I.o. L_PS_10;301 op,cit.no 21 .P.19

ولكنه استدعى إليه محمد الصدر ـ الذي كان المحرض الأول في اجتماع بغداد ـ وأبلغه بأنه سيعطيه مهلة ثلاثة أيام ليستعيد بنفسه خطورة الموقف الذي يتخذه من السلطة، وإذا استمر، بعد انقضاء هذه المهلة، في وضع العصي في عجلة الدولة فللسيد الصدر أن يتوقع النتائج القانونية المترتبة على تصرفه هذا. وقد عمل هذا الإنذار الذي وجهه إلى الصدر، والخطاب الذي ألقاه في نصارى بغداد يوم الثلاثين من شهر تموز على إنهاء الحادث وتهدئة الحال إلى حين. ومهما يكن من أمر فإن النتائج الرسمية التي أسفر عنها الاستفتاء أظهرت أن 96 في المئة من المقترعين صوتت إلى جانب انتخاب فيصل، وأربعة في المئة ضد انتخابه. وهذه الأربعة في المئه كانت أصوات الأتراك والأكراد في منطقه كركوك. ولكن المؤلف يري صعوبة في فهم كيفية الوصول إلى هذه الأرقام. فإن سكان كركوك، سواء أكان ذلك بناء على إحصاء السكان الذي جرى سنة 1918 - 1919، أم بناء على إحصاء سنة 1930 يؤلفون قرابة ستة في المئة من مجموع سكان العراق، باستثناء السليمانية التي قاطعت الاستفتاء.

ثم عقب هذه الحوادث سوء تفاهم بين فيصل ووزارة المستعمرات. ذلك بأن وزارة المستعمرات كانت قد أرسلت برقية إلى كوكس تقول أن على فيصل أن يعلن في خطاب التتويج أن السلطة النهائية في العراق تستقر في منصب المفوض السامي البريطاني. فاحتج فيصل على هذا الأمر فورًا، وأشار إلى أنه قبل الترشيح للعرش شرط أن تجري مفاوضات لعقد اتفاقية تحالف بين بريطانيا والعراق لتحل محل الانتداب، وبذلك يحافظ على هيبته واحترام الناس له. وكان كوكس يرى أنه من الأمور الحيوية أن يظهر فيصل إمام أهل العراق ملكًا مستقلًا متحالفًا مع بريطانيا، هذا إذا شاء استمالة الوطنيين المتطرفين إلى الوقوف بجانبه. فارسل كوكس إلى وزارة المستعمرات يقول أن بريطانيا تستطيع أن تمارس سيطرتها على العراق سيطرة كافية بأساليب خفية مستترة لامفضوحة كالأسلوب الذي اقترحته وزارة المستعمرات وعادت وزارة المستعمرات عن رأيها وعدلت التعليمات التي كانت قد أرسلتها وذلك

قبل حفلة التتويج بأيام قلائل. وحسب الأصول الدستوريه قدم النقيب واعضاء المجلس استقالتهم إلى الملك الذي شكرهم على خدماتهم السابقة وطلب اليهم الاستمرار في تصريف الشؤون إلى أن تشكل وزارة جديدة. وفي 15 آب طلب إلى النقيب تشكيل أول وزارة في المملكة العراقية الجديدة[1]. ولكي يظهر فيصل تقديره واحترامه للشيعة الذين كانوا يطالبون بالاستقلال التام بغيرة وحماسة. اختار يوم الثالث والعشرين من شهر آب يومًا لحفلة تتويجه، وهذا اليوم يصادف عيد ذكرى الغدير وهي الذكرى التي تحييها الشيعة لمناسبة تعيين الإمام علي خليفة وإمامًا وذلك في خطبة الوداع التي القاها النبي عند ذلك الغدير. وتثبيتًا لسلطته الدينية أيضًا أمر فيصل أن يدعى له في خطبة الجمعة على غرار ماكان يدعى للخليفة أمير المؤمنين في العهود السالفة. وفي خطاب التتويج شدد الملك فيصل على أن المهمة الرئيسية الأولى التي سسيوليها عنايته هي إجراء الانتخابات والدعوة إلى انعقاد المجلس التأسيسي[2]. والمهمة الأولى التي ينبغي للمجلس التأسيسي أن يقوم بها (التصديق على المعاهدة التي سأضعها إمام المجلس، والتي ستنظم العلاقات بين حكومتنا وبين حكومة بريطانيا العظمى)[3]. وينبغي القول أن وجود فيصل على رأس الدولة العراقية خلق شعورًا بالوحدة بين مختلف الطوائف العراقية. فقد كان لمقدم الوفود العديدة التي جاءت من جميع أنحاء العراق لتحضر حفلة التتويج وتهنيء الملك الجديد أكثر من نفع واحد. ولم يقتصر النفع على الفسح للملك في المجال للتعرف إلى زعماء البلاد وقادتها والتفاهم معهم بل إن مكن العراقيين أنفسهم من التعرف بعضهم إلى بعض وخلق روابط بينهم تساعدهم على العمل معًا لغاية وطنية مشتركة وقد كانت مدة ملك فيصل على العراق اثنتي عشرة سنة.

(1) J.o.L/PS/10.301.op.cit.21.p.13.

(2) Baghadad times. august 24th 1921.

(3) المصدر ذاته

الشيعة والسياسة البريطانية : تحليل وتقييم

كان هدف السياسة البريطانية القريب في شبه الجزيرة العربية إقامة تحالف مع الشريف حسين، ومع زعماء القبائل الأخرى الذين كانوا أقل شأنًا من الشريف، بغية إرباك الأتراك وتوريطهم وإرغامهم على سحب كتائب من جيوشهم من ساحات الحرب الرئيسية، وأخيرًا منع الألمان من الوصول إلى شواطىء شبه الجزيرة العربية. في كلام آخر، كان الإنكليز يعتبرون الحركة العربية وسيلة لا غاية في حد ذاتها. ولكن كان لزامًا على الإنكليز أن يخفوا هذه الأهداف البعيدة بستار من العطف على الأماني العربية ومن الأخذ بناصرها غير متجاهلين ماستكون عليه العلاقات البريطانية ـ العربية بعد انتهاء الحرب. في هذا الأطار راحت السياسة الإنكليزية تضع الخطوط العريضة للسياسة التي سيتبعونها في العراق، ويعملون على تحقيقها. وكان واضعو السياسة البريطانية والمخططون لها في العراق يعتبرون الشريف حسين رجلًا يستطيع أن يمارس الضغط على أهل العراق، وأن يوجه الرأي العام بطريقة تضمن للإنكليز وجودًا عسكريًا وممارسة للهيمنة والسلطة هناك. وفي سنة 1916 كان الإنكليز يتدارسون السبل التي تمكنهم من الانتفاع بالثورة التي قام بها الحسين ضد الأتراك والاستفادة منها في لقطر العراقي [1]. ولكنهم اكتشفوا، بواسطة التقارير التي كان الضباط السياسيون يبعثون بها إلى دوائرهم، أن الثورة العربية لم تثر في نفوس رجال القبائل العراقية أي حماسة أو اهتمام، إذْ يجب أن نتذكر أن معظم هذه القبائل كانت من الشيعة. وكان معظم العراقيين قد تلقوا خبر نشوب الثوره العربية بشيء من الفتور واللامبالاة، واعتبروا ثورة الشريف في هذا الظرف عملًا غير مستحسن. ويرى المؤلف أن العراق،

(1) J.O.371/2774(44/147603/42233)

منذ سنة 1914، أن لم يكن قبل هذا التاريخ، كان يشكل مشكلة منفصلة متميزة عن غيرها من مشكلات العرب، والتي يجب إيجاد حلول خاصة بها .

فتره التردد

كانت الفترة الواقعة بين سنة 1914 - 1918 في العراق، بالنسبة إلى الإنكليز، فترة تردد وحيرة. وفي هذة الفتره أيضًا أصبح العراق تربة خصبة لنشوء اضطرابات سياسية. وكان السبب الرئيسي في تردد الإنكليز وحيرتهم هو أنهم كانوا لا يزالون يفاوضون الشريف حسين حول مستقبل العراق. مثال على ذلك ماكتبه هويل[1] (HOWELL) الضابط السياسي في الناصرية. حيث قال: «إنني لا أعرف أكثر مما تعرفه أنت عما سيجري في هذا القطر»[2] وكتب ديكسون نفسه يقول: «لقد كنا نتخبط في ظلام دامس في شأن سياسة حكومة جلالته»[3]. ولأن العسكريين البريطانيين والسياسيين في العراق كانوا يتخبطون في ظلام دامس في شأن السياسة البريطانية المقبلة هناك، فقد وقع سوء تفاهم وتصادم بين كوكس ومود، وفي مابعد بين ولسن وهلداين إذ كان كل منهم يصر على أن يلعب الدور البارز في سياسة العراق. ومن المرجح أن يكون السبب في وقوع سوء تفاهم وتصادم بين الجنرال مود والسير برسي كوكس هو أن كوكس أولى الأفضلية لوظيفته كحاكم مدني للأراضي المحتلة على وظيفتة كمستشار سياسي للقيادة العامة في العراق[4].

(1) وقد حظي المؤلف بمقابلة افلين ب، هويل في مدينة كيمبردج في الخامس من تشرين الثاني، 1970.

(2) Private papers of major H.R.P Dickson.of cit .DS77(DS51.b3)

(3) Private papers of major H.R.P Dickson.of cit .DS77(DS51.b3)

(4) Private papers of major H.R.P Dickson.of cit .DS77(DS51.b3)Cox question. 10.8. 1917

تحديد مناطق السلطة

لقد كان هناك غموض وإبهام في تحديد مناطق السلطة والصلاحيات. فقد كانت وظيفة الضباط السياسيين الرئيسية تعني إلى حد بعد بالمحافظة على تنشئة علاقات ودية بين سكان العراق والدولة البريطانية والحيلولة دون نشوب أعمال عدائية مكشوفة ضدها. هذه الوظيفة في نظري كانت ـ مع العلم أن الغاية القصوى هي متابعة الحرب في نهايتها. وسير العمليات العسكرية على أحسن وجه ـ أهم بكثير من التفكير في أمور شكلية على شيء من التفاهة. مثلا كانت الإدارة المدنية تولي اهتمامها لدقائق التفصلات المتعلقة بحدود الأولوية الجغرافية في الوقت الذي كان الأتراك لا يزالون يحتلون جزءًا كبيرًا من البلاد. وفي الوقت الذي لم يكن فيه الإنكليز قد أتموا احتلال ولاية البصرة - ولاسيما منطقة شط الحي ـ أخذوا يفكرون في هذه الفترة بالذات، في كيف ستتسنى لهم إدارة لواء بغداد الذي كان جزء كبير منه لا يزال في قبضة الأتراك. وفي أثناء الحملة العسكرية، والمعارك لا تزال قائمة ،كان أولئك الضباط السياسيون يثيرون سخط الجنرال مود بعرضهم عليه تفاصيل السياسة التي سيتبعونها في الإدارة المدنية وأجزاء كثيرة من البلاد لم تزل في أيدي الأتراك[1].

موقف الإنكليز من الأهالي

من الأسباب التي كان يتذرع بها دعاة الحملة العسكرية إلى العراق، والتي جئنا على ذكرها سابقًا كما يذكر القارىء الكريم، الأمل بأن احتلال العراق يضمن لبريطانيا مساعدة العرب ضد الأتراك والوقوف إلى جانبهم مما يحول دون اشتراكهم في الجهاد المقدس[2]. واعتبارًا من هذا أخذ الضباط

(1) Cab. 21 /60

(2) Moberbey . Brig. Gen. F.J.. History of the great war based on official Documenis .vol.I.86

البريطانيون السياسيون يرسلون بالبلاغات إلى شيوخ الخليج والى العرب في شبه الجزيرة العربية التي كانت تحت سلطة العراق، قبل احتلال البصرة وبعده(1). وتؤكد هذة البلاغات والإعلانات أن «هذه الحرب لا علاقة لها إطلاقًا بالأمور الدينية»(2). كما إنها كانت تحث الشيوخ على ألا يسمحوا بتضليل الناس بالتحدث عن الجهاد. وقيل لعرب البصرة أن يكونوا على ثقة من «إن الحكومه البريطانية لاتضمر عداء ولا تكن نوايا سيئة ضد الأهلين. وأنها لا ترغب في أن تعتبرهم أعداء طالما أنهم أنفسهم يظهرون الود والصداقة والحياد وطالما أنهم يمتنعون عن حمل السلاح ضد الجيش البريطاني». لا بل أن الأمر على نقيض هذا إذ أن الحكومة البريطانية تأمل «أن تبرهن عن أنها صديقة وحامية». كما إنهم قطعوا العهود لأهل البصرة أنهم في ظل العلم البريطاني «سينعمون ببركات الحرية ونعمها وسيتمتعون بالعدالة في الأمور الدينية والأمور الدنيوية»(3). وإلى جانب هذه الدعوة كان هناك تحذير من أنه «على الرغم من أنه الحكومة البريطانية ترغب في تحرير العرب من ظلم الأتراك، وعلى الرغم من أنها ستسعى صادقة لتوفير التقدم وازدياد الازدهار والتجارة للأهلين، فإنها. إذا شعرت بأن بعض الناس تخلوا عن الصداقة وعن الموقف الحيادي، وحملوا السلاح تعاونًا مع العدو، فإن ممتلكات هؤلاء الأشخاص الواقعة ضمن السيطرة البريطانية تعتبر أملاكًا مصادرة لحساب الحكومة البريطانية»(4).

---

(1) Compiliation of proclamations. notices etc. relating to Mesopotamis
(2) oct . 3ist.1914 __ti august 3ist 1919(Baghdad) 1919.notice nos. I.5.7.8 op.cit .notice no I oct. 31 st.1914 :no 2 nov .ist.1914.
(3) op.cit.. proclamations no.5.nov.22nd.1914
(4) Compllations of proclamations. notices.etc.relating to me - sopotamamis.oct.31 st.1914 to aug.3ist1919. (Baghdad)1919 notice no 7. feb.14th1914

مشكلة استمالة العرب وحملهم على التعاون

لم تكن هذه التطمينات التي انطوت عليها البلاغات، ولا التحذيرات المبطنة التي وجهت إلى الأهلين، ولا الجهود التي بذلها السير برسي كوكس ومعاونوه من الضباط السياسيين، لتجدي نفعا في استمالة عرب البصرة ككل إلى جانب الإنكليز ـ كان حل مشكلة استمالة العرب وحملهم على التعاون مع الإنكليز يتوقف إلى حد بعيد على قدرة الإنكليز وكفاءتهم في تقديم البراهين الحسية على أنهم صادقون في اقوالهم مخلصون في نواياهم. كانت متطلبات الجيوش البريطانية في البصرة وحاجاتها كثيرة متنوعة. وهذه الحاجات اقتضت إصدار سيل من الأوامر المسهبة، والبلاغات، والإعلانات المتكررة التي أصدرتها القيادة العامة وأوكل أمر تنفيذها، في الأكثر، إلى البوليس العسكري والمحاكم العسكرية هي التي كانت تحدد وتنظم العلاقات بين الأهلين والجيش، وكانت تراوح بين القوانين لتحديد إيجار السكن، وأسعار المواد الغذائية[1]. والتضييق على تنقلات الأشخاص، والحد من حرية الملاحة النهرية وبين القوانين التي ترغم سائقي العربات (العربجية) والملاحين في المراكب النهرية على إعطاء الأولوية للضباط البريطانيين والنساء الأوربيات وموظفي الحكومة[2]. كما إنها كانت أوامر وقرارات تراوح بين ضبط حمل السلاح من قبل الأهلين[3]. وبيع المشروبات الروحية والأدوية [4]، وبين قوانين دقيقة مفصلة تتعلق بالقوانين الصحية من حجم المساحة التي يسمح بها لكل حيوان في الأسطبل أو الزريبة، والمكافأة التي تمنح لمن يمسك كلبًا

(1) Compilation of proclamations and notifications affecting Civil Inhabltants of mesopotamaia in basrah (Baghdad.1919) notification no .2.

(2) op.cit.Reg.no 12 sec It>

(3) المصدر ذاته.

(4) op.cit Rcg no 12 sec. 9.

شاردًا ويأتي به إلى الجهة المختصة لقتله[1]. وبالجملة كانت حاجات الأهلين ثانوية تخضع لتوفير حاجات جيش الاحتلال أولًا. وفي بعض الحالات كان يسمح بدخول الأطعمة الأسواق لبيعها بعد أن تكون حاجات السلطات العسكرية قد تأمنت أولًا[2]. وكان الأهلون يمنعون من الوصول إلى المياه النقية المضخوخة[3]. وكانت العائلات ترغم على إخلاء منازلها، كما أن أراضيها كانت تصادر، وأحيانًا من دون دفع إيجار أو بدل[4]. وكان التضييق على تنقلات الأشخاص والبضائع جائرًا إلى حد لم يكن له من مبرر، حتى بعد زوال خطر التجسس [5]. وكان العمال ،وبأعداد كبيرة تتزايد يومًا عن يوم، يرغمون على ترك حقولهم وقراهم وعلى مغادرة عيالهم ليعملوا في مشاريع عسكرية عن طريق السخرة. وأعمال السخرة. وأعمال السخرة هذه كانت الشكوى الرئيسيه ضد السلطات البريطانية، كما كانت في مصر أيضًا، والتي كان الأهلون يشكون من ظلامتها. وقد أرسل الحاكم المدني برقيه إلى وزير الخارجية في 13 تموز، 1919، يقول فيها أنه «يشعر كما تشعر معه القيادة العامة بأن إلغاء السخرة في أقرب وقت ممكن أمر على غاية من الأهمية»

وضع السياسة موضع التنفيذ

ولكي توضع هذه الأوامر والقوانين موضع التنفيذ ـ وكثير منها كان على كثير من القسوة والصرامة ـ كان لزامًا على الضباط السياسيين أن يعالجوها

(1) المصدر ذاته، رقم 1، 10.

(2) proclamations.Amarah<proc.no.I Sec.14.

(3) proclamations.Amarah.notice no.3.

(4) لم يدفع بدل إيجار، منذ الاحتلال، للمساكن المبنية على مسافة أربعة أميال على ضفة النهر، والى كان البريطانيون يشغلونها في العمارة .Monthly reports.polical officers.Dec.1918 .Amarah.p.2

(5) CD.1061..p.24.

بكثير من المرونة. وقد بدا جليًا واضحًا، بعد احتلال البصرة والقرنة والعمارة، أن كسب صداقة الأهلين وثقتهم ـ وكان هذا تعهدًا وغاية من غايات الحملة العسكرية ـ وضع الموظفين البريطانيين في مأزق حرج. ذلك بأن السلطة العسكرية عسرت على الموظفين السياسيين في العمارة أمر استمالة الأهلين وكسب ثقتهم وصداقتهم. مثال على ذلك هو أن الحاكم العسكري في العمارة أصدر بيانًا في 26 تشرين الأول، 1915، يقول فيه:

«لقد لحظ الحاكم العسكري العام أن الأهلين لايؤدون التحية للضباط العسكريين كما كانوا قد أمروا بذلك في بلاغ صدر في 16 أيلول. نذكّر الأهلين بأنه ينبغي عليهم عندما يمر ضابط بريطاني أن يقفوا ويؤدوا التحية، ومن لايمتثل هذا الأمر يعرض نفسه للجزاء»

إن من يعرف شوارع العمارة وشوارع المدن العراقية الأخرى يعلم أن على جانبي الشارع عددًا كبيرًا من المقاهي المزدحمة بالناس في كل ساعة من ساعات النهار. ومعنى البلاغ الذي أصدره حاكم العمارة هو أنه كلما مر ضابط بريطاني فعلى جميع رواد المقاهي أن يقفوا ويؤدوا التحية. إن هذا الأمر استغله دعاة الأتراك في العمارة سانحة لإشاعة الأقاويل والأخبار المناوئة لمصالح الإنكليز. وكان هؤلاء الموالون للأتراك يقولون للناس أن الأتراك ما أمروا قط الأهلين في العمارة بأن يقفوا ويؤدوا التحيه إذا مر بهم ضابط تركي. كما إنه فسح لقبيله بني لام. وزعيمها الشيخ غضبان بنية ـ وكان معروفًا عنه أنه من أشد أنصار الأتراك ـ في المجال لتجنيد الجواسيس والقناصة ليكونوا في خدمة الأتراك .

متناقضات الوضع

لقد كان الوضع مثقلًا بالمتناقضات. ذلك بأن الحملة العسكرية كانت تغزو أرض عدو في الوقت الذي لم تكن فيه بريطانيا في حالة حرب مع سكان هذه

الأرض كما سبق أن أعلنت ذلك عند نزول الجيوش البريطانية في الفاو[1]. والواقع أن حكومة بريطانيا كانت قد أعلنت أن جيوشها اتوا لمساعدة العرب والتعاون معهم على التحرر من ظلم الأتراك [2]. وعلى الرغم من هذه التصاريح الواضحة فإن القيود التي فرضت على الأهلين لم تكن تختلف كثيرًا ـ إذا كانت فعلا تختلف ـ عن القيود المفروضة على العدو. وما لاشك فيه أن الوضع زاد تعقيدًا عندما رفض كثير من العرب اعتبارهم من أصدقاء الإنكليز باتخاذهم إجراءات قاسية وتدابير صارمة لمحاربة المستوى المتردي للصحه والنظافه والإسكان والاخلاق العامة السائدة في القطر العراقي. وقبول العراقيين بالحكم العسكري يعود إلى أسباب وعوامل متنوعة. منها أن الإنكليز كانوا يدفعون فورًا ثمن المواد والمؤن التي كانوا يشترونها. وبدلات الإيجارات للأرض وللثكنات العسكرية ـ على الرغم من أن الدفع لم يكن دومًا بالنسبة إلى الأسعار السائدة ـ ومنها عدم التدخل في الطقوس والشعائر الدينية التي كان الأهلون يمارسونها شريطة ألا تكون عائقًا يحول دون سير العمليات العسكرية أو السياسة الإدارية المدنية، وازدهار عام ملحوظ في الحياة الاقتصادية، جميع هذه الأمور عملت على التخفيف من حدة القوانين وصرامتها. وقد كان موقف السلطات العسكرية، في صورة عامة، موقفًا عدائيًا ظاهرًا إزاء الأهلين، وليس ذلك بدون سبب أو علة [3]. على الرغم

(1) proclamations,etc, 1914,1919, notices no .4, nov 5th, 1914.

(2) المصدر ذاته، البلاغ الرقم 7 بتاريخ 14 شباط، 1915

(3) لقد جابه الجيش البريطاني مصاعب شتى منها الجو العراقي القاسي، وطبيعة الأرض، والمرض، وأدهى من هذا عدم معرفة الإنكليز نوايا شيوخ القبائل : هل كانوا معهم أم ضدهم، وجميع هذه العوامل خلقت في أذهان العسكريين نوعًا من العداء نحو الاهلين. وقد كتب فيليب غرايفز (Graves) مؤلف سيرة برسي كوكس، يقول : «ليس من الإسراف في شيء إذا قلنا أن معظم العسكريين البريطانيين كانوا يبغضون العرب بغضًا شديدًا». .p.Graves) the life of sir p. cox.p.193) وهذا الموقف العدائي نحو العرب كان يشترك فيه أيضًا الضباط في المراتب العسكرية الرفيعة. ولقد كان الجنرال مود، القائد العام، الذي كان يعتبر،=

من وجود رغبة عامة لدى عدد من الضباط المسؤولين في أن يكونوا عادلين لطفاء عند التعامل مع الأهلين. وقد أفلح السير برسي كوكس ومعاونوه في إقامة علاقات ودية مع الزعماء. وفي الوقت ذاته كانت بريطانيا تمنح الشيوخ والأعيان المحليين مساعدات مالية وإعفاءات ضرائبية(1).

السياسة المتعلقة بالعمال والعمل

مهما تكن أخطاء العهد التركي. وهي أخطاء عديدة، فإنه كان العهد الوحيد الذي عرفته الجزيرة العربية في العهد العثماني. وكان الناس هناك قد ألفوا ما كانت عليه الحكومة التركية من اهواء وتقلبات. وعرفوا نقائصها وأخطاءها فكانوا يشيحون بابصارهم عنها وينصرفون إلى شؤونهم. وزوال الحكم التركي بانسحاب الأتراك التام في شهر أيلول من سنة 1915 شمالًا حتى كوت العمارة. وهرب جميع الموظفين باستثناء عدد قليل من الموظفين العرب. وإتلاف الوثائق أو سرقتها من قبل الأتراك الهاربين ومن قبل الأهلين الذين لهم مصالح في إتلافها، ونهب البنايات الحكوميه وسرقة مافيها من أثاث وتجهيزات، جميع هذه الأمور فرضت اعاده إنشاء إدارة حكومية جديده. بعد أن زالت الفوضى التي كانت سائدة وبعد أن عادت الأمور إلى مجراها الطبيعي واعتاد السكان في الأراضي المحتله رؤية الجنود البريطانيين، وألفوا قوانينهم وإجراءاتهم، أخذ الإنكليز يفكرون في إقامة إدارة مدنية. وفي السنوات الأولى للحرب كان الجيش البريطاني بسبب قلة الأيدي العاملة قد استقدم عددًا من العمال الهنود. فكان الجيش البريطاني،

=من سخرية القدر، صديقًا للعرب ومحررًا لهم، يشك كثيرًا في إمكان إقامه أي نوع من التعاون مع الأهلين. (J.o.371/3056/126945).

(1) I.o..L/ps/10.4537.(parts I and II).

مع الإدارة المدنية أكبر مستخدم في العراق يحتاج إلى أيد عاملة. وكانت الأعمال اليدوية الرئيسية الحمالة (العتالة)، وشق الطرق وتعبيدها. وبناء الخطوط الحديدية، والري. وكانت قد أرسلت فصائل هندية من المساجين والحمالين إلى العراق في أثناء سنة 1916 - 1917. وكان عمال السجون من المجرمين المحكومين خفضت مدة عقوباتهم شريطة أن يعملوا في العراق. وكان عددهم قرابة ثمانية آلاف[1]. وبعد التوقيع على الهدنة أخذ الإنكليز بأرجاع العمال الهنود الذين كانوا قد استقدموهم إلى العراق تدريجيًا وأصبح اعتمادهم في العمل على عمال إيرانيين وأكراد وعلى عدد كبير من اللاجئين المسيحيين (الآشوريين) من شمال العراق. ومهما يكن من أمر فإن الحاجة إلى العمال الهنود ظلت قائمة حتى منصرم عام 1921. وتدل الأرقام على أن عدد العمال الهنود المستخدمين في شهر كانون الأول من عام 1920 في مصلحة العمل كان قرابة 24 ألف عامل، وفي النقل النهري حوالي عشرة آلاف، وفي السكك الحديدية حوالي 19 ألف عامل[2] ثم أن سياسة العمل بدأت تأخذ سبيلًا خاطئًا عندما قرر الإنكليز أنشاء فرق من العمال العرب. فقد كان لإنشاء مثل هذه الفصائل العربية أثر سيئ في نفوس العمال. وفي الأعمال الزراعية. فقد كان العامل العربي يؤخذ من حقلة قسرًا ليقوم بعمل يتطلب حذقًا ومهارة في مكان بعيد عن بيته وأهله. والى جانب هذا كله كان يدفع له أجر زهيد. وعلى الرغم من أن الأسعار كانت في ارتفاع مستمر فإن الأجور ظلت ثابتة على ما كانت عليه سابقًا (4 - 5 روبيات في اليوم الواحد أي ما يعادل ستة شلنات بمعدل 14 روبية للاسترلينية الواحدة). وكان لإنشاء فصائل العمل أيضًا، كما ذكرنا آنفًا، أثر سيئ في سير الأعمال الزراعية، فقد

---

(1) Wilson, clsh of Loyalties, 46 - 47.

(2) Debatces.H.C..22.3.1921.vol.139.2402.

كان العمال يؤخذون من الأرض الزراعية للقيام بأعمال أخرى. يقول تقرير بعث به أحد الضباط السياسيين : أن سحب العمال المحتم الذي فرضته علينا ظروف الحرب من أعمالهم السابقة لا بد من أن يكون له أثر سيء في القطاع الزراعي. ففي منطقتي العزيزية وبوغيلة حيث نسبة عدد السكان ضئيلة جدًا مناطق زراعية واسعة يمكن الاستفادة منها في الأعمال الزراعية، ولكنها الآن مناطق بور مهملة لأن الطلب على العمال في الخطوط الحديدية والطرق وأعمال الحمالة في المعسكرات يحول دون توسيع الأعمال الزراعية ويشكل ضغطًا متزايدًا على الأعمال الزراعية المحدودة هناك[1].

سياسة الواردات

في سنة 1918 - 1919. عندما لم يكن الإنكليز قد استولوا على البلاد بأسرها، استطاعوا أن يحصلوا، عبر الواردات المحلية. على مايقرب من عشرة ملايين روبية (أي على مايقارب من مليون استرلينية بمعدل عشر روبيات للاسترلينية الواحده كما كان معدل القطع في سنة 1919) الأمر الذي كان يخفف من تحمل النفقات التي كانت تتحملها الخزانة البريطانية في الانفاق على الإدارة المدنية في العراق. أما في السنة التالية فأنهم جمعوا خمسة أضعاف المبلغ هذا، أي خمسة ملايين استرلينية[2] وكان هذا يعني أن الإنكليز، في سنة 1920 كانوا يديرون شؤون بلد يقطنه شعب فقير معدم جدًا عددة أكثر من مليوني نسمة، أي بمعدل ضريبة سنوية قدرها خمسة ملايين استرلينيه. وقد علق النائب البريطاني أو رمزلي غور (Ormsby Gore) في مجلس العموم بقوله: «عندما تقابل هذه الضريبة السنوية بموازنة اللورد كرومر في مصر

---

(1) J.o.371/3401/46 114 Amemorandum (arab Labour in occuled terrlto-ries.by the chief political officer.on 6th December.

(2) Debates H.C, 23.6.1920.vol 130 .2240.

تدرك فورًا فداحة الضريبة التي نفرضها نحن على العراقيين»[1]. ولنا أن نستنتج من هذا أن الإنكليز كانوا على غاية من التسرع في أمرهم في العراق. فإنهم كانوا يحاولون خلق إدارة مدنية في العراق تتألف بكاملها من الإنكليز والهنود، واحتلال كل بوصة من الأرض ـ إدارة يديرها ضباط سياسيون، وتشمل أعمال الري، وتتولى جميع متطلبات الدولة الحديثة التنظيم. أضف إلى هذا أن وجود جيوش هندية على أرض العراق كان سببًا في نشأه مصاعب سياسية كثيرة. لكي ينجح المرء في إدارة شؤون العراق، على ماهم عليه سكانه من اختلافات عرقية، ينبغي له أن يتأنى في كل خطوة يخطوهاوألا يتسرع في وضع التصاميم الإنشائية. فإن سياسة الواردات التي كانوا يتبعونها، ولا سيما في المناطق القبلية من لواء المنتفق، كانت تسيء إلى الأهلين، ولم تحظ برضاهم في ذلك اللواء. ففي سنة 1920 كانت واردات الألوية الشيعية الثلاثة تقدر بـ100، 33، 55 روبية أو ما يقرب من ربع واردات الألوية الأربعة عشر (راجع تقديرات الموازنة لسنة 1920 - 1921 ص4). وكانت النفقات الخاصة بالألوية الثلاثة 440 ، 29 ، 19 روبية (راجع تقديرات الموازنة لسنة 1920 - 1921 ص5)[2] أن القبائل التي كانت تدفع هذه الضرائب الباهظة ـ وبعضها للمرة الأولى في تاريخها كقبيلة بني هشيم مثلًا ـ لم تجد أي نفع يعود عليها، وعلى مناطقها، ويتناسب مع ماتدفعه للدولة من ضرائب وفي أكثر من مرة واحدة قصف الإنكليز بطائراتهم قرى بسبب تعذر جمع الضرائب منها[3] ومما زاد في صعوبة تحصيل الواردات أن مكتب الهند لم يكن متوافرًا

(1) المصدر ذاته.

(2) C.O.696 vol.3.Administration report. Muntafiq 1921 .3i Report of the Accountant .1922 - 23(Baghdad 1924). P.11 - 12:Report of the operations of the revenue Department . ministry of finance .1926 - 27.p.23;ibid .1928 - 29 p.32 .

(3) F.O371/5228 (e 8483/2719/44).

لديه ارقام تفصيلية لمقابلة الواردات الصحيحة التي كانت الحكومة التركية تجبيها بينما كانت الإدارة البريطانية في العراق تجبيه لكي تتوصل الإدارة إلى رقم معقول تستنير به عند جمع الضرائب[1].

السياسة القبلية

إن السياسة التي كانت تتبعها الإدارة البريطانية إزاء القبائل في العراق كانت، في الواقع، السياسة المعدلة التي كانت متبعة في بلوخستان، السياسة التي كان قد وضعها السير روبرت سندمان (sandman). عندما بدأ سندمان، لأول مرة، يضع نظامًا للقبائل في بلوخستان، حوالي سنة 1875، وجد أن النظام القبلي هناك كان آخذًا في الانحلال والتفسخ في صورة سريعة، كما إنه لحظ آنذاك أن سلطة زعماء القبائل وقوتهم كانت أيضًا آخذه في الضعف والوهن[2]. وفي العراق عند نشوب الحرب، كانت القبائل، ولاسيما قبائل الفرات الأسفل، في الوضع ذاته نتيجة لمحاولة الأتراك تحضيرهم أو القضاء عليهم، ولمحاولتهم مصالحة زعمائهم وشيوخهم، أو تحطيمهم. وكانت الحكومة العثمانية دومًا تعتبر القبائل العربية من الشعوب المتوحشة التي كانت، بسبب خبثها، تعارض الحكومة المركزية في بغداد. لكن الحكومة البريطانية أعادت الاعتبار والسلطة والاحترام إلى شيوخ القبائل الذين كانوا مسؤولين تجاه الضباط السياسيين المحليين. وكانت وظيفة الشيخ الأولى حفظ الأمن والنظام في مضارب قبيلته، ثم جمع الضرائب المترتبة على رجال قبيلته. ولكن الأحداث برهنت على أن الشيوخ الذين كانت الحكومة البريطانية تتعهدهم وتساندهم كانوا يسيئون استعمال السلطة التي أعطوها وراحوا

(1) المصدر ذاته.

(2) J.R.C. Asian society . Jan. 1932 p.51.

يستغلونها لمصالحهم الخاصة. وكان ربحهم الأول ناجمًا عن فساد النظام المتبع في تحصيل الضرائب. ولأن الإنكليز كانوا يعطون الشيوخ نسبة مئوية من الضرائب في مقابل خدماتهم فإنهم بدافع الأنانية، كانوا يحاولون ابتزاز أكبر قدر من النفع على حساب رجال قبيلتهم. هذا الاستغلال دفع الشيوخ الثانويين، شيوخ العشائر الصغيرة، إلى اعتبار الشيوخ الذين تساندهم السلطة الإنكليزية . وكانوا يعرفون بالسراكلة (ومفردها سركال) حجر عثرة في سبيل مصالحهم .وقد وجدوا في الحركة الوطنية القومية الجديدة سبيلهم الوحيد ليتخلصوا من سلطة الشيوخ السراكلة ومن سلطة الحكومة معًا. والواقع أنه في أثناء اضطرابات سنة 1920 كان عداء الشيوخ الصغار، في كثير من الأحيان موجهًا ضد الشيوخ الكبار المعتمدين أكثر مما كان موجهًا ضد السلطة البريطانية[1]. والانتقاد الرئيسي الثاني للسياسة التي كانت تتبعها الإدارة إزاء القبائل هو بسبب تدخل الإنكليز المباشر في شؤون النزاعات الداخلية التي تنشأ بين القبائل. وكل تدخل مباشر في النزاعات التي تقع في المناطق التي تنزل فيها القبائل، أي خارج مناطق الحضر، مؤهل للفشل التام، وهذا أمر معترف به ويعرفه أهل العراق. فإن الإنكليز لم يستطيعوا أن يفعلوا شيئًا لدى بعض القبائل الموالية لهم الضاربة عند الحدود العراقية ليحولو دون غزوها القبائل الأخرى الموالية لها على تخوم نجد وسوريا، سوى أن يحذروها أو يوجهوا اللوم إليها . ولكن مثل هذين التحذير واللوم لم يكونا ليجديا نفعًا. ولم يكن شيوخ القبائل يعتبرون أن لعلاقاتهم مع الإنكليز أي شأن . أو أي أثر في تحاسُدهم وخصوماتهم التي لا تعني الآخرين. فإن سيطرتهم على شيخ كبير معروف كالشيخ فهد ابن هذال لم تكن سيطرة تامة، ولا شاملة ومساندة الإنكليز له

---

(1) C.O.696.vol.3.shelswell.G.H..A.P.O.Samawah:Officiel Report on the causes of the tribal Disturbances in the Samawah District .August .9th .1920 .

وعضدهم إياه لم يمكنا بن هذال من ضبط أعمال الشيوخ الثانويين الذين كانوا اسميًا يخضعون لسلطته. إن فرض السيطرة التامة على القبائل يقتضي إقامة الحاميات العسكرية ومراكز للشرطة في جميع أنحاء الصحراء. وهذه مهمة لايستطيع أكبر شيخ قبلي، حتى ولا أي حكومة أن يقوما بها في هذا الوقت .

المشكلة الزراعية في لواء المنتفق

لقد رُفعت تقارير، وقُدمت مذكرات عديدة حول المشكلة الزراعية في لواء المنتفق. وجوهر المشكلة هو ملكية الأرض التي كان يدعيها آل سعدون والقبائل النازلة فيها. وهو نزاع تعذر حله أمدًا طويلًا . ويعود في منشئه إلى عجز الحكومة العثمانية التام عن تفهم العلاقة القائمة بين الإقطاعي الذي يملك الأرض وبين شيوخ القبائل التي تنزل فيها. وهذه المشكلة كانت سبب الاضطرابات التي عُرف بها لواء المنتفق في العهد العثماني. وقد نبه السيد دوبس(Dobbs) رئيس مصلحة الواردات ـ وهو موظف كانت إدارة الأراضي المحتلة في مراحلها الأولى مدينة له بالفضل ـ إلى استحالة إقرار السلام والأمن في لواء المنتفق إلى أن تُحل مشكلة ملكية الأرض فيه[1]. ويُسر المؤلف أن يقول أن المشكلة في طريق الحل بأسلوب ينسجم مع الطبع العربي وسجاياه وأضيف القول أنه أسلوب يتفق مع مزاج الإنكليزي وذوقه. فقد أرغم آل سعدون الإقطاعيون على التراجع وذلك لأنهم في خلال سنوات عديدة لم يتمكنوا من جمع الغلال والواردات العائدة لهم بحسب سند الطابو الذي أعطتهم إياه الحكومة العثمانية. كما إن القبائل النازلة في أراضيهم جنت أرباحًا مالية في خلال 18 شهرًا (من تشرين الثاني 1917 إلى أيار 1919) من جراء استقرار الأمن والنظام. ناهيك بأنهم أصبحوا يدركون أن الأمن والنظام أجدى نفعًا

(1) I.O.L\ps\io.470.Fortnightly Reports. no .I9.p.29.

من النزاع والخصام. كان كل نزاع ينشأ بين الإقطاعي والقبائل الضاربة في أرضه يُحَل عند نشوئه بواسطة الضابط السياسي المحلي من دون اللجوء إلى المبادئ والقوانين. كانت ملامح الحل الرئيسي لمثل هذا النزاع تتلخص أولًا في وجوب تدخل الضابط السياسي الذي يدخل طرفًا وسيطًا، وثانيًا في وجوب توقيع جميع الأطراف المعنية على مضبطة الحل[1] وقد أصبح هذا الحل نوعًا من اتفاقية نهائية تحظى بموافقة الجهات الرسمية عليها. وفي سنة 1918 كان الإنكليز لا يزالون في المرحلة الأولى من مراحل حل القضية برمتها، ولكن مما لا شك فيه أن الطريق قد مُهدت لبلوغ الغاية المنشودة.

العلاقات بين السياسيين والعسكريين

لم تكن العلاقات القائمة بين العسكريين البريطانيين وزملائهم من الحكام السياسيين حسنة ووُدية. فقد كتب الضابط السياسي في الناصرية، ديكسون (Dickson) عن الأثر الذي خلفه الموظفون السياسيون عند تسلمهم الحكم العسكري في القيادة العامة لجبهة الناصرية يقول: «يؤسفني أن أقول أن القيادة العامة لم تنظر إلى القضية بعين الرضا. فقد كان القائد العام يعتبر نفسه . كما اعتقد الحاكم العام المطلق الصلاحية، وأما الآن فهو مغتاظ لأن السياسيين قد جردوه من هذه الصلاحيات ومن هذه السلطة. وهذا مما يضاعف من المصاعب ومن العقبات التي تجابهني، كما إنه يقتضيني مزيدًا من الحنكة والتؤدة لإصلاح ذات البين. وأول عمل قام به محاولته طردنا من الدار التي كان يشغلها القائد العام، ومن المكتب الذي كان في تصرفه. ومن المزعجات التي تحز، والتي من شأنها أن تزيد في صعوبة العمل، الأمور التالية: إصدار تنبيه إلى الجندي الممرض في المستشفى المدني بوجوب الالتحاق بكتيبته،

(1) المصدر ذاته .

وطُلب الي أن أتدبر أمر إيجاد بديل لـB.O.R... في سوق الشيوخ . كما إني أخبرت أنه في خلال وقت قصير ينبغي لجميع الكتبة B.O.R... التابعين لي والعاملين في مكتب القائد العام أن يعودوا إلى الالتحاق بكتائبهم، كما أنه ينبغي لي أن أجد من يحل محلهم. وقد جرى التفتيش على مركز العمل وأظن أن الغاية من ذلك التخلي عنه من قبلنا لإعطائه مركزًا لموظفي الصحة. وجميع هذه المزعجات انهالت علي دفعةً واحدة الأمر الذي وجدت النزول عنده أمرًا شاقًا ولا سيما أنني مغلول اليدين. ولكني لن اقنط، مهما يكن الأمر صعبًا، وآمل أن أتمكن من إعادة الأمور إلى نصابها وظني أن الأمر يقتضي شيئًا من الحنكة واللباقة . وشيئًا من صب الزيت على مياه مائجة، ولكن العيب في الأمر أن تحدث مثل هذه الأمور التافهه والمفروض ألا تحدث ولاسيما أن كل واحد منا يحاول ما في وسعه لكسب الحرب»[1]. وفي ازدواجية الحكم . عندما يتولى العسكريون والسياسيون المسؤولية، تنشأ عادة نزعة إلى مضاعفة عدد الموظفين وتوزيع السلطة بين هذا وذاك[2]. وبالإضافة إلى الضابط السياسي ومعاونيه في مصلحة الواردات كان هناك موظفون كثيرون في مصلحة العمل، والري، والموارد المحلية . وفي مديرية النقل النهري. وكانت كل مصلحة أو مديرية تسعى لتعيين ملاك خاص بها يمكنها من العمل مستقلة عن المديريات الأخرى. ولا سيما إذا كان أفراد الملاك يتمتعون بقسط من السلطة الجزائية التي بها تستطيع أن تنفذ أوامرها. في مثل هذا الوضع كان يكمن خطر اللاتعاون بين المديرية والضابط السياسي الذي قد يسفر عنه الميل لسد الحاجات المُلحة في مديرية ما على حساب الاعتبارات الأدارية الواسعة النطاق. ولقد كان من الضروري استنكار مضاعفة عدد الموظفين المحليين الصغار لا لأنه أمر يرهق مالية الدولة، بل لأنه يفسح في المجال لمزيد من الفساد الإداري.

---

(1) Private Papers of major H.R.P Dickson .op .cit. DS 77 (DS 51. B 3)

(2) I. O..L\PS\Io.470. Fortnightly Reports no .15, p.4.

الوضع بعد الثورة

كان الرأي الشعبي العام في مطلع سنة 1921 مُوجهًا ضد العلماء وضد طبقة الأفندية في بغداد، وكلاهما قادا حركة الاضطرابات التي وقعت في سنة 1920 وقد اتهمت هاتان الفئتان، فئة العلماء والأفندية، بأنهما خدعتا القبائل، وكانتا السبب في كثير من البؤس والبلاء. وفي كل مضيف كان الناس يتناقلون إشاعات وأقاويل عن المنافع التي جنوها (العلماء والأفندية) في عهد الإدارة البريطانية كسلفات البذار، والسلفات المالية بفائدة قليلة وسواها من المنافع الشخصية. ويمكن إيجاز الموقف الذي كان يقفه أهل المدن ورجال القبائل في أنه كان موقفًا يتسم بالندم، وبالتوق إلى الرجوع إلى ما كانت عليه الأمور سابقًا. وهو موقف متقلب عميق الجذور في الذهنية العراقية. ومن جهة ثانية نستطيع القول أن العلماء كانوا يتطلعون إلى إقامة حكم ديني يكون على رأسه نائب الإمام، المجتهد الأكبر. ولذا فإنهم يعارضون بكل ما أوتوا من قوة أي حكومة قوية تقوم في بغداد. قد يتغاضون عن وجود حكومة ضعيفة لا حول لها ولا تحول دون تحقيق طموحهم وأمانيهم، ولكنهم وفي كل تأكيد، يسعون دوما لأثارة المصاعب واقامة العقبات في وجه حكومة مركزية قوية. وبعد أن تشكلت حكومة فيصل أخذ علماء الشيعة وشيوخ القبائل ينصرفون عنها تدريجيًا مظهرين لها العداء لأن أحدًا من هاتين الفئتين ما كان يرى الأهداف التي كانت الحكومة تأمل أن تحققها. وقد أدرك الوطنيون هذا الأمر فدأبوا على تحطيم قوة العلماء وسلطة شيوخ القبائل. كما إن الوطنيين أدركوا في جلاء أنه إذا عجزوا عن أن يقضوا على سلطة هاتين الفئتين، العلماء والشيوخ فإنهم لن يستطيعوا الاحتفاظ بقوتهم وبمكانتهم. لهذا السبب كان المعتدلون من الوطنيين يرون أن خلاصهم الوحيد هو في بقاء الإنكليز في البلاد لكي يساندوا هذه السياسة، سياسة القضاء على قوة العلماء والشيوخ، ويعضدوها

لمدة من الزمن. أما خارج الحواضر وفي الأرياف فإن وجهة نظر العلماء وشيوخ القبائل كانت السائدة بين الناس، ولكن كان من الطبيعي أن يلتف الناس في بغداد حول الوطنيين. وهكذا كانت القوى المتفجرة الممزقة تعتمل في البلاد مما حمل الأتراك على السعي لإعادة موطئ قدم لهم في البلاد مستغلين الخلافات السياسية المتباينة المتعددة في العراق فكانت دعاياتهم قوية في كربلاء والنجف، وفي الأوساط المعادية للعهد الجديد. أما موقف القبائل من الحكومة الجديدة ومن القبول بها، فقد كان، في صورة عامة، موقفًا سلبيًا. كانوا يقبلون بواقع الحال ولكنهم كانوا ينتظرون ما سيسفر الأمر عنه من نتائج. كان رجال القبائل من أشد الناس مراسًا على القتال، ومن أشجعهم في الحرب. فكانت ثقتهم بأنفسهم ثقة عمياء. وكانوا إلى جانب هذا يزدرون المجندة من أهل المدن. وليس من عجب في الأمر إذْ أن البدو يحتقرون الحضر ويهزأون بمدنيتهم.

موقف الإنكليز من الشيعة

كانت السياسة البريطانية في العراق. منذ البدء. ولاسيما بعد ضرب الحصار على النجف سنة 1918 وقصفها بمدافع الهاون [1]. تقوم على إقصاء جميع الشيعة عن المناصب الرفيعة المسؤولة. ولم يكن بعض الموظفين البريطانيين متجردين من الانحياز والتعصب ضد الشيعة. فقد كتبت الآنسه جرترود بل. سكرتيرة المندوب البريطاني السامي، بمناسبة احتجاج الشيعة على أنهم ليسوا ممثلين تمثيلًا عادلًا في مجلس الدولة، تقول: «أما أنا شخصيًا، فابتهج وأفرح أن أرى هؤلاء الشيعة الأغراب يقعون في مأزق حرج، فإنهم من أصعب الناس مراسًا وعنادًا في البلاد»[2]. والواقع أن السنة كانوا

(1) 303 \2،S.OS.،Durham. Shamiyyah. Box Balfour. p،o. Privatc Papers
(2) Private Papers of G.L Bell Box 303\4\3، S.O.s Durham.

الغالبية في مجلس الدولة. وكانوا المهيمنين على مقدراته. ولم يكن للشيعة فيه سوى ممثلين عن بغداد والبصرة والموصل وكركوك. أما النجف وكربلاء والكاظمين وسامراء. المدن الأربع المقدسة عندهم. فلم تكن ممثلة في المجلس. ولذا فإن المؤلف يخالف السير دبرسي كوكس في التقرير الذي رفعه إلى مجلس العموم وقال فيه أن مجلس الدولة يمثل جميع القطاعات والمناطق في البلاد[1]. وما كانت الشيعة. بطبيعة الحال تأمل أن تحظى بكل المناصب الرفيعة في الحكومة الجديدة طالما أنها كانت في قبضة السّنة. وقد توقعت دائرة الاستخبارات البريطانية أن تؤدي هذه السياسة إلى الإيقاع بين الطائفتالين. وخلق حالة من سوء التفاهم[2] وكان من نتائج الغالبية السنية في مجلس الدولة وسيطرتها عليه أن راح السنيون يعيّنون المتصرفين القائمقامين من السنة في كل لواء من ألوية الفرات الشيعية. وكل من يعرف العلاقات السيئة القائمة بين السنة والشيعة في العراق يدرك فورًا ما كان لهذه السياسة في التعيين من ردة فعل عنيفة لدى الشيعة. ولقد كانت ردة الفعل عندهم فورية ولكن بتحفظ وضبط نفس. وتقدم عالم شيعي، عُرف بنشاطه السياسي. من مجلس الدولة طالبًا البحث والترخيص لحزب سياسي اسمه حزب النهضة العراقي» على أن يكون مقره في الكاظمين إحدى المدن المقدسة لدى الشيعة. وكان واضع المشروع لهذا الحزب السيد محمد الصدر. وجرى نقاش طويل حوله في مجلس الدولة ولم يبد النقيب معارضة لإنشاء الأحزاب السياسية والترخيص بها شريطة أن تُسن القوانين لضبطها وتحديد مسؤولياتها في صورة دقيقة. أما ساسون أفندي فكان يرى أن قيام الأحزاب السياسية أمر لا مفر منه، وأن منع الأحزاب من العمل علانية سيؤدي إلى قيام جمعيات سرية ولكنه كان يرى كما كان النقيب يرى أن وضع تشريع لضبط الأحزاب

---

(1) Debatws H.C 2.II.20 ., vol 134 P.172.

(2) J.o.L \ps\ro, 3467, Abotract of Intelllgemce 50 43, 43 ,p.4.

وتقييدها أمر حيوي جدًا. وكان جعفر باشا وعزت باشا يشاطرانه هذا الرأي . أما الألوسي فكان يرى أن قيام أحزاب سياسة في تلك الفترة بالذات أمر ضار لا ينبغي الترخيص بها قبل أن يكون المجلس التأسيسي قد سن الشرائع لها. وأخيرًا قرّ قرار مجلس الدولة على أن يحيلوا الأمر على المندوب البريطاني السامي لإبداء الرأي قبل أن يتخذ المجلس قرارًا بذلك(1). وبعد قليل انضم إلى الصدر اثنان من زملائه العلماء قال فيهم كوكس «أن الطيور على أشكالها تقع» وهما مرزا محمد رضا والسيد القاسم الكاشاني الذي كان قد أعلن وصوله من إيران، وهذان العالمان اشتركا اشتراكًا فعليًا، وقاما بدور بارز في اضطرابات سنة 1920. وكان الأول منهما، مرزا محمد رضا، ابن المجتهد الأكبر، قد نفي في شهر حزيران، 1920 إلى هنجام. وأما الثاني، السيد القاسم الكاشاني، فقد هرب إلى إيران عندما دخل طابور بريطاني منطقة الفرات. وكان كوكس يرى أن هناك دلائل تشير إلى أن الخط السياسي الذي كان أولئك «الأفاضل» - كما كان يسميهم - يتبعونه هو إقامة تعاون وتحالف بين العراق وإيران، وبواسطة إيران، والتعاون مع البولشفيك، يتقلص النفوذ البريطاني في العراق. وردة الفعل هذه لدى علماء الشيعة كما يخيل إلي كانت نتيجة السياسة البريطانية التي كانت تؤثر السنة، وتفضلهم على الشيعة في الحكومة الجديدة. وهذا الموقف العدائي العنيف الذي كانت تقفه الشيعة من السنة تعود أسبابه إلى قرون من الاضطهاد والضغط اللذين كانت السنة تمارسها. ويمكن وصف شعور السنة نحو الشيعة في العراق بأنه كان شعور تسام وتعاظم غير شخصي ولكنه كان شعورًا من شأنه أن يضيف وقودًا إلى وضع قابل للانفجار. وبصورة عامة أرى أن السياسة التي اتبعها كوكس في إقصاء الشيعة عن الحكم في العراق لم تكن سياسة حكيمة. وكان يرى كوكس شخصيًا، أن وزيرًا شيعيًا واحدًا من أصل تسعة وزراء

(1) I.O.L\ps\io‹30i, sir p. cox's Intelligence Reports‹no i9, p .4.

لم يكن ليرضي الشيعة[1]. هذا فضلًا عن أن هذه السياسة حددت موقف الشيعة من فيصل ومن بريطانيا. فقد كان فيصل، في نظرهم، رجلًا رفيع النسب سامي الخلق مؤهل لأن يكون (موضع آمال العرب) ولكنه كان رجلًا أفسدته علاقته مع البريطانيين وارتباطه بهم. وكانت خطة التتويج التي ألقاها فيصل، والتي أشار فيها إلى صداقته مع الإنكليز وثقته بالحكومة البريطانية الحجة القاطعة والدليل الصارخ - كما يقول السيد حسن الصدر (أبو محمد) الذي جعل منه شخصًا غير مرغوب فيه لدى الشيعة [2] .

ولو أن الشيعة أعطيت قسطًا أوفر من المشاركة في حكومة فيصل لكان في الإمكان تجنب كثير من الاختبارات المرة، وكثير من الاضطرابات الدامية .

***

(1) I.O.L\ps\io,301‹Sir p. cox's Intellgence Reports no, 21. p. 131.

(2) I.oL\ps\io,301‹sir p .cox's Intellgence Reports‹ no 21, p. 19.

الملاحق

1 – بلاغ الجنرال مود.

2 – رسالة السير ارنولدت. ولسن إلى المجتهد الأكبر.

3 – أسماء بعض النجفيين الذين نفوا.

4 – بلاغ كربلاء .

5 – رسالة المجتهد الأكبر إلى فيصل .

6 – عريضة المندوبين.

7 – رسالة المجتهد الأكبر إلى الموظف البريطاني المسؤول عن أسرى الحرب .

8 – رسالة المجتهدالأكبر إلى قائمقام الحاكم المدني العام .

9 – رسالة شيوخ القبائل إلى عبدالله بن الحسين .

10 – تأسيس مجلس الدولة .

11 – إعلان العفو العام

12 – التعليمات التي وجهت إلى مجلس الدولة .

13 – إقالة السيد طالب النقيب من الحكومة ونفيه.

14 – رسالة مزاحم الباجه جي إلى الشيخ خزعل .

15 – رسالة نوري السعيد وجعفر العسكري إلى الشيخ خزعل .

16 – برقية النقيب إلى الشريف حسةين.

17 – أعضاء وزارة الملك فيصل الأول .

18 – خريطة تظهر مواطن القبائل العراقية.

(ملحق رقم 1)

بلاغ الجنرال مود

إلى سكان ولاية بغداد

باسم جلالة ملكي، وباسم الشعوب التي يملك عليها، أخاطبكم بما يلي:

إن غاية عملياتنا العسكرية هي قهر العدو وطرده من هذه الديار. وفي سبيل انجاز هذه المهمة قد أوليت سلطة تامة عليا في جميع المناطق التي يقوم فيها الجيش البريطاني بعملياته العسكرية، ولكن جيشنا لم يدخل مدنكم وأراضيكم كجيش فاتح، أو كجيش عدو، بل جاء محررًا لكم .

منذ زمن هولاكو والمواطنون عندكم يقاسون ظلم الغرباء، وأصبحت قصوركم أطلالًا ،وجنائنكم قفرًا يبابا. وكان أجدادكم يئنون من الجور والاستعباد كما إنكم أنتم أيضًا تعانون من الظلم والبلاء. وقد كان ابناؤكم يؤخذون إلى ساحات الحرب التي لم يكن لكم فيها مأرب. وكان أناس ظلام ينهبون ثرواتكم ليبذروها في أماكن بعيدة .

ومنذ زمن مدحت باشا والأتراك يتكلمون عن الإصلاح، ولكن انظروا الآن إلى الخرائب والأراضي المقفرة المجدبة، ماذا تجدون؟ أليست دليلًا قاطعًا على وعودهم الكاذبة ؟

وليست هي إرادة جلالة ملكي وشعبه وحدها بل إنها إرادة الشعوب العظيمة المتحالفة معه أن تكون أمة متقدمة مزدهرة كما كنتم في سالف الزمن عندما كانت أرضكم خصبة معطاء، عندما أعطى أسلافكم العالم أدبًا عظيمًا وعلمًا ووفنًا، عندما كانت بغداد يومًا من عجائب الدنيا .

ولقد قامت علاقات ودية وثيقة بين شعبكم وشعوب إمبراطورية جلالة ملكي، وظل تجار بغداد والتجار البريطانيون يتبادلون التجارة والمنافع المشتركة طوال مئتي سنة. من جهة ثانية لقد جعل الألمان والأتراك الذين نهبوكم وسلبوكم اموالكم ،من بغداد مركز قوة لهم يهاجمون منه بريطانيا وحلفاءها في إيران والجزيرة العربية. ولذا لا يسع الحكومة البريطانية أن تظل مكتوفة اليدين إزاء ما يجري في بلادكم الآن، أما سيجري في المستقبل، لأنه نظرًا إلى مصالح الشعب البريطاني وحلفائه، لايسع الحكومة البريطانية أن تسمح مرة ثانية باستخدام بغداد مركزًا لمحاربة المصالح البريطانية كما فعل الألمان والاتراك في أثناء الحرب .

وأما أنتم، أهل بغداد، الذين تعنى الحكومة البريطانية بازدهار أعمالكم، وتهتم بتجارتكم وبتحرركم من الظلم والاعتداء الخارجي، فلا ينبغي أن يتبادر إلى أذهانكم أن الحكومة البريطانية ترغب في أن تفرض عليكم أنظمة ومؤسسات غريبة لا ترضون عنها. بل الأمر على نقيض هذا فإن الحكومة البريطانية تأمل في أن تحقق يومًا الأماني والآمال التي كان يحلم بها مفكروكم وأدباؤكم. وسيزهو أهل بغداد وسينعمون بثرواتهم واموالهم في ظل أنظمة ومؤسسات منبثقة من شريعتكم المقدسة، ومنسجمة مع سجاياكم وخصائصكم القومية. إن عرب الحجاز قد طردوا الأتراك والألمان الذين ظلموهم واعلنوا الشريف حسين ملكًا عليهم، وها أن جلالته الآن يحكم البلاد حرًا مستقلًا. وقد انضم إلى صفوف الأمم التي تحارب الأتراك والألمان. وهكذا فعل اشراف العرب ونبلاؤهم في نجد والكويت والعسير عديدون هم العرب الأشراف النبلاء الذين استشهدوا في سبيل الحرية على يد الحكام الأتراك الغرباء الذين أذاقوهم من الظلم والبلاء ألوانًا. وقد وطدت حكومة بريطانيا العظمى، بالتعاون مع الدول العظمى من حلفائها،

العزم على أن استشهاد العرب النبلاء الذين ضحوا بحياتهم لن يذهب عبثًا. أن الشعب الإنكليزي وشعوب الدولة المتحالفة معه ترغب وتأمل في أن تنهض الأمة العربية النبيلة، وتعود إلى سالف عزها ومجدها أمة عظيمة بين أمم الأرض، وأن تتحد في سبيل تحقيق هذا الهدف النبيل.

يا أهل بغداد، تذكروا أنكم قاسيتم العذاب والظلم طوال ستة وعشرين جيلًا في ظل حكم طُغاة غرباء كان دأبهم تحريض قوم منكم على قوم إثارة عشيرة ضد عشيرة كي يجنوا الخير من انقساماتكم. ولذا فاني مُخول أن ادعوكم، بواسطة شيوخكم وأشرافكم وممثليكم، إلى الاشتراك في تصريف شؤونكم المدنية بالتعاون مع الممثلين السياسيين لحكومة بريطانيا العظمى الذين أتبعوا بالجيش البريطاني، فاتحدوا باخوان لكم في الشمال والشرق والجنوب والغرب كي تحققوا الأماني الجسام التي تحلُم بها أمتكم العظيمة .

ف. س. مود
القائد العام للقوات البريطانية في العراق

صدر عن مركز القيادة في بغداد، في 19 آذار، 1917 الموافق 24 جمادي الأولى سنة 1335 هجرية .

(ملحق رقم 2)

رسالة السير ارنولد ت. ولسن إلى المجتهد الأكبر

إلى حضرة حجة الإسـلام السيد محمد كاظم الطباطبائي وحضرة العلماء الأعلام في النجف والى أهاليها، وصلنا كتابكم فامعنا فيه النظر وانكم لمحقون في وضعكم بان الحكومة البريطانية رؤوفة، وأسطع برهان على ذلك تلك الرأفة التي عومل بها النجفيون في الحادثتين اللتين وقعتا في الستة الشهور الماضية. وبرهان آخر تلك الخطة السليمة التي ستتبعها في تنفيذ الشروط المشترطة عليكم، فاننا لن نتوقع العقاب بالأهالي الذين لم يخالفوا القانون بل أولئك الذين خرقوا حرمته ومن ساعدهم على ذلك وفي استطاعة النجف أن تخرج سالمة من مأزقها الحالي إذا خضعت للشروط التي سبق وعرضناها ففي إمكان حضرة المجتهدين والعلماء الأعلام لا بل الأحرى بهم أن يطهروا بلدتهم من مفسديها كما وعليهم مساعدتنا على اتباع العقاب باولئك الذين اقترفوا تلك الجريمة وعلى من حرضوا على ارتكابها، وسوف لا تقصر الحكومة في منح الصفح متى آن الوقت المناسب، فليتأكد سكان البلدة المسالمون من اننا سنعاملهم بالحسنى إذا أظهروا بأعمالهم أنهم يستحقون منا تلك المعاملة، ولقد مضت سبعة أيام على مقتل القبطان مارشال ومع ذلك فلم يعبر لنا أهالي النجف عن خضوعهم ولم يقوموا بعمل ما لإرجاع القانون والنظام إلى نصابيهما والسلام .

26 - 3 - 1918م .

الحاكم العام

أ. ت. ويلون

(ملحق رقم 3)

أسماء بعض النجفيين الذين نفوا

أسماء بعض المبعدين

1 - السيد محمد علي بحر العلوم
2 - الشيخ محمد جواد الجزائري
3 - سعد الحاج راضي
4 - مغيظ الحاج راضي
5 - راضي الحاج سعد
6 - عطية أبو كلل
7 - كردي أبو كلل
8 - هندي أبو كلل
9 - حاجم أبو كلل
10 - جاسم أبو كلل
11 - الحاج حسين أبو كلل
12 - كريم أبو كلل
13 - أحمد الصراف .
14 - محمد آل جبر العامري
15 - السيد إبراهيم السيد باقر
16 - محمد بن مطر عكايش
17 - طال عكايش
18 - زاير عكايش
19 - خطار العبد
20 - الحاج محمد أبو شبع
21 - عباس حسن أبو شبع
22 - هادي أبو شبع
23 - عبد يوسف أبو شبع
24 - خليل أبو شبع
25 - رشيد هادي كرماشة
26 - زيد قاسم كرماشة
27 - صالح كرماشة
28 - كريم كرماشة
29 - مجيد كرماشة
30 - علي كرماشة
31 - عبدالرزاق عدوة
32 - تومان عدوة

33 – عطية فيتاكس
34 – حمود الحار
35 – مصلط الحار
36 – سعد الحار
37 – مهدي الحار
38 – عطية صبر
39 – حامض صبر
40 – تومان بقر الشام
41 – فنجان بقر الشام
42 – متعب بقر الشام
43 – حسين بقر الشام
44 – محمد الحاج الصنم
45 – الحاج رديف ثالثة
46 – محمد الحاج ثالثة
47 – عبدالله الرازقي
48 – علي العبد الرازقي
49 – جدوع الرازقي
50 – علوان الملا
51 – حسوني العلوان
52 – جواد مطرقانة
53 – حسن كصراوي
54 – عباس الحاج نسيم
55 – كاظم علي الدعوش
56 – خضر عباس الصراف
57 – السيد هادي سلطاني
58 – عزيز الأعم
59 – غازي طوية
60 – حميد آل سكر
61 – حسين الصراف
62 – عبد حميمة النداف
63 – حبيب أبو الجاموس
64 – نجم العمود العامري
65 – حسون أبو حجيفة
66 – طماطة سعيدان
67 – عبود صخيله
68 – عبد المحاجي
69 – حساني المختار
70 – مجيد المختار
71 – حسون بادرنك

(ملحق رقم 4)

بلاغ كربلاء

بسم الله الرحمن الرحيم

بمنة تعالى حسب تبليغ حاكم المحلة لما عن الدولة المفخمة بريطانيا العظمى أنها قد تفضلت على العراقيين بطلب انتخاب أي أمير يختارونه وقد أمرنا أن نجتمع ونتداول الرأي في ذلك ثم نقدم النتيجة إلى حاكم الكربلاء فتلقينا أمره بتمام الرغبة وقد سبق الوعد من الدولة المفخمة بريطانيا بالاتفاق مع الدولة الفرنساوية بالعبارة الآتية (إن غرض الحكومتين من الحرب في الشرق تحرير الشعوب تحريرًا تامًا نهائيًا وإنشاء حكومات وإدارات وطنية في سوريا والعراق تقوم بها الشعوب بذاتها من خالص رغبتها ومحض اختيارها) كما نشرته جريدة العرب نمره 140 الصادر 15 تشرين الثاني 1918م وقد اجتمعنا نحن أهالي كربلاء امتثالًا لأمركم وبعد المداولة وملاحظة الأصول الإسلامية وطبقًا لها تقرر رأينا على أن نستظل بظل راية عربية إسلامية فانتخبنا أحد أنجال الشريف حسين ليكون أميرًا علينا مقيدًا بمجلس منتخب من أهالي العراق لتسنين القواعد الموافقة لروحيات هذه الأمة وما تقتضيه شؤونها .

تحريرًا في 15 شوال 1337هـ

(ملحق رقم 5)

رسالة المجتهد الأكبر إلى فيصل

إلى حضرة صاحب السمو الأمير فيصل نجل جلالة ملك العرب خلد الله ذكره وملكه. بعد الدعاء لدوام عزكم وبقاء مجدكم نبدي لكم أننا لا زلنا نسمع أنباء تفاديكم العظيم في سبيل إحياء الجامعة العربية التي هي عنوان المجد الإسلامي ذلك المجد الرفيع الذي رفع قواعده أجدادك الطاهرون وحمى حوزته أسلافك الماضون فحيا الله نخوتكم الهاشمية وغيرتكم الإسلامية وأدامكم ملكًا تقرّ به العيون الإسلامية وتفخر به أئمة الدين. هذا ولا يخفاكم ما تكابده الأمة العراقية المظلومة في كل لحظة من أنواع الظلم الفاحش وألوان الحكم الغاشم مضافًا إلى الاستهانة بمكانتها التاريخية والإزدراء بتقاليدها الإسلامية ولا زالت تئن من التحكم الباطل والاعتداء على حقوقها المشروعة وقد بلغ الظلم مبلغًا لا يجوز معه الصبر وحيث أن هذا المحيط العراقي مضغوط عليه كل الضغط من كل الجهات حتى أنه لا يمكنه رفع صوته مباشرة إلى الأمم التي ترأف بالضعيف وتشفق عليه فقد اعتمدنا الشيخ محمد باقر الشبيبي ليوقفكم على الأعمال القاسية الجارية في العراق ويكشف لكم عن المظالم التي ما زالت تستعملها حكومة الاحتلال فترفعوها للصحافة الحرة في كل أنحاء العالم وتظهروها صريحة إلى الحكومات الأوروبية والأمريكانية حتى نتمكن بواسطتها من تحصيل مقاصدنا العالية وتيقنوا أن السكوت عن الضيم أمر لا يستطيع العراقيون تحمله فاسرعوا وساعدوا إخوانكم الذين اعتمدوكم للمطالبة باستقلال بلادهم ولا تجعلوا سبيلًا للتشبث الأجنبي كيفما كان وامتداد نفوذهم إلى هذه الديار الإسلامية ودوموا مؤيدين ظافرين.

7 رمضان 1338 هـ / محمد تقي الحائري الشيرازي

(ملحق رقم 6)

عريضة المندوبين

إلى سعادة الحاكم الملكي العام المحترم.

تعلمون أن الشعب قد انتدبنا بمظاهرته التي قامها ليلة 7 رمضان الحالي الموافق ليلة 26 مايو للنيابة في مطالبة السلطة المحتلة ومفاوضة رجالها بشأن تنفيذ ثلاثة مطاليب جوهرية يرى جمهور الشعب ومعظم قادة ارائه ضرورة تنفيذها حالًا وهي:

أولًا: الإسراع في تأليف مؤتمر يمشي الأمة العراقية ليعين مصيرها فيقرر شكل إدارتها في الداخل ونوع علاقاتها بالخارج.

ثانيا: منح الحرية للمطبوعات ليتمكن الشعب من الإفصاح عن رغائبه وافكاره.

ثالثًا: رفع الحواجز الموضوعة في طريق البريد والبرق بين أنحاء القطر أولًا وبينه وبين الأقطار المجاوره له والممالك الأخرى ثانيًا ليتمكن الناس هنا من التفاهم مع بعضهم ومن الاطلاع على سير السياسة الراهنة في العالم.

فبصفتنا نوابًا عن أهالي بغداد والكاظمية نطلب إليكم أن تصادقوا على تنفيذ هذه المطالب الثلاثة بكل سرعة ممكنة وأن تهتموا حالًا بمراجعة حكومة جلالة الملك في ما تلزمكم المراجعة به من تنفيذ المطالب المذكورة. ولا يغرب عن بالكم ما في قبول هذه المطالب وإحلالها محل الإجراء والتنفيذ من صيانة الامن وحفظ النظام والسلام العام وأننا ننتهز هذه الفرصة فنقدم إلى سعادتكم فائق الاحترام والإكبار.

2 حزيران 1920م

توقيع المندوبين

(ملحق رقم 7)

رسالة المجتهد الأكبر إلى الموظف البريطاني المسؤول عن أسرى الحرب

بسم الله الرحمن الرحيم

«سلام عليك وثناء على إخلاصك وبعد فغير خفي عليك وعلى نباهتك أن للأسرى في الشريعة الإسلامية مكانة عالية فالعناية بهم والتوجه إلى إكرامهم حتم وإني أوصيك أطال الله في حياتك بتعهدهم على الاتصال وتفقد أحوالهم وصحتهم ومعاشهم ما داموا وديعة مقدسة وأمانة محترمة فيلزمك البذل والتوفير عليهم ويجب تصديك لتحقيق راحتهم أكثر من الأيام الماضية وإني قوي الأمل بانك تنشط إلى هذا التكليف لأنه شرعي مدني إنساني فواظب على الانفاق عليهم حتى يتعين إلى نفقاتهم مورد خاص فقد اعتمدت وأوكلت ذلك إلى عهدتك والزمتك به ولا عذر لك ودم مؤيدًا».

شيخ الشريعة الأصفهاني

(الختم)

(ملحق رقم 8)

رسالة المجتهد الأكبر إلى قائمقام

الحاكم المدني العام

حضرة صاحب الفخامة قائمقام الحاكم الملكي العام في العراق دامت دولته.

أخذنا مكتوبكم المؤرخ 2 – 7 – 1920م وفهمنا مقاصدكم وما يريد القائد العام لجيوش الاحتلال وقد أظهرت لكم سابقًا في لزوم اتخاذ التدابير السليمة وإرجاع المنفيين وإظهار الشفقة على سواد الناس من الحاضر والبادي قبل تفاقم الأمر وقبل أن نجر إلى ما يخرج علاجه من مقدرتنا والآن قد بلغ الأمر إلى ما كنا نكره وقوعه بين الناس وجعل الناس يقولون بأن حضرة آية الله الشيرازي دامت بركاته يأمرنا بالسكون والمحافظة على الأمن العام والحكومة كل يوم تلقي القبض على جماعة منا بلا ذنب ولا سؤال وجواب حتى ستقضينا من آخرنا وما ذكرتم من فساد وتخريب الشمندوفر (القطار) فهو بعد القبض على من قبضتم من المحلة وكربلاء ويشهد بذلك مسيرهم إلى البصرة بالقطار، وبالحقيقة هذا التخريب وبعض القلاقل مستند إلى سياسة ضابط الإنكليز فقد القوا القبض على رئيس الظوالم شعلان بلا ذنب فصار سببًا لإراقة الدماء في الرميثية وقد كانت عشائر الشامية ورؤساؤها عازمين على ملاقاة الحكومة قبل ما بلغهم القبض على الحاج مخيف وابن اخته صلال تشوشت أفكارهم فإن أحوال الحاج مخيف وسكوته والتزامه للسلم والطاعة للحكومة معروفة لدى العموم وأما غلبة السراق من القوافل فهو أمر عادي إذا انشغلت الحكومة وأهملت المحافظة والسبب الوحيد في هياج

الناس أنهم يعتقدون أن القبض على من قبِض عليهم ليس إلا مطالبتهم بالحقوق الشرعية وهو أمر يشترك فيه العراقيون فإذا قبض على نجل آية الله الشيرازي دامت بركاته وهو بريء من كل ذنب خال من كل فساد فمن الذي يأمن بعد ذلك على نفسه؟ وما ذكرتم إنه لا يمكن الكلام في الحقوق المشروعة وإنجاز ما وعدتم من أول الأمر ما دامت تشويشات بهذ الصورة فهم يقولون أنا عالم وكل شاعر بعلمه أنه في وقت طالبت الأمة بحقوقها المشروعة حدثت من جانب الحكومة المحتلة الحركات الموجبة للتشويش حتى تعتذر عن إعطاء الحقوق بهذه الاعتبارات وفي هذه المدة الطويلة قد عرفتم مسلكي أن أطلب دائماً راحة العباد وتأمين البلاد والارتباطات الودية بين الحكومة المعظمة والأمة العراقية والذي أراه طريقًا وحيدًا في تسكين التشوشات وضبط الامن العام وإعادة الأحوال على سابقها أن تساعدونا وتقبلوا شفاعتنا في إطلاق سراح المنفيين واستعمال المودة لسائر المتظاهرين حتى من يتسبب بالتشويشات حتى يسعنا التسكين ومطالبتهم جميعًا بالتنفيذ والطاعة ومراجعة الحكومة متى أرادت مواجهتهم فإذا رأينا ورأوا من الحكومة احترام الحقوق القانونية ومعاملة المسلم معاملة مودة وشفقة صار لنا كل الأمل بقدرتنا على إعادة الأحوال على سابقها وتسكين الناس على الطاعة والانقياد.

21 شوال 1338هـ

شيخ الشريعة

(ملحق رقم 9)

رسالة شيوخ القبائل إلى عبدالله بن الحسن

إلى صاحب الجلالة ملك العراق الأعظم عبدالله الأول دامت سطوته،
يا صاحب الجلالة إن الأمة العراقية التي هتفت بجلالتكم ملكًا دستوريًا عليها قد طرق سمعها نبأ وصول ركابك الملوكي العالي إلى مصر ومقابلة رجال الحكومة البريطانية لعظمتك زاعمين أنهم ينالون أطماعهم فيحققون أحلامهم بتقرير الوصاية التي ترفضها الأمة رفضًا باتًا ولا تقبلها بأي شكل كانت فنحن سادات رؤساء قبائل السماوه ورميثة وسواد العراق كبقية رؤساء العراق وممثلي الرأي العام فيه نرحب بموكبك المفخم بالجلوس على عرشك الرفيع المنزه عن كل ما يمس كرامته من التدخل الأجنبي ودم للتاج والصولجان.

تحريرًا في 15 شوال 1338هـ

رؤساء الأعاجيب	عبدالعباس بوخشة، حسين الصندوح
رؤساء البوحسن	ناصر الحسين، علي العبدالله
رئيس بني زريج	عبدالعباس الفرهود
رؤساء الظوالم	ساجت الثويني، غثيث الحرجان، شعلان أبوالجون، سلطان شنابة.

(ملحق رقم 10)

تأسيس مجلس الدولة

بناء على البلاغ الصادر في 17 حزيران، 1920 الذي أعلن فيه أن حكومة جلالته قد اقرت الدعوة إلى إنشاء مجلس نيابي عام لوضع دستور العراق، والى أن يتم انعقاد مثل هذا المجلس الذي سيضع الدستور فإنه من المناسب أن تقوم في البلاد حكومة وطنية مؤقتة تعمل في إشرافي وتوجيهي.

ولذا فإننا نحن، الجنرال برسي كوكس، بما أولينا من سلطة وبصفتنا المندوب السامي للعراق أعلن ما يأتي:

(1) يشكّل مجلس دولة يتألف من رئيس وزراء للمصالح الآتية: الداخلية، والمالية، والعدلية، والأوقاف، والتربية والصحة، والدفاع، والأشغال العامة، والتجارة، ومن وزراء دولة بدون حقائب وزارية يعيّنون بحسب الحاجة إلى خدماتهم.

(2) إلى أن يتم وضع الدستور والى أن يصبح نافذ المفعول يكون مجلس الدولة والـوزراء مسؤولين عن سير الإدارة الحكومية بإشرافي ومراقبتي، باستثناء الشؤون الخارجية والعمليات العسكرية والشؤون العسكرية العامة، باستثناء الشؤون العسكرية التي تتعلق فقط بالقوات المجندة من البلاد.

صدر في بغداد في 11 تشرين الثاني، 1920

برسي كوكس

المندوب السامي في العراق

(ملحق رقم 11)

إعلان العفو العام

يسر سعادة المندوب السامي أن يعلن، باسم حكومة جلالته، العفو العام عن جميع المحكومين لأسباب سياسية على الأساس التالي:

1 - يشمل العفو جميع الذين اشتركوا في ثورة 1920 بالنسبة إلى الجرائم التي ارتكبوها ضد الدولة لإنجاح الثورة. ويفرج عن الموقوفين والمسجونين، ويُسمح للذين غادروا البلاد هربًا بأن يعودوا من دون خوف من الملاحقة، يستثنى:

(1) الأفراد الذين، عندما اشتركوا في الثورة، كانوا موظفين في إدارة الأراضي المحتلة وتدفع لهم أجور ومرتبات. هؤلاء سينظر في أمرهم كل على حده وبالنسبة إلى سجلاتهم

(2) الأشخاص الـواردة أسماؤهم أدناه والذين يعتقد أنهم كانوا مسؤولين عن جرائم وحشية أو حرضوا عليها، وهم الآن فارون من وجه العدالة. وهم:

أولًا : ضاري وولداه خميس وسليمان

سرب وسلوبي من أبناء مجباس

دحام ابن فرحان

جميع أفراد قبيلة الزوبع، وجميع الذين اتهموا باغتيال المرحوم الزعيم ليشمان أو حرضوا على قتله.

ثانيًا: جميل بك وحامد (حميد) أفندي ديبوني المتهمان بأنهما كانا المحرضين على اغتيال المرحوم النقيب برلو (Barlow) والملازم ستيوارت وغيرهما من الموظفين البريطانيين في تل عفر.

ثالثًا: جاسم المعيلو من قبيلة المهدية المتهم بقتل المرحوم النقيب رغلي (Wrigley)

رابعًا: محمد الملا محمود من البهاهسة المُتهم بقتل المرحوم برادفيلد (Bradfield) وحسن العبد وجاسم العوض من بني تميم المتهمان بمقتل السيد بوخنان (Buchanan)

خامسًا: ناصر ابن اريضير (عريضير) وعليوي الجاسم وابن دريميدي، وهم جميعًا متهمون بقتل أسرى بريطانيين.

سادسًا: بسبوس ابن مهوّس ونعمة ابن ضعينة، وهما من قبيلة الجوابر ومتهمان بمقتل ضباط تابعين للقوة الجوية الملكية.

سابعًا: فالح ابن حاجي سفر العجيرب من قبيلة الجوابر المتهم بالتحريض على قتل الملازم هدغار (Hedgar) وخمسة من البريطانيين التابعين للمدفعية على السفينة غرينفلاي (Greenfly).

2 - أما بالنسبة إلى الأشخاص الذين لم تكن لهم علاقة بثورة 1920، بل حُبسوا ونُفوا أو هم هاربون بسبب جرائم سياسية اقترفوها قبل نشوب الثورة المعهودة، فإن سعادة المندوب السامي مخول مبدئيًا، أن يشملهم بالعفو، على أن ينظر في كل قضية على حده، عندما يتقدم الواحد منهم بطلب رسمي يبعث به إلى أقرب ممثل بريطاني، أو إلى المندوب السامي مباشرة.

برسي كوكس

المندوب السامي في العراق
في 30 أيار، 1921

(ملحق رقم 12)

التعليمات التي وجهت إلى مجلس الدولة

أولًا: ينبغي لمجلس الدولة أن يدرك أنه إلى أن يتم عقد مجلس وطني لإقرار دستور للعراق، فإننا، نحن المندوب السامي مسؤولون شخصيًا ومباشرة تجاه حكومة جلالته عن إدارة البلاد... وعليه فإن أي خلاف يقع في وجهات النظر بيني وبين مجلس الدولة حول شؤون مطروحة لدى المجلس فإن القرار الأخير في شأنها يعود إليّ.

ثانيًا: إنه بالنظر إلى أن انتخاب مجلس وطني وعقده يتطلبان بعض الوقت، فقد قررت أن أتخذ تدابير اولية لتسيير شؤون الإدارة (باستثناء الشؤون السياسية الخارجية والاعتبارات العسكرية) وفي اشرافي، بتشكيل مجلس دولة في رئاسة معالي النقيب. وسيشمل هذا المجلس عددًا من الوزراء بعضهم يتولون مصالح الدولة المختلفة، وبعضهم الآخر يكونون أعضاء في المجلس ولكن من دون حقائب وزارية.

ثالثًا: إن رئيس كل مصلحة من مصالح الدولة سيكون الوزير المسؤول عن تلك المصلحة، ويعهد في ادارتها وتصريف شؤونها إليه شريطة:

(أ) أن يراقب المجلس أعمال الوزراء.

(ب) وأن تؤخذ الآراء التي يبديها الموظف البريطاني الذي أعينه أنا كمستشار لمختلف المصالح في الاعتبار.

أما في ما يتعلق بهؤلاء المستشارين فإن وظائفهم ليست تنفيذية بل استشارية. ولكن لي ملء الثقة بأن المجلس، والوزراء المسؤولين عن مختلف المصالح، يدركون أن هؤلاء الموظفين الذين اخترتهم مستشارين بفضل ما

لهم من اختبار واسع في الشؤون الإدارية، وبفضل معرفتهم بسير الأمور في مختلف الدوائر التابعة للوزارت،ولذا ينبغي أن تراعى وجهات نظرهم وأن تؤخذ استشاراتهم بعين الاعتبار.

(ج) وأن يبقى معلومًا لدى المجلس أن القرار الأخير يعود إليّ.

رابعًا : يبدو لي أن أفضل طريقة لتصريف شؤون دوائر الدولة المختلفة هي إحالة جميع المراسلات والأوراق التي يتسلمها إلى الوزير من دون إبطاء كي يتمكن الوزير المختص من اتخاذ الإجراءات القانوينة في صددها، بعد أن يكون قد استشار المستشار في الأمر. كذلك إذا أراد الوزير أن يتخذ إجراءًا ما في صدد قضية تتعلق بوزارته يتوجب عليه أولًا إما دعوة المستشار لأخذ رأيه في الأمر، وإما إصدار أوامره إلى الدائرة المختصه بواسطة المستشار كي يتمكن هذا المستشار من إبداء رأيه في الأمر قبل أن تتخذ القضية المنظور فيها شكلها النهائي.

خامسًا: فإذا كان الوضع هكذا، ينبغي أخذ احتياطات لاحتمال وقوع اختلاف طارئ في وجهات النظر حول قضية ما بين الوزير ومستشاره كما يلي:

(أ) في حالة إبداء المستشار نصحًا أو رأيًا لوزيره وشعور هذا الوزير بأنه لا يستطيع الأخذ برأي المستشار أو نصحه فينبغي، عندئذ، للوزير أن يستدعي المستشار للتداول في الأمر. وإذا لم يتمكنا، بعد التشاور، من الوصول إلى اتفاق في الرأي، وإذا شعر المستشار بأن الأمر موضع البحث على كثير من الخطورة وأن لا نفع من الاستمرار في النقاش حوله فإن له الحق في أن يطلب إلى الوزير إحالة القضية على مجلس الدولة لينظر فيها. في هذه الحالة على الوزير أن يرجئ اتخاذ أي إجراء حول القضية إلى أن ينعقد المجلس عندما تُطرح القضية عليه لدرسها.

(ب) في الفترة التي تكون فيها القضية قد أحيلت على مجلس الدولة لينظر فيها، يُترك للوزير وللمستشار الحق الكامل في رفع القضية إلى المندوب السامي. وهكذا يُتاح لي أن انقل وجهة نظري إلى مجلس الدولة من دون أي انحياز إلى أحد الطرفين، وذلك بناء على المادة العاشرة من هذا المنهج.

سادسًا: أما في ما يتعلق بمجلس الدولة فيجب أن يعقد اجتماعات منتظمة مرّة واحدة في الأسبوع أو أكثر إذا اقتضت الحاجة إلى ذلك.

سابعًا: ولكي يسهل العمل على المجلس في تسييره دفة الإدارة ينبغي أن يكون له امين عام ذو كفاءات ممتازة مع عدد من الكتاب ينبغي أن يصير تعيينهم حالًا.

ثامنًا: كل قضية تُرفع إلى المجلس لدرسها ينبغي أن يبعث بها الوزير المختص إلى الأمين العام للمجلس الذي عليه أن يُعد جدولًا بالأعمال المطروحة لكل اجتماع يعقده المجلس يوزع على:

(أ) المندوب السامي.

(ب) وجميع أعضاء المجلس والمستشارين البريطانيين. وذلك قبل انعقاد المجلس بما لا يقل عن 24 ساعة. ومن القوانين المتبعة الا يبحث المجلس في أي قضية لا تكون مُدرجة في جدول الأعمال. ولكن ينبغي الا يوضع قرار خاص في هذا الشأن، إذْ قد تطرح على المجلس قضية خطيرة مستعجلة يجب بتها فورًا.

تاسعًا: للأمين العام أن يحضر جميع الجلسات التي تعقدها الوزارة وان يُسجل جميع وقائع الاجتماعات فيثبتها في شكل جدول ويذكر الأمور التي اتخذت في شأنها قرارات. وهذه الوقائع توزع في خلال 24 ساعة من انعقاد الجلسة ويوقع عليها الأمين العام، ويبعث بنسخة منها إلى :

(أ) المندوب السامي.

(ب) كل من الوزراء والمستشارين. ويكون كل وزير مسؤولًا عن تنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الدولة والمتعلقة بوزارته. والوزير المختص يبعث بتقرير إلى الأمين العام الذي بدوره يطلع المجلس على ما نُفِّذ في اجتماعه التالي. ومن الأمور المتبعة في المجالس الرسمية أن تبقى المداولات التي تجري في شأن القضايا المطروحة للدرس سرية ولا ينبغي إفشاؤها خارج المجلس.

عاشرًا: إن جميع قرارات المجلس تكون مبرمة نهائية بعد موافقتي عليها بصفتي رئيس الحكومة. وبصفتي المندوب السامي احتفظ بحقي في نقض أي قرار يُتخذ في المجلس أو تعديله بناء على المصلحة العامة.

البند الحادي عشر: ولكي يبقى المجلس على اطلاع على الأمور المتعلقة بالمواضيع الواردة في جدول الأعمال، فإنه ينبغي حضور المستشار المختص اجتماع المجلس عندما يُبحث في القضايا العائدة إلى الوزارة التي هو فيها مستشار. وله الحق في أثناء المداولات في أن يبدي رأيه في القضية المطروحة على بساط البحث، ولكنه لا يشترك في التصويت.

البند الثاني عشر: هذا ولي ملء الثقة بأن هذه التعليمات المتعلقة بسير العمل في مجلس الدولة وفي الوزارات المختلفة، والتي تحدد علاقاتها بي من جهة، وبالمستشارين من جهة ثانية، ستؤدي إلى تيسير ماكينة الإدارة في القيادة العامة. أما في ما يتعلق بالدوائر المركزية التي تعمل الآن في الإدارة، وبالنظر إلى انها لسنوات خلت كانت تعمل في يُسر وكفاءة فإن إلحاقها بالحكومة التي انشئت، بعد ادخال بعض التعديلات عليها، لن يكون أمرًا صعبًا. أما في ما يتعلق بالإدارة في الألوية فمن المحتمل أن نجابه بعض الصعوبات، ولكن ـ إن شاء الله ـ لن تكون صعوبات لا حل لها.

البند الثالث عشر: تعلمون إن إدارة الألوية المختلفة والأقضية في العراق لا تزال، كما كانت إلى وقت مضى، تخضع لنظام يديره ضباط بريطانيون سياسيون، وفي تصرفهم موظفون إداريون من الدرجة الثانية كقائمقامين ومدراء... إلخ. وتعلمون أيضًا أن الإدارة في بعض الألوية لا تزال تعاني بعض الفوضى والتشويش، كما أن للجنود البريطانيين هناك وجودًا. ولذلك فإنه من العسير، في بعض المناطق، تغيير نظام الإدارة البريطانية العسكرية وتسليمه إلى موظفين عراقيين في الأحوال الراهنة. ومن جهة ثانية هناك ألوية يمكن اتخاذ خطوات فيها لنقل الإدارة من أيدي البريطانيين، كما هو مرغوب فيه، إلى أيدي الوطنيين العراقيين عندما يتوافر لدينا موظفون ذوو كفاءات.

البند الرابع عشر: وبما أن من المهمات الملقاة على عاتق مجلس الدولة اتخاذ إجراءات إدارية للتعجيل في تهدئة الوضع في الألوية، فإن على المجلس المذكور أن يهتم فورًا باختيار مُرشحين وطنيين لائقين من ذوي الاختبار لتعيينهم تدريجيًا في هذه المناصب حيث يعود تعيينهم بالخير والنفع. وعندما يتم هذا الأمر فإن على أعضاء المجلس أن يضعوا مقترحاتهم مع أسماء المرشحين ويرفعونها إليّ للنظر فيها وإصدار ما يلزم من قرارات.

(ملحق رقم 13)

إقالة السيد طالب باشا من حكومة بغداد ونفيه

الاثنين في 18 نيسان، 1921

إن المندوب السامي يرى أنه من المناسب اطلاع الشعب على الأسباب التي يعتبرها أسبابًا موجبة لإقالة السيد طالب باشا من الحكومة وأبعاده عن بغداد.

قبل أن يغادر المندوب السامي إلى القاهرة كان قد أعلن مرارًا وتكرارًا، إلى العامة وفي أحاديث شخصية مع الموظفين وأعيان البلاد أنه يرغب، كما ترغب حكومة جلالته، في أن يضمن للشعب العراقي حرية التعبير عن إرادته ورغباته في شكل الحكومة العتيدة التي يتطلع إليها، وفي الشخص الذي سيتولى حكم البلاد.

وعندما عاد المندوب السامي من القاهرة كرر على مسمع رئيس مجلس الدولة السيد طالب باشا هذه التأكيدات والتطمينات وذلك نزولًا عند أسئلته عن مستقبل البلاد.

وفي صباح السادس عشر من الشهر الحالي أخبر المندوب السامي مضمون خطاب ألقاه السيد طالب باشا في جمع من الوجوه والأعيان بعد حفلة عشاء أقامها في منزله يوم الرابع عشر من الشهر الجاري تكريمًا لزائر بريطاني قدم لزيارة بغداد لمدة قصيرة.

في خطابه هذا، وبعد أن كرر الأسئلة على زائره البريطاني عما إذا كان هذا الزائر يستطيع أن يؤكد التطمينات والتأكيدات التي قطعها المندوب السامي على نفسه في شأن موقف الحكومة البريطانية من هذا الأمر، وبعد أن

طرح عليه السؤال إذا كان يستطيع إزاحة بعض الموظفين البريطانيين الذين يعاونون المندوب السامي، أولئك الموظفين الذين لم يكن يوافق على مواقفهم وسياستهم، قول، بعد هذا التساؤل راح السيد طالب يقول أنه بالاتفاق مع مواطنيه قد وطّدوا العزم على أن يضمنوا أن حكومة جلالته ستنفذ هذه السياسة في أمانه واخلاص على أساس التأكيدات والضمانات المشار إليها آنفًا. ثم التفت إلى الشيخ ربيعة والشيخ سالم خيون، اللذين كانا من جملة المدعوين، وقال إنه إذا بدر عن الإنكليز ما يخالف هذه التأكيدات فإن على الإنكليز أن يأخذوا بعين الجد ما للأمير ربيعة ورجال قبيلته المسلحين البالغ عددهم 20 ألفًا، وما للشيخ سالم خيون ورجال قبيلته من شأن في الأمر. ويبلغ به الطيش والتهور أن شملت تهديداته هذه سيادة الرئيس النقيب.

إن المندوب السامي لا يخامره أدنى شك في إخلاص الشيخين المذكورين وولائهما، كما أنه لا يخامره أيضًا ادنى شك في نبل مقصد سيادة النقيب وعلو خلقه، ولكن المندوب السامي يرى أنه إذا كان سيادة النقيب يتغاضى عن أقوال كهذه فيها تهديدات غير لائقة باللجوء إلى استعمال القوة المسلحة ضد حكومة جلالته يُطلقها رجل مسؤول في المنصب الذي يشغله السيد طالب، أقول إنه إذا تغاضى سيادة النقيب عن هذه الأمور فإنه يكون قد أخل بواجبه نحو شعب العراق ونحو الحكومة البريطانية.

ولهذا فإني، حفاظًا على القانون والنظام والحكم الصحيح، قد شعرت بأن من واجبي أن أطلب إلى القيادة العامة أن تتخذ التدابير الفورية لتنحية السيد طالب عن مسرح السياسة. وقد غادر السيد طالب بغداد ليل السادس عشر من الشهر.

(ملحق قم 14)

رسالة مزاحم الباجه جي إلى الشيخ خزعل

« البصرة 9 مارس 1921م»

حضرة مولاي السردار، بعد التشرف بلثم أناملكم الشريفة أعرض أنني وفقًا لأمركم ذهبت إلى بغداد وحكيت مع المعلومين فوجدتهم كما سبق مني التنبوء بحقهم ورأيت الأحوال متغيرة للغاية وإقناع أحد بالمطلوب من أصعب الأمور بل يكاد يكون من المستحيلات وأحضرت من الشخصين مكتوبين أرسلتهما مع الحاج مصطفى وأخبرني بمندرجاتهما وهذا الذي كنت أتوقعه منهما كما عرضت لسموكم ذلك قبل سفري. إنني اختبرت الحالة جيدًا وعرفت بواطنها وظواهرها وصدقي مع سموكم يجبرني أن أقول ذات القول الذي قلت قبل شهر وهو أن المسألة أصبحت منتهية والسعي فيها لا أزى فيه أقل نفع إذا لم يكن فيه بعض الضرر ولا يبعد أن يكون هذا الضرر على مثلي إذا حاول تبديل ما وقع عليه الاتفاق وفاه به أهل الحل والعقد. قبل سفري إلى بغداد حضر عندي الحاج حسين العطية والشيخ غضبان وطلب التوسط للسعي عند الحكومة لأجل ترخيص الشيخ أن يذهب إلى بغداد ويعرض مسألته المعلومة فكتبت له بعض التوصيات ولا أدري إذا كان ينجح في مهمته أو لا.

هذا وإني لا أزال العبد المخلص الصادق لسموكم أطال الله بقاءكم ومتعنا بعمركم وجعلكم فخرًا وذخرًا.

الداعي

مزاحم الأمين الباجه جي

ملحق رقم 15

رسالة نوري السعيد وجعفر العسكري إلى الشيخ خزعل

بغداد 27 نيسان 1921م

مولاي صاحب السمو، بعد تقديم واجبات الاحترام والإجلال إلى مقام سموكم العالي أعرض انني اجتمعت بصديقي مزاحم بك الباجه جي وبلغني ما تفضلتم باظهاره نحو العاجز من الاحساسات الشريفة واللطف الزائد الذي لا أستطيع إلا أن أقابله بخالص ومزيد الامتنان. وقد فاتحني حضرة الأخ المومئ إليه بالمسألة المعهودة فاسفت جد الأسف لعدم تمكني من القيام بها لأننا تعهدنا عند انتظامنا في سلك الجيش بعدم الاشتغال في الأمور السياسية وأنني أغتنم الفرصة واقدم لسمو الأمير فائق الاحترام واخلص الأماني.

الداعي

نوري السعيد

المعروض بعد الدعاء المفروض، هو أني بعد أن أرفع احتراماتي الفائقة وتعظيماتي اللائقة إلى سموكم أعرض أن صديق الطرفين مزاحم بيك الباجه جي بلغني بالطافكم وإحساساتكم الشريفة فأشكر سموكم من صميم القلب على ذلك وأما المسألة المعهودة فأعتذر عنها حيث سبقت مني العهود بعدم الاشتغال بالسياسة لانتسابي للجيش.

هذا وتقبلوا يا سمو الأمير فائق الإخلاص والاحترام

مني في 27 نيسان 1921م

الداعي

جعفر العسكري

ملحق رقم 16

برقية النقيب إلى الشريف حسين

ابتهجنا سرورًا من هذه البشارة ودعونا له بالسلامة وصرنا ننتظر قدومه ساعة فساعة شوقًا للقياه فيمنه تعالى عند قدوم سموه نبادر إلى القيام بواجب علينا من خدمته حيث اتحاد النسب والحسب القديمين يقضيان بذلك على الداعي.

20 حزيران 1921م.

عبدالرحمن النقيب

(ملحق رقم 17)

أسماء أعضاء وزارة الملك فيصل الأولى

وزير الداخلية	حاجي رمزي بك
وزير المال	ساسون أفندي حزقيال
وزير العدل	ناجي بك السويدي
وزير الدفاع	جعفر باشا العسكري
وزير المواصلات والأشغال العامة	عزت باشا
وزير التجارة	عبداللطيف باشا منديل
وزير التربية	عبدالكريم أفندي الجزائري
وزير الصحة العامة	الدكتور حنا خياط
وزير الأوقاف	السيد محمد علي الفاضل

المحتويات